التصحر وإستعمالات الأراضي فى مصر الجديدة

مكتبة الإكسير الإلكترونية
Al-Exir Electronic Library

دكتور صلاح أحمد طاحون

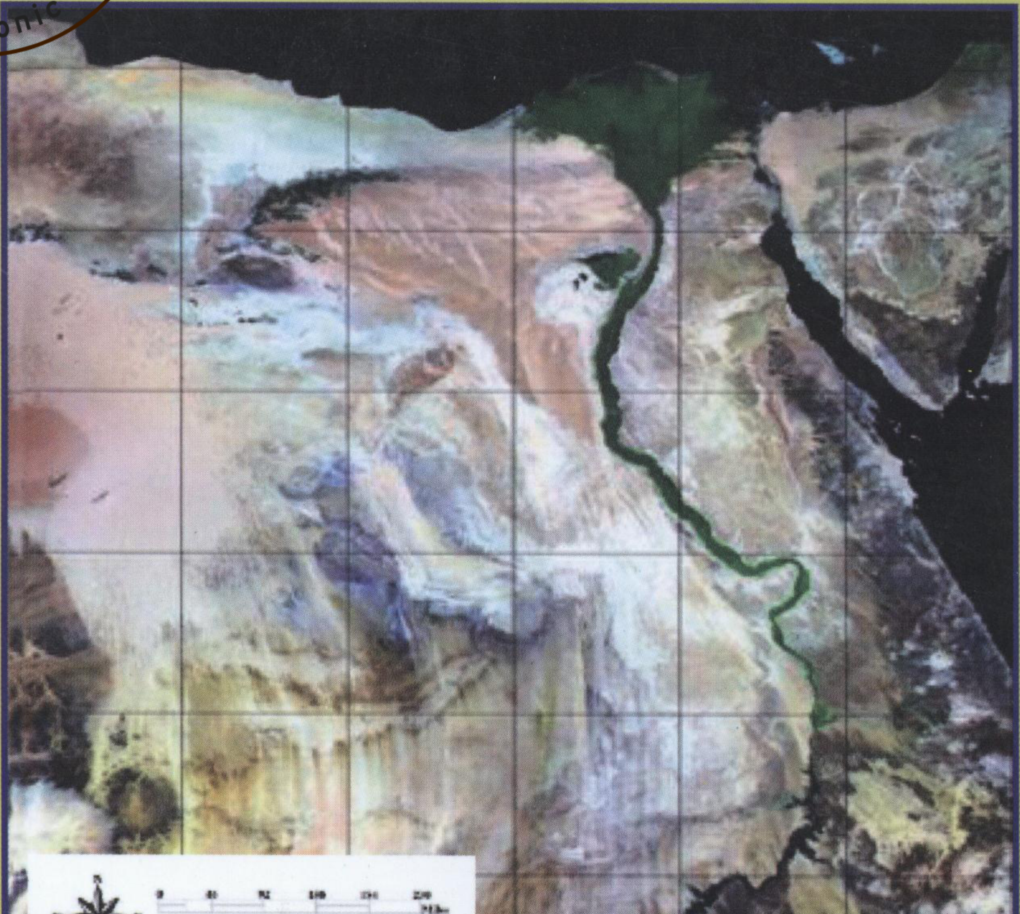

تقديم دكتور محمد عبد الفتاح القصاص

ISO 9002
المكتبة الأكاديمية
شركة مساهمة مصرية
APC

مكتبة الإكسير الإلكترونية
Al-Exir Electronic Library

التصحر واستعمالات الأراضي

فى مصر الجديدة

التصحر واستعمالات الأراضي في مصر الجديدة

دكتور صلاح أحمد طاحون

تقديم

دكتور محمد عبد الفتاح القصاص

الناشر
المكتبة الأكاديمية
شركة مساهمة مصرية
٢٠١٠

حقوق النشر

الطبعة الأولى ٢٠١٠م - ١٤٣٠هـ

حقوق الطبع والنشر © جميع الحقوق محفوظة للناشر :

المكتبـــة الاكاديميـــة

شركة مساهمة مصرية

رأس المال المصدر والمدفوع ١٨,٢٨٥,٠٠٠ جنيه مصرى

١٢١ شارع التحرير - الدقى - الجيزة

القاهرة - جمهورية مصر العربية

تليفون : ٣٧٤٨٥٢٨٢ - ٣٣٣٦٨٢٨٨ (٢٠٢)

فاكس : ٣٧٤٩١٨٩٠ (٢٠٢)

لا يجوز استنساخ أى جزء من هذا الكتاب بأى طريقـــة كانت إلا بعد الحصول على تصريح كتابى من الناشر .

شكر وعرفان

القائمة الكاملة لأسماء الذين ساعدوني في إعداد هذا الكتاب فكرا وتشجيعا وبناء وتجهيزا أكبر كثيرا مما يمكن توثيقه في حدود تسجيل معقول. ولذلك رأيت أنه يجوز عمليا اختزال القائمة الطويلة في قائمة تضم بعض ممثلي الهيئات والمؤسسات التي أسعدني القدر بالعمل فيها والتعامل معها في السنوات الأخيرة من القرن العشرين، حيث تواتر الحديث بإلحاح عن التصحر باعتباره ظاهرة طبيعية متنامية ذات عواقب اجتماعية واقتصادية وبيئية، على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية. وفي هذا السياق أخص بالشكر والتقدير الأستاذ النبيل صلاح الدين حافظ، الرئيس الأسبق لجهاز شئون البيئة، الذي اختارني دون سابق معرفة مستشارا علميا للجهاز، ثم زكاني بعد ذلك لوزارة الخارجية للمشاركة عضوا أحيانا ورئيسا في أحيان أخرى لوفود مصرية في اجتماعات دولية، اختصت بإعداد وثائق وملاحق ثم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. ولست أتصور أني كنت أستطيع كتابة النصف الأول من هذا الكتاب لو لم تكن تلك المشاركة.

وتعمل الوفود المصرية في الاجتماعات الدولية بتنسيق كامل مع وزارة الخارجية للدفاع عن حقوق مصر المشروعة. وقد سعدت في كثير من هذه الاجتماعات بالعمل مع بعض نماذج دبلوماسية مصرية، شيوخا وشبابا، غاية في التميز. ويحضرني في هذا السياق ممثلا لهذه النماذج المضيئة السفير نهاد عبد اللطيف سفير مصر الأسبق في روما في منتصف تسعينات القرن العشرين، فأتوجه إليه بالتقدير لأدائه المقنع في قيادة وفد مصر في مفاوضات مؤتمر

الأطراف الأول في روما. وقد كان السفير دائم التفاعل والتشاور مهنيا واجتماعيا مع أعضاء الوفد الذي ضم خبراء علميين ودبلوماسيين محترفين، استمتعوا بطلاقته في التعبير عن مواقف مصر بثلاث لغات أجنبية إضافة لطلاقته الواضحة في اللغة العربية.

ويستحق العالم الجليل الدكتور محمد عبد الفتاح القصاص شكرا مزدوجا، ممثلا لكنوز مصر النادرة من العلماء الأفذاذ والزاهدين. الوجه الأول للشكر مستحق مقابل إتاحته لمرجعيته العلمية الموسوعية ينبوعا متدفقا على المشاع، والوجه الثاني مستحق بصفته مصريا متحضرا مثابرا غيورا على مستقبل أمته. وقد تعلمت من الدكتور القصاص بعضا من علمه، كما اقتديت بنظرته المتفائلة لمصر المستقبل مهما بلغت ظلمات الحاضر.

وأتذكر بالامتنان الدكتور كمال الجنزوري، زميل الدراسة القديم في جامعة ولاية متشجان بالولايات المتحدة، ورئيس وزراء مصر فيما بعد، ممثلا لجهات حكومية صناعتها اتخاذ القرار. وكان الدكتور الجنزوري قد زكاني عندما كان وزيرا للتخطيط منذ نحو ربع قرن، لعضوية شعبة الزراعة والري بالمجالس القومية المتخصصة برئاسة الجمهورية. ومن المؤكد بعد أن صاحبت بعضا من أفضل العقول المصرية في هذه الشعبة، أنه أتيح لي بناء رؤية مجسمة لمقاربات وإشكاليات استعمالات الموارد في القطاعات المختلفة للدولة من جهة، والتوابع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لتلك الاستعمالات من جهة أخرى.

وقد تكرم كل من الدكتور أحمد عبد الغني والدكتور فاتن فهيم والدكتورة رجاء محمود رزق الأساتذة الإجلاء بجامعة الزقازيق، وكذلك الدكتورة كريمات السيد الأستاذة الجليلة بجامعة عين شمس، بقراءة "البروتوتيبات" الأولى للكتاب.

وكان لهم فضل تصحيح أخطاء لغوية وأخرى طباعية، كما تفضلوا باقتراحات بنيوية لموضوعات الكتاب أخذت بعضها شاكرا وممتنا.

وكان من أفضال ربي الكثيرة علي أن وهبني أسرة وأهل وأصدقاء يتقبلون الضريبة الاجتماعية للاشتغال بالبحث العلمي والكتابة، فتجاوزوا عن قصوري في أداء التزامات اجتماعية مفترضة. ويأتي على رأس هؤلاء زوجتي النفيسة الدكتورة كريمات السيد. جزاهم الله عني خيرا كثيرا.

صلاح أحمد طاحون

يناير ٢٠٠٩

قائمة المحتويات

الموضـــوع	الصفحة
تقديم: الدكتور محمد عبد الفتاح القصاص	١١
ملخص تنفيذي	١٥
الباب الأول : التصحر بين القديم والحديث	٢٥
الباب الثاني: إشكاليات بيئية	٤٩
الباب الثالث: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر	٦٣
الباب الرابع: قراءات في اتفاقية التصحر	٧٥
الباب الخامس: الإعداد لمؤتمرات الأطراف	٩١
الباب السادس: وقائع مؤتمرات الأطراف	١٢٩
الباب السابع: اتفاقية التصحر في وزارة البيئة	١٧٩
الباب الثامن: اتفاقية التصحر في وزارة الزراعة	٢٣٣
الباب التاسع: دروس مصرية في استعمالات الأراضي	٢٥٣
الباب العاشر: توسيعات الحيز المعمور	٢٧٩
الباب الحادي عشر: مصر الجديدة	٣١٥
المراجع	٣٣٩

تقديم

تدهور الأراضي مفهوم يقع في إطار علاقة المجتمع بالأرض التي يعيش عليها ويمارس نشاطه في حدودها. الأرض هي النظام البيئي الذي يشمل في حيزه: التربة والمياه والنبات والحيوان، ونشاط الناس، والعمليات البيئية التي تربط هذه العناصر جميعا وتحقق التكامل بينها. تدهور الأرض هو خلل تتدني به قدرة الأرض علي إنتاج ما يحتاجه ويتوقعه المجتمع الذي يعتمد في معاشه على عطاء هذا النظام البيئي. فإذا كانت الأرض في إقليم جاف قليل المطر، سمينا تدهور الأرض بالتصحر.

دخلت قضايا التصحر ونوبات الجفاف في جدول الاهتمام العالمي عندما أصابت منطقة الساحل الأفريقي (دول غرب أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء) نوبة جفاف عام ١٩٦٨ امتدت عدة سنوات، ثم اتسع مداها الجغرافي إلى سائر الإقليم الإفريقي جنوب الصحراء والممتد من المحيط الأطلسي إلى القرن الأفريقي، واتصل مداه الزماني حتى ١٩٨٤. سبب ذلك دمارا بالغا، وتدفقت موارد الغوث من الدول والهيئات الخيرية سعيا للإنقاذ، وأنشأت الأمم المتحدة مكتبا لعون الأقطار المنكوبة. في عام ١٩٧٤ قررت الأمم المتحدة (الجمعية العامة) عقد مؤتمر دولي لتناول قضايا التصحر ولوضع خطة عمل لدرء أضرارها. عقد مؤتمر الأمم المتحدة عن التصحر عام ١٩٧٧ في نيروبي (كينيا)، ومنذ ذلك الحين بقيت قضية التصحر على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة والوكالات الدولية المتخصصة والبرامج الدولية والمؤسسات المالية الدولية حتى الآن.

مكتبة الإسكندرية الإلكترونية
Bibliotheca Alexandrina Electronic Library

الكتاب يشرح هذا التاريخ الممتد على مدي ٤٠ سنة في مساع دولية كثيفة ودءوبة للتصدي لهذا التدهور البيئي الذي يحرم ملايين البشر، في القارات جميعا وفي القارة الأفريقية خاصة، من الموارد الطبيعية التي يعتمد عليها معاشهم، حتى ليضطروا – هربا من الموت – للهجرة عبر حدود البلاد ليكون منهم الملايين من "لاجئي البيئة".

يؤرخ المؤلف – الأستاذ الدكتور صلاح طاحون – في أناة ودقة المساعي الدولية في هذا المجال، والتي بدأت بمؤتمر الأمم المتحدة عن التصحر (١٩٧٧) وما وضعه من خطة العمل الدولية لمكافحة التصحر، واتصل الأمر حتى كانت الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر التي تمت صياغتها عام ١٩٩٤ وأصبحت نافذة عام ١٩٩٧. يصف الكتاب العمل المضني الذي قامت به اللجنة الدولية الحكومية لوضع الاتفاقية، ودورات انعقادها ومجمل مناقشاتها التي اتصلت على مدي خمس سنوات (١٩٩٢ – ١٩٩٧)، ثم اتصلت المناقشات والمجادلات في دورات انعقاد الأطراف (الدول التي صدقت على الاتفاقية)، عقد المؤتمر الأول في روما – سبتمبر/ أكتوبر ١٩٩٧. شارك المؤلف في كثير من هذه المساعي مشاركة اليقظين الفاعلين، شارك وهو يحمل في صدره أمر وطنه وصالحه وسبل إفادته من هذا الجهد الدولي، وسرد التاريخ بإضاءات كاشفة، ونقل هذا للقارئ في لغة جلية.

في هذا السرد الذي امتد من الباب الثاني حتى الباب السادس في الكتاب تحليل علمي رصين لتوجهات المفاوضين والجدل المضني بين الفقراء المحتاجين إلي العون المالي والفني الذي يمكنهم من درء غوائل التصحر عن مجتمعاتهم، وبين الأغنياء وعندهم أموال العون وفنون العلوم والتقنية. في هذا السرد شرح للعلاقات بين دول الشمال ودول الجنوب، وفيه دروس في علوم التفاوض الدولي. المفاوضات الدولية لا تقوم على البصر والمنطق والحق وتوخي الحيز، إنما تقوم علي المصالح الآنية والآتية، المفاوض في الحلبة يتكلم

بوحي سياسة بلده وفي الحدود التي رسمت له قبل أن يغادر عاصمة بلاده. الفصول المتوالية تشرح وتحلل توجه المفاوضين وفيها دروس ينبغي أن يستوعبها كل من يمثل بلده في حلبة تفاوض دولية.

البابان السابع والثامن يرصدان جهود مصر في تنفيذ التزاماتها في البرامج والاتفاقيات الدولية المعنية بقضايا التصحر ونوبات الجفاف. كان المناط في أول الأمر في مؤسسة البيئة (جهاز شئون البيئة ووزارة الدولة لشئون البيئة) على نحو ما يفصل الباب السابع، ثم انتقل المناط إلى وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي (مركز بحوث الصحراء جهة مرجعية). في الحالين بذلت جهود وتمت برامج للتوعية والتدريب، ومساع لوضع خطة وطنية لمكافحة التصحر. ولكن مصر لم تستكمل إفادتها من الموارد المالية المتاحة لتطبيقات الاتفاقية، ولم تستكمل برامج عونها الفني لدول القارة الأفريقية، وهي قادرة على الكثير ولكنها بذلت القليل وسبقتها إلى هذا المضمار دول أخري.

البابان التاسع والعاشر يتناولان تاريخ الزراعة في مصر منذ تجمعت أشتات الناس المتناثرة في ربوع البراري (أصبحت الآن صحاري) إلى وادي النيل حيث بدأت الزراعة المروية والاستقرار وبزوغ الحضارة (العصر الفرعوني)، وكانت مراحل ضبط النهر وتنمية الزراعة والدخول إلى عصر الزراعة الكثيفة بفضل تطبيقات العلوم والتكنولوجيا المتقدمة. ثم مساعي الخروج من الحيز المعمور المحدود إلى فسحات الحيز الوطني بالمشروعات القومية الكبرى. الباب العاشر يتناول هذه المشروعات بالتحليل العلمي مستخلصا الدروس المستفادة، مبينا القواعد التي يهتدي بها ليكون الفلاح حصيلة كل جهد وطني. كذلك يتناول الباب العاشر عددا من الاجتهادات والأحلام التي طرحها علماء مصريون من ذوي الفضل والبصيرة.

يختم المؤلف كتابه النفيس بالباب الحادي عشر، إطلالة علـي المسـتقبل، ومقترحات لإعادة رسم خريطة مصر من خريطة التقسيم الإداري (الحالية) إلى خريطة التقسيم التنموي الذي يجعل من أرض مصر الواسعة (مليون كيلو متـر مربع) أجزاء يضم كل جزء عناصر للتنمية المتكاملة التي تحقق الإفـادة مـن الموارد والإمكانات جميعا. أوضحت لنا تجارب السنوات الأخيـرة أن الحيـز المكاني واحد من أهم الموارد المتاحة في الصحاري، على هذا الحيـز أقيمـت المدن الجديدة وقري الظهير الصحراوي. التقسيم الذي يقترحه المؤلف استكمال لمقترحات الأقاليم التخطيطية التي سبق طرحها، ولكن الأفكار الجديدة كثيرا مـا تقصر أمام القديم الراسخ.

هذا كتاب فريد، يطوف بموضوعات تبدو متنوعة، ولكنها متنوعة من حيث المدى الجغرافي: المحلي – الإقليمي – العالمي، وهي جميعا روافد تصب فـي حيز قضية كبري هي علاقة المجتمعات بالأراضي، وهي علاقة تتجه في بعض الأحوال إلى الاستنزاف والاستغلال الباهظ الذي يتجاوز قدرة النظم البيئية على العطاء، فيكون تدهور الأرض والتصحر. يعـدد الكتـاب المسـاعي الوطنيـة والدولية للإصحاح والتوجه إلى التنمية المستديمة التي تقوم على العلم وتراعـي حقوق الأجيال.

سيجد المشغولون بأمور المفاوضات الدولية، وخاصة مفاوضـات بـرامج العون الدولي دروسا مستفادة. وسـيجد المـشغولون بقـضايا تنميـة الأرض ومواردها تنمية رشيدة مستديمة دروسا مستفادة. وسيجد فيه الحـالمون بمـصر المستقبل أفكارا تستحق التأمل والتمعن. وسيجد فيه طلاب العلم فـي مجـالات التنمية الزاد الثري.

محمد عبد الفتاح القصاص

نوفمبر ٢٠٠٨

ملخص تنفيذى

التصحر في أبسط معانيه هو تدهور إنتاجية الأراضي والمياه والنبات والحيوان. ويكون التدهور إما كميا أو نوعيا بمسببات طبيعية أو بشرية غالبا ما تكون تدريجية المفعول، ولكن عواقبها تتجاوز المستويات المحلية للمستويات الوطنية وربما الإقليمية والعالمية. ومن هنا تتضمن عمليات مكافحة التصحر في أبسط معانيها المحافظة على الموارد الأرضية والمائية والنباتية والحيوانية، وترشيد استخداماتها، والتوفيق بين متطلبات مختلف القطاعات من هذه الموارد طبقا لسياسة وطنية يتوافق عليها الجميع في إطار خطة التنمية العامة للدولة. والأهداف المرجوة متعددة التوجهات تتضمن صيانة الموارد الطبيعية، وتوفير قدر من الأمن الغذائي للمجتمع، ودعم التنمية بالتكامل المؤسسي بين قطاعات الزراعة والتعدين والإسكان والصناعة والخدمات وغيرها، وتنويع فرص العمل ومصادر الدخل في المناطق الريفية فتنخفض معدلات الفقر وتقل معدلات الهجرة العشوائية للمدن. وعلى المستوى الدولي تستهدف عمليات مكافحة التصحر تأكيد وتمجيد التعاون الإقليمي والعالمي سعيا ليكون الإنسان في عون أخيه الإنسان عند الحاجة.

ويتناول هذا الكتاب موضوع التصحر محكوما بعدة شروط مرجعية. الأول هو الإيجاز قدر المستطاع، لتتاح قراءته في حدود ما يستطيع معظم الناس استقطاعه من وقتهم للقراءة، في أيام عز فيها الوقت وتعددت فيها التزامات ومغريات استهلاكه. والشرط الثاني أن يحتوي الكتاب على أقل قدر من المفردات والمصطلحات العلمية المفرطة في التخصص، والحد الأدنى من الأرقام والإحصائيات التفصيلية، باعتباره كتابا عاما لقضية عامة تخص مجالا مشتركا للمهتمين بالبيئة والتنمية المستدامة والاتفاقيات الدولية واستعمالات الأراضي والمياه لمختلف الأغراض.

والشرط الثالث هو سرد طرف من تفاصيل مفاوضات دولية طوال عدة مراحل، بدأت بمرحلة تجهيز اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ثم مرحلة إعدادها للتنفيذ عالميا، ثم مرحلة تنفيذها في مصر لمقابلة التزامات دولية من جهة والاستفادة من فرص متاحة من جهة أخرى. والهدف من ذلك هو تأكيد أن المفاوضات الدولية تتطلب تنسيقا وطنيا يشابه في نسخة مصغرة ما تتكفل الدولة به أثناء الحرب. والشرط الرابع ترابط أجزاء الكتاب، لتتبدى فيه استمرارية بنائية، حيث يكون كل باب بمثابة تقديم للباب الذي يليه، ويكون الباب الأخير هو خاتمة الكتاب وقمته.

ويؤكد الكتاب في عدة مواقع أن مصر تحظى بمرتبة عالية في الساحة الدولية عندما يأتي الحديث عن التصحر. ويرجع التميز لعدة أسباب منها ما هو شخصي ومنها ما هو موضوعي. فعلى الجانب الشخصي فإن "مبتدع" كلمة التصحر في كل من اللغتين العربية والإنجليزية هو العالم المصري الجليل الدكتور محمد عبد الفتاح القصاص، إضافة إلى دوره المتميز في إعداد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وعلى الجانب الموضوعي يختزن التراث المعرفي المصري قدرا هائلا من الخبرات المتراكمة لقواعد وحكم استعمالات الأراضي والمياه، منذ عهد الفراعنة مرورا إلى مصر محمد علي ومصر عبدالناصر. وقد استنبطت هذه الخبرات ما يكفي من أساليب لضبط واستعمال مياه النيل، وحصاد مياه الأمطار في الساحل الشمالي الغربي، وصيانة واستصلاح الأراضي، وتجويد عمليات فلاحة الأرض. وهيأت تلك الخبرات للمصريين القدامى والمحدثين إقامة نظم إنتاجية مستقرة، في إطار أنماط علاقات اجتماعية تتسق مع مفهوم عصرها. والتأويل الصحيح للخبرات المصرية يثبت أن المصريين القدامى مارسوا ما يعرف في أدبيات العصر الحديث بمكافحة

التصحر بالعرف والتقاليد المتوارثة، وأن المصريين الأحدثين يمارسون مكافحة التصحر بمزيج من خبرة الأقدمين المحسنة بمبادئ وآليات العلم الحديث.

ويبدأ الكتاب بعموميات تتناول التصحر، باعتباره تدهور الأراضي الزراعية وأراضي المراعي في المناطق الجافة. وعندما لا تفي مستويات الغذاء المتاحة باحتياجات الناس تتزايد معدلات الهجرة من الريف إلى المدن، وتتولد ضغوط اجتماعية تنحرف باستعمالات الأراضي بعيداً عن الاستعمال الرشيد كتجريف الأرض الزراعية وإقامة المباني عليها. ومن المستجدات الطبيعية زيادة حدة التغيرات المناخية، وما يصاحبها من تصاعد حدة الأحداث المناخية القصوى من فيضانات مدمرة وجفاف مهلك، وفي كلا الحالتين تقل معدلات انتاج الغذاء، والضحية الأولى في معظم الأحوال هم سكان المناطق الريفية الذين يقاسون من التهميش في معظم الدول النامية.

ويتطرق الباب الثاني إلى بدايات الجهود الدولية المؤسسية لمكافحة التصحر، ممثلة في مؤتمر الأمم المتحدة للتصحر عام ١٩٧٧، الذي شارك فيه آلاف العلماء من كافة التخصصات، وانتهى بمجموعة رائعة من التوصيات العلمية. وتبين فيما بعد أن إنجاز المؤتمر على أرض الواقع كان متواضعا لأن المؤسسات والدول المانحة لم تأخذ توصياته بجدية واجبة. وكان على الدول النامية المتأثرة بالتصحر خاصة الدول الأفريقية أن تنتظر حتى ينعقد مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو في البرازيل عام ١٩٩٢، لتطالب باتفاقية دولية ملزمة، لتتوازى مع اتفاقيتي التغير المناخي والتنوع البيولوجي اللتين أصدرهما المؤتمر. وقد استجاب المؤتمر لهذا الطلب، وتشكلت لجنة حكومية دولية خولت بإعداد نصوص اتفاقية لمكافحة التصحر تحت مظلة الأمم المتحدة.

ويتناول الباب الثالث مفاوضات إعداد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وهي بالأساس ثلاثية الأوجه. الأول هو تحديد بناء تنظيمي للتفاوض ممثلا في اللجنة الحكومية الدولية المكونة من ممثلي الدول أعضاء الأمم المتحدة، وممثلين عن هيئات دولية ذات صلة منها منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والبنك الدولي ومنظمة الأرصاد العالمية وغيرها. والثاني هو تعظيم الكفاءة التفاوضية بالتفاوض على عدة مستويات. والثالث هو كيفية وصول آحاد الدول وتجمعاتها السياسية للتوافق حول موضوعات التفاوض، ويتم ذلك في النهاية محصلة مركبة للمكانة الدولية وتوافر المعلومات والمثابرة والصبر والقدرة على حشد الأنصار والمؤيدين لإقناع الآخر والتنازل عن شق معين لكسب شق آخر في المفاوضات.

ويتطرق الباب الرابع لالتزامات الأطراف نحو الاتفاقية وفرص استفادتهم منها. وتؤكد الالتزامات العامة أهمية التعاون إقليميا ودوليا في حماية البيئة وصون موارد الأراضي والمياه. وتلتزم الدول النامية بمكافحة التصحر ضمن الإطار العام للتنمية المستدامة، ويتم التنفيذ من خلال برنامج وطني يشارك فيه الأهالي المحليين والجمعيات التطوعية والمؤسسات العلمية والتنفيذية. ويقوم برنامج العمل على حسن استخدام الموارد الطبيعية. وتتنوع برامج العمل من دولة لأخرى باختلاف الخصوصيات والتوجهات والقدرات، مع وجود قاسم مشترك لجميع الحالات.

ويتضمن القاسم المشترك عدة جوانب منها خدمة أهالي المناطق الريفية والرعوية باعتبارهم شركاء في الوطن، وتخطيط عمليات الوقاية والصيانة والإنذار المبكر وإجراءات الطوارئ، وتنسيق جهود هيئات حكومية وغير حكومية ودول ومؤسسات مانحة في شراكة يستفيد منها الجميع، وتوفيق

متطلبات مستعملي الأراضي تهئ الأرض المناسبة للقطاع المناسب. كما تلتـزم الدول النامية بالمشاركة مع الدول المجاورة في بـرامج مـشروعات لـلإدارة المستدامة للموارد عبر الحدود المشتركة، والتعاون الفني خاصة فـي مجـالات الأرصاد الجوية ونظم الإنذار المبكر، وكذلك السياسات الخاصة بـنظم إنتـاج وتخزين وتسويق وتصنيع المنتجات الزراعية والريفية.

وتلتزم الدول الغنية بتقديم الدعم للأطراف النامية المتأثرة بالتصحر، كمـا تلتزم بتقديم التكنولوجيا المناسبة والخبرات اللازمـة لبنـاء ودعـم القـدرات المؤسسية الخاصة بمكافحة التصحر. ومصادر استفادة الدول النامية من الاتفاقية متعددة أولها موارد ذاتية حيث من المفترض أن يوجه قدر أكبر منها لمكافحـة التصحر على طريق التنمية المستدامة. والمصدر الثاني هو معلومات وخبـرات يتم تبادلها مع الآخرين. والمصدر الثالث هو معونات حالية ومعونات إضـافية وعدت بها الأطراف المتقدمة حيث تحدد الاتفاقية استعمالها بدرجة أكبـر مـن الكفاءة والرشاد.

وتتناول الأبواب الخامس والسادس والسابع بعض جوانب الاتفاقية حينمـا كانت وزارة الدولة لشئون البيئة هي الجهـة المرجعيـة للاتفاقيـة، فتعـرض إجراءات الإعداد ثم وقائع مؤتمرات الأطراف ثم بعض مقاربات إعداد البرنامج الوطني لمكافحة التصحر. وتوافقت الآراء فيما يخص لجنة العلم والتكنولوجيـا على أن تكون اللجنة هي المؤسسة العلمية للاتفاقية، وتتشكل من ممثلـين عـن أطراف الاتفاقية، وتختص بحـصر ومراجعـة البحـوث العلميـة والخبـرات والمعارف والتكنولوجيا المحلية، وأسس تقييم أولويات بحوث التصحر. وجـرت مفاوضات ممتدة تتعلق بوثيقة قواعد وطرق العمل وتشمل واجبـات ومـسئولية السكرتارية الدائمة، وتسيير العمل أثناء الجلـسات، والاقتراحـات والتـصويت وانتخاب هيئة المكتب، واللغات المستعملة في المؤتمر.

وكانت هناك أنشطة جانبية أثناء المؤتمرات تنوعت بين دول نامية تقدم العناصر الأساسية لبرامجها الوطنية لمكافحة التصحر، ودول متقدمة تعرض نتائج مشروعاتها في الدول النامية، وأنشطة تجارية قامت بها شركات خاصة تتعامل مع نقل وتخزين وتحلية المياه.

ومن المشاكل التي عانت منها الوفود المصرية المشاركة في مؤتمرات الأطراف عدم عضويه مصر في أي من المجموعات السياسية تحت الإقليمية في أفريقيا، خاصة في الشمال الأفريقي حيث اتحاد المغرب العربي يضم موريتانيا في الغرب مرورا إلى ليبيا في الشرق. وقد حاولت الوفود المصرية إيجاد نوع من التنسيق بين برنامج الاتحاد والبرنامج المصري. والمشروعات المؤهلة كنواه للتنسيق هي الحزام الأخضر للشمال الأفريقي، والتنمية المتكاملة للواحات، وتثبيت الكثبان الرملية في المناطق المتاخمة للصحاري، غير أن جميع المحاولات باءت بالفشل نتيجة لتعنت الأطراف المغاربية وتقاعس الجهود الدبلوماسية المصرية.

ويتناول الباب الثامن أمور الاتفاقية بعد انتقال مرجعيتها لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ومشاركة خبراء مركز بحوث الصحراء في تمثيل الجانب الفني للوفود المصرية في اجتماعات مؤتمرات الأطراف والهيئات المرتبطة بها وكذلك تقديم التقارير الوطنية. وتم إعداد البرنامج المصري لمكافحة التصحر في يونيو ٢٠٠٥، أي بعد أكثر من أربع سنوات من تحويل المرجعية المؤسسية للاتفاقية في مصر إلى وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي من وزارة شئون البيئة بعد الشكوى من ضعف قدرتها التنسيقية.

ويمثل الجزء الفعال من وثيقة البرنامج المصري ثلاثة أجزاء يتضمن أولهما وصف مصر من حيث الموقع والمناخ والنظم الايكوزراعية والموارد

والحياة البرية والثروة السمكية والطاقة المتجددة، ونظم استعمالات الأراضي والإنتاج. ويشمل الجزء الثاني عمليات وجهود مكافحة التصحر التي تتمثل في تحسين الأراضي وصيانتها وتحسين المصارف والتشجير، ودلائل رصد التصحر، ومحددات وتيرة تنفيذ البرنامج الوطني. ويضم الجزء الثالث مشروعات تتضمن تقييم ومراقبة التصحر، وإدارة متكاملة للري، وتحسين الأراضي، وضبط تلوث الأراضي والمياه، واستعمال مياه الصرف الصحي في زراعة أشجار خشبية، وإدارة المراعي، واستعمالات الأراضي في الساحل الشمالي الغربي، والاستمطار، وتحسين قطعان الحيوانات، وتثبيت الكثبان الرملية.

ويتناول الباب التاسع بعض الدروس والتجارب المصرية لمكافحة التصحر في إطار السؤال الذي يطرحه بعض خبراء البيئة والزراعة وإدارة الموارد الطبيعية والعلاقات الدولية وهو: هل استفادت مصر حقا من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؟ والإجابة الوافية على هذا السؤال قد تكون ملتبسة. فهناك جوانب مالية يتضح فيها أن مصر لم تستفد من الاتفاقية. وربما يعزى ذلك لتلكؤ دام نحو ثماني سنوات حتى انتهت من إعداد برنامجها الوطني في يونيو ٢٠٠٥، ضاع نصفها في وزارة شئون البيئة ونصفها الآخر في وزارة الزراعة. وهناك جوانب أدبية ومعنوية يتضح فيها أن مصر لم تستفد من الاتفاقية، ربما لتباعدها دبلوماسيا وبروتوكوليا عن ساحة الاتفاقية، وتركت الساحة لتفوز كل من إسرائيل وجنوب أفريقيا بنفوذ معنوي على معظم الدول الأفريقية تحت الصحراء الكبرى عن طريق مساعدات واهية تستطيع مصر بلا أعباء إضافية أن تقدم أفضل منها لتحتفظ بمقومات بعض عناصر القوة الناعمة التي تؤهلها للقيادة والنفوذ السياسي.

وهناك جوانب فكرية رسختها الاتفاقية، يتضح فيها أن مصر استفادت حيث بدأ بعض المفكرين ومتخذي القرار يستوعبون أهمية تكامل مجريات استعمال موارد الأراضي والمياه، وأصول وقواعد الإدارة الرشيدة، وتجاوز حدود الاستغلال الزراعي إلى استغلال الاتساع المكاني بكامل رقعته الجغرافية، ويرفضون مبدئيا أن يعيش المصريون حياتهم على نحو عشرة ملايين فدان تاركين ٢٣٠ مليون فدان يصرخ فيها العدم بالرغم مما فيها من مقومات الحياة.

ويتناول الباب العاشر مقاربات توسيع الحيز المعمور التي جرى تناولها مؤخرا. وتشترك مشروعات سيناء والساحل الشمالي الغربي وتوشكى في وقوعها خارج حدود الوادي والدلتا لتساهم في تعمير أجزاء طال هجرانها دون أسباب مانعة، وتنتشر جغرافيا لتغطي مناطق وأقاليم ظلت مهمشة زمنا طال أكثر مما ينبغي، وتتنوع فيها المعطيات الايكولوجية من نطاق البحر المتوسط معتدل المناخ في الشمال إلى النطاق المدارى شديد القارية في أقصى الجنوب. ومن الجوانب السلبية للمشروعات غياب ما اصطلح على تسميته في أدبيات الإدارة الحديثة بالإرادة السياسية، فيتباطأ أو يتعثر تنفيذ المشروع مع ظهور عقبات. والاعتماد على الزراعة التقليدية لإنتاج المواد الخام بالرغم من تدني عائدها الاقتصادي لوحدة المياه، ونظرتها إلى أقاليم التنمية نظرة منقطعة الصلة مع مصر الديموغرافية فيتم غالبا تنمية المكان دون تنمية الوطن.

ويستعرض الدكتور رشدي سعيد فكرة تحويل مصر النيلية إلى محمية كبرى، لتبقى روضة غناء تستخدم للزراعة المتقدمة، وإعداد مشروعٍ قوميٍ للخروج من وادي النيل تترشد فيه استخدامات أرض الدلتا ووادي النيل للزراعة وأرض الصحراء للتنمية الحضرية والصناعية. وليس لدي الدكتور رشدي سعيد أوهام فيما يخص صعوبة تنفيذ مقترحه ولذلك يوصي بإعداد قواعد دراسات حقلية.

ويتأسس ممر الباز للتنمية على إنشاء محور طــولي يختــرق الــصحراء الغربية رأسيا من منطقة العلمين على شاطئ البحر المتوسط حتى الحدود الدولية مع السودان، مكونا مع وادي النيل مستطيلا أرضيا يتراوح عرضه بين ٥٠ إلى ٢٠٠ كيلومتر يتم فيه إقامة مشروعات تتكامل فيها أنشطة زراعيــة وتعدينيــة وسياحية. غير أن المشروع ينشع بعــدة جوانــب ســلبية تقلــل مــن جــدواه الإستراتيجية. أولها التركيز بشكل ظاهر على التوسع في الزراعــة التقليديــة بالرغم من محدودية موارد المياه، وتدني العائد الاقتصادي لوحدة الميــاه فــي الزراعة مقارنة بالقطاعات الأخرى، بما يقلل في النهاية من قدرة المشروع على الاستدامة.

والأطروحة الرئيسية لهذا الكتاب تأتي في الباب الحادي عشر الذي يعرض رؤية جديدة لاستعمالات الأراضي في مصر تقوم على توســيع رقعــة الحيــز المعمور لتمتد جغرافيا بامتداد كامل مساحة الوطن، في تحد صــريح لمفهــوم مصر النيلية الذي ابتدعه الفراعنة. وللكتاب أطروحة منهجية منظوميــة مرنــة مفتاحها إصحاح الحدود الحالية للمحافظــات بــضوابط اقتــصادية وتــشريعية ودستورية، هدفها تحويل ثقل الضغط الديموغرافي مــن عــبء إلــى إبــداع، ووسيلتها توظيف مورد مصر الحاضر الغائب وهو اتساعها المكاني الكبير فــي التنمية المستدامة، ومنتجها النهائي مصر جديدة تتطابق خريطتها الديموغرافيــة مع خريطتها الجغرافية.

وليس لفرد أن يدعي القدرة على إنتاج خريطة مثالية لحــدود محافظــات مصر الجديدة، فذلك عمل كبير تنوء به هيئات ومؤسسات، ولكنه من اليسير أن يتفق الجميع على مبادئ حاكمة. أول المبادئ هو توسيع رقعة كل محافظة جديدة لتضم تنوعا من موارد طبيعية وموارد افتراضية تــصلح كمــدخلات لعمليــات إنتاجية وخدمية متكاملة. وثاني المبادئ هو وجود قطاع نيلي وظهير صحراوي

فسيح لكل محافظة. والمبدأ الثالث هو امتداد حدود محافظات الوجه القبلي من البحر الأحمر شرقا حتى الحدود الليبية غربا. والمبدأ الرابع هو أنه ليس من المطلوب أن تكون الزراعة هي النشاط الاقتصادي القائد في أي من المحافظات الجديدة، بل قد تكون تالية أو حتى مساعدة في منظومات إنتاجية سنرجية مع الصناعة والتعدين والسياحة والمناطق الحرة طبقا لسيناريوهات ونماذج تحليل العوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية واعتبارات الأمن القومي.

ولعل هذا الكتاب يستحث نخبة من المصريين فتقود ببصيرة زرقاء اليمامة وجسارة طارق بن زياد، جيلا كتب عليه القدر أن يكابد مشقة تخليق قسمات جغرافية جديدة في ربوع وطن شاسع الامتداد، استشرافا لموجة حضارية صاعدة تستحقها مصر بعد طول انتظار.

ويومها سوف يبدع المصريون المحدثون فصلا رائعا من وقائع استعمالات الأراضي، يتجاوز في تبعاته ماديا وحضاريا وتاريخيا ما أبدعه الآباء والأجداد منذ قديم الأزل.

الباب الأول

التصحر بين القديم والحديث

الدور الوظيفى للأراضى

الأرض بمفهومها الاستخدامي الشامل هي أحد أهم الموارد الطبيعية الرئيسية التي حباها الله للإنسان نعمة كبري يقيم عليها مستقرة، ويفلحها لينتج غذاءه، ويستمد منها بعض احتياجاته من الماء والمعادن والطاقة والرفاهية في منظومات اقتصادية واجتماعية متباينة تختلف باختلاف الزمان والمكان. وتسعي كل المنظومات لخدمة مجتمعاتها بتنسيق وتيسير استعمالات الأراضي لإنتاج الغذاء والإسكان وإقامة المنشآت الصناعية والتعدينية والتعليمية والصحية والسياحية والترفيهية وحفظ التراث ومتطلبات الأمن القومي وغيرها، في إطار ترتيبات مؤسسية يتراضى عليها المجتمع ضمانا لاستقراره وتقدمه وازدهاره. وحيث لا استقرار ولا تقدم ولا ازدهار لمجتمع جائع، فإن استعمالات الأراضي لإنتاج الغذاء يستحق شيئا من التنويه المبكر في هذا الكتاب.

الثورة الخضراء الأولى

تحول الإنسان خلال مراحل تطوره الاجتماعية الأولى من الصيد والقنص إلى الرعي والزراعة لضمان قدر أكبر مما يعرف في أدبيات اليوم بالأمن الغذائي. وفي غالب الأحوال تم التحول في تجمعات بشرية ترتبط مع بعضها بالقرابة الوراثية أو بالجوار المكاني، ويقوم تسيير الحياة فيها على أعراف وتقاليد وعادات يقبلها الجميع من الأمير إلى الأجير. وحيث كان عدد الناس في

القديم صغيرا مع وفرة باذخة لمياه غاية في العذوبة وأراض بكر غاية في الخصوبة وهواء غاية في النقاء، استطاعت عشائر بشرية بشيء من العزيمة والإدارة الرشيدة أن تنمو وتزدهر إلى أمم راسخة ماديا واجتماعيا وثقافيا لتنتج حضارات متزامنة أحيانا ومتوالية أحيانا أخرى. ولا تزال آثار بعض هذه الحضارات باقية حتى الوقت الحاضر في مصر والعراق والأناضول في الشرق الأوسط والصين في أقصى الشرق والمكسيك وبيرو في أقصى الغرب.

والمرجح أن إنسان فجر التاريخ في العراق ومصر قد مارس الزراعة بشكل بدائي منذ حوالي عشرة آلاف سنة، حيث زرع القمح والشعير اعتمادا على مياه الأمطار، ثم تحول إلى الزراعة المروية بعد ذلك بنحو ألفي سنة عقب تغيرات مناخية إقليمية كبرى شح بعدها سقوط الأمطار إلى معدلاتها الحالية. ويرى بعض المفكرين أن اختراع وتبني الزراعة المروية يمثل الثورة الخضراء الأولى في تاريخ البشرية، باعتبارها أسلوبا لتكثيف مدخلات الإنتاج لتعظيم المحصول بما يناهز ضعفي إلى أربع أضعاف ناتج الزراعة المطرية. وفي ذلك المجال عرف المصري القديم كيف يطوع نهر النيل وكيف يجفف البرك والمستنقعات وكيف يفلح الأرض وكيف يرويها وكيف يحافظ على خصوبتها. والمثير للانتباه أن كل هذه الأعمال تعتبر بمقاييس الحاضر أركانا أساسية في أجندة الإدارة الرشيدة لاستعمال الموارد الطبيعية لمكافحة التصحر، أي أن المصري القديم بحصافته وتجدد فكره في إدارة موارده المائية والأرضية وصيانتها كان يمارس مكافحة التصحر بالسليقة دون أن يدري.

ومن الواجب أن يقال أن الخصوبة الذاتية للأراضي المصرية النيلية باركت جهود المصري القديم في بناء الحضارة، غير أنه من الضروري أن يقال أن التراث المعرفي الذي غرسه قدماء المصريين في جينات الأبناء

والأحفاد ساهم بدرجة كبيرة في الحفاظ على هذه الأراضي رغم استمرار زراعتها آلاف السنين. وقد بات من الضروري أن يتحول هذا التراث إلى جزء من منظومة فيزيقية واجتماعية متكاملة، تستهدف إنتاج نباتات محاصيل وحيوانات الغذاء والكساء وبعض الدواء، وأعشاب وشجيرات المراعي، وأشجار أخشاب البناء والأثاث والوقود وبعض الصناعات، وتتضمن إقامة المشاتل والحدائق والمنتزهات.

مؤشرات جودة الأراضي الزراعية

ترتبط خصوبة الأراضي الزراعية إلى حد كبير بأصل نشأتها وتكوينها، حيث تكونت في الأصل من صخور القشرة الأرضية العليا كنواتج لتفاعلات طبيعية وكيماوية وبيولوجية بطيئة عبر آلاف السنين، ولذلك تعتبر الأراضي موارد طبيعية غير متجددة إذا فقدت لا تعوض. وتختلف الأراضي من موقع إلى آخر لتباين صخورها الأمية بين الجرانيت والبازلت والنيس والشست والحجر الجيري وغيرها من الصخور، كما تختلف لتباين عمليات وظروف تكوينها وتطورها في ظروف ممطرة إلى جافة أو حارة إلى باردة. والأراضي إما محلية المنشأ أي تكونت في نفس مكان تواجدها مثل أراضي الساحل الشمالي الغربي في مصر، أو منقولة مثل أراضي الوادي والدلتا. وقد تكون سميكة بعمق عدة أمتار كما هو الحال في أراضي وسط الدلتا وقد تكون ضحلة بعمق سنتيمترات قليلة كما هو الحال في أراضي ملاعب الكرة المقامة في المناطق الصحراوية.

وتمد الأرض النباتات النامية عليها ببعض عوامل حياتها الأساسية ومنها الماء، والأكسجين لتنفس الجذور، والعناصر الغذائية مثل النيتروجين والفوسفور والبوتاسيوم والكالسيوم والمغنيسيوم والكبريت والحديد والنحاس والزنك

وغيرها، كما أنها تهيأ التدعيم الميكانيكي لكي يأخذ النبات وضعه الطبيعي الذي تتلاحم فيه جذوره مع حبيبات الأرض وتمتد سيقانه ومجموعاته الورقية والزهرية والثمرية ثابتة في الهواء، إضافة إلى كونها الملجأ الطبيعي للجزء الثمري الفعال لبعض المحاصيل الاقتصادية مثل البطاطس والبطاطا والبصل والجزر والفول السوداني.

وتتميز الأرض الزراعية الجيدة بعدة مميزات هي كونها: (١) عميقة تسمح بامتداد جذور النبات إلى مجالها الأقصى فتمتص كفايتها مما يتيسر من ماء وعناصر غذائية، (٢) مفككة في تجمعات تسمح بتواجد مائها وهوائها بكميات لايطغى أحدهما على الآخر لأنهما متكاملان، (٣) تحتوي على قدر مناسب من المواد المعدنية والمواد العضوية التي تعطيها قدرة ذاتية لإمداد الزراعات المتعاقبة بما تحتاج إليه من عناصر الغذاء بكميات متوازنة حيث ثبت أن توافر عنصر بدرجة مفرطة يؤثر عكسيا على درجة تيسر عنصر آخر فلا يمتصه النبات بالرغم من تواجده، (٤) تخلو من السموم والكائنات الممرضة للنبات والحيوان والإنسان.

مفاهيم تدهور الأراضي والتصحر

تؤدي عوامل طبيعية وبشرية يتراوح كل منها بين المحلي والاقليمي والعالمي إلى خفض الكفاءة الانتاجية للأراضي وما تحمله من موارد المياه والنبات والحيوان. وتعرف هذه الظاهرة في عمومها بتدهور الأراضي land degradation. ويتفق المشتغلون بعلوم إدارة الموارد على تسمية تدهور أراضي مناطق العالم الجافة بالتصحر desertification. وتتميز هذه المناطق بشح ما يسقط عليها من أمطار من جهة وارتفاع معدلات التبخر فيها من جهة أخرى.

ويقوم نظام تقسيم المناطق الجغرافية مناخيا تبعا لبرنامج الأمم المتحـــدة للبيئـــة (اليونيب) United Nations Environment Programme في عـــام ١٩٩١ علـــى أساس أن معدل الجفاف aridity index هو النسبة الحسابية بين متوســـط كميـــة المطر السنوية ومتوسط كمية البخر الكامن potential evaporation كمـــا يلـــي: مناطق شديدة الجفاف وهي الصحاري الطبيعية والنسبة فيها أقـــل مـــن ٠,٠٥، وجافة فيما بين ٠,٠٥ – ٠,٢٠، وشبه جافة ٠,٢١ – ٠,٥٠، وجافة تحت رطبة ٠,٥١–٠,٦٥، ورطبة أكبر من٠,٦٥.

وتتجه منظمة الأغذية والزراعة في هذا السياق إلى نهج براجماتي يتناسب مع ظروف الدول النامية لغياب البيانات العلمية الموثقة. وتعرف المناطق الجافة في هذا النظام بتلك التي يقل استمرار النموات النباتية فيها اعتمادا على الأمطار عن ١٢٠ يوما سنويا، وتتراوح فترة النموات النباتية في المناطق شبه القاحلـــة بين ٧٥ يوما و١١٩ يوما، أما المناطق القاحلة فلا تتجاوز ٧٤ يوما لعدم كفايـــة المياه. ويتسم المناخ في جميع هذه المناطق بمستويات أمطار منخفـــضة شـــديدة التغير، بما يؤدي إلى جعل مستويات الإنتاج المحصولي والحيواني لأراضـــيها متدنية أحيانا وغير مستقرة في معظم الحالات.

تصحر أراضي الزراعة المروية

تعاني بعض أراضي الزراعة المروية في الوادي والدلتا والواحات من آثار جانبية للري دون وجود نظام فعال للصرف، تتمثل في ارتفاع الميـــاه الجوفيـــة وتراكم الأملاح والصودية (تعني القلوية التي هي مصطلح علمي متروك) بمـــا يقلل من إنتاجيتها. ويزيد من مشكلات تراكم المياه والأمـــلاح فـــي الأراضـــي عوامل أخرى منها انخفاض منسوب أراضـــي المنطقـــة بالنـــسبة للأراضـــي المجاورة، وارتفاع تركيز الأملاح في مياه الري أو ارتفـــاع منـــسوب الميـــاه

الجوفية إلى الحد الحرج، كما يزيد بانخفاض نفاذية الأرض للمياه لارتفاع نسبة الطين أو تفكك التجمعات الأرضية أو وجود طبقة أرضية صماء تعوق الحركة الطبيعة الحرة للمياه الزائدة خارج مجال انتشار الجذور. ويتزايد التصحر بالملوحة والصودية في مناطق الأطراف الشمالية للدلتا لانخفاض منسوبها من جهة وانخفاض نوعية مياه الري من جهة أخرى، كما ينتشر هذا التصحر في واحات الصحراء الغربية خاصة واحة سيوه، نظرا للإسراف الشديد في الري دون وجود نظم للصرف.

وتتصحر الأراضي المروية في مصر أيضا نتيجة لغزو الكثبان الرملية (ما يطلق علية زحف أو امتداد الصحاري) في عدة مناطق يأتي في مقدمتها الواحات والمناطق الغربية من محافظتي المنيا وأسيوط والشاطئ الغربي من بحيرة ناصر في محافظة المنيا. ومن الجدير بالذكر أن حدة التصحر في المنطقتين الأخيرتين لم تظهر قبل إنشاء السد العالي، رغم أن تحرك كثبان الصحراء الغربية فيهما من الغرب باتجاه الشرق يعبر عن ظاهرة جيولوجية قديمة. ويرجع ذلك لأسباب تختلف باختلاف المكان. ففي الأراضي الغربية للمنيا وأسيوط عادلت ترسيبات المواد الغرينية المصاحبة للفيضان تأثير الفرشات الرملية المصاحبة للكثبان، فلم تظهر مشكلة الكثبان حتى توقف ورود الغرين مع مياه الفيضان. وفي مجرى النيل الجنوبي عند أسوان الذي تحول بعد السد العالي إلى جزء من بحيرة ناصر، دفعت مياه الفيضان بسرعتها العاتية قبل إنشاء السد العالي ما يكون قد تسرب من رمال الكثبان لمجرى النهر إلى محابسه الشمالية في عملية متجددة بتجدد الفيضان كل عام، فلم تظهر مشكلة الكثبان حتى توقف اندفاع المياه بسرعتها القديمة.

وهناك مخاطر تصحر أخرى على الأراضي المروية منها استنزاف رصيد عناصر غذاء النبات بها لتوالي زراعتها بمحاصيل مجهدة، وتضاغط طبقاتها بتأثير الآلات الزراعية الثقيلة بما يقلل من نفاذيتها، وتجريفها لصناعة الطوب، وتلوثها ببقايا المبيدات ومخلفات المصانع والصرف الصحي. ويرى البعض أن التوسع العمراني العشوائي على الأراضي الزراعية يدخل ضمن هذه المخاطر، ولكن الأجدى به أن يوضع تحت بند سوء الاستعمال.

وتتم مجابهة تصحر أراضي الزراعة المروية بعدة إجراءات منها دعم شبكة الصرف، واضافة الجبس الزراعي، والتخلص من الأملاح، واستعمال أخف الآلات وزنا، ورصد المياه الجوفية، ومراقبة التوازن المائي والملحي والغذائي بما يضمن كفاءة الري والصرف وعدم تراكم الأملاح وتوافر حاجة النباتات النامية من عناصر الغذاء، ورصد ملوحة المياه الجوفية والضغوط البيزومترية للمياه الجوفية في المناطق المجاورة لشواطئ البحار ضمانا لعدم تداخل مياهها إلى المياه الجوفية، وتجنب تعريض الأراضي لأخطار التلوث الكيماوي والبيولوجي.

تصحر أراضي الزراعة المطرية

توجد في مصر زراعة مطرية في التخوم الشمالية للإقليم الساحلي الموازي للبحر المتوسط، في شريط يتراوح عرضه بين عشرة وعشرين كيلومترا. ويقسم الإقليم بناء على التباين الفسيوجرافي والخصائص المناخية والموارد الطبيعية إلى عدة مقاطع تشمل الساحل الشمالي الشرقي من بورسعيد إلى رفح، وساحل الدلتا فيما بين دمياط ورشيد، والساحل الشمالي الغربي من الإسكندرية عبر العلمين ومرسى مطروح إلى السلوم. وتتراوح معدلات الأمطار السنوية بين ١٠٠ إلى ٢٠٠ مم، باستثناء منطقة رفح حيث يرتفع معدل سقوط الأمطار فيها

إلى ٣٠٠ مم. ولسبب من الأسباب التي تستعصي على الفهم ليس للزراعة المطرية المصرية وجود في إحصائيات الهيئات الحكومية ولا في الهيئات الدولية ذات الصلة كمنظمة الأغذية والزراعة. ولكن إذا قيل أن الشريط الساحلي الشمالي يمتد من رفح شرقا حتى السلوم غربا بطول ٨٠٠ كيلومترا بعرض متوسطه خمسة عشر كيلومترا، وان نصف المساحة الكلية فقط تصلح للاستخدام الزراعي، فإن صافي مساحة الزراعة المطرية في المنطقة الشمالية يربو على مليون ونصف المليون فدان.

ويقوم الأهالى بزراعة القمح والشعير في مناطق المنحدرات والوديان التي تتحصل على قدر أكبر من مياه الأمطار بطريق السريان السطحي من المرتفعات، كما يقومون باستعمال انشاءات صناعية أو تكوينات جيومورفولوجية كمصايد لتخزين واستعمال المياه فى وقت لاحق لرى أشجار الزيتون والتين التي تنتشر بساتينها في المنطقة.

وتتعرض الأراضي للتصحر بتكرار دورات الجفاف حيث تقل كمية الأمطار في بعض السنوات عن معدلاتها الطبيعية أو تسقط بمعدلات كبيرة في غير الأوقات المناسبة للمزروعات. ومن عوامل التصحر في المنطقة أيضا الإنجراف الريحي وكذلك الإنجراف المائي الذي تسببه السيول الفلاشية خاصة في مناطق العراء وشديدة الانحدار. ومن جهة أخرى فقد أدى التعمير العشوائى للمنطقة الساحلية دون أن يصاحبه دراسة للتأثير البيئى المحتمل إلى إزالة الغطاء النباتي الطبيعي لمساحات شاسعة وبالتالي زيادة احتمالات تعرضها للتصحر بالإنجراف. ومن عوامل التصحر البشرية المشهورة في منطقة العلمين والطرف الغربي لمنخفض القطارة الألغام التي زرعتها الأطراف المتحاربة باتساع نصف مليون فدان أثناء الحرب العالمية الثانية. ومن المحزن أن نوعية

الأرض الجيدة واعتدال المناخ والقرب من مراكز التسويق في الإسكندرية ومرسي مطروح والقرى الساحلية بطول الساحل الشمالي كلها مؤهلات لمنطقة إنتاجية متميزة، ولكنه تميز مع إيقاف التنفيذ بسبب ألغام ليست من صنع أيدي المصريين.

ولعل أفضل الإجراءات التي يمكن اتخاذها للحد من تأثير الجفاف في المنطقة أن يكون هناك نوع من الضمان الإجتماعي يأخذ من الأهالي في السنوات السمان ليعطيهم في السنوات العجاف. وتتم الوقاية من تصحر الإنجراف الريحي والإنجراف المائي بإقامة مصدات الرياح مع دوام وجود غطاء نباتي مناسب. أما التصحر بالألغام فسنتناول علاجه بشيء من التفصيل فيما بعد عند الحديث عن تعمير الساحل الشمالي.

تصحر أراضي المراعي

تشير تقارير برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى أن مساحة أراضي مراعي العالم تبلغ نحو ٤٦٠٠ مليون هكتار (الهكتار ٢,٣٨ فدان)، وأن التدهور بدرجات مختلفة أصاب نحو ٣٣٠٠ مليون هكتار بما يساوي ٧٣% من أجمالي المساحة. وتختلف نظم الرعي تبعا لطبيعة الغطاء النباتي الذي تحدده كمية وانتظام سقوط الأمطار. وينتشر نظام الرعي المتجول في المناطق الجافة حيث يتم تحريك قطعان الحيوانات موسميا في دائرة متسعة داخل نطاق جغرافي، وكلما زاد الجفاف كلما سادت بالقطعان الحيوانات المقاومة للعطش وأكثرها الجمال يليها الماعز والأغنام وأقلها الأبقار. وينتشر نظام الرعي الثابت في المناطق الأكثر وفرة في الأمطار حيث يستقر الرعاة في قرى تجاورها مساحات محددة للرعي. ونظام الرعي الثالث هو المزارع المتخصصة للإنتاج الحيواني وهو أكثر شيوعا في الدول الغنية مثل الولايات المتحدة واستراليا.

وتبدو ظواهر تدهور أراضي المراعي إضـافة إلـى انخفـاض ثروتهـا الحيوانية في عدة صور منها تدهور كمية ونوعية واستمرارية النباتات الرعوية الطبيعية الذي قد يصاحبه ارتفاع عدد الأنواع ذات القيمة الرعوية المنخفـضة، وتغير تركيب الغطاء النباتي فتقل الأشجار والشجيرات نسبة للعشبيات، وتهـدم تجمعات الحبيبات الأرضية، وتجريف الطبقة السطحية، وزحف الكثبان الرملية.

ويعتبر الرعي الجائر من أهم محركات تصحر أراضي المراعي، عنـدما تتجاوز الكثافة العددية لحيوانات المراعي قدرة النظـام البيئـي علـى الحمـل فتستهلك الحيوانات الغطاء النباتي بمعدل أكبر من تجدده الذاتي، فلا يتبقـى إلا أنواع غير مستساغة. وتزداد كثافة الحيوانات نتيجة لأسـباب تراكميـة منهـا السماح بزيادتها قياسا على سنوات مطيرة، وانخفـاض المـساحة المخصـصة للرعي عندما يحل مزارعون مستقرون محل بـدو رحـل، وتركـز قطعـان الحيوانات حول القرى أو أماكن تجمع البدو عند التقاء بعض الطرق الرئيـسية، وتغير الأحوال الاقتصادية/ الاجتماعية/الثقافية للرعاة لأسباب محلية أو وطنية.

ومن مسببات تصحر أراضي المراعي أيضا تضاؤل النفوذ السياسي لسكان المناطق الرعوية وتصاعد نفوذ سكان المدن فـي الآونـة الأخيـرة، فتحولـت مساحات شاسعة من المراعي لإنتاج محاصيل تقليدية أو تحولت لمناطق سكنية. وأدى ذلك إلى زيادة الضغط على ما تبقى من مراعي فتزايدت معدلات الرعي الجائر. كما يؤدي توطين البدو مصحوبا بتركز الرعي حـول قـرى التـوطين لتزايد احتمالات الرعي الجائر. ومن جهة أخرى تهدد تغيرات اجتماعية مستجدة استمرارية مناطق رعوية ظلت منتجة لعدة قرون خـضع فيهـا البـدو لنظـام اجتماعي صارم وضعوا قواعده وقاموا بتنفيذه على أنفـسهم، سـمح بتحريـك قطعان حيوانات إلى أماكن محددة في أوقات محددة تحت نظم يحترمها الجميع.

ويتعرض هذا النسق الاجتماعي للتآكل في الوقت الحاضر بسبب تغير عادات وتقاليد، والرغبة في التخلص من موروثات اجتماعية دون ترسيخ عادات بديلة.

وليس هناك أيضا سجلات رسمية في الهيئات الحكومية عن أراضي المراعي في مصر، كما تتجاهلها الهيئات الدولية ذات الصلة. والحقيقة أن هناك شريط من المراعي في الشمال الساحلي يمتد من غرب الإسكندرية عبر سيدي براني ومرسى مطروح إلى السلوم بطول ٦٠٠ كيلومتر وعمق يتراوح بين ٢٥-٥٠ كيلومترا مع امتدادات إلى شمالي وادي النطرون. ورغم صغر مساحة المنطقة (نحو خمسة ملايين فدان) مقارنة مع اجمالي مساحة مصر، إلا أنها توازي نصف مساحتها المحصولية الرعوية، كما أنها غنية بأنواع نباتية تكفي لتغطية ٢٥% من هضاب و٦٥% من وديان الساحل الشمالي الغربي، وتستطيع بعد تطويرها توفير أكثر من ٥٠٠ مليون وحدة علفية أي ما يوازي نصف مليون طن من الشعير.

كوارث التصحر

إطلالة تاريخية

تختلف دراسات علم الأنثروبولوجي في تفسيرها لمسببات زوال الحضارات القديمة بين ثلاث مدارس متباينة. ترى المدرسة الأولى أن زوال الحضارات يعزى لأسباب بشرية تعرضت بمقتضاها الأمم القديمة وحضاراتها لتموجات تاريخية تتوالى فيها مراحل البزوغ والصعود ثم الانكسار والاندثار، كما لو كانت الحضارة كائنا بيولوجيا يولد ثم ينمو ثم يموت بعد حين. وترى المدرسة الثانية أن الأمر يعزى لأسباب طبيعية تعرضت بمقتضاها المجتمعات القديمة لكوارث طاغية تجسدت في أوبئة أو فيضانات أو جفاف أو تصحر، أخذا في

الاعتبار أن مصطلح التصحر لم يستعمل بنصه إلا في الأدبيات الحديثة، ولكن العبرة هي تدني موارد الأراضي والمياه كميا ونوعيا بما يقلل من تيسر الغذاء على نطاق واسع.

ويؤكد قدم معرفة الإنسان بالواقع الكارثي للتصحر، دون استعمال المصطلح، ما جاء في الذكر الحكيم في الآيتين ٣٩، ٤٠ من سورة الكهف ﴿.... وَيُرْسِلَ عَلَيْهَا حُسْبَانًا مِنَ السَّمَاءِ فَتُصْبِحَ صَعِيدًا زَلَقًا (٤٠) أَوْ يُصْبِحَ مَاؤُهَا غَوْرًا فَلَنْ تَسْتَطِيعَ لَهُ طَلَبًا (٤١)﴾. والأرض الزلقة هي الأرض القلوية/الصودية المجدبة التي لا تنتج إلا الحنظل، والماء الغور هو الماء بعيد المنال. فلا زراعة إذن بل هشيم تذروه الريح مقدمة لقارعة غذائية.

ويربط منظرو المدرسة الثالثة بين مجموعتي الأسباب البشرية والطبيعية، ويرون أن الأمم تمر بدورات كبرى تحدث خلالها كوارث دورية تقضي ليس فقط على مجتمع دبت في أوصاله شيخوخة حضارية ذاتية ولكنها تقضي أيضا على ذاكرته. ويستغرق الأمر زمنا قد يطول تاريخيا لقرون حتى يسترد المجتمع الصريع وعيه وتتراكم لديه معارف تكفيه ليبني حضارة جديدة. وشئ من صدق هذه الرؤية يمكن تلمسه فيما حدث لمصر الفرعونية أبان حكم الأسرات المتأخرة من شح شديد لفيضان النيل سنوات ممتدة، وقلاقل لم تتحملها حضارة ترهلت ترهل شيخوخة فانية. والحال هكذا داهمت مصر موجات من غزاة غالبين، فضاعت حضارتها وضاعت لغتها. وكان على المصريين أن ينتظروا مئات السنين الطويلة حتى تمكن شامبليون من فك رموز اللغة الهيروغليفية في نهاية الربع الأول للقرن التاسع عشر، مفتاحا لمعرفة أسرار حضارة تاهت من أهلها.

كوارث العراق القديم

تعتبر كوارث التصحر الموثقة تاريخيا في عراق ما بين النهرين منذ نحو أربعة آلاف عام، نموذجا لما حدث في عدة أماكن في التاريخ القديم. والنمط السائد هو غياب سلطة مركزية وقيم اجتماعية لاحمة لانهماك أمراء البلاد في منازعات قبلية كبرى انحطت معها الإرادة والإدارة. ولم يقم أحد بصيانة المجاري المائية التي تأخذ من دجلة والفرات، فطميت بعد بضع سنين وتوقف مرور المياه فيها فاستحالت زراعة أراضيها لتوقف إمدادها بمياه الري. وارتفع منسوب المياه الجوفية في مناطق أخرى مما أدى إلى غدقها ثم تملحها. وأراض هذا حالها بين شح مياه الري وغدق وتملح لا تنتج من محاصيل الغذاء إلا أقل القليل، فتوالت مجاعات وتهدمت سبل حياة الناس، وتحولت مدن كبرى كان تعداد بعضها نحو خمسين ألف نسمة إلى أكوام من تراب. وفي النهاية تحلل كيان الدولة فخرج العراق القديم من التاريخ عدة قرون. (راجع النشرة الإخبارية رقم ٩٩ لوزارة الزراعة الأمريكية التي كتبها المؤرخ الزراعي الأمريكي W. C. Lowdermilk في عام ١٩٥٣).

سلطانية التراب في الولايات المتحدة

تسببت عمليات التجريف الريحي العنيف لأراضي منطقة السهول الوسطى بالولايات المتحدة الأمريكية في ثلاثينات القرن العشرين في حدوث أحد أكبر كوارث الطبيعة الحديثة في العالم. وكانت المقدمة المنطقية للتجريف الهوائي هو إساءة استخدام أراضي المنطقة بإهمال صيانتها وسوء خدمتها وزراعتها بما لا يناسبها من محاصيل على مدار سنوات طويلة. وقد أدى ذلك إلى انخفاض كثافة الغطاء النباتي لملايين الهكتارات من الأراضي، فأصبحت صيدا سهلا لفعل رياح عاتية جرفت سطح الأرض. وتطايرت في الهواء مع الرياح ملايين

الملايين من أطنان حبيبات أديم الأرض المجرفة مكونة عواصف ترابية كبرى استمرت خمس سنوات حتى عرفت هذه الفترة في سجلات التاريخ بظاهرة سلطانية التراب dust bowl. وتخلفت في المناطق المجرفة أراض من فتات صخرية لا تصلح لزراعة أو رعي، فتهدمت سبل حياة الناس في المنطقة وحاق بهم بلاء شديد، لو حدث في غير الولايات المتحدة الأمريكية لكان ضحاياه بالملايين.

وفي هذا السياق تشير تقديرات منظمة الأرصاد العالمية World Meteorological Organization أن الرياح تتسبب في تجريف ومن ثم تطاير نحو ٢٤ بليون طن من حبيبات سطح أراضي القارات سنويا في الهواء. والأزمة أكثر حدة في المناطق الجافة من العالم حيث التربة هشة والغطاء النباتي خفيف والرياح العاصفة لا تجد ما يصدها فتتزايد قدرتها على تجريف الأراضي. ويدخل تحت هذا الموضوع رياح الخماسين التي تهب على مصر في ربيع كل عام محملة بملايين الأطنان من حبيبات الأرض الدقيقة متجهة بها إلى آسيا وأوروبا. ومن عجائب الأقدار أنه ثبت علميا أن هذه الحبيبات الدقيقة تحفز سقوط الأمطار في تركيا من جهة، وتضيف إلى خصوبة الأراضي في تركيا وعدة بلاد أوروبية بقدر محسوس من عناصر الفسفور والكالسيوم والحديد من جهة أخرى.

كوارث الساحل الافريقي

تعرف منطقة الساحل الافريقي بالمنطقة الممتدة فيما بين الصومال وأثيوبيا على المحيط الهندي شرقا عبر وسط أفريقيا حتى السنغال على المحيط الأطلنطي غربا. وقد تعرضت المنطقة في الفترة من عام ١٩٦٨ حتى ١٩٧٤ ثم تجددت في أواخر السبعينات إلى موجات من الجفاف الشديد، مات خلالها ما

يزيد على مائتي ألف من البشر ونفقت ملايين الأبقار والأغنـام مـن الجـوع والعطش. وهامت مئات ألوف الناس تحت وطأة الكارثة داخـل وعبـر حـدود الدول المتأثرة في تدفقات مستمرة من جحافل مهاجري البيئـة environmental refugees.

وليس من المعروف عدد الذين هجروا أراضيهم بفعـل تـدهور أراضـي المناطق الريفية والمراعي خلال الربع قرن الأخير للقـرن العـشرين، ولكـن عددهم يصل دون شك إلى عدة ملايين. وعلى سبيل المثال فسدس سكان مـالي وبوركينافاسو قد هجروا قراهم إلى المدن، فتضخم عدد قاطني الأحياء الحضرية الفقيرة. وتدل احصائيات تلك الفترة على ارتفاع نسبة سكان موريتانيـا الـذين يعيشون في العاصمة نواكشوط من ٩ إلى ٤١% بينما هبطت نسبة البـدو فـي المناطق المحيطة بها من ٧٣ إلى ٧%. (وفي نفس الحقبة الزمنية انتشرت فـي القاهرة عشرات الأحياء العشوائية التي يقطنها نازحون مـن منـاطق الـصعيد المهمشة).

تشابكات التصحر

العواقب الاجتماعية والاقتصادية للتصحر

يتسبب التصحر في فقد مساحات شاسعة من أراضي خصبة فتخـرج مـن منظومة الإنتاج، وتقل القدرة المحلية لإنتاج غذاء وكساء تحتاجه أعداد متزايـدة من البشر، خاصة في الدول النامية فيبدأ الجوع في الانتشار بين الناس. والجوع هو أحد أهم المظاهر الرئيسية للفقر، وهو بالتزامن أهم مسببات الفقر ومـشتقاته التي تتضمن تدني القدرة البدنية علي العمل فينخفض الدخل، وتتـدهور القـدرة الذهنية للأطفال فتنخفض قدرتهم علي التعلم واكتساب المهارات فتقـل فـرص

العمل. ويمكن مقابلة هذه المشكلات نظريا بالاستيراد من دول مصدرة للغذاء غير أن عدم توافر الموارد المالية في معظم الأحوال يعمق المشكلات لحدود المأساة.

وتستطيع الدول النامية طبقا لرؤية منظمة الأغذية والزراعة United Nations Food and Agriculture Organization التي تعرف اختصارا بالفاو FAO أن تحصل علي جزء كبير من فائض تحرير التجارة الدولية الذي يقدر بنحو ١٦٥ بليون دولار لو تمكنت من تصدير منتجاتها المتميزة تنافسيا من الفواكه والخضر والشاي والبن والكاكاو. وتؤخذ حالة البن نموذجا مثاليا في هذا السياق حيث تصدر أثيوبيا كيلو البن إلى أسواق أوروبية بمتوسط سعر يورو واحد ويباع هناك بعد إعطائه اسما تجاريا بنحو ٢٦ يورو. ولم تنتج مفاوضات منظمة التجارة العالمية الأخيرة في هذا المجال سوى النذر اليسير، حيث تمسكت الدول المتقدمة بدعم قطاعها الزراعي في تضاد سافر لتبشيرها بآليات السوق. وفي المقابل تحتاج دول نامية إلى تبني إصلاحات داخلية تتسم بشفافية واجبة، وإقامة هياكل مؤسسية تهتم بنوعية وسلامة الغذاء، وزيادة الاستثمار في البنية التحتية ذات الصلة من طرق ومراكز تجميع وفرز ومنافذ تصدير ومعايير جودة. (راجع تقرير منظمة الأغذية والزراعة عن حالة الزراعة في عام ٢٠٣٠ على موقع المنظمة في شبكة المعلومات).

العواقب البيئية للتصحر

يعمل التصحر على تدهور البيئة عالميا لتسببه في تغير مناخي معاكس نتيجة لاستنفاد دبال الأراضي وزيادة انبعاث ثاني أكسيد الكربون، وانخفاض الكمية المثبتة في الكربون لتدهور الغطاء النباتي فتختل الدورة الجيوكيمائية للكربون. كما يعمل التصحر على تدهور البيئة محليا إذ يؤدي تدهور الغطاء

النباتي إلى زيادة تركيز حبيبات التراب العالقة فيتلوث الهواء الجوى من جهة، ويزداد ألبيدو السطح (نسبة أشعة الشمس المنعكسة) وما يصاحبه من اختلال توازنات الطاقة بين سطح الأرض وطبقة الهواء الملامسة لها من جهة أخرى.

ويتسبب التصحر أيضا في تدهور البيئة عالميا ومحليا نتيجة لخفض التنوع البيولوجي للمناطق المتأثرة. ويتعاظم تأثير الانخفاض في مناطق الموائل الأصلية كما هو الحال في منطقة شرقي حوض البحر المتوسط التي هي موطن أنواع نباتية اقتصادية هامة منها القمح والشعير والفول والحمص والعدس والبسلة. وهناك أيضا عدد من أنواع البقوليات والحشائش التي تنمو في المراعي أو تزرع كعلف مثل البرسيم. ويضاف لتلك الأنواع العديد من الأنواع النباتية التي تستعمل في التداوي بالأعشاب أو تستعمل كمواد خام لاستخراج العقاقير الطبية. وتقوم بعض شركات الأدوية في الفترة الأخيرة بعمليات حصر وتصنيف وإعداد خرط تواجد النباتات الطبية في موائلها الأصلية بالمناطق الجافة، وكذلك دراسة عادات وتقاليد السكان المحليين في استعمالهم للنباتات الطبية.

وفي المقابل تزيد الأحداث المناخية الحادة بتكرارية موجات برد قارص وحر شديد، وأمطار فيضانية وجفاف مهلك، وتحرك أحزمة مطرية من حدة التصحر. ولذلك تتضمن الإجراءات الوطنية للتعامل مع التصحر شقا خاصا بالتغيرات المناخية وبالأخص تلك التي تتعلق بالإمدادات المائية. وفيما يخص مصر فإن أعظم ما تستهدفه في التعامل مع التغيرات المناخية هو تحسين القدرة الوطنية للتنبؤ بمعدل سقوط الأمطار على الهضبة الأثيوبية لعدة سنوات قادمة. ومن الجدير بالذكر أن هناك نماذج رياضية مبنية على تقديرات عالمية global circulation models يمكن استخدامها في هذا المجال، غير أن نتائجها ليست بالدرجة المطلوبة من الدقة لعدم مواءمة قواعد البيانات. ولذلك يبقى واجبا على علماء مصريين من ذوي التخصص التعهد بالاهتمام بالمشكلة، والتوصل لنموذج

إقليمي يمكن بمقتضاه التنبؤ بدرجة معقولة من الدقة الحسابية بحجم فيضان النيل القادم بامتداد فترة زمنية قد تصل إلى خمس سنوات.

مفهوم التصحر بين المجاز والواقع

توليد الصحاري؟

يستحق اشتقاق ثم تداول كلمة التصحر desertification في أدبيات العلوم بعض التأصيل التاريخي. وفي هذا السياق كان الفرنسي Aubreville أول من اقترب علميا من الاصطلاح في عام ١٩٤٩ عندما وصف ظاهرة انتشار أراضي متدهورة في جنوب تونس بالقرب من الصحراء الأفريقية الكبرى بإعادة توليد الصحاري، ونص ترجمة خلاصة بحثه المنشور بالفرنسية كما جاء في مراجع اللغة الإنجليزية هو: these are real deserts that are being born today، وأضاف أن استمرار التدهور يؤدي إلى استمرار توليد الصحاري.

وقد أدت هذه الملاحظة إلى توجيه الأنظار نحو الظاهرة كحدث علمي فريد، غير أنها سببت تشوش أذهان الكثيرين لوقت طويل ربما امتد حتى الوقت الحاضر. فتناول بعضهم التصحر باعتباره امتدادا للصحراء، وتكرر في الأدبيات العلمية استعمال اصطلاح زحف الصحاري desert encroachment لوصف الظاهرة. ودعم هذا الإتجاة قراءة خاطئة لصور فضائية للمنطقة الفاصلة بين الشمال الأفريقي والصحراء الكبرى استنتجت أن الصحراء زحفت شمالا لمسافة تتراوح حول ١٠٠ كيلومترا في الفترة من عام ١٩٥٨ إلى عام ١٩٧٥ أي بمعدل ٦ كيلومتر في العام. وقد ثبت خطأ قراءة الصور الفضائية بعد فترة قصيرة، باستثناء غزو الكثبان الرملية للمناطق المتاخمة للصحاري كما يحدث في واحات مصر، حيث يصح تسمية الظاهرة بزحف أو تقدم الصحراء.

وشاهدت فترة الدراسات المبكرة أيضا تداخلات في تناول مشكلتي الجفاف والتصحر بسبب تعريفات فضفاضة لكل من الظاهرتين، ولذلك كان من الضروري ضبط تعريف الجفاف باعتباره ناتج تقلبات مناخية لفترات زمنية طويلة يقل فيها معدل سقوط الأمطار بشكل حاد على فترات زمنية تمتد عدة سنوات. وطبقا للمادة الأولى من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر يعرف الجفاف بالظاهرة الطبيعية التي ينخفض فيها سقوط الأمطار انخفاضا ملحوظا فيصبح دون المستويات الطبيعية المسجلة، مما يسبب اختلالا هيدرولوجيا خطيرا يؤثر تأثيراً معاكساً على نظم الإنتاج لموارد الأراضي.

وأتت فترة على الأوساط العلمية الفرنسية في ثمانينات القرن العشرين استخدمت فيها اصطلاح التصحير desertization للتعبير عن تدهور أراضي الغابات في المناطق الرطبة، نتيجة لظروف بيئية مستجدة كانتشار الأمطار الحامضية في منطقة شمال غرب أوروبا منذ ستينات القرن. غير أن ذلك الاصطلاح لم يلق قبولا كبيرا فتوقف تداوله بعد عدة سنوات ليحل محله مصطلح إزالة/تدهور الغابات deforestation.

ضبط المصطلحات

كان العالم المصري الكبير الدكتور محمد عبد الفتاح القصاص أول من استعمل مصطلح desertification في مقال نشره باللغة الإنجليزية عام ١٩٧٠ يشير فيه إلى انخفاض وتدهور قدرة أراضي المناطق الجافة على الإنتاج بسبب فعل بشري غالبا ما يكون طويل المدى، يضاعف من تأثيره تغيرات مناخية غير مواتية. وعندما عقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية في ستوكهلم بالسويد عام ١٩٧٢، ثم مؤتمر الأمم المتحدة للتصحر في نيروبي عام ١٩٧٧، جرى استعمال اصطلاح التصحر ليعني تدهور الأراضي بالمعنى العام وتدهور التربة

والنبات على وجه الخصوص بفعل مسببات يبدأها الإنسان ويضاعف من تأثيرها تغيرات مناخية معاكسة.

وتنص المادة الأولى من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر التي تم التوصل إليها عام ١٩٩٤ على أن التصحر يعني " تدهور الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة والجافة تحت الرطبة، نتيجة عوامل مختلفة من بينها تغيرات مناخية وأنشطة بشرية". ويتضمن مصطلح مكافحة التصحر في الاتفاقية "كافة الأنشطة التي تشكل جزءاً من التنمية المتكاملة للأراضي من أجل التنمية المستدامة التي تستهدف منع و/ أو خفض تدهور الأراضي، وإعادة تأهيل الأراضي التي تدهورت جزئيا، واستصلاح الأراضي التي تصحرت".

وفي هذا السياق لابد من التنويه بالملاحظة العلمية الذكية التي استخلصها بعض علماء الايكولوجى الأستراليين من خرائط تدهور الأراضي في أستراليا. وتؤكد الملاحظة أن رقم ٥٠٠ ميلليمتر كمتوسط سنوي لسقوط الأمطار يعتبر حدا فاصلا threshold لظهور وجهين مختلفين للتصحر لدى توافر مسبباته في البيئة. فعلى الجانب العلوي للحد الفاصل يظهر التصحر على هيئة انجراف مائي أو ريحي للأرض تقل معه إنتاجية التربة، وعلى جانبه السفلي يظهر التصحر كتدهور للغطاء النباتي كميا ونوعيا تقل معه إنتاجية النباتات النامية.

وهناك مشكلة عرضية لمصطلح التصحر في بعض الدول العربية التي يتم فيها استخدام لفظ "الأرض" ليعني أحيانا مكونا كليا يشمل اللاندسكيب الممتد بما يشمله من تربة ومياه ونبات، وفي أحيان أخرى يستخدم اللفظ ليعني التربة أو الأرض الزراعية فقط. وغني عن البيان أن التصحر يتعامل مع المعنى الواسع للأرض. وفي هذا السياق يدخل تحت بند التصحر الإسراف في استعمال المياه

السطحية وإساءة استخدامها وتلويثها بالأملاح أو مخلفات الصرف الزراعي والصحي والصناعي، واستنزاف المياه الجوفية فتتكشف طبقات من مياه عميقة مالحة ذات صلاحية منخفضة تهدد استدامة الإنتاج. كما يدخل تحت بند التصحر زراعة محاصيل على أراضي لا تجود بها، والتقصير في خدمة المحاصيل الحقلية والبستانية والحيوانية فتقل قدرة النظام البيئي على إنتاج السلع، والتقصير في خدمة زراعات الحدائق والملاعب الرياضية فتقل قدرة النظام البيئي على تقديم الخدمات.

ويدخل تحت بند التصحر أيضا حالة موارد أرضية ومائية تتسبب الحروب ومخلفاتها في منع استغلالها فيما خلقت له ضمن نواميس الحياة. وأوضح مثال على ذلك هو حالة أراضي المنطقة المصرية فيما بين العلمين شمالا ومنخفض القطارة جنوبا حيث يتخفى فيها نحو عشرون مليون لغم من مخلفات الحرب العالمية الثانية لتكون ما يعرف بحدائق الشيطان. ويستحيل مع وجود هذه الألغام الاستفادة من نحو نصف مليون فدان ذات خواص أرضية جيدة، رغم ما يتوافر لها من موارد مائية كافية كما ونوعا وظروف مناخية مواتية وأسواق قريبة تتلهف على منتجات زراعية افتراضية لا يتم إنتاجها.

ويستحق أن نؤكد في ختام هذا العرض أن مرجعية تسمية تدهور أراضي المناطق الجافة بالتصحر تقوم على تشبيه مجازي بديع ولكنها لا تعني التحول المادي إلى صحراء طبيعية. وضمانا لتمام التوضيح يقال على نفس التنويع البياني أن إنتاجية وحدة مساحة المناطق الجافة المتدهورة من المادة النباتية تقترب من إنتاجية صحراء طبيعية، ولكنها لم تتحول ولا يمكن أن تتحول على المدى الزمني القصير إلى صحراء.

تعتبر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة التي تعرف عربيا اختصارا بكلمة اليونسك United Nations Educational, Scientific , and Cultural Organization واختصارها لاتينيا UNESCO أول الهيئات الدولية التي اهتمت بدراسة أراضي المناطق الجافة، حيث بدأت في عام ١٩٥١ برنامجا بحثيا تناول عدة موضوعات منها تملح الأراضي، ونباتات البيئة الجافة، وطاقة الرياح والطاقة الشمسية، واستعمالات الأراضي، والبيئة البشرية. وسجلت اليونسكو سابقة تاريخية بالتعاون مع هيئات ومؤسسات أخرى مثل منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، ومنظمة الأرصاد العالمية للقيام بعدة مشروعات مشتركة منها إعداد خريطة تدهور أراضي العالم.

غير أن الجهود الدولية الأولى للاهتمام بظاهرة التصحر وتأثيراته البشرية تعود إلى فترة موجات الجفاف والتصحر الكارثية التي اجتاحت منطقة الساحل في قلب أفريقيا في سبعينات القرن العشرين، التي هلك فيها النسل والضرع، وتدفقت مئات ألوف البشر من مهاجري البيئة عبر الحدود الدولية فتسببت في نشوء مشكلات اجتماعية وسياسة عسيرة الحل على دول فقيرة متجاورة. وقد استجابت منظمة الأمم المتحدة لتلك الأحداث في عام ١٩٧٣ بإنشاء ما يعرف بمكتب الساحل السوداني بهدف مساعدة تسعة بلدان في غرب أفريقيا اتسعت فيما بعد لتشمل ٢٢ بلداً تقع جنوبي الصحراء الكبرى.

وواقع الحال أن الحديث عن التصحر هو حديث قديم لكنه أصبح أكثر شيوعا في العصر الحاضر لثلاثة أسباب رئيسية. الأول هو تزايد عدد سكان العالم زيادة زاعقة في العصر الحديث، حيث ارتفع عدد السكان من ٢,٥ بليون نسمة في عام ١٩٥٠ إلى ٥ بليون عام ١٩٨٧، وينتظر أن يصل إلى ٧,٢

بليون نسمة في عام ٢٠١٥، يتواجد ثلاثة أرباعهم طبقا لسيناريوهات عالية اليقين في الدول النامية، حيث يعتمد كثير من الناس في معيشتهم على الزراعة والرعي. وتستلزم زيادة السكان توفير كميات متكافئة من الغذاء. ويتطلب ذلك موارد أرضية ومائية قد لا تكون متوافرة، كما قد يدفع لاستغلال موارد متاحة بشكل غير رشيد يتجاوز قدرتها على الحمل carrying capacity، فتقل إنتاجيتها في تناسب طردي مع سوء الاستخدام.

والسبب الثاني هو تحسن وسائل الاتصال وتدفق المعلومات في القرية الكونية البازغة، فما يحدث في معظم أماكن العالم يتم حصره وإعلانه وإدخاله سجل الإحصائيات فيستعصي على النسيان والتجاهل. والسبب الثالث هو تعدد الدول الفقيرة المعرضة للتصحر وما يرتبط بذلك من مجاعات وهجرات جماعية تتحدى مشاعر الإنسانية النبيلة لمواطني مجتمعات دول غنية تستغرقهم رفاهية وفرة غذاء ومتع معيشية ليست لها سوابق تاريخية.

وتشير الإحصائيات الحديثة الصادرة عن سكرتارية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، إلى أن التصحر يؤثر سلبيا على حوالي ألف مليون نسمة يعيشون في ١٠٠ دولة في الشمال والجنوب يتكبدون خسائر سنوية تقدر بحوالي ٤٢ بليون دولار، تبلغ خسارة أفريقيا فيها نحو ٩ بليون دولار. وتبلغ جملة مساحة الأراضي المستغلة في أرجاء العالم نحو ٥١٧٠ مليون هكتار (الهكتار ١٠٠٠٠ متر مربع أي حوالي ٢,٤ فدان) تدهور منها بدرجات مختلفة نحو ٣٦٠٠ مليون هكتار بنسبة ٧٠%، منها نحو ٧٥ مليون هكتار زراعة مروية، ٢٢٥ مليون هكتار زراعة مطرية، ٣٣٠٠ مليون هكتار مراعي.

وتعتبر مشكلة التصحر في افريقيا أكثر حدة مما هو في القارات الأخرى لعدة أسباب منها أن ٦٦% من أراضيها إما صحراء طبيعية أو مناطق جافة.

وأراضي المناطق الجافة بالتعريف هشة fragile لا تستطيع مقاومـــة الظـــروف البيئية المعاكسة فتقل إنتاجيتها لأوهى الأسباب. ومن جهة أخـــرى فـــإن دخـــل الأفارقة يرتبط بالزراعة والرعي أكثر كثيرا مما هو في القارات الأخرى. ومع استمرار تدهور انتاجية الأراضي وتدني أسعار منتجاتها يزداد فقـــر الإنـــسان الأفريقي وتتجلى تعاستة، في عالم أصابته حمـــى اســـتهلاكية ترفيـــة أفقدتـــه الصواب.

الباب الثانى

إشكاليات بيئية

مقدمات الصحوة

نشأت وتطورت وازدهرت في أعقاب الحرب العالمية الثانية معارف علمية وتكنولوجية وإدارية جديدة، بعد التراكم الهائل للمستجدات المادية الناتجة من فيض بحوث علمية متنامية الوتيرة أجريت في دول العالم المتقدم. ويعطى مثالا دالا على تسارع ذلك الفيض من المعارف بعد الحرب العالمية الثانية أن عدد بحوث الكيمياء التي نشرت في الموسوعة العلمية الشهيرة Chemical Abstracts في الفترة من ١٩٠٧ حتى ١٩٣٧ بلغت مليون بحث، ونشرت المليون الثانية في الفترة من ١٩٣٨ حتى ١٩٥٦، أما المليون الثالثة فنشرت ما بين عامي ١٩٥٧، ١٩٥٨. واستفادت دول الشمال الغنية بقيادة الولايات المتحدة من نتائج هذه البحوث لتحويل اقتصادياتها بيسر من نظم إنتاج حربية إلى نظم إنتاج مدنية وخدمية عالية الكفاءة. وزادت مخصصات انتاج السلع الاستهلاكية والخدمية ومعدلات التصنيع الكبير لإنتاج الثلاجات والجرارات والسيارات وبناء ناطحات السحاب ومدن الضواحي وأماكن الملاهي والترفيه. وزادت أيضا مخصصات تصنيع الأسمدة والمخصبات والمبيدات الزراعية، وانتاج البذور والتقاوي والسلالات النباتية والحيوانية ذات القدرة الإنتاجية العالية.

وأدت تلك التحولات إلى تسارع التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمعدلات غير مسبوقة تاريخيا، وزاد تجمع أعداد كبيرة من الناس في مراكز حضرية وصناعية كبيرة يتجاوز عدد سكان كل منها عدة ملايين، وارتفع عدد المنتوجات

في كافة مجالات الحياة بما فيها عدد السكان في معظم الدول، وتعــدد ظهــور مجتمعات الوفرة/الترف affluent societies. وتحولت كماليات وأمـــاني الطبقـــة الوسطى في مجتمع الأمس القريب من تليفون وثلاجة وأثـــاث مـــريح وغـــذاء متكامل وسيارة إلى أساسيات حياتية اعتبرت بمضي الوقت حقا مكتسبا كالمـــاء والهواء.

استنزاف الموارد

ومع توالي ظهور طفرات علمية وتكنولوجية وشيوع نظم الإنتاج الكبيـــر، تشكل لدى بعض رجال الصناعة والاقتصاد وساسة الدول الرأسمالية اقتناع بأنه لا مستحيل على سطح كوكب الأرض. وعمق من هذا الاقتناع تـــوالي ظهـــور إبداعات تسويقية تضخ سلعا وخدمات في أسواق لا تتشبع تلبي رغبـــات بـــشر تستثيرهم دعاية ملحة تدفعهم لطلب المزيد في دوامة استهلاكية محمومة. وقـــد قام الأساس الفكري لمنظري "الثورة الاستهلاكية" على اقتنـــاعهم اليقينـــي بـــأن البشر هم سادة الطبيعة يحق لهم الاستمتاع بمفرداتها ومواردها دون حدود، وإذا ضاقت الطبيعة عن رغبات البشر، فالتكنولوجيا كفيلة بتقديم طبيعـــة موازيـــة. وكان دليلهم الناصع على إمكانيات التكنولوجيا الخارقة هو نمـــوذج تكنولوجيـــا استخراج معدن الألمنيوم من خام البوكسيت بأسعار مجزيـــة أتاحـــت اســـتخدام المعدن في صناعات كثيرة لم يعرفها العالم من قبل بتكلفة اقتـــصادية زهيـــدة، وكذلك الثورة في وسائل النقل والمواصلات عبر الدول والقارات فلم يعد علـــى ظهر الأرض مكان بعيد.

ومع بداية ستينات القرن العشرين بدأ عقلاء ومفكرون يـــدركون أن نظـــم الإنتاج السائدة تسببت بالرغم من كل إيجابياتها في بزوغ ثلاث ظواهر غاية في الخطورة تستوجب دق كل نواقيس الخطر. الظاهرة الأولى هي نهب واستنزاف

الموارد الطبيعية بمعدلات غير مسبوقة في تاريخ البشرية تتـرك أقـل القليـل لأجيال بشرية تالية، والثانية هي تراكم الملوثات والمخلفات الخطرة والسامة في الأراضي والمياه والهواء بتركيزات حرجة أحيانا وتفوق النسب المسموحة للنظم الطبيعية ولصحة الإنسان أحيانا أخرى، والثالثة هي هدم منهجي مستمر لموائل طبيعية كانت للعهد القريب آمنة، فانقرضت آلاف الأنواع والـسلالات النباتيـة والحيوانية بتراكيبها الوراثية مما يهدد الاتزان البيولوجي على سـطح كوكـب الأرض من جهة، ويعرض آلاف التراكيب الجينية التي لا تقدر بثمن للانقراض من جهة أخرى. ومع تفاقم الأوضاع البيئية محليا وعالميا، على اليابـسة وفـي البحار والمحيطات وفي الغلاف الجوي، بدا جليا أن آليات تحقيق رفاهية البـشر المتبعة في ذلك الوقت تضع مستقبل البشر في مسار تصادمي مع صحة النظـام البيئي الذي يأويهم منذرا بأوخم العواقب على الجميع.

وترافق إدراك هذه الظواهر مع استرجاع مثقفين وعقلاء لتـراث بعـض حكماء البشرية المتميزين، كقول نيتشة الفيلسوف الألماني الـشهير أن تـاريخ الإنسان هو مجرد استمرار لتاريخ النبات والحيـوان، فـإذا انقـرض النبـات والحيوان فلابد أن ينقرض الإنسان. وتفهم بعض المثقفين إيحـاءات ومقاصـد روائع الأدب الحديثة مثل رواية "العالم الشجاع الجديد" التـي كتبهـا الروائـي المبهر الدوس هكسلي في أواخر عشرينات القرن العشرين، وروايـة " ١٩٨٤" لجورج اورويل في أواخر أربعينات القرن. والعبرة المشتركة في الروايتين هي أن استعمال التكنولوجيا الحديثة لابد أن يرتبط بضوابط أخلاقية، حتى لا ينقلـب السحر على الساحر ويتحول حلم الديمقراطية الجميل باستخدام شرير للتكنولوجيا إلى كابوس دكتاتورية عضوض يستعبد فيها عدد قليل من الأشرار شعوبهم باسم الحرية!

وكانت إشكاليات الإدارة البيئية حينئذ عسيرة الفهم لمعظم النـــاس بـــالنظر لمجموعتين من الأسباب المتراكبة. فقد بدا لهم صعوبة التوفيق بـــين متطلبـــات التنمية الشاملة ومتطلبات المحافظة على البيئة من حيث استخدام رشيد للموارد، والتزام بقدرة البيئة على التجدد، وعدم تجاوز قدرتها على هضم المخلفات. ومن جهة أخرى كانت المشاكل الناتجة عن سوء إدارة الموارد تتسم ببطء الظهـــور، فلا تظهر حتى تستفحل في عدة قطاعات عرضية ليس لها ســـوابق فتستعـــصي على الحل. وتقدم قضايا المبيدات الزراعية التي بدأ استعمالها على نطاق واسع منذ خمسينات القرن العشرين نموذجا ناصعا لهذه الإشكاليات، من حيث جوانبها الإيجابية الكبيرة في وفرة الإنتاج وزيادة الإنتاجية الزراعية من جهة، وجوانبها السلبية الخطيرة على البيئة من حيث تلوث الغذاء والأراضي والماء والهواء، ثم تأثيرها على التنوع الحيوي لفترات زمنية قد تصل لعدة عقود من جهة أخرى.

تكامل النظم البيئية

نشرت راشيل كارسون كتابها ذائع الشهرة "الربيع الـــصامت" فـــي عـــام ١٩٦٢، لتثبت بأسلوب الخيال العلمي أنه كما تسرب الغبار الذري من تجـــارب ذرية روسية في سيبيريا إلى الولايات المتحدة ليتراكم في عظام أطفالها وتـــزداد بالتالي احتمالات إصابتهم بالسرطان، فقد تسربت بقايا تراكمات مبيد الـــ د. د. ت. المستخدم في الولايات المتحدة إلى القطب الجنوبي ليقضي تـــدريجيا علـــى طيور البطريق هناك. وخلاصة هذا السياق هي توحد وتكامل النظام البيئي فـــي العالم، فما يحدث في مكان يؤثر ويتأثر بمجريات أحداث أخرى في عدة أمـــاكن من العالم حتى لو تباعدت المسافة أو الزمن، باعتبار العالم نظام مغلق closed system بالمفهوم الثيرموديناميكي الكلاسيكي.

مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية

توالت موجات فكرية جديدة في ستينيات القرن العشرين تنادي بضرورة تقييم عواقب استعمال الموارد في منظومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وضرورة دراسة أثر وقعها على النظام البيئي المحلي والعالمي، وأصبحت قضايا البيئة من قضايا الرأي العام العريضة، لتعتبر من الفترات المفصلية تاريخيا. وترسخت هذه الموجات الفكرية بعد نشر عدة تقارير علمية موثقة. فقد أكد تقرير للمجلس الدولي للاتحادات العلمية تناقص قدرة النظم الايكولوجية إنتاجيا في كافة بقاع العالم، وأكد تقرير لمنظمة اليونسكو تزايد التأثير الأنثروبولوجي السالب على الموارد الطبيعية وتزايد معدلات تلوث الأراضي والمياه والهواء في معظم أنحاء العالم، وتوصل أعضاء نادي روما وهم مجموعة من كبار المثقفين العالميين إلى سيناريوهات مزعجة للعلاقة بين السكان والموارد على كوكب الأرض، كما أكد تقرير سويدي أن الأمطار الحامضية المدمرة على غابات شمال غرب أوروبا تستعصي على الجهود المحلية التي تقوم بها كل دولة على انفراد وتحتاج تضافر خطط إقليمية ودولية للتغلب عليها.

وتوافقت آراء النخب الثقافية على ضرورة انعقاد مؤتمر دولي لبحث قضايا البيئة، ودعمت عدة حكومات ذلك الاتجاه في شكل مذكرات ووثائق رفعتها للجمعية العامة للأمم المتحدة، التي تبنتها في توصية ملزمة أدبيا في عام ١٩٦٩. وتشكلت لجنة تحضيرية دولية استمرت في عمل دؤوب لمدة ثلاث سنوات لينعقد في نهايتها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية في الخامس من يونيو عام ١٩٧٢ في ستوكهلم بالسويد. وكان من الموضوعات التي التفت إليها

المؤتمر موضوع الجفاف الشديد الذي أصاب منطقة الساحل الأفريقي الممتدة من الصومال وأثيوبيا شرقا حتى السنغال غربا في الفترة الطويلة بين أعوام ١٩٦٨ إلى ١٩٧٣، وما أعقبه من تصحر كاسح اجتاح مناطق شاسعة أودى بحياة مئات الآلاف من البشر وملايين الحيوانات.

وبعد مداولات مطولة توصل المؤتمر إلى عدة قرارات للمحافظة على البيئة للأجيال القادمة، كما قرر إنشاء آلية دولية جديدة لتناول الأمور البيئية هي برنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب) ومقرها نيروبي في كينيا. وأنيط باليونيب تنفيذ عدة برامج تستهدف التوعية بالمعضلات البيئية الملحة، وبناء سياسات بديلة لاستعمال الموارد الطبيعية لتقليل الاتجاهات البيئية المعاكسة، وإضافة تحسينات على البيئة البشرية لتحسين نوعية حياة للبشر في الحاضر والمستقبل.

وفيما يخص الجفاف والتصحر أوصى المؤتمر بإعداد خريطة عالمية لأخطار تدهور الأراضي بمقياس رسم مناسب. كما نادى المؤتمر بأهمية دمج البيئة والتنمية في إطار واحد على المستويين المحلي والدولي، يتم فيه حشد الموارد البشرية وتنظيم الجهود وتكريس الموارد محليا وإقليميا ودوليا بشكل منهجي متكامل، بصورة تشابه ما يتم من استعدادات لخوض المعارك الحربية الفاصلة التي لا تتحمل الهزيمة كخيار مطروح، ومن هنا تم صك اصطلاح مكافحة التصحر في أدبيات اللغة الإنجليزية combating desertification. ويعني ذلك من الناحية الذهنية أنه كما يرتدي أفراد الجيش الزي العسكري ويتعاونون كأقصى ما يكون التعاون في الكفاح ضد العدو حتى النصر، فإن الأمة التي يتعرض وطنها للتصحر ترتدي العزيمة وتتعاون كافة قطاعاتها وأفرادها كأقصى ما يكون التعاون في الكفاح ضد التصحر حتى تنتصر عليه.

مداولات المؤتمر

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم ٣٣٣٧ في ١٧ ديسمبر ١٩٧٤ لعقد مؤتمر دولي يتناول التصحر من حيث المسببات والمكافحة باسم United Nations Conference on Desertification والاسم الدارج له هو UNCOD. وساعد علي ترجمة القرار إلى واقع وجود لجنة تحضيرية عالية الكفاءة تشكلت من ممثلين لعدة هيئات دولية منها اليونسكو بخبراتها ودراساتها، ومنظمة الأرصاد العالمية التي تعهدت بإعداد أوراق عمل تربط بين ظاهرتي الجفاف والتصحر.

وكانت التساؤلات الحائرة في ذلك الوقت كثيرة منها هل كان الجفاف في منطقة الساحل الأفريقي دليلا على تغير في المناخ العالمي؟ وهل تمتد الصحراء الكبرى جنوبا، وما هي العواقب التي ترتبت على ذلك بالنسبة للدول الأفريقية المتأثرة؟ وأخيراً ماذا يمكن عمله لتخفيف حدة آثار الكوارث المرتبطة بالجفاف والتصحر؟

وانعقد المؤتمر في مقر اليونيب في نيروبي بكينيا في الفترة من ٢٩ أغسطس حتى ٩ سبتمبر عام ١٩٧٧. وعرض عليه ست دراسات مرجعية للتعاون الإقليمي تتضمن الحزام الأخضر في شمال افريقيا، والحزام الأخضر في منطقة الساحل، وإدارة المراعي في نطاق السودان – الساحل، والخزان الجوفي في شمال شرق افريقيا، ورصد التصحر في أمريكا الجنوبية، ورصد التصحر في جنوب آسيا.

وبالإضافة إلى المناقشات العامة التي جرت في المؤتمر كان الحدث الرئيسي هو مناقشة عمليات وأسباب التصحر وخطة العمل لمكافحته. ووافق المؤتمر على تعريف التصحر باعتباره "انخفاض أو هدم القدرة البيولوجية الكامنة للأراضي الذي يؤدي في النهاية إلى خلق ظروف شبه صحراوية". وتأكد أن التصحر ينشأ نتيجة الجفاف الممتد لفترات طويلة على أراض هشة يساء استعمالها تحت ضغوط بشرية تتجاهل قدرة النظم البيئية على الحمل، كما تأكد أن الصحاري الطبيعية ليست لها علاقة بالتصحر باستثناء هبوب الرياح الساخنة وتحرك الكثبان الرملية.

توجهات وتوصيات المؤتمر

استقرت مناقشات المؤتمر على بعض المبادئ العامة منها أن السبب الرئيسي للتصحر هو التفاعل بين الإنسان والبيئة الهشة في المناطق الجافة، فالإنسان هو بادئ التصحر وهو ضحيته في نفس الوقت، وأساليب استعمالات الأراضي غير المناسبة هي المسبب المباشر للتصحر. وتولدت لدى الجميع قناعة بأن التصحر ظاهرة عالمية والدول التي لا تعاني من التصحر تتأثر به بشكل غير مباشر، وأن التصحر مشكلة خطيرة خصوصا في وقت يفترض فيه زيادة الإنتاج الزراعي لمقابلة احتياجات غذائية لبشر يتزايد عددهم، وأن بعض جوانب التصحر تتطلب عملا عاجلا.

وأصدر المؤتمر في نهاية اجتماعاته عدة توصيات نجملها فيما يأتي:

التوصيات ١-٣: تتعلق بتقييم التصحر وتحسين إدارة الأراضي وإيجاد معايير ثابتة لرصد وتقييم عالمية التصحر، كما تؤكد على تقييم الموارد وحسن إدارتها.

التوصية ٤: تربط التصنيع والتمدن بتطور الزراعة وتأثيرهما المشترك على البيئة في المناطق الجافة وما يرتبط بذلك من تغيرات في الأراضي المجاورة للمدن.

التوصيات ٥-١١: تتعلق بحزمة عمل لتطبيقات علمية وتكنولوجية لإعادة الاتزان البيئي ومنع الإضرار بالبيئة، والتخطيط الجيد الذي يأخذ في اعتباره النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتطوير إدارة الموارد المائية، والاهتمام بتحسين المراعي والمحافظة على التربة والمياه ومنع تملح وصودية الأراضي المروية، وإعادة الغطاء النباتي إلى الأراضي المكشوفة، والمحافظة على أصول الثروة النباتية والحيوانية، ورصد المتغيرات المناخية والهيدرولوجية والأرضية.

التوصيات ١٢-١٧: تهتم بالنواحي الاجتماعية والاقتصادية لإضافة العنصر البشري في عمليات مكافحة التصحر، وكذلك السياسات الاقتصادية والديموغرافية، وتعميم خدمات كافية للرعاية الصحية الأولية، وسياسات الاستيطان الصحيحة.

التوصيات ١٨- ٢١: تتعلق بالتأمين ضد الجفاف واستعمالات الطاقة البديلة، والتدريب والتعليم والمعلومات، والآلية الوطنية لمكافحة الجفاف والتصحر.

التوصية ٢٢: تتحدث عن تكامل برامج مكافحة التصحر مع خطط التنمية في الدولة باعتباره مشكلة تنموية ذات أبعاد وعواقب بيئية.

التوصيات ٢٣- ٢٥: تتعلق بنظام الأمم المتحدة في أنشطة مكافحة التصحر وتوجه منظمة الأرصاد العالمية ومنظمات الأمم المتحدة إلى فهم أكبر

للمناخ وترجو كافة المؤسسات الدولية للمساهمة في تنفيذ الخطة الموضوعة لمكافحة التصحر.

التوصيات ٢٦-٢٨: تتحدث عن المشاركة العادلة للموارد الطبيعية واحترام الحدود الوطنية والتعاون في إدارة الموارد المائية لعمليات مكافحة التصحر، وتكليف اليونيب بمتابعة تنفيذ برامج عمل اللجان الإقليمية ومجلس التنسيق البيئي، كما تتعلق بالمسائل المالية والمساعدات والمنح وإنشاء جماعة استشارية لحشد الموارد المالية لمكافحة التصحر.

ما بعد التوصيات

أنيط باليونيب متابعة تنفيذ توصيات مؤتمر الأمم المتحدة للتصحر، وكذلك مساعدة حكومات الدول المتأثرة لتنفيذ خططها الوطنية، كما أنشأت الأمم المتحدة مجموعة خاصة تحت اسم Inter-Agency Working Group on Desertification باختصار IAWGD لمساعدة اليونيب في مباشرة مهامها، ومجموعة استشارية أخرى هي Consultative Group for Desertification باختصار DESCON. واشترك اليونيب مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية في مشروع مشترك تحت اسم United Nations Sudanese Sahelian Office – باختصار UNSO للمساعدة في تعبئة الموارد المالية اللازمة للدول في المنطقة الأفريقية الممتدة من السودان/ الساحل.

وكان المستهدف هو تنفيذ مشروعات التعاون الإقليمي التي أقرها المؤتمر في افريقيا وأمريكا الجنوبية وجنوب آسيا. وانقضت الفترة من عام١٩٧٨ إلى ١٩٨٢ في إنشاء مركز نشاط برنامج التصحر Desertification Programme Activity Centre (DC/PAC) داخل اليونيب وعقد اجتماعات المجموعة

الاستشارية للتصحر DESCON، واجتماعات مجموعات عمل في الهيئات الخاصة بالتصحر IAWGD.

وقد تبين حينئذ عدم وجود قياسات مقارنة لتقييم حالات التصحر على الطبيعة فتقدم العالم الأمريكي الشهير Dregne في عام ١٩٧٧ بمؤشرات وصفية تم تحسينها عام ١٩٨٣على خريطة للعالم بمقياس رسم ١: ٢٥ مليون. وتعطي المؤشرات درجة "بسيط" للتصحر إذا كان الغطاء النباتي بحالة جيدة والتجريف والتملح قليل جدا وانخفاض المحصول أقل من ١٠%، و"متوسط" إذا كان الغطاء النباتي مقبول والتجريف والتملح بسيط وانخفاض المحصول في حدود ١٥%، "وشديد" إذا كانت الغطاء النباتي ضعيف والتجريف والتملح شديد وانخفاض المحصول في حدود ٥٠ إلى ٩٠%، وأخيرا تقدير "شديد جدا" إذا كان الغطاء النباتي غائب تقريبا والتجريف والتملح شديد جدا وانخفاض المحصول يتعدى ٩٠%.

وتقدم الدكتور القصاص بمؤشرات أكثر موضوعية أعاد التنويه بها في كتابه "التصحر: تدهور الأراضي في المناطق الجافة". وتضم المؤشرات مجموعة طبيعية منها عمق الأرض ومحتواها من المادة العضوية وخصوبتها، ونسبة ملوحة وصودية الأرض والمياه المستعملة للري، ونوعية بناء الأرض وتواجد طبقة صلدة على سطحها، وتحرك الكثبان الرملية في المنطقة. ومن المؤشرات البيولوجية كثافة الغطاء النباتي، وكمية الكتلة الحيوية أو كمية المحصول النباتي والحيواني لوحدة المساحة، وكمية ونوعية النباتات والحيوانات السائدة. وتشمل المؤشرات الاجتماعية/الاقتصادية استخدامات الأراضي والمياه، نمط واستقرار التجمعات البشرية، أحوال الصحة العامة للسكان، الحراك الاجتماعي، نمط الملكية والحيازة. وهكذا اكتملت الخطوط العلمية اللازمة

لتطبيق ما اتفق عليه علماء عظام أجهدوا أنفسهم لخدمة البشرية، ثم تبين أن وقائع الحياة كانت أكثر تعقيدا مما يتصورون كما سيتضح في أبواب تالية.

ويتبقى القول في نهاية هذا الموضوع أن وقع مؤتمر الأمم المتحدة للتصحر كان متواضعا على أراضي المناطق الجافة حتى بدايات تسعينات القرن العشرين. ويرجع ذلك لعدة أسباب منها أن مشروعات المؤتمر لم تأخذ أولية واجبة في المؤسسات والدول المانحة وبالتالي لم تتوفر للدول النامية ما يكفي من اعتمادات مالية لتنفيذها. فالثابت أن خطط مكافحة التصحر لم تحظ بالأولوية الكافية، لا من جانب حكومات البلدان المتأثرة ولا من قبل مانحي المعونة الدولية. وتشير تقديرات عام ١٩٨٠ إلى أنه كان يتعين إنفاق ٤,٥ بليون دولار كل سنة لتنفيذ خطط العمل بطريقة سليمة: منها ٢,٤ بليون كانت مطلوبة في البلدان التي اعتمدت بشدة على المعونة الخارجية، ولم يقدم بالفعل سوى ربع المعونة اللازمة، أي ٠,٦ بليون دولار. وفي هذه الأثناء وضعت ٢٠ حكومة فقط أي أقل من ربع عدد الحكومات التي كانت بلدانها متأثرة بالتصحر، خططاً وطنية لمكافحة التصحر بحلول عام ١٩٩١ بعد مرور ١٤ سنة من الاتفاق على خطة العمل.

كما لم تقم الدول النامية بدمج مشروعاتها لمكافحة التصحر مع خططها العامة للتنمية بل نظرت إليها كمشروعات إصحاح بيئية، ولم يتم استثارة حماس الناس المحليين المتضررين بما فيه الكفاية لضمان مشاركتهم بصورة إيجابية لمصلحتهم ومصلحة الدولة، وأخيرا فقد اعتبر البعض أن الوسائل التكنولوجية الحديثة يمكن استعمالها كوسيلة ناجزه للتعامل مع مسببات التصحر دون إعطاء الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية أهمية تستحقها.

مؤتمر البيئة والتنمية والأجندة ٢١

استمرت معاناة الناس في الدول المتأثرة بالتصحر دون بارقة أمل حتى بدأ الحديث عن مؤتمر تحت مظلة الأمم المتحدة يتناول قضايا التنمية والبيئة علـــي كوكب الأرض. وعقد المؤتمر فعلا في مدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل باســـم مــؤتمر الأمـــم المتحـــدة للبيئـــة والتنميـــة United Nations Conference on Environment and Development واختصاره الشهير UNCED في الخامس من يونيو ١٩٩٢ بعد عشرين عاما من مؤتمر ستوكهلم للتـــذكرة بتواصـــل ســـعي المفكرين والمثقفين نحو خير البشر والبشرية.

وشارك في أعمال المؤتمر نحو مائة من رؤساء دول وحكومـــات العـــالم ولذلك سمي بقمة الأرض Earth Summit. واستمرت أعمال المؤتمر أســـبوعين حافلين أنتج في نهايتهما عدة وثائق هامة هي أجندة القرن الحادي والعشرين أو الأجندة ٢١ اختصارا وهي خطة عمل عالمية تحدد أســـس التنميـــة المـــستدامة والجهد الوطني والعالمي لتحقيقها، وإعلان ريو ويتضمن عـــددا مـــن المبـــادئ والتوجهات العامة، وهيكل عام لتنمية الغابات وصيانتها، واتفاقية إطاريه لتغيـــر المناخ، واتفاقية دولية للتنوع البيولوجي، وقرار تشكيل لجنـــة حكوميـــة دوليـــة لإعداد اتفاقية دولية للتصحر.

وتستهدف الاتجاهات الرئيسية للأجندة ٢١ تجميـــع وتكامـــل الاهتمامـــات المشروعة بالبيئة في إطار عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بعد أن تبين للكافة أن الخطط والبرامج والسياسات التي تتبنى عمليات التنمية المتكاملة تكون أقرب للنجاح مقارنة بأخرى تتناول المشكلات بصورة قطاعية منفصلة. وتتكون الأجندة من أبواب متتالية تقع في أربعة أجزاء يختص أولها بالأبعاد الاجتماعية والاقتصادية ويتضمن سبعة أبواب هي التعاون الدولي، ومكافحة الفقر، وأنمـــاط الاستهلاك، والجوانب الديموغرافية، وحماية صـــحة الإنـــسان، والمـــستوطنات البشرية، والاعتبارات البيئية في صنع القرار.

ويختص الجزء الثاني من الأجندة بصيانة الموارد للتنمية ويتضمن ١٤ بابا هي حماية الغلاف الجوي، وتخطيط موارد الأراضي، والغابات، ومكافحة الجفاف والتصحر (الباب الثاني عشر)، والتنمية المستدامة للجبال، والنهوض بالزراعة والتنمية الريفية، والتنوع البيولوجي، والتكنولوجيا الحيوية، والمحيطات والبحار، والمياه العذبة، والمواد الكيماوية السامة، والمخلفات الخطرة الصلبة والسائلة المشعة.

ويختص الجزء الثالث بتعزيز دور الفئات الرئيسية ويتضمن تسعة أبواب هي المرأة، والشباب والأطفال، والسكان الأصليين، والمنظمات غير الحكومية، والمحليات، والعمال، والتجارة والصناعة، والعلم والتكنولوجيا، والمزارعين.

ويختص الجزء الرابع والأخير بوسائل التنفيذ ويتضمن ثمانية أبواب هي الموارد والآليات، ونقل التكنولوجيا، والعلم للتنمية، والتعليم والتدريب والتوعية، وبناء القدرات، والترتيبات المؤسسية، والآليات القانونية، والمعلومات لصنع القرار.

وقد فصل الباب الثاني عشر للأجندة ٢١ موضوعي التصحر والجفاف من حيث المسببات والنتائج والحلول إضافة إلى أهمية العوامل الاجتماعية والاقتصادية وربط جهود مكافحة التصحر مع التنمية المستدامة. وتزيد حدة إشكاليات التنمية والتعرض لأخطار التصحر والجفاف في الدول النامية (دول الجنوب) بالنظر إلى ضعف بنائها المؤسسي وقلة مواردها وتهالك بنيتها التحتية وانتشار الفقر، ومن هنا تأتي أهمية مساهمة الدول المتقدمة/الغنية/المانحة/ دول الشمال في تنفيذ عمليات المكافحة في الدول النامية لتستفيد منها جميع الأطراف. وتوجه مؤتمر قمة الأرض بالرجاء للأمم المتحدة لإعداد اتفاقية دولية لمكافحة ظواهر وآثار التصحر والجفاف وخصوصا في أفريقيا حيث وصلت حدة هاتين الظاهرتين إلى درجة بالغة القسوة لتفرز ما عرف "بمهاجري البيئة".

الباب الثالث

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

لجنة التفاوض الحكومية

استجابت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر من نفس العام لنداء مؤتمر البيئة والتنمية، وأصدرت قرارها رقم٤٧/١٨٨ الذي يقضي بتشكيل لجنة تفاوض حكومية تتكون من الدول أعضاء الأمم المتحدة يشارك ممثلوها المعتمدين كأعضاء عاملين وممثلي المنظمات الدولية ذات الصلة بصفة مراقب. وأنيط باللجنة أن تكون وعاء يتم فيه إعداد اتفاقية دولية عن التصحر بتركيز على افريقيا بوجه خاص. وأتيح للجنة أن تعقد خمس دورات متعاقبة كل منها أسبوعين على أن تنتهي إلى الصيغة النهائية للاتفاقية في يونيو ١٩٩٤، وتعرض عندئذ على الدول للتوقيع والتصديق لتصبح ملزمة دوليا.

وقد عقدت لجنة التفاوض الحكومية اجتماعا تنظيميا قصيرا في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في يناير ١٩٩٣. وجرت في الاجتماع مناقشات عامة تناولت الإطار العام لعمل ومسئوليات اللجنة وهيكلها التنظيمي وتشكيل سكرتاريتها. وتوافق ممثلو الدول المجتمعة حينئذ على تشكيل مكتب اللجنة برئاسة السفير السويدي بو جيلين Bo Kjellen وعضوية ثلاثة نواب من بنين والهند وبيرو ومقرر المكتب من روسيا الاتحادية.

واتفق ممثلو الدول أيضا على تشكيل لجنتين عامتين الأولى برياسة الجزائر تتولى الجوانب الفنية والمؤسسية للاتفاقية المقترحة والثانية برياسة فرنسا تتولى

الجوانب القانونية والاقتصادية. وتكونت أيضا سكرتارية مؤقتة ندبا من سكرتارية الجمعية العامة للأمم المتحدة واستقرت بصفة مؤقتة في جنيف. وتقرر أيضا تضمين ميزانية اللجنة بابين أولهما لدعم حضور ومشاركة ممثلي الدول النامية الاجتماعات التالية، والثاني لدعم هيئة السكرتارية وما تصدره من تكليفات لخبراء متخصصين بإجراء أبحاث وإعداد تقارير تحتاجها اللجنة.

اجتماعات الدورة الأولى – نيروبي ١٩٩٣

عقدت اللجنة اجتماعات دورتها التفاوضية الأولى في مقر اليونيب في نيروبي بكينيا في مايو ١٩٩٣ بحضور ممثلي دول أعضاء في الأمم المتحدة، وممثلي مؤسسات مالية دولية وإقليمية منها البنك الدولي والبنك الأفريقي، ومنظمات متخصصة منها منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، ومنظمات غير حكومية وطنية وإقليمية ودولية. وقد قدمت بعض هذه الهيئات دراسات وتقارير مهمة منها الأطلس العالمي للتصحر الذي أعدته اليونيب.

وتناول المشاركون في اجتماعات نيروبي عدة موضوعات منها طبيعة المعلومات الفنية المتاحة للأطراف المختلفة، والروابط المحتملة والمؤكدة بين ظواهر التصحر والتغير المناخي والتنوع البيولوجي، ثم الدراسات الاجتماعية/ الاقتصادية. وبعد ذلك تركزت المناقشات على هيكل بنائي أساسي للاتفاقية المقترحة. وقدمت السكرتارية وثيقة هيكلية للاتفاقية تقوم على تجميع وثائق مقدمة من مصر والجزائر ومنظمة الوحدة الأفريقية. وانقسمت الآراء بين السعي لإنتاج اتفاقية إطارية مرنة تتشابه مع اتفاقية تغير المناخ أو اتفاقية نشطة تتضمن ترتيبات وتوجيهات على المستويات الوطنية وتحت الإقليمية والإقليمية.

وبناء على اقتراح رئيس اللجنة تم التوافق على إنتاج اتفاقية إطارية يتممها ملحق أفريقي نشط، ثم توافق الجميع على بحث إضافة ملحقين لآسيا وأمريكا اللاتينية.

وقد طرأ في منتصف المفاوضات خلاف بين الدول النامية حول التميز ودرجة الاهتمام التي يمكن أن توليها الاتفاقية لأفريقيا. وكان رأي الدول الأفريقية أن قرارات قمة الأرض قد ميزت أفريقيا على وجه الخصوص في هذا المجال إضافة إلى أن فكرة الاتفاقية هي فكرة إفريقية أصيلة، بينما رأت الدول النامية غير الأفريقية أن التصحر والجفاف ظاهرتين عالميتين ويجب أن تستفيد كافة الدول بشكل متساو من الاتفاقية المقترحة. وفي النهاية اتفق الجميع على أن تقوم سكرتارية اللجنة بعرض مجمل آراء الأعضاء في صورة ورقة عمل تصلح للمناقشة في اجتماعات الدورة الثانية.

اجتماعات الدورة الثانية – جنيف ١٩٩٣

عقدت اجتماعات الدورة الثانية في مقر الأمم المتحدة في جنيف بسويسرا في ديسمبر ١٩٩٣ حيث تشكلت مع بداية الاجتماعات لجنتين للفصل في التقرير التجميعي لمداولات الدورة الأولى المقدم من سكرتارية اللجنة. اختصت اللجنة الأولى بمناقشة المبادئ العامة والأهداف وطبيعة الالتزامات وخطط العمل على المستويات الوطنية وتحت الإقليمية والإقليمية وبناء القدرات والهياكل المؤسسية والموارد الاقتصادية وآليات التعاون. واختصت اللجنة الثانية بمناقشة موضوعات نقل التكنولوجيا والبحوث العلمية وجمع وتبادل المعلومات وآليات العمل على الطبيعة. كما تم التوافق فيما بين المشاركين على أن تكون هناك ملاحق خاصة لتنفيذ الاتفاقية المنتظرة على أرض الواقع للمجموعات الجغرافية/السياسية من الدول وهى دول المجموعة الأفريقية والدول الآسيوية

ودول أمريكا اللاتينية في موازاة واضحة لتجمعات الـدول فـي نظـام الأمـم المتحدة.

وأفرزت المناقشات تباينا كبيرا بين مواقف الدول النامية المتأثرة بالتصحر والدول المتقدمة من حيث الموارد المالية والفنيـة التـي تخـصص لمكافحـة التصحر. فقد طالبت الدول النامية بآليات عملية لمكافحة التصحر تتضمن إنشاء معاهد إقليمية متخصصة للبحوث والتطوير، ومراكز دوليـة للإنـذار المبكـر، وهيئات دولية لتقديم الدعم المالي. وأصرت الدول المتقدمة على كفاية الآليـات ومراكز البحوث الحالية ولا حاجة لإنشاء المزيد منها.

وفي ختام اجتماعات الدورة تم تكليف السكرتارية بكتابـة صـورة أوليـة للاتفاقية تتضمن العناصر التي تمت مناقشتها أثناء الاجتماعات بـشكل يعكـس الموقف المبدئي للدول المختلفة المشاركة فيها.

اجتماعات الدورة الثالثة – نيويورك ١٩٩٤

عقدت الدورة الثالثة للاجتماعات في المقر الرئيسي للأمـم المتحـدة فـي نيويورك في يناير ١٩٩٤، حيث تمت القراءة الأولى للمسودة التمهيدية المقدمـة من السكرتارية بشكل يعكس وجهات النظر المختلفة. وكانت المجموعات الدولية الرئيسية تضم مجموعة الدول المتقدمة/الغنية/المانحـة/دول منظمـة التعـاون والتنمية الاقتصادية التي تعرف اختصارا باسم (OECD) التي تمثل أغنى الدول وأكثرها تقدما ويصل عددها حاليا إلى ثلاثين دولة، ومجموعة الـ ٧٧ والصين التي تمثل تاريخيا دول عدم الانحياز وتتكون من مجموعـة الـدول الأفريقيـة ومجموعة الدول الآسيوية ومجموعة دول أمريكا اللاتينيـة. ولتـضييق فجـوة الخلاف استقر الرأي على أن يتناول هيكل الاتفاقية مبادئ عامة والتزامات مالية

وفنية لمختلف الأطراف، أما التنفيذ فتترك تفصيلاته لملاحق تخص كل منها أحد المجموعات الجغرافية المعمول بها سياسيا في نظام الأمم المتحدة على أن تعطى الأولوية لأفريقيا.

والطريقة المتبعة للعمل في مثل هذه الاجتماعات هي إفساح المجال للحوار الحر المفتوح لمنطوق المواد المختلفة المقترحة لمسودة الاتفاقية حتى يتم الوصول إلى صياغة يتوافق عليها الجميع بالتراضي، إذ ليس هناك تصويت لأخذ القرار المناسب كما هو الحال في الاجتماعات السياسية. وإذا لم يتم التوافق على مادة معينة أو جزء منها بعد المناقشة المستفيضة واستنفاد كل محاولات الحوار الجماعي للتوفيق بين الآراء المتباينة، توضع المادة أو الجزء المختلف عليه منها بين قوسين انتظارا لدورة تفاوضية تالية وينتقل النقاش إلى المادة التالية. وتستطيع مجموعة من الدول بل تستطيع دولة واحدة أن تحول دون الاتفاق على مادة معينة فيستمر النقاش مطولا، غير أن أصول التفاوض في المحافل الدولية لا تسمح بالمعارضة غير الموضوعية.

اجتماعات الدورة الرابعة – جنيف ١٩٩٤

عقدت اجتماعات الدورة الرابعة في مقر الأمم المتحدة في جنيف بسويسرا في مارس ١٩٩٤، حيث دارت مناقشات حول القراءة الثانية لمسودة مشروع الاتفاقية، وتم التوافق على عدد من المواد المختلف عليها في الدورة السابقة فأزيلت من حولها الأقواس. غير أن الاختلافات كانت عميقة فيما يخص مواد الإجراءات المالية والترتيبات المؤسسية، ولذلك فقد اقترح تشكيل لجنة مختصة للنظر في هذه الموضوعات والتوفيق بين الآراء.

كما نوقشت مسودة الملحق التنفيذي الخاص بالدول الأفريقية في قراءة أولى، حيث أبدت الدول المتقدمة الكثير من الاعتراضات لاستغراقه في تفاصيل طويلة، ولذلك وضعت معظم مواده بين أقواس. أما ملاحق دول أمريكا اللاتينية والدول الآسيوية فلم تكن هناك اعتراضات حادة عليها. وتراضى الجميع في نهاية الدورة على تقسيم الدول طبقا لقدراتها الاقتصادية، وتصفية بعض الخلافات الجانبية في الوثيقة، كما تم التراضي على إعداد ملحق لدول شمال البحر المتوسط وهي الدول الواقعة بين تركيا شرقا والبرتغال غربا أسوة بالمجموعات الأخرى.

اجتماعات الدورة الخامسة – باريس ١٩٩٤

عقدت اجتماعات الدورة الخامسة للجنة التفاوض الحكومية في مقر اليونسكو في باريس في يونيو ١٩٩٤. وكان لهذه الدورة أهمية خاصة حيث يتم فيها توليد الاتفاقية طبقا لمعطيات قرار الأمم المتحدة بتشكيل اللجنة، ولذلك صدر قرار وزير الخارجية بتشكيل وفد مصري كبير للمشاركة في الدورة ترأسه بحكم منصبه السفير علي ماهر سفير مصر في فرنسا حينئذ، وشارك في عضويته كل من الدكتور عبد الفتاح القصاص خبير البيئة العالمي، والدكتور صلاح طاحون عن وزارة شئون البيئة، والدكتور عادل البلتاجي من وزارة الزراعة، والسيدة أمل مراد سكرتير ثاني (في ذلك الوقت) بوزارة الخارجية.

آليات التفاوض

جرت مناقشات ومفاوضات الدورة على عدة مستويات رسمية هي الجلسات العامة ويحضرها ممثلو جميع الدول والتجمعات الجغرافية طبقا لنظام الأمم

المتحدة. وجرت أيضا مناقشات على مستوى مجموعات سياسية تماثل مجموعات الأمم المتحدة منها مجموعة الدول الأفريقية ومجموعة الدول الآسيوية ودول غرب أوروبا، وكذلك مجموعات مركبة منها مجموعة الـ ٧٧ والصين التي تمثل تاريخيا دول عدم الانحياز، ومجموعة دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD).

وعلى الجانب الإجرائي شكل رئيس اللجنة السفير بو جيلين ثلاث مجموعات عمل مفتوحة العضوية أي يشارك فيها من يشاء، الأولى برئاسة فرنسا تختص بالتفاوض حول ملاحق آسيا وأمريكا اللاتينية وشمال البحر المتوسط، والثانية برئاسة بنين تختص بالتفاوض حول الملحق الأفريقي والأخيرة برئاسة مشتركة لكندا وجامبيا للتفاوض حول المسائل المالية. كما طلب رئيس اللجنة من الدكتور القصاص تنسيق التشاور حول المادة الخاصة بلجنة العلم والتكنولوجيا التي تقدم بها باسم مصر وكانت محل خلاف بين الدول المتقدمة والدول النامية.

وتشكلت أثناء الاجتماعات مجموعة عمل قانونية بالإضافة إلى مجموعات خاصة أطلق عليها مجموعات تلامس contact groups تتكون من أعضاء متطوعين من الدول المتقدمة والدول النامية تتكفل كالوسطاء بتقريب وجهات النظر في نقط اختلاف مجموعات الدول، وتمارس مجموعات التلامس عملها في المساء حتى منتصف الليل أحيانا كلما تطلب التفاوض، وهي في حقيقة الأمر المطبخ الرئيسي لمعظم الاتفاقيات الدولية.

وجرى العرف على أن تعقد دول المجموعات السياسية الإقليمية بنظام الأمم المتحدة جلسات عمل مغلقة لتنسيق الآراء وتوزيع الأدوار قبل مناقشة الموضوعات المختلفة في الجلسات العامة. وبعد عرض الموضوعات على

اللجنة العامة للنقاش ثم موافقة وفود الدول عليها وإقرارها ترسل إلـى اللجنـة القانونية لضبط صياغتها القانونية.

وقد تميزت الدورة بحضور أفريقي مكثـف، وبعـض الـدول الأفريقيـة اشتركت بوفود كبيرة يترأس الكثير منها وزير الخارجية أو الزراعة أو البيئـة، وتتكون من أفراد متمرسين عاصروا المفاوضات منذ بدايتها ويجيـدون علـى الأقل إحدى اللغتين الإنجليزية أو الفرنسية بصورة كاملة تحـدثا وفهمـا. وقـد استفادت هذه الدول من المنظمات الدولية للحصول على تمويل سـفر وفودهـا بصورة يجدر بنا أن نتدارسها. وكان من ضمن حضور المؤتمر بعض ممثلـي الجمعيات غير الحكومية وهي ظاهرة جديرة أيضا بالدراسة. ويعطي تواجد هذه المنظمات في المؤتمرات الدولية صورة مشرفة تغري المنظمات غير الحكومية المصرية بالاهتمام بهذا المجال.

موضوعات التفاوض

تم خلال الأسبوع الأول القراءة الثالثة لمسودة الاتفاقية فأزيلت أقواس كثيرة من عدة أماكن، إلا أنه لم يحدث تقدم يذكر حول المسائل الاقتصادية من حيـث التزامات الدول المتقدمة وكذلك الآليات التي تستخدم لتقديم المساعدات الماليـة والفنية حتى القراءة الرابعة. وظهر جليا منـذ بدايـة المفاوضـات أن الـدول الأفريقية تنتظر من الدول المتقدمة قدراً كبيراً من المساعدات المالية والفنية من المتعذر أن يتم تلبيتها. وأعلنت الدول المتقدمة أنه سبق وقدمت مساعدات كبيرة لأفريقيا إلا أن العائد من هذه المساعدات كان منخفضا للغاية لأسباب كثيرة منها ما أشير إليه من باب التأدب في الحديث بغياب الشفافية والمحاسبية.

وتركزت نقاط الخلاف الرئيسية في عدم موافقة الدول الغنية على الإقـرار بسابق التزامها بتقديم مساعدات سنوية في حدود ٠,٧% من دخلها القومي للدول

النامية على حين أصرت الدول النامية على تأكيد هـذا الالتـزام فـي صـلب الاتفاقية. وفي المادتين ٢٠، ٢١ الخاصة بآليات الدعم المالي سعت الدول النامية إلى إلزام الدول المتقدمة بتعبئة موارد مالية جديدة وإضافية لمكافحـة التـصحر طبقا لما جاء في الأجندة ٢١. كما سعت للإشارة إلى وسائل مبتكرة للتمويل منها على سبيل المثال إلغاء ومبادلة الديون debt swap، كما طالبت بإنشاء آلية مالية دولية لتعبئة الموارد اللازمة لمكافحة التصحر، بينما رأت الدول الغنيـة كفايـة أوجه الدعم الحالية.

وكانت المادة الثانية والعشرين الخاصة بمؤتمر الأطراف –وهـو بمثابـة مجلس إدارة الاتفاقية– موضعا للخلاف أيضا، حيث رأت الدول النامية أن يكون له سلطة إدارة عمليات مكافحة التصحر على مستوى العالم في وجود سكرتارية مؤثرة، على حين رأت الدول الغنية أن يكون منتدى لتبادل الرأي وأن تقوم أحد الهيئات الإدارية المتواجدة حاليا في الأمم المتحدة بأعمال السكرتارية.

ومع استمرار المناقشات أمكن التوصل إلى توافق على الملحـق الخـاص بدول شمال البحر المتوسط، كما تم إحراز تقدم كبير للموافقة علـى الملاحـق الخاصة بدول آسيا وأمريكا اللاتينية، أما الملحق الخاص بدول أفريقيا فقد آثـار الكثير من الاعتراضات حيث أنه يتعرض للكثير من التفصيلات الفنية كما أكـد على أن تكون المساعدات في صورة مشروعات إقليمية ودولية.

وعقدت لجنة اقتصادية عدة اجتماعات مكثفة مع بدايـة الأسـبوع الثـاني للدورة وخرجت بعدة اقتراحات رفضت الدول المتقدمة بعضها ورفضت الـدول النامية أيضا بعضها، فالدول النامية تريد التزاما قويـا مـن الـدول المتقدمـة لتخصيص موارد إضافية للمعونة، وأن يتم تقديم المساعدات من خـلال نظـام مؤسسي، أما الدول المتقدمة فلا تريد أن تلزم نفسها بشيء من خلال الاتفاقيـة،

ولكنها ترى أن يتم عرض كل حالة على حدة، كما ترى بحث سبل رفع كفاءة المساعدات المتاحة حاليا.

وتمت الموافقة على ملحقي آسيا وأمريكا اللاتينية في منتصف الأسبوع الثاني، وانتهت اللجنة القانونية مع أواخر الأسبوع الثاني من مراجعة الملاحق من الناحية القانونية وأجرت تعديلات طفيفة في الصياغة اللغوية. واستمرت المناقشات العامة التي أسفرت عن تجنيب الخلافات المالية إلى مجموعات التلامس لتصفية الخلافات الفرعية، وأمكن التوصل إلى الطبعة الخامسة من مسودة الاتفاقية التي تتضمن صلبها الرئيسي وما يشمله من مبادئ عامة وملاحق.

الوصول إلى بر الأمان

عقدت مجموعات التلامس التي مارس فيها الدكتور القصاص دورا محوريا عدة اجتماعات مكثفة استمر بعضها لمدة ١٦ ساعة متواصلة للتقريب بين وجهات النظر المختلفة دون جدوى. وتعرض المؤتمر إلى أزمة حقيقية كادت تؤدي إلى فشله فتقدم رئيس المؤتمر باقتراحات محددة لتصفية الخلاف حول المسائل المالية في اليوم الأخير من المؤتمر (١٩٩٤/٦/١٧). وأثارت بعض الدول الأفريقية الاعتراض على هذه الاقتراحات لعدم إعطائها الأهمية الكافية لأفريقيا فقام بإجراء بعض التعديلات عليها. وتمكنت مجموعات التلامس من إعداد صياغة تفاوضية لنقط الاختلاف الرئيسية وتشمل المادة السادسة وهي تخص التزامات الدول المتقدمة، والمادة العشرين وهي تخص الموارد المالية، والمادة الحادية والعشرين وهي تخص الآليات المالية، وبعض البنود المالية في الملحق الأفريقي. وانتهت هذه الصياغات إلى اختراع مفهوم مالي جديد باسم

"الآلية العالمية" Global Mechanism، وترك تحديد مفهومه وطبيعة عمله إلـــى مفاوضات تالية.

كما أضيف اصطلاح "كما يتم الاتفاق عليه" وكذلك اصـــطلاح "كمـــا هـــو مناسب" في عدة أماكن من الصيغة التفاوضية المقترحة بشكل يخفف من جديـــة التزامات الدول المتقدمة. ولما عرضت هذه الصيغة على مجموعة الدول الـــــ ٧٧ والصين كان هناك اتجاه غالب لرفض الاتفاقية والعودة دون اتفـــاق، إلا أن بعض الأصوات العاقلة ومنها صوت الدكتور القصاص نادت بقبول ما هو متاح على أن يتم التركيز على مؤتمر الأطراف ليكون متعاطفا مع الـــدول الناميـــة لضمان تنفيذ نصوصها بطريقة مرضية للدول النامية.

واستند الدكتور القصاص في نصيحته على الجزء السابع من الفقرة الثانيـــة للمادة الثانية والعشرين من الاتفاقية والتي اجتهد كثيرا أثناء المفاوضات لتثبيتها ضمن الاتفاقية. وينص هذا الجزء على أن مؤتمر الأطراف له أن يوافق علـــى ميزانية وبرامج أنشطته بما فيها أجهزته المساعدة، ويتخذ كافـــة الإجـــراءات الضرورية لتمويلها. وقراءة النوايا الحسنة لهذا الجزء تؤهـــل تنفيـــذ الاتفاقيـــة لأهدافها بنفس النمط الدولي المعمول به في اتفاقيـــة إنـــشاء منظمـــة الأغذيـــة والزراعة أو منظمة اليونسكو.

وفي خضم الاقتراحات والاقتراحات المضادة التي اتسمت جميعهـــا بقـــدر كبير من عدم اليقين، كان من الضروري تمديد فتـــرة الـــدورة يومـــا إضـــافيا استمرت فيه مشاورات جانبية ومفاوضات غرف مغلقة على امتـــداد عـــشرين ساعة متصلة حتى أمكن إقناع وفود الدول المختلفة بالتراضي والتوافـــق علـــى مشروع الاتفاقية المعروض بملاحقها قبيل فجر اليوم التالي. وهكذا ولدت اتفاقية دولية جديدة بعد مفاوضات مضنية استمرت عامين وامتدت في دورة إعـــدادها

الأخيرة حتى بعد موعدها الرسمي بيوم طويل. والاسم الكامل للاتفاقية هو "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في الدول التى تعاني من الجفاف الشديد و/ أو التصحر خاصة في افريقيا"، ومن هنا ترسخ في قلوب وأذهان الأفارقة أن الاتفاقية هي اتفاقيتهم ولهم فيها وضع خاص يميزهم عن غيرهم.

ولم تكن جميع الوفود راضية بما تم التوصل إليه في صلب الاتفاقية، ولكن معظمها تمناها استشرافا لمستقبل أفضل لحوالي بليون من البشر يعيشون في المناطق الجافة من العالم وخصوصا في دول الجنوب. وفي هذا السياق تشدد الاتفاقية بشكل خاص على البيئة الاقتصادية، سواء على المستوى الدولي أو في داخل الدول، وتوضح وجوب ترتيب ذلك للتمكين من التصدي للتصحر بصورة فعالة. وتلتزم الأطراف بإيلاء الاهتمام الواجب لتأثيرات التجارة وترتيبات التسويق وديون الأطراف من البلدان النامية المتأثرة بغية توفير بيئة اقتصادية دولية تمكينية تفضي إلى تعزيز التنمية المستدامة. وهي ملتزمة بإدماج جهودها لمكافحة التصحر مع استراتيجيات تخفيف حدة الفقر.

وتؤكد الالتزامات العامة التي تقضي بها الاتفاقية أهمية التعاون داخل المنظمات الحكومية الدولية، وداخل الأقاليم والأقاليم الفرعية، وعلى المستوى الدولي. كما تقرر هذه الالتزامات أنه يتعين على الأطراف تعزيز التعاون فيما بين الأطراف من البلدان المتأثرة في ميادين حماية البيئة وصون الموارد من الأراضي والمياه من حيث صلتها بالتصحر والجفاف. وبهذه المشاعر الإنسانية النبيلة صار اليوم السابع عشر من يونيو كل عام يوما للاحتفال باعتباره اليوم العالمي للتصحر.

الباب الرابع

قراءات في اتفاقية التصحر

مكونات الاتفاقية

تتكون اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر من ٤٠ مادة في عدة فصول تبدأ بتمهيد يتضمن مبادئ بيئية عامة، ومقدمة تتضمن اصطلاحات وأهداف ومبادئ، والمعطيات العامة وتتضمن الالتزامات وأولوية أفريقيا، وبرامج العمل وتتضمن أساسيات البرامج الوطنية وتحت الإقليمية والإقليمية والتعاون الدولي وتنفيذ برامج الملاحق وتبادل وتحليل المعلومات والبحوث والتطبيق ونقل التكنولوجيا، والإجراءات المساعدة وتتضمن البناء المؤسسي والتوعية بالتصحر والموارد والآليات المالية، والمؤسسات وتتضمن مؤتمر الأطراف والسكرتارية ولجنة العلوم والتكنولوجيا، والإجراءات وتتضمن توصيل المعلومات وحل المنازعات وحالة الملاحق وتعديل الاتفاقية، ثم إجراءات التوقيع والتصديق على الاتفاقية والانسحاب منها.

وتتكون ملاحق الاتفاقية من الملحق الأفريقي وهو أكثر الملاحق تفصيلا في ١٩ مادة تتضمن الأهداف والأهمية الأفريقية، والإلتزامات المتبادلة للأطراف، وخطط وبرامج تنفيذ مكافحة التصحر وطنيا وإقليميا، والبناء التنظيمي للمؤسسات، والتنسيق، والموارد والآليات المالية، والمراجعة. وهناك أيضا الملحق الآسيوي، وملحق أمريكا اللاتينية، وملحق شمال البحر المتوسط، ثم أضيف في عام ٢٠٠٠ ملحق خاص بدول وسط وشرق أوروبا. وجميع هذه

الملاحق تحتوي على خطط وبرامج والتزامات تقل كثيرا عما في الملحق الأفريقي.

وربما كان أقوى ما في الاتفاقية هو التأكيد على عالمية ظاهرتي التصحر والجفاف كأخطار بيئية مؤكدة، وارتفاع الوعي البيئي بهذه الأخطار ودعم سبل ووسائل مقاومة آثارها الضارة، كما تبين للجميع أهمية أن تكون مكافحة التصحر والجفاف متكاملة مع عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تقوم بها كل دولة على حدة، وضرورة التعاون بين الدول تحت إقليميا (دول شمال أفريقيا مثلا) وإقليميا (دول القارة الإفريقية مثلا) وعالميا.

مبادئ الاتفاقية

توضح القراءة الرشيدة للاتفاقية أن بنائها الرئيسي يقوم على أربعة أركان تميزها عن غيرها من الاتفاقيات الدولية التي سبقتها. وهذه الأركان الأربعة هي المشاركة الجماعية، وسياسات استعمال الأراضي، والعلم والتكنولوجيا، والتعاون الدولي. وسنتناول كل من هذه الأركان بشيء من التفصيل في الفقرات التالية.

١. المشاركة الجماعية

تنص الاتفاقية على أن المدخل الأفضل لتخطيط وتنفيذ عمليات مكافحة التصحر هو المدخل التحتي أي الذي يبدأ من أسفل ثم يمتد إلى أعلى bottom up approach، وهو أحد المبادئ المستقرة التي أثبتت التجارب جدواها في تناول قضايا البيئة في مختلف دول العالم. ويؤكد المبدأ على أهمية مشاركة الناس في العمل الجماعي طواعية وعن اقتناع تحقيقا لمصلحة شخصية أو تحقيقا لمصلحة عامة. والسبيل إلى إقناع الناس هو عرض المشكلات بصورة تيسر لهم استيعابها وتبرز خطورتها الحالية والكامنة وتضع حلولا في إطار أولويات

الموارد المتاحة والمدى الزمني للتنفيذ والنتائج المتوقعة. وفي سياق المشاركة يمكن الاستفادة من تجارب وخبرات وأعراف الناس في البيئات المحلية لتقليل التكاليف اللازمة وتحسين النتائج المنشودة.

٢. السياسة الوطنية لاستعمالات الأراضي

تؤكد الاتفاقية على إدارة مكافحة التصحر وطنيا باعتباره بديلا مثاليا لإدارة الموارد الأرضية والمائية المتاحة، وعلى ذلك فمن الضروري أن تكون هناك سياسة وطنية لاستعمالات أراضي الدولة national land use policy. ويتجاوز ذلك الاستغلال الزراعي كأحد أوجه الاستعمالات المتنافسة لتتضمن أراضي الإسكان والمنشآت الصناعية والهندسية وأماكن الترفيه والترويح ومناجم التعدين ومتطلبات الأمن القومي.

وتشير الاتفاقية إلى أن القاعدة الذهبية هي تقليل الحمل الأقصى على الموارد الأرضية والمائية بما يقلل من معدل استنزافها من جهة ويقلل من إنتاج المواد الملوثة من جهة أخرى. وتؤكد الاتفاقية أيضا على أهمية تصنيف وحشد وتنسيق الإمكانيات والمقومات المادية والبشرية على المستوى القومي ضمانا للاستعمال الأمثل للموارد الطبيعية اقتصاديا واجتماعيا في الحاضر والمستقبل.

وتنص المادة التاسعة من الاتفاقية على أهمية إعداد برنامج وطني لمكافحة التصحر لكل دولة تعاني من هذه المشكلة. وتوضح المادة العاشرة أهداف هذه البرامج والعوامل المسببة والإجراءات العملية للمكافحة. ومن المتوقع أن تكون هذه البرامج ذات طبيعة استمرارية طويلة المدى ومتحركة ومهيأة لمنع حدوث التصحر في الأساس، كما توضح أهمية المعلومات والمؤسسات والمشاركة المحلية والمراجعة المستمرة للتقدم في التنفيذ. وتوضح المادة الحادية عشر البنود التي تتعلق بالتنمية الاقتصادية مثل بناء القدرات capacity building،

وخفض الفقر، وأدوات السياسة الاقتصادية، وتخطيط وصيانة الموارد الاقتصادية، والمعلومات والبحوث، وسياسات السكان، وبناء وتطوير المؤسسات والأطر القانونية والتشريعات.

والملامح الرئيسة لهذه المواد الثلاث تبدو بوضوح في المبادئ الرئيسية للبرامج الوطنية للبيئة في عملية مدفوعة بالطلب demand-driven مبنية على مشاركة المحليات، وتهدف إلى تقديم إطار تحليلي متكامل للاعتبارات البيئية في التطور الاقتصادي والاجتماعي. ويتضمن المحتوى العام للبرامج الوطنية للبيئة ملخصا للوضع البيئي للدولة بالنسبة لاستراتيجية التنمية، وتحليل القطاعات الرئيسية والإطار المؤسسي والقانوني، وتحليل أنشطة التنمية الرئيسية، واتجاهات النمو الاقتصادي واستعمال الموارد وصونها، وتقييم القضايا البيئية والموارد الطبيعية والرفاهية الاجتماعية والتنوع البيولوجي والتنمية المستدامة، وتحديد الحاجة للمعلومات البيئية، واستراتيجية وتوصيات أعمال تنفيذية، وخطة عمل وميزانية تنفيذية.

٣. أهمية العلم والتكنولوجيا

تؤكد الاتفاقية على أهمية تطبيقات العلم والتكنولوجيا في مكافحة التصحر. ويتضمن ذلك على سبيل المثال استعمال نظم المعلومات والأقمار الصناعية في رصد ومتابعة حدود الأراضي المتأثرة أو المعرضة للتصحر. وعلى الجانب العلاجي تتضح أهمية آليات البيوتكنولوجيا وأقلمة النباتات وعمليات اختبار الأراضي وتطوير طرق الري والصرف الزراعي وتنقية مياه الصرف الصناعي والصحي والزراعي بما يضمن الاستغلال الأمثل للموارد المائية.

وربما كان توفير الأجهزة والمعدات العلمية هو أحد الجوانب التي تعوق استعمالات العلم والتكنولوجيا في بعض الدول النامية، غير أن البناء المؤسسي

الذي يضمن الاستفادة منها هو الجانب الصعب في القضية، ولذلك فمن الضروري أن تحظى جوانب الصون والتدريب وعمليات تقدير التكاليف الاقتصادية للمعلومات ودراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية ما تستحقه من اهتمام.

٤. التعاون الدولي

تؤكد الاتفاقية على أهمية التعاون الدولي خصوصا بين دول الشمال ودول الجنوب. وقد شاءت الأقدار أن يتركز التصحر بآثاره السلبية في دول الجنوب الفقير، وهي في معظمها دول تعاني من مشكلات اقتصادية واجتماعية، كما تعاني من ضعف بنيتها التحتية ماديا ومؤسسيا. وتقوم بعض دول الشمال منذ عدة سنوات بتقديم معونات مالية وفنية لبعض دول الجنوب، غير أن ما توافر من معونات يقل عما يكفي للتغلب على كم كبير من المشكلات.

وفي هذا المجال يمكن تقسيم الدول المتأثرة إلى أربعة أقسام أولها دول لديها إمكانيات مالية وفنية تستطيع أن تحل بها مشكلاتها مع التصحر مثل الولايات المتحدة واستراليا، والثانية دول لديها إمكانيات فنية ولكن ليس لديها ما يكفي من موارد مالية مثل مصر، والثالثة دول لديها موارد مالية ولكن ليس لديها ما يكفي من حرفية مؤسسية مثل بعض الدول البترولية في الخليج، والرابعة دول ليس لها ما يكفي من موارد مالية ومؤسسية للتعامل الفعال مع التصحر مثل بعض الدول الأفريقية.

وتحاول الاتفاقية تقديم إطار مناسب للتعاون الدولي في هذا المجال. فهي على المستوى الإنساني تؤكد على اعتبار أن التصحر أحد القضايا البيئية الكبرى التي تستحق تضافر الجهود الدولية للتعامل معها. وهي على المستوى الفني تقدم نموذجا لتنفيذ مشروعات بالكفاءة والإخلاص والتضامن بما يضمن نجاحها تمهيدا لتنفيذ مشروعات أكثر عمقا واتساعا.

الالتزامات والفرص المتاحة

الدول التي تقوم بالتوقيع ثم التصديق أو قبول الاتفاقية هي أطراف الاتفاقية، منها دول لا تعاني أراضيها من التصحر مثل فرنسا وألمانيا وكندا واليابان. وترتب نصوص الاتفاقية التزامات عامة على جميع الأطراف، كما ترتب التزامات تخص كل مجموعة فئوية من الأطراف المختلفة. وعلى قدر استجابة الأطراف النامية لالتزاماتها تكون فرصها المتاحة للاستفادة. ومصادر استفادة الدول النامية من الاتفاقية متعددة أولها موارد ذاتية حيث من المفترض أن يوجه قدر أكبر منها لمكافحة التصحر على طريق التنمية المستدامة. والمصدر الثاني هو معلومات وخبرات يتم تبادلها مع الآخرين. والمصدر الثالث هو معونات حالية ومعونات إضافية وعدت بها الأطراف المتقدمة حيث تحدد الاتفاقية استعمالها بدرجة أكبر من الكفاءة والرشاد. وسنتناول فيما يلي نوعية الالتزامات التي تفرضها الاتفاقية على مختلف الأطراف.

الجوانب المنهجية

أولا: التزامات جميع الأطراف (المادة ٤ اتفاقية)

١- تتبنى أطراف الاتفاقية مدخلا متكاملا لتناول التصحر من جوانبه الطبيعية /البيولوجية والاجتماعية/ الاقتصادية.

٢- الاهتمام من خلال المؤسسات والمنظمات الدولية بأحوال الأطراف النامية المتأثرة بالتصحر فيما يتعلق بالتجارة الدولية وترتيبات التبادل التجاري وتسويات الديون بما يؤدي إلى توافر الظروف الملائمة للتنمية المستدامة.

٣- تكامل الاستراتيجيات الوطنية لاستئصال الفقر مع جهود مكافحة التصحر.

٤- تعزيز الآليات المالية الثنائية والمتعددة الأطراف التي تعمل على حشد وتوصيل الموارد المالية إلى الأطراف المتأثرة.

ثانيا: التزامات الأطراف المتأثرة (المادة ٥ اتفاقية، ٤ ملحق إفريقي)

١- إعطاء أولوية لمكافحة التصحر وتخصيص موارد كافية تعكس أولوية متقدمة.

٢- وضع إستراتيجيات مكافحة التصحر في إطار التنمية المستدامة وخفض مستويات الفقر.

٣- الاهتمام بالعوامل الاجتماعية/ الاقتصادية المسببة للتصحر.

٤- تعميق وعي الأهالي بأخطار التصحر ومشاركة المجتمعات المحلية في الجهود الوطنية.

٥- تعزيز المؤسسات الحالية وزيادة فعاليتها وتمكينها من خلال التشريعات اللازمة.

٦- تبادل المعلومات التي تتعلق بالتكنولوجيا والمعرفة والممارسة.

٧- وضع خطط طوارئ لتخفيف آثار التصحر والجفاف.

ثالثا: التزامات الأطراف المانحة (المادتين ٦، ٧ اتفاقية، ٥ ملحق أفريقي):

١- تقديم الدعم بشكل فردي وجماعي للأطراف المتأثرة النامية.

٢- حشد مصادر تمويل جديدة من القطاع الخاص والمصادر غير الحكومية.

٣- تيسير حصول الأطراف المتأثرة على التكنولوجيا والمعرفة الفنية.

٤- تحسين الإطار المؤسسي والقدرات العلمية لجمع وتحليل المعلومات.

٥- تعطي الأطراف الأفريقية المتأثرة أولوية خاصة نظرا للظروف السائدة في القارة.

أولا: مبادئ البرامج الوطنية (المادة ٩ اتفاقية، ٦، ٩، ١٨ ملحق أفريقي):

١- تتعهد الأطراف النامية المتأثرة بإعداد وتنفيذ برنامج وطني لمكافحة التصحر ينهض على الخطط والمشروعات الحالية وكذلك على المستوى تحت الإقليمي والإقليمي، ويتم تعديله بمشاركة الأهالي طبقا لخبرات مكتسبة ولجهود التنمية المستدامة.

٢- تقوم الأطراف النامية المتأثرة بترتيب عمليات تشاوريه مع الأهالي المحليين والمنظمات غير الحكومية للتوجه باستراتيجية تسمح بتخطيط مرن يتيح مشاركة الجميع، ويمكن لهيئات المعونة الدولية المشاركة في التشاور بناء على طلب الأطراف المتأثرة.

٣- تقوم الأطراف المانحة بدعم برامج العمل الوطنية وتحت الإقليمية والإقليمية بالطريقة التي يتم الاتفاق عليها، وتقدم المعونات إما مباشرة أو من خلال منظمات متعددة الأطراف.

٤- تقدم الأطراف المانحة لهيئات وبرامج الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمجتمعات العلمية والمنظمات غير الحكومية ما تستطيع من مساعدات لإعداد وتنفيذ ومتابعة برامج العمل.

٥- إنشاء لجنة تنسيق وطنية بكل دولة متأثرة تتكفل بإتمام مشاورات المشاركة، وتحدد استعمال الأراضي استعمالا مستداما، وتعزز نشاط المشروعات بناء على مدخل مرن يقلل الجوانب السلبية، وتحدد أولويات استخدام المساعدات، وتتبنى مؤشرات مناسبة لتقييم برنامج العمل، وتقوم بإعداد تقارير دورية عن تقدم العمل في البرنامج.

ثانيا: أهداف ومحتويات برامج العمل (المادة ٨ اتفاقية، ٨ ملحق أفريقي)

١- هدف برنامج العمل هو التعرف على العوامل المسببة للتصحر وإجراءات مكافحته بتعزيز البحوث العلمية وجمع وتحليل وتبادل المعلومات، وتشجيع دراسة الاتجاهات الثقافية والاجتماعية/ الاقتصادية للمناطق المتأثرة، والتغيرات النوعية والكمية للموارد الطبيعية والتفاعل بين التغيرات المناخية والتصحر، ورصد وتقييم تأثير التصحر، وتقييم آثار تغير المناخ، وتحسين قدرات الإنذار المبكر والاستجابة وإدارة الطوارئ والإمداد الغذائي وكذلك نظم تخزين وتوزيع الغذاء، ورصد وتقييم تأثير التدهور البيئي لتقرير السياسات والإجراءات المناسبة.

٢- يوضح برنامج العمل دور كل من الحكومة والمحليات بمواصفات تتكامل مع سياسات التنمية المستدامة، ويكون البرنامج مرنا ليسمح بالتعديل تبعا للتغيرات الطبيعية /البيولوجية والاجتماعية/ والاقتصادية، ويهتم البرنامج بالتدابير الوقائية للحفاظ على الأراضي، ويعزز القدرات الوطنية في مجالات الأرصاد المناخية والهيدرولوجيا ووسائل الإنذار المبكر، كما يعزز السياسات ويدعم الإطار المؤسسي الذي يتيح التعاون بروح المشاركة بين الجهات المانحة والجهات المستفيدة، وييسر تداول المعلومات والتكنولوجيا، ويتيح مشاركة الجميع في تخطيط سياسات وقرارات وتنفيذ البرنامج، ويسمح بالقيام دوريا بمراجعة تنفيذ وإعداد التقارير المرحلية.

٣- يتضمن برنامج العمل إنشاء وتعزيز نظم الإنذار المبكر وتحديد آليات المساعدة للمتضررين من الجفاف والتصحر، وتدعيم استعدادات التأهب وإدارة العمليات من خلال خطط الطوارئ، وإنشاء وتعزيز نظم الأمن الغذائي بما في ذلك عمليات التخزين والتوزيع والتسويق خصوصا في

المناطق الريفية، وتنفيذ مشروعات توفر فرص عمل بديلة للمتضررين من التصحر، وإنشاء مرافق الري والصرف في مناطق الزراعة المروية.

٤- يأخذ برنامج العمل في اعتباره تحسين البيئة الاقتصادية لتخفيف حدة الفقر بزيادة فرص العمل وإيجاد أدوات اقتصادية تناسب الاحتياجات المحلية، وتشجيع المشروعات الزراعية، وتطوير النشاط غير الزراعي وتحسين ظروف الاقتصاد الريفي بتقديم حوافز للاستثمار الإنتاجي وتقرير سياسات سعرية تؤدي إلى تشجيع النمو الاقتصادي، وتطبيق سياسات سكانية تقلل من الضغوط على الموارد الأرضية. كما يأخذ في اعتباره إجراءات المحافظة على الموارد بالإدارة المتكاملة للأراضي الزراعية والمراعي والموارد المائية والتنوع البيولوجي، وتدعيم وتعميق الوعي البيئي، وتعزيز مصادر الطاقة البديلة، وترتيبات نقل وحيازة وتبني تكنولوجيات مرتبطة بتخفيف الضغط على الموارد الطبيعية الهشة. وفي مجال المؤسسات يهتم البرنامج بتحديد مسئوليات الحكومة المركزية والسلطات المحلية في إطار تنظيم استعمالات الأراضي، وتشجيع سياسة اللامركزية وإعطاء أكبر قدر من السلطة للمحليات وتشجيع المبادرات المحلية، وتطوير نظم حيازة الأراضي.

ثالثا: الدعم والتنسيق في برامج العمل (المادتين ١٣، ١٤ اتفاقية)

١- توفير الموارد المالية بما يسمح بالتخطيط طويل الأجل، وتطويع واستعمال آليات تقديم الدعم للمستويات المحلية والعمل من خلال المنظمات غير الحكومية لإقامة المشروعات التجريبية القابلة للتكرار، والمرونة في تخطيط المشروعات وتمويلها وتنفيذها ومشاركة الأهالي، واتخاذ إجراءات تؤدي لزيادة كفاءة التعاون وبرامج الدعم.

٢- تتعاون الأطراف مع بعضها لوضع وتنفيذ البرامج، ويقوم كل طرف بإنشاء آلية لتأكيد التنسيق الكامل بين الأطراف الدولية لتجنب الازدواج وتوحيد التداخلات وتعظيم تأثير المساعدات.

رابعا: البرامج تحت الإقليمية والإقليمية (المادة ١١ اتفاقية، ١٠، ١١، ١٢ ملحق أفريقي)

١- تتشاور الأطراف وتتعاون مع بعضها لإعداد برامج تحت إقليمية وإقليمية لزيادة التكامل والتنسيق فيما بين برامجها الوطنية.

٢- تقوم دول التجمعات تحت الإقليمية الخمس في أفريقيا وهي شمال، وجنوب، وشرق، وغرب، ووسط أفريقيا بالتعاون لإعداد وتنفيذ برامج تحت إقليمية. وقد تقوم كل منطقة بانتداب المنظمة الحكومية الدولية التابعة لها (مثل منظمة الإيجاد في شرق أفريقيا ومنظمة سادك لدول الجنوب الإفريقي) للعمل كنقط اتصال مركزية للمساعدة في إعداد وتنفيذ البرامج، كما قد يطلب من بعض المعاهد المتخصصة تنسيق الأنشطة التي تتفق مع خبرتها لدول التجمع.

٣- تتضمن محتويات البرامج تحت الإقليمية والإقليمية مشروعات مشتركة لإدارة الموارد عبر الحدود، ودعم البناء المؤسسي والتعليم والتدريب وتعميق الوعي وتبادل الخبرات، والتعاون الفني في مجالات المناخ والأرصاد والمياه ومشروعات التنمية وتبادل المعلومات، ونظم الإنذار المبكر، وتطوير وتنسيق الآليات الاقتصادية والاجتماعية والتبادل التجاري.

خامسا: التنسيق والمشاركة الأفريقية (المادة ١٨ ملحق أفريقي)

١- تقوم الأطراف الأفريقية بالتنسيق فيما بينها بإعداد وتنفيذ البرامج الوطنية وتحت الإقليمية والإقليمية، وقد تشارك المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية في هذه العملية لضمان توافر التعاون المالي والفني والإداري.

٢- تنظم الأطراف الأفريقية عمليات تشاور على المستويات الوطنيـة وتحـت الإقليمية والإقليمية للتوصل إلى اتفاقات مشاركة، وتحديد مدى مـساهمات وتمويل الأطراف لبرامج العمـل وتحديـد الأولويـات والتنفيـذ ودلالات المراجعة.

٣- يمكن لسكرتارية الاتفاقية أن تيسر عقد اجتماعـات التـشاور بخـصوص الترتيبات التنظيمية الفعالة للاجتماعات وكذلك تقديم المعلومات وخاصة تلك التي تتعلق بالهيئات الدولية ذات الصلة، وتـشجيع هـذه الهيئـات علـى المشاركة الفعالة في المشاورات.

٤- الهيئات التنسيقية تحت الإقليمية والإقليمية يمكن أن تقدم ضوابط المشاركة، ورصد وتقييم وتنفيذ البرامج تحت الإقليمية والإقليمية والتعاون فيمـا بـين الأطراف.

٥- عمليات التشاور متاحة للحكومات والمجموعات المانحة وصناديق وبـرامج الأمم المتحدة والهيئات والمنظمات تحت الإقليمية والإقليميـة ذات الـصلة وممثلي المنظمات غير الحكومية.

٦- يمكن لدولة مانحة أن تقوم بناء على طلب من أحد الأطراف بعمليات تشاور وتنسيق وطنية أو تحت إقليمية أو إقليمية لتوفير احتياجاتها مـن تخطـيط وتنفيذ عمليات مكافحة التصحر.

الجوانب الإجرائية

أولا: تجميع وتحليل وتبادل المعلومات (المادة ٦ اتفاقية)

١- توافق الأطراف على التكامل والتنسيق لتيسير وتدعيم أعمال شبكات عالمية للمؤسسات والهيئات في جمع وتحليل وتبادل المعلومـات. والهـدف هـو

الوصول إلى مؤشرات ونظم واستخدام تكنولوجيا حديثة في جمع ونشر بيانات عن تدهور الأراضي وربط مراكز معلومات وطنية مع مراكز معلومات دولية، والتأكيد على أن جمع المعلومات وتحليلها وتبادلها يرتبط باحتياجات الأهالي ومتخذي القرار بهدف حل مشكلات محددة، وتطوير المشروعات بدلالات ومؤشرات يتفق عليها.

٢- الاستفادة من الخبرة الفنية للمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية خاصة في مجال نشر المعلومات ذات الصلة وتجارب وخبرات الفئات المستهدفة، والتأكيد على تكامل البيانات الاجتماعية/ الاقتصادية مع البيانات الطبيعية /البيولوجية، وتبادل معلومات المعارف والتقاليد المحلية مع مراعاة الضوابط القانونية لتوفير الحماية الكافية وضمان العائد المناسب للسكان المحليين من ملكيتهم الفكرية بضوابط يتفق عليها الأطراف.

ثانيا: البحث العلمي والتنمية (المادة ١٧ اتفاقية)

١- تتكفل الأطراف بتعزيز التعاون العلمي من خلال مؤسسات وطنية وتحت إقليمية ودولية بما يؤدي إلى التمييز بين مسببات بشرية وأخرى طبيعية لاختيار أساليب المكافحة، واستعمال الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة، وتعريف أساليب عمل تؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة للأهالي، وتطوير القدرات البحثية على المستويات الوطنية وتحت الإقليمية والإقليمية، مع التأكيد على أهمية البحوث المتعددة التخصصات وبحوث الجوانب الاجتماعية/ الاقتصادية، وتأخذ في اعتبارها العلاقة بين الفقر والهجرة البيئية والتصحر، وتطور تكنولوجيات رخيصة يمكن للأهالي استعمالها.

٢- تتضمن البرامج تحت الإقليمية والإقليمية أولويات مستقرة لمشروعات بحث علمي تعكس جوانب محلية مميزة في منطقتها.

ثالثا: نقل واستعمال التكنولوجيا (المادة ١٨ اتفاقية، ١٧ ملحق أفريقي)

١- تتعهد الأطراف وفقا لتشريعاتها بتعزيز نقل وتطوير تكنولوجيا مناسبة اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا بالتعاون الثنائي أو المتعدد مع الاستفادة بخبرات المؤسسات الدولية، وتيسير حصول الأطراف النامية على تكنولوجيا أكثر توافقا للتطبيق العملي مع مراعاة التأثير الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والبيئي لهذه التكنولوجيا، وامتداد التعاون ليتضمن المشروعات المشتركة وفرص العمل البديلة، واتخاذ إجراءات كفيلة بإيجاد حوافز في السوق المحلية تؤدي إلى تطوير تكنولوجيا المعارف والممارسات المناسبة مع حماية حقوق الملكية الفكرية.

٢- تقوم الأطراف طبقا لتشريعاتها بدعم المعارف والخبرات المحلية المتوارثة بحصرها واستخدامها بمشاركة الأهالي المحليين ونشرها بالتعاون مع المؤسسات الدولية الحكومية وغير الحكومية، والتأكيد على حمايتها وتطويرها ودعمها ليستفيد منها السكان المحليون بشكل منصف عند قيام آخرين باستخدامها تجاريا طبقا لشروط يتم الاتفاق عليها.

رابعا: بناء القدرات والتعليم والتوعية (المادة ١٩ اتفاقية)

١- تعزز الأطراف بناء قدراتها بالمشاركة الكاملة للسكان المحليين، وتدعيم التدريب والبحث العلمي وتبادل الزيارات والمعلومات، وتدريب المشرفين الحقليين ومتخذي القرار والمنظمات الريفية، وتبني تكنولوجيات وأساليب تناسب الأوضاع الاجتماعية/ الاقتصادية، وتهتم بتجميع وتحليل وتبادل المعلومات، وتدعيم الطرق المبتكرة لإيجاد فرص العمل البديلة.

٢- تقوم الأطراف النامية المتأثرة من الدول بالتعاون مع الأطراف الأخرى والمنظمات الدولية بحصر القدرات والتسهيلات المتاحة على المستوى المحلي والوطني وإمكانيات تدعيمها.

٣- تتعاون الأطراف ومن خلال المنظمات الدولية بتنفيذ برامج توعية جماهيرية لتعزيز تفهم أسباب وآثار التصحر، وتبادل برامج إعلامية تتكامل مع آليات وإجراءات مكافحة التصحر.

٤- يقوم مؤتمر الأطراف بإنشاء ودعم شبكات ومراكز تدريب على المستوى الإقليمي يتم تنسيقها من خلال مؤسسة للتدريب، وتتعاون الشبكات مع المنظمات الدولية منعا لازدواج الجهود.

الجوانب المالية

أولا: المصادر المالية (المادة ٢٠ اتفاقية، ١٤ ملحق أفريقي)

١- تتعهد الأطراف المانحة بتعبئة موارد مالية كمنح وقروض ميسرة، وتعزيز وتعبئة موارد مالية في أوقات يمكن التنبؤ بها من مصادر مالية جديدة تتضمن مرفق البيئة العالمي، والتعاون على المستوى الدولي لنقل التكنولوجيا، والتعاون مع الدول النامية المتأثرة لحشد وتحريك الموارد المالية من المنظمات غير الحكومية ومنظمات القطاع الخاص وكذلك خفض أو التنازل عن الديون.

٢- تتعهد الدول النامية المتأثرة بتعبئة موارد مالية في حدود قدراتها لتنفيذ برامجها الوطنية، كما تهيأ الإطار الاقتصادي لحشد موارد مالية ثم تمريرها إلى المستويات المحلية.

٣. تسعى كافة الأطراف إلى تحقيق الاستخدام الكامل لجميع مصادر وآليات التمويل.

٤. تقوم كافة الأطراف من أجل تعبئة الموارد المالية بترشيد إدارة الموارد المخصصة بإعطاء الأولوية لدعم الأطراف النامية المتأثرة، وتعزيز التعاون الإقليمي وتحت الإقليمي.

٥. يمثل وفاء الأطراف المانحة بالتزاماتها وخصوصا تقديم دعم مالي ونقل التكنولوجيا مساعدة كبيرة للأطراف النامية المتأثرة لتفي هي الأخرى بالتزاماتها كما تحددها الاتفاقية.

ثانيا: الآليات المالية (المادة ٢١ اتفاقية، ١٥، ١٦ ملحق أفريقي)

١- يقوم مؤتمر الأطراف بتيسير توفير التمويل الضروري على المستويات الوطنية وتحت الإقليمية والإقليمية، وتعزيز منهج تعدد مصادر التمويل والآليات والترتيبات، وإمداد الأطراف بالمعلومات الخاصة بالموارد المتاحة ونظم التمويل، وتدعيم الآلية العالمية Global Mechanism وإنشاء آليات جديدة تتضمن منظمات غير حكومية مع أولوية خاصة للأطراف الأفريقية.

٢- يشجع مؤتمر الأطراف - من خلال الآليات المختلفة داخل منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة - إجراءات دعم أنشطة على مستويات محلية وتحت إقليمية وإقليمية التي تساعد الأطراف النامية المتأثرة لمقابلة التزاماتها تجاه الاتفاقية.

٣- تقوم الأطراف النامية بإنشاء آليات تنسيق وطنية متكاملة مع برامج التنمية الوطنية التي تضمن كفاءة استعمال الموارد المتاحة، كما تقوم باعتماد وسيلة مشاركة الأهالي والتنظيمات غير الحكومية والقطاع الخاص في تنفيذ البرامج والتأكيد على إتاحة الأموال إلى المستويات المحلية.

٤- تقوم الآلية العالمية تحت سلطة وتوجيهات مؤتمر الأطراف بدعم أعمال حشد وتحريك الموارد المالية على أساس المنح أو القروض الميسرة إلى الأطراف النامية المتأثرة.

٥- تعمل الأطراف على رفع كفاءة المساعدات المقدمة للدول الأفريقية من خلال خفض التكاليف الإدارية وأجور الخبراء الأجانب وتوظيف الخبراء المحليين أو الإقليميين كلما أمكن.

الباب الخامس

الإعداد لمؤتمرات الأطراف

مسئوليات وسلطات مؤتمر الأطراف

أنجزت اللجنة الحكومية المخولة بإعداد الاتفاقية إنجازا كبيرا بإعداد صيغة توافقية لوثيقة تراضت بها الدول المشاركة في اجتماعات دوراتها بداية من نيروبي في مايو ١٩٩٣ حتى باريس في يونيو ١٩٩٤. وتعتبر الوثيقة أول اتفاقية دولية في مجال التنمية المستدامة بعد قمة الأرض في ريو عام ١٩٩٢. والسمة الرئيسية للاتفاقية هو مدخلها الابتكاري للمشكلة حيث تهتم بالجوانب الطبيعية/البيولوجية والاجتماعية/ الاقتصادية للتصحر، كما تهتم بإعادة توجيه نقل التكنولوجيا تلبيه لاحتياجات فعلية، ومشاركة الأهالي في تخطيط وتنفيذ برامج العمل، وتدعيم العمل الدولي لمجابهة التصحر من خلال التعاون الإقليمي مع المؤسسات والدول المانحة.

غير أن تطبيق الاتفاقية علي أرض الواقع كان يتطلب تفعيل مؤسساتها الهيكلية وهي السكرتارية التنفيذية ولجنة العلم والتكنولوجيا والآلية المالية العالمية، وهذه لا تعمل إلا طبقا لقواعد يقرها مؤتمر الأطراف الذي يمثل مجموع الدول المشاركة في الاتفاقية طبقا لما يجري في منظمات وهيئات الأمم المتحدة. ولا ينعقد مؤتمر الأطراف إلا بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ القانوني، الذي تحدده المادة السادسة والثلاثون من الاتفاقية بأنه ٩٠ يوما بعد تصديق أو قبول الدولة رقم ٥٠ للاتفاقية دستوريا. وقد قدر أن ذلك سوف يستغرق عامين، ولذلك تقرر أن تستمر اللجنة الحكومية في اجتماعاتها الدورية للوصول إلى صيغ قانونية مناسبة لتفعيل الاتفاقية.

ومؤتمر الأطراف بنص المادة الثانية والعشرين هو الهيئة العليا للاتفاقية التي تضم الدول المصدقة على الاتفاقية وتلك التي قبلتها. ويجوز للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وأية دولة عضو فيها من غير الأطراف أن تشارك بصفة مراقب في دورات مؤتمر الأطراف. وللمؤتمر أن يتخذ القرارات اللازمة لتعزيز تنفيذ الاتفاقية بصورة فعالة. ويجتمع المؤتمر في دورات سنوية عادية حتى الدورة الرابعة وبعد ذلك تعقد الدورات مرة كل سنتين، كما يمكن عقد دورات غير عادية في أي وقت يقرره المؤتمر في دورة عادية أو بناء على طلب يحظى بتأييد ثلث عدد الأطراف على الأقل.

ويقوم المؤتمر باستعراض تنفيذ الاتفاقية وأداء ترتيباتها المؤسسية في ضوء الخبرة المكتسبة وطنيا وإقليميا ودوليا وعلى أساس تطور المعرفة العلمية والتكنولوجية، ويشجع وييسر تبادل المعلومات عن تدابير الأطراف، ويحدد شكل وفترات تقديم تقارير الأطراف ويستعرضها ويقدم توصيات بشأنها، وينشئ من الهيئات الفرعية ما يعتبر ضرورياً لتنفيذ الاتفاقية.

ويتفق مؤتمر الأطراف على نظامه الداخلي وقواعده المالية ونظامه بتوافق الآراء، ويعتمد تعديلات الاتفاقية، ويوافق على برنامج وميزانية أنشطته بما في ذلك برنامج وميزانية هيئاته الفرعية ويضع ترتيبات تمويلها، ويلتمس تعاون الهيئات والوكالات المختصة سواء كانت وطنية أو دولية أو حكومية دولية أو غير حكومية وينتفع من الخدمات والمعلومات التي تقدمها، ويشجع ويعزز العلاقة مع الاتفاقيات الأخرى ذات الصلة مع تجنب ازدواجية الجهود.

وينتخب مؤتمر الأطراف في كل دورة عادية هيئة للمكتب ويحدد في النظام الداخلي هيكلها ووظائفها. ويؤخذ في الاعتبار التوزيع الجغرافي العادل والتمثيل الكافي للأطراف من البلدان المتأثرة وخاصة الأفريقية.

الدورة السادسة- نيويورك ١٩٩٥

عقدت اللجنة الحكومية المعنية باتفاقية التصحر اجتماعات دورتها السادسة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في يناير ١٩٩٥. وتضمن جدول الأعمال خمسة بنود هي برنامج العمل في الفترة الانتقالية قبل تنفيذ الاتفاقية، والإعداد لمؤتمر الأطراف الأول، واستعراض حالات التوقيع والتصديق على الاتفاقية، ومراجعة بنود الميزانية، ثم الموافقة على تقرير اللجنة النهائي لأعمال الدورة.

وتضمن برنامج الفترة الانتقالية ثلاثة بنود تتعلق بتبادل المعلومات، والتوعية بالتصحر ودعم البناء المؤسسي، والمساهمة في لجنة التنمية المستدامة. وفيما يخص إعداد مؤتمر الأطراف كانت هناك مجموعتان من الموضوعات تتعلق الأولى بكيفية تسيير العمل والقواعد الاقتصادية وتحديد المكان النهائي لمقر السكرتارية وتقرير الآلية العالمية Global Mechanism. وتتعلق المجموعة الثانية بصلاحيات مؤتمر الأطراف فيما يخص نظم تبادل المعلومات ولجنة العلم والتكنولوجيا وتدعيم العلاقة مع الاتفاقيات البيئية الأخرى وهي التنوع البيولوجي والتغير المناخي، وتجهيز قواعد العمل اللازمة للتغلب على مشكلات التطبيق المحتملة، وأخيراً تنفيذ الملاحق وإجراءات حل المشكلات بالتراضي والتحكيم.

مداولات الدورة

أ) الأولوية الأفريقية

تعطي الاتفاقية أولوية خاصة لأفريقيا باعتبارها أكثر القارات تضرراً من التصحر وباعتبار أن الاتفاقية فكرة أفريقية أصلاً. وتأتي هذه الأولوية بشكل واضح في عنوان الاتفاقية كما تأتي في العديد من موادها الإجرائية. وفي هذا السياق تقدمت السكرتارية بتقرير أوضحت فيه أن الدول الأفريقية تطلب

التطبيق الفوري للاتفاقية، كما تقدمت بمشروع ميزانية توضح فيه الموقف المالي الراهن والتعهدات التي التزمت بها بعض الأطراف لتقديم المساهمات المالية. وترى السكرتارية أن التزاماتها تتضمن القيام بحملات توعية وتسهيل العمل العاجل لأفريقيا والمسائل الإدارية.

وقد أثار الموضوع الأفريقي خلافات حادة في اجتماعات اللجنة. فقد كانت الدول الأفريقية ترى أنها قدمت ما يستلزمه الواجب لكي تتقدم الدول المانحة بمساعداتها الموعودة. وعلى الجانب الآخر ترى دول نامية غير أفريقية أنها تحتاج أيضا إلى مساعدات، وهي إن كانت لا تعارض في تقديم المساعدة لأفريقيا فإنها تنتظر أن تعامل بشكل مناسب.

وعبرت دول متقدمة عن ضرورة الاهتمام بالخيارات المحلية لمكافحة التصحر. وعبر وفد الولايات المتحدة عن تعذر تقديم دعم إضافي في الوقت الحاضر نظراً للصعوبات الاقتصادية التي تمر بها بلاده، وأعلنت مندوبة فرنسا نيابة عن المجموعة الأوروبية ضرورة الاستفادة بشكل كامل من الآليات والمساعدات المتاحة حالياً لمكافحة التصحر قبل الحديث عن توفير آليات ومساعدات جديدة. وتهربت اليابان من تقديم الدعم بالحجم الذي تطلبه الدول النامية بحجة حدوث زلزال مدمر أصابها في الفترة الأخيرة.

ب) سكرتارية الاتفاقية

عبرت الدول النامية عن ضرورة تدعيم السكرتارية مالياً لتستطيع القيام بدور ريادي في الدول النامية المتأثرة، وترى أن الدعم المطلوب يتضمن المساعدة في إعداد البرامج الوطنية وتحت الإقليمية والإقليمية، على حين ترى دول متقدمة أن يقتصر الوجود الوظيفي للسكرتارية على عدد محدود من الأفراد حيث تتصور أن الدور الذي تلعبه السكرتارية يجب ألا يتعدى التنسيق

والتسهيل بين الأطراف. وقد أثيرت كذلك مشكلات حول سلطة السكرتير التنفيذي في تصريف بعض الأمور خصوصا وأن اللائحة التي يعمل بها تتسم بمرونة غير محدودة المعالم.

جـ) الآلية العالمية وموضوعات أخرى

انتهت مناقشة الأمور التنظيمية إلى ضرورة تشكيل مجموعتي عمل تختص الأولى بتدارس أساليب عمل الآلية العالمية التي يمكن بها تدبير موارد مالية وكيفية التصرف فيها، كما تختص بإعداد التوصيات اللازمة لمؤتمر الأطراف، وتسكين السكرتارية وطريقة العمل فيها، والقواعد المالية، والبرامج، والميزانية. وتختص المجموعة الثانية بتنظيم التعاون العلمي، ومجموعات وقواعد العمل في مؤتمر الأطراف، ونظم التصالح والتحكيم في المنازعات، ونظم تبادل المعلومات.

التحليل النهائي لأعمال الدورة السادسة

بدا واضحا في نهاية الدورة ظاهرتان على درجة كبيرة من الأهمية، الأولى أن الدول المتقدمة لن تقدم حينئذ مساهمات مالية كبيرة على المستوى الجماعي مفضلة التعامل بصفة ثنائية مع الدول النامية. والظاهرة الثانية أن هناك عدة تجمعات سياسية أفريقية على المستوى تحت الإقليمي تتولى التشاور والتنسيق بين دولها لتعظيم مصالح المجموع، ومن المؤسف أن مصر تكاد تكون الدولة الوحيدة على مستوى القارة التى لا تشارك في أي من هذه التجمعات. أما على المستوى الإقليمي فمصر عضو في الجامعة العربية ومجموعة الدول الأفريقية ومجموعة الدول الـ ٧٧ والصين.

الدورة السابعة – نيروبي ١٩٩٥

عقدت اجتماعات الدورة السابعة في نيروبي بكينيا في أغسطس ١٩٩٥. وتركز العمل في مجموعتي العمل الذي سبق الموافقة على تشكيلهما في الدورة السادسة، بالإضافة إلى اجتماعات جلسات عامة ومجموعات تحت إقليمية وإقليمية. وألقى السكرتير التنفيذي للاتفاقية بيانا يفيد بأنها وضعت للتوقيع الدولى اعتباراً من أكتوبر ١٩٩٤ حيث وقعت عليها ١٠٧ دولة حتى ٣١ يوليو ١٩٩٥، مقارنا بعدد ٩٥ قبيل الدورة السادسة في يناير ١٩٩٥. وصدقت خمس دول على الاتفاقية، هي بأسبقية التصديق المكسيك والرأس الأخضر ومصر والسنغال وهولندا.

وألقى ممثلو بعض الدول الأفريقية ومنها مصر بيانات بالأعمال الوطنية التي تقوم بها دولهم لمكافحة التصحر والإجراءات المطلوبة إقليميا أو دوليا لكي يتم تنفيذ الاتفاقية بشكل يحقق غرضها. وتضمنت كلمة وفد مصر موجزاً لما قامت به لمكافحة التصحر واستعدادها لتقديم خبراتها للدول الشقيقة. وتحدث ممثلو دول أمريكا اللاتينية وآسيا طالبين أن يلقي التطبيق العاجل للاتفاقية في هذه الدول اهتماماً متساويا للتطبيق في أفريقيا.

وتحدث سكرتير الاتفاقية فأشار إلى جهود السكرتارية في التعريف بالمشكلة على كافة المستويات، والمساهمة ماديا وفنياً في إقامة ندوات على المستوى الوطني والإقليمي، كما تم طبع نشرات تعريفية، وتم الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة التصحر يوم ١٧ يونيو. وتحدث بعض ممثلي الدول الغنية ومنهم أسبانيا وهولندا وسويسرا وكندا لتوضيح جهود ومساهمات دولهم. وعلى الرغم من النوايا الطيبة فإن معظم هذه المساهمات اتجهت إلى المستعمرات السابقة أو المنظمات غير الحكومية.

أ) الترتيبات الإدارية ومقر السكرتارية

تقدمت مجموعة دول الـ ٧٧ والصين باقتراح أن ترتبط السكرتارية الدائمة للاتفاقية مع سكرتارية الأمم المتحدة التي تتكفل بالإنفاق على المجموعة الرئيسية للعاملين بالسكرتارية، وتقوم بعض الدول على سبيل التبرع بانتداب بعض العاملين. وعرضت كل من ألمانيا وأسبانيا وسويسرا وكينيا استضافة المقر الدائم للسكرتارية. وقد اتفق على أن تقوم الدولة التى ترغب في الاستضافة بإبداء هذه الرغبة كتابياً موضحة التسهيلات التي تستطيع تقديمها، كما تم الاتفاق على الكتابة إلى سكرتارية الأمم المتحدة لبحث إمكانية تقديم المعونة الإدارية والتنظيمية والمالية.

ب) تسكين الآلية العالمية

أبدى برنامج الأمم المتحدة للتنمية (ومقره نيويورك) والمرفق العالمي للتنمية الزراعية (ومقره روما) استعدادهما لاستضافة الآلية، على حين تقدم بالاعتذار كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي ومرفق البيئة العالمي لعدم إمكانهم قبول الاستضافة. وتباينت آراء الدول أثناء مناقشة هذا الموضوع، حيث ترى الدول الغنية أن تكون الآلية جهة تنسيق لضمان حسن استخدام المعونات المتاحة حالياً في حين ترى معظم الدول النامية أن يكون للآلية دور مؤثر فى حشد مصادر جديدة للتمويل بالإضافة إلى الدور التنسيقي. واستقرت الآراء على أن تقوم السكرتارية بتجميع الآراء حول مهام ومسئوليات الآلية العالمية طبقاً لنصوص الاتفاقية، وبعد ذلك تقوم السكرتارية بالكتابة إلى الهيئات التي قبلت استضافة الآلية للحصول على أفضل الشروط، ثم تعرض نتيجة هذه الاتصالات على اجتماعات الدورة الثامنة لاتخاذ القرار المناسب.

جـ) القواعد المالية

تناولت المناقشات الخاصة بهذا الموضوع نوعية العملة الرئيسية التى تتعامل بها سكرتارية الاتفاقية، وكيفية نقل الاعتمادات المالية بين البنود المختلفة وسلطة اتخاذ القرار ونوعية الاعتمادات المالية والاحتياطي وإجراءات التصويت وما إذا كانت القرارات بالأغلبية أو بالتوافق. وقد تباينت الآراء وأن كانت الدول المتقدمة ترى أن القرارات يجب أن تؤخذ بالتوافق على حين ترى الدول النامية أن تؤخذ بالأغلبية. وتناولت المناقشات أوجه الصرف على الالتزامات بشكل شفاف لا أثر فيه للشك أو الالتباس، وتركز الخلاف الرئيسي حول ما إذا كان الدعم يقدم للدول النامية عموماً أو للدول الأقل نموا فقط، ثم تبين أن قصر الدعم على الدول الأقل نموا يتعارض مع أحد بنود الاتفاقية.

د) مسائل العلوم والتكنولوجيا

تضمنت الوثيقة المقدمة من السكرتارية المؤقتة المواصفات التنظيمية المقترحة لتكوين لجنة العلم والتكنولوجيا وكذلك مجلس الخبراء ومجموعات الاستشاريين. وقد أجمعت الآراء على أن اللجنة تختص بتقديم النصح وتقييم المؤسسات العلمية واقتراح البحوث التي تدعم تنفيذ الاتفاقية وكذلك طرق ووسائل تنفيذ الاتفاقية. وترى الدول المتقدمة أن عضوية اللجنة مفتوحة للجميع غير أن حسن أداء العمل يتطلب اختيار هيئة مركزية أو مكتب موسع من بعض أعضائها يتولى قيادة العمل، إلا أن الدول النامية عبرت عن مخاوفها من احتمال عدم تمثيلها في المكتب بحجة أن ممثليها ليسوا على المستوى المطلوب علميا. وبخصوص مجلس الخبراء ومجموعة الاستشاريين فقد تباينت الآراء حول علاقة كل منها بلجنة العلم والتكنولوجيا، وكذلك علاقتها بمؤتمر الأطراف.

وتقدمت مصر باقتراح تشكيل اللجنة من ٤٠ عضوا منهم ٢٠ موزعين بالتساوي على دول الملاحق الأربعة لكل ملحق خمسة أعضاء يعينون بالتراضي، وعشرة أعضاء للدول المتقدمة، وخمسة أعضاء للهيئات العلمية للأمم المتحدة، وخمسة أعضاء للمنظمات غير الحكومية الدولية. غير أن الاقتراح لم يؤخذ به في حينها، وكان عليه الانتظار نحو عشر سنوات كما سيتضح فيما بعد. وانتهت المناقشات إلى تكليف السكرتارية بإعداد وثيقة تتضمن مواصفات لجنة العلم والتكنولوجيا على ضوء ما تم من مناقشات يتم التفاوض عليها في اجتماعات الدورة الثامنة، على أن تتضمن الوثيقة مقترحات حول الخبراء والاستشاريين.

هـ) قواعد وطرق العمل

الوثيقة المقدمة في هذا الموضوع مأخوذة بتصرف من وثائق اتفاقيات تغير المناخ والتنوع البيولوجي وكذلك قواعد عمل الأمم المتحدة. وتركز النقاش حول طريقة اتخاذ القرارات حيث رأت الدول المتقدمة أن المسائل المالية يجب أن تؤخذ بالتوافق على حيث ترى الدول النامية أنه يمكن الوصول إلى قرار بالأغلبية في حالة عدم إمكان التوافق.

وتقدمت اليابان باقتراح مثير للجدل يقضي باختصار اللغات الرسمية التي يتعامل بها مؤتمر أطراف الاتفاقية إلى ثلاث فقط بدلا من ست وهي اللغات المستعملة بصفة رسمية في جميع منظمات الأمم المتحدة، وهي الإنجليزية والفرنسية والروسية والصينية والأسبانية والعربية. وكانت خشية وفد مصر في ذلك الوقت أن تكون اللغة العربية إحدى ضحايا الاقتراح إذا ما أخذ به ولذلك عارضه. وبعد مناقشة قصيرة لم يتضح وجود توافق فتقرر وضعه بين قوسين وتأجيله لدورة قادمة.

و) نظم تبادل المعلومات

أكدت ورقة العمل المقدمة التفرقة بين التصحر كظاهرة عالمية تتأثر به دول دون أخرى وبين التغير المناخي والتنوع البيولوجي وهما أيضا ظاهرتان عالميتان تتأثر بهما معظم دول العالم لسبب أو لآخر، حيث أن ذلك يؤثر على طبيعة تدفق المعلومات. وأكدت بعض الآراء أهمية تواجد نظام قياس عالمي كدلائل ومؤشرات للتعبير عن بيانات التصحر للاستفادة من المعلومات بشكل مقارن، وكذلك أهمية الرصد الدوري لنتائج معالجة الأراضي المتدهورة استجابة لمعاملات مختلفة.

التحليل النهائي لأعمال الدورة السابعة

١. شاركت كل من جنوب أفريقيا وإسرائيل في الاجتماعات بشكل ملفت للنظر من واقع العدد الكبير لوفديهما والأحاديث الجانبية مع الوفود الإفريقية ملوحين لهم بمعونة مالية أو فنية. والمؤكد أن هناك فرصة لمصر لكي تتعاون مع الدول الأفريقية مستغلة خبره علمائها في إقامة مشروعات ثنائية أو ثلاثية تدعيما لعلاقاتها الأفريقية وتأكيدا لهم بأننا أفريقيون مثلهم. ومن الضروري لإتمام هذه المشروعات أن يتوافر تخطيط جيد ضمن إطار مؤسسي يتبنى هذه المشروعات. ولعل الصندوق الأفريقي في وزارة الخارجية يكون هو الأداة المناسبة لمثل هذا الإطار. والعنصر الأساسي الثاني هو ضرورة إجادة المبعوثين المصريين الذين يحتمل إيفادهم للدول الأفريقية اللغة الإنجليزية أو اللغة الفرنسية إجادة تامة ضماناً للتمثيل المصري المشرف.

٢. تشجع الاتفاقية أوجه التعاون الإقليمي بين الدول وتعطي أفضلية خاصة لمشروعات يتم تنفيذها بمشاركة عدة دول. وفي هذا السياق فإن الوضع

المصري يمثل وضعا ليس بالمريح. والمؤسف أن تكون مصر خارج جميع التجمعات السياسية تحت الإقليمية التي تجمع معظم الدول الأفريقية في الوقت الحاضر، بالرغم من وقوعها جغرافيا إلى الشرق مباشرة مع ليبيا وهي إحدى دول اتحاد المغرب العربي وإلى الشمال مباشرة من السودان وهي إحدى دول اتحاد الإيجاد، وهو ما يستحق المحاولة على أعلى المستويات لتنفيذ مشروعات مشتركة.

الدورة الثامنة- جنيف ١٩٩٦

عقدت اجتماعات الدورة في مقر الأمم المتحدة في جنيف بسويسرا في فبراير ١٩٩٦، وتركز العمل في الأيام الثلاثة الأولى في جلسات عامة ثم انتقل إلى مجموعتي العمل الذي سبق تشكيلهما في الدورة السادسة لمناقشة بنود جدول الأعمال. وبالإضافة إلى ذلك كانت هناك اجتماعات لمجموعات تحت إقليمية وإقليمية وتجمعات سياسية. والمجموعات ذات العلاقة بالنسبة لمصر هي مجموعة الدول العربية ومجموعة الدول الأفريقية ومجموعة دول الـ ٧٧ والصين. وافتتح الجلسة الافتتاحية رئيس اللجنة السفير السويدي Bo Kjellen فقال أنه يشعر بالرضا لاحتمال قرب دخول الاتفاقية موضع التنفيذ وكذلك للرغبة في التعاون بين الأطراف والتحمس للجمعيات غير الحكومية ومشاركة العمل على المستوى الوطني، غير أنه لا يشعر بالرضا لعدم اهتمام بعض الحكومات بإدخال برامج مكافحة التصحر ضمن خططها العامة للتنمية.

وتحدث في الجلسة الافتتاحية أيضا مديرو برنامج الأمم المتحدة للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمرفق العالمي للتنمية الزراعية. وقدمت السكرتارية ما يفيد بأن ١١٥ دولة قد وقعت على الاتفاقية، وقامت ٢٥ دولة بالتصديق عليها حتى آخر يناير ١٩٩٦. وإذا سارت الأمور بنفس المعدل فمن

المنتظر أن تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ، وهو الموعد الذي يتحدد بمرور ٩٠ يوما بعد تصديق أو قبول الدولة رقم ٥٠ في أواخر العام.

وتحدث ممثلو عدد كبير من الدول التي تعاني من التصحر عما تم اتخـاذه من إجراءات علاجية مع بيان الصعوبات والمشكلات التي تعترض كل منهـا، كما تحدث عدد كبير من الدول المانحة عن نوعية المـشروعات والمـساعدات التي قدمتها. وتحدث أيضا ممثلون عن المنظمات تحت الإقليمية في أفريقيا وهي منظمات سادك والمغرب العربي والإيجاد والإيكواس (غرب افريقيا) عن أعمال تجمعاتهم في مكافحة التصحر. وقد أوضحت المناقـشات أن اتفاقيـة مكافحـة التصحر لا تحظى إعلاميا بنفس الاهتمام مقارنة باتفاقيـات التغيـر المنـاخي والتنوع البيولوجي. واقترح البعض أن تدعم السكرتارية ندوات تخصص لتقديم الاتفاقية لرجال الإعلام خصوصا على المستوى الإقليمي وتحت الإقليمي.

وأشارت كلمة وفد مصر إلى أن مكافحة التصحر ممارسة مصرية قديمـة وأنه يسعدها أن تقدم خبراتها لمن يرغب من الدول الأفريقية. واقترحت أن تقدم مختلف الدول التي تعاني من التـصحر لـسكرتارية الاتفاقيـة بيانـا مكتوبـا بالمشروعات التي تقوم بتنفيذها والتكلفة التقديرية لهذه المشروعات، كما تقـوم الدول المانحة بتقديم بيان بمساعداتها لمختلف الدول النامية. ومن هذه البيانـات تقوم السكرتارية بإعداد تقرير يوضح مشروعات مكافحة التصحر على المستوى العالمي بما يظهر تكامل الجهود والاستفادة من الخبرات في مختلف المناطق.

ومن غرائب المفاوضات الدولية التي تستعصي أحيانا علي الفهم أن هـذا الاقتراح الذي يبدو غاية في البراءة قد استغرق نحو عام ونصف العـام حتـى تبنته مجموعة الدول النامية كمشروع قرار في الدورة العاشـرة الممتـدة فـي

أغسطس ١٩٩٧، ثم أربع سنوات من الجدال مع الدول المانحة ليتم إصداره كأحد قرارات مؤتمر الأطراف الخامس في أكتوبر عام ٢٠٠١.

مداولات الدورة

أ) الترتيبات الإدارية ومقر السكرتارية

فضلت الدول المتقدمة/المانحة دمج السكرتارية في إحدى المنظمات الدولية التي لها خبرة في الأعمال البيئية مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة خصوصا وأن الصعوبات المالية التي تعاني منها الأمم المتحدة ستمنعها من تقديم دعم مطلوب، بينما فضلت دول أخرى ربط سكرتارية الاتفاقية بسكرتارية الأمم المتحدة وفي نفس الوقت التعاون بشكل وثيق مع كافة الهيئات والمنظمات التي تعمل في مجال مكافحة التصحر. وأبدت كل من أسبانيا وألمانيا وسويسرا واستراليا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة رغبتها في استضافة مقر السكرتارية الدائمة. وتقرر أن تقوم كافة الدول والهيئات التي ترغب في الاستضافة أن توضح كتابة نوعية التسهيلات التي تنوي تقديمها.

ب) تسكين الآلية العالمية

سبق وأن تقدم كل من برنامج الأمم المتحدة للتنمية والمرفق العالمي للتنمية الزراعية بإبداء الرغبة في استضافة الآلية العالمية الخاصة بالاتفاقية، غير أن تفاوت الآراء في اجتماعات الدورة السابقة كان شاسعا فلم تصل المناقشات إلى شئ محدد. وعكست مناقشات الدورة الثامنة نفس الخلافات حيث ترى الدول الأفريقية أن الآلية العالمية هيئة اقتصادية/ مالية هدفها البحث عن مصادر متجددة من الموارد المالية وضخها إلى الدول التي تعاني من التصحر لإقامة مشروعات تقلل من الآثار الاقتصادية المدمرة التي أثرت على العديد من الدول وخصوصا في أفريقيا، على حين ترى منظمة دول

التعاون والتنمية OECD أن المهام الرئيسية للآلية العالمية تتضمن توفير المعلومات عن مصادر التمويل وتشجيع عمليات التمويل المشترك وتقديم النصح لمختلف الأطراف بما فيها الجمعيات والمنظمات غير الحكومية.

ولم تستطع دول مجموعة الـ ٧٧ والصين الوصول إلى قرارات محددة لكثرة الخلافات فيما بين دولها حيث تطالب أفريقيا بشيء من التميز طبقا لنصوص الاتفاقية، والدول غير الأفريقية تطالب بالتعامل المتكافئ مع الموارد المتاحة. وتقرر في النهاية تكليف السكرتارية بتجميع مقترحات الأطراف في تقرير يقدم إلى الدورة التاسعة للوصول إلى وثيقة نهائية في الموضوع.

جـ) القواعد المالية

تناولت المناقشات طبيعة إعداد الميزانية وهل تتكون من جزء مركزي وجزء مساعد وجزء احتياطي، كما تناولت طبيعة القواعد المالية المتبعة في الأمم المتحدة ومدى التزام مؤتمر الأطراف وأجهزته المساعدة بهذه القواعد. واقترحت معظم الآراء تأجيل البت بالنسبة للعملة المتداولة إلى ما بعد تحديد مكان السكرتارية الدائمة، وأن كان البعض يفضل الدولار لسهولة تحويله. وتم الاتفاق على وضع برنامج يوضح مسئوليات ووظائف هيئة السكرتارية الدائمة وطريقة العمل بها، كما تم الاتفاق على تكليف السكرتارية بإعداد ورقة عمل لهذا الموضوع للعرض على الدورة التي تسبق مباشرة انعقاد مؤتمر الأطراف الأول.

د) مسائل العلوم والتكنولوجيا

أصرت بعض الدول النامية على أن تمثل جميع الأطراف في لجنة العلم والتكنولوجيا بممثلين وتقوم كل دولة بالحكم على الكفاءة العلمية لممثليها. وقد

شجعت الدول الغنية هذا الاتجاه ربما لرغبتها في تكوين لجنة ذات صـــلاحية استشارية هامشية لانخفاض مستواها العلمي. وقد حاولت بعض الدول ومنها مصر معارضة هذا الاتجاه ولكنها لم تنجح. وربما كان اهتمام معظم الـــدول ينحصر في تواجد ممثلين لها في هذه الهيئات، أي تغليب المـــصلحة الذاتيـــة على المصلحة العامة.

هــ) قواعد وطرق العمل

تقدمت السكرتارية بورقة عمل عن هذا الموضوع، غير أن ضيق الوقت لـــم يسمح بمناقشتها بشكل كامل، ولذلك فقد تقرر استكمال ما تبقـــى منهـــا فـــي الدورة التاسعة.

و) نظم تبادل المعلومات

تستهدف ورقة العمل التى أعدتها السكرتارية تحقيق عدة أهداف هي التقيـــيم الفعال للتقدم في تنفيذ الاتفاقية بدلائل ومؤشرات قياسية، وتبادل المعلومـــات بين الأطراف، وتأكيد إتاحة المعلومات للجنة العلم والتكنولوجيا وكذلك الآلية العالمية، والتأكيد على أن المعلومات الخاصة بالتنفيذ ستكون متاحة للجميـــع. وأثارت بعض الوفود أن القياسات الكمية الخاصة بالتصحر ليست متـــوافرة على مستوى العالم حتى الوقت الحاضر ولذا فمن الحكمة تأجيل الحديث عن الدلائل إلى مرحلة لاحقه، كما تم نقاش حول المساعدات وما إذا كانت تقـــدم لكل الدول المتأثرة بالتصحر أو تكون الأولوية للدول الأشد فقرا، كما أثارت بعض الدول تساؤلا عن تحكيم التقارير الوطنية التي تقدمها الـــدول ومـــدى سلطة مؤتمر الأطراف في هذا المجال.

س) طرق العمل في التوفيق والتحكم

أعدت السكرتارية ورقة عمل في هذا الموضوع قيل أنها تتشابه إلى حد كبير مع ورقة العمل التي أعدتها سكرتارية مؤتمر التغيـــر المنـــاخي. وقـــررت

مجموعة العمل أن يحال الموضوع إلى مؤتمر الأطراف للفصل فيه خصوصا وأنه لا يمثل موضوعا عاجلا.

التحليل النهائي لأعمال الدورة الثامنة

بدأت الدول النامية في الإحساس بأن السماء لن تمطر ذهبا ولا فضه وأن عليها أن تعيد ترتيب أوراقها للحصول على جزء من المعونات الدولية المتاحة. ويبدو أن أولويات التعاون الدولي في المستقبل المنظور ستكون للاتفاقيات الثنائية بين الدول المانحة والدول النامية لأسباب تخص كل منها على حدة، كما يبدو أن أسبانيا وألمانيا واليابان أكثر استعدادا لتقديم المعونة.

وتتيح الاتفاقية لمصر مجالا واسعا للتعاون مع أفريقيا، وهو ميدان تنافسها فيه بوضوح كل من جنوب أفريقيا وإسرائيل. وقد كان جديرا بالموقف حينئذ أن يقوم الصندوق الأفريقي بوزارة الخارجية بتعديل إطار مساعداته لأفريقيا ليدخل تحتها برامج تدريب وزيارات متبادلة ومشروعات مشتركة لمكافحة التصحر.

الدورة التاسعة- جنيف ١٩٩٦

عقدت اجتماعات الدورة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في سبتمبر ١٩٩٦. وتركز العمل في مجموعتي العمل فلم تعقد طوال الدورة إلا ثلاثة اجتماعات عامة. الاجتماع الأول تحدث فيه رؤساء المنظمات الدولية التي ترغب في الارتباط بالاتفاقية وهي على وجه التحديد برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، والمرفق العالمي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأرصاد العالمية. وتم في الاجتماع الثاني إلقاء بيانات بعض الدول، وعرضت حالات التوقيع والتصديق على الاتفاقية حيث تبين أن عدد الدول التي صدقت أو قبلت الاتفاقية حتى نهاية أغسطس

١٩٩٦ هو ٤١، ليس بينها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا واليابان، وتم قبول ارتباط بعض المنظمات غير الحكومية بالاتفاقية. وعقد الاجتماع الثالث في اليوم الأخير للدورة حيث تم اعتماد القرارات التي انتهت إليها مجموعتي العمل الرسمية.

وسيطر على اتجاه القضايا المطروحة في مجموعتي العمل ما استقر عليه اتفاق الرأي داخل تجمعين، أولهما هو تجمع دول الـ ٧٧ والصين الذي يتكون بدوره من ثلاثة تجمعات هي المجموعة الأفريقية والمجموعة الآسيوية ومجموعة أمريكا اللاتينية. والتجمع الثاني هو منظمة التعاون والتنمية.

وتحدث ممثلو بعض الدول الأفريقية والآسيوية وأمريكا اللاتينية عن المصاعب الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها دولهم نتيجة الجفاف والتصحر، وأشارت جنوب أفريقيا وناميبيا إلى أنهما تخطوان سويا لاستكمال برنامج مشترك لمكافحة الجفاف والتصحر طبقاً للالتزامات التي تنص عليها الاتفاقية.

وتحدث أيضا ممثلو بعض التجمعات تحت الإقليمية الإفريقية وهي SADC، UMA, IGAD (الجنوب الأفريقي واتحاد دول شرق افريقيا والاتحاد المغاربي على التوالي) عن عقد اجتماعات ومشاورات للنظر في التعاون لمكافحة التصحر فيما بين دول كل منها. وتحدث ممثلو الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا والبرتغال وألمانيا وأسبانيا عن كمية وتوزيع المساعدات التي قدمتها كل منها إلى الدول المختلفة. وتحدث ممثل إسرائيل عن علاقات السلام التي ترتبط بها دولته مع دول المنطقة بما مكنها من إقامة مشروعات مشتركة مع مصر والأردن وتونس والمغرب، وأن الخبرة الإسرائيلية في هذا المجال تتيح لها تقديم المساعدة للدول التي تعاني من التصحر.

أشارت كلمة مصر مجددا إلى خبرة مصر العريقة في مجال مكافحة التصحر، وأنها انتهت من إعداد الخطوط العريضة للبرنامج الوطني. وتتكون الخطة من ثلاثة مكونات أولها إجراءات مساعدة تتضمن زيادة الوعي والحوافز الاقتصادية والاجتماعية ومجالات التعاون الإقليمي والدولي، والثاني هو الرصد والتقييم الذي يتضمن قواعد البيانات وتبادل المعلومات والمؤشرات الحقلية والبدائل الفنية والاجتماعية، والمكون الثالث هو إدارة المشروعات تشمل جوانب الوقاية والعلاج. وأكدت كلمة مصر رغبتها مجددا في التعاون وتبادل الخبرات والمعلومات مع من يرغب.

مداولات الدورة

أ) الترتيبات الإدارية ومقر السكرتارية

تلقت السكرتارية ثلاثة عروض مكتوبة من أسبانيا وألمانيا وكندا تعرض مورثيا (أسبانيا) وبون (ألمانيا) ومونتريال (كندا) على الترتيب مقراً دائماً للسكرتارية. وأشار العرض الأسباني إلى أن أسبانيا من الدول المتأثرة بالتصحر وتقع بالقرب من معظم الدول المتأثرة في أفريقيا والشرق الأوسط والأدنى. وشمل العرض تقديم مساحة مكتبية تبلغ ١١٠٠م^{٢} ومبلغ مليون دولار أمريكي لتأثيث المقر، بالإضافة إلى تسهيلات دبلوماسية للعاملين في السكرتارية، كما تعهد بتقديم مساعدات مالية تبلغ ٨ مليون دولار أمريكي لتنفيذ مشروعات في دول نامية.

وأشارت ألمانيا إلى سابق قيامها بتمويل مشروعات تكلفت ١,٨ بليون مارك لمكافحة التصحر في عدة دول، كما أن بون هي مقر سكرتارية اتفاقية التغير المناخي. وشمل العرض تقديم مليون مارك ألماني سنويا إلى السكرتارية ومليون مارك لتُأثيث المقر بالإضافة إلى تسهيلات دبلوماسية.

وأكدت كندا على أن مونتريال هي من أكثر عواصم العــالم انخفاضــا فــي تكاليف المعيشة وأنها مقر السكرتارية للعديد من الإتفاقيات أشهرها اتفاقيــة التنوع البيولوجي، وعرضت منحه في حدود نصف مليــون دولار أمريكــي تستطيع السكرتارية بها استئجار مقر في المبنى الــدولي للمــؤتمرات فــي مونتريال لعدة سنوات. وتعهدت بتقديم منحـــه بمبلــغ ٣,٩٥ مليــون دولار أمريكي توضع تحت تصرف السكرتارية على مدى خمس سنوات، وإعــارة أشخاص للعمل في السكرتارية لمدة خمس سنوات في حــدود مبلــغ ٠,٧٥ مليون دولار أمريكي.

وأستقر الرأي بعد سماع هذه العروض على تشكيل لجنة تتكون مــن هيئــة مكتب اللجنة الحكومية بالإضافة إلى رئيس لجنتي العمل لمناقــشة تفاصــيل العروض المقدمة واقتراح المكان الأكثر مناسبة للمناقــشة فــي اجتماعــات الدورة القادمة.

وفيما يخص الترتيبات الإدارية تسلمت السكرتارية طلبا برغبــة كــل مــن برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأرصاد العالمية لتقديم التأييد الإداري للسكرتارية. وكان العرض المقدم من برنــامج الأمم المتحدة للتنمية مختصرا ويشير إلى إمكانية المساعدة من خلال خبرائه وإمكانية انتداب عاملين في السكرتارية وتسهيل عملهــا مــن خــلال جمــع المعلومات.

وكان العرض المقدم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة مستفيضا بــالكثير مــن التفصيلات. ويبدأ بتعريف البرنامج وخبراته المكتسبة ومجالات تعاونه مــع مختلف هيئات الأمم المتحدة والمشروعات التي شارك في تنفيذها في مختلف مناطق العالم، كما أن البرنامج يقدم في الوقت الحاضر ترتيبات إدارية لست

اتفاقيات دولية أشهرها بروتوكول مونتريال للمواد السالبة للأوزون واتفاقية بازل للمخلفات الخطرة واتفاقية التنوع البيولوجي. ويفترض البرنامج أن مؤتمر الأطراف لاتفاقية التصحر سوف يرغب في وضع السكرتارية في بناء تنظيمي قائم لتجنب إنشاء بناء تنظيمي جديد. ويعرض البرنامج إمكانية مساعدة السكرتارية بالخبراء كما يمكنه مساعدة الهيئات والأجهزة المعاونة لمؤتمر الأطراف.

وكان العرض المقدم من منظمة الأرصاد العالمية موجزا ولا يدخل في تفصيلات العلاقة المحتملة بينها وبين مؤتمر الأطراف ولكنه استطرد في شرح اهتمامها بالأهداف العامة للاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر، وأن هذا يتوازى مع اهتمامها بالتغيرات المناخية وأثارها المحتملة، كما تعرض المنظمة استعدادها لاستضافة السكرتارية في مقرها الجديد في جنيف.

وأشارت مجموعة دول الـ ٧٧ والصين إلى أنها سبق وأن تقدمت برجاء إلى سكرتير عام الأمم المتحدة لتكون سكرتارية الاتفاقية جزءا من سكرتارية الأمم المتحدة، وهو الوضع الذي تفضله المجموعة لاعتبارين أولهما أن البدايات الأولى لاتفاقية التصحر ظهرت في الجمعية العامة للأمم المتحدة التي استمرت في تقديم الدعم حتى تم التوصل للاتفاقية، وعلى ذلك فمن المنطقي أن ترتبط اتفاقية التصحر بالأمم المتحدة ارتباطا مباشرا مثلما تم مع اتفاقية التغير المناخي التي ترتبط سكرتاريتها مع الأمم المتحدة. والاعتبار الثاني هو أن اتفاقية التصحر لا تعني بالبيئة فقط – وهو مجال عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة – ولكنها تعني أيضا بالتنمية بنفس القدر. وعلى ذلك فإن منظمة الأمم المتحدة توفر الغطاء الأكثر ملائمة في هذا المجال.

ولم تتفق دول مجموعة التعاون والتنمية مع هذا الرأي وترى أن الجدية في عرض برنامج الأمم المتحدة للبيئة تؤهله لتقديم الترتيبات المطلوبة لكي تعمل سكرتارية الاتفاقية بالكفاءة المطلوبة. واستقر الرأي في اللجنة على تأجيل البت في هذا الموضوع إلى الدورة القادمة.

ب) تسكين الآلية العالمية

تقدمت السكرتارية بورقة عمل تتكون من جزأين يتعلق الأول بوظائف الآلية العالمية التي تتضمن تجميع ونشر المعلومات عن الموارد المالية، ونصح الدول المتأثرة في إدارة الموارد وتحليل التكاليف، وتسهيل عمليات التعاون والتنسيق بين الدول ومصادر التمويل، وتحريك ونقل المصادر المالية والتكنولوجيا إلى مستويات تنفيذ المشروعات، وأخيراً تقارير دورية إلى مؤتمر الأطراف.

ويتعلق الجزء الثاني بالشروط المرجعية لاختيار الهيئة التي تستضيف الآلية العالمية والتي تتضمن السعة الوظيفية للهيئة، والعلاقة مع مؤتمر الأطراف، والمساندة الإدارية. وتعرض هذا البند لمفاوضات رسمية وغير رسمية مكثفة للوصول إلى صيغة تتراضى بها الوفود دون جدوى. ويعزى ذلك إلى سببين رئيسيين الأول هو أن فكرة الآلية العالمية مستجدة وليس لها نظير في الاتفاقيات البيئية الأخرى التى تستند في تمويل مشروعاتها على مرفق البيئة العالمي، والثاني هو التباعد الشاسع بين المنطلقات الأساسية لدول منظمة التعاون والتنمية OECD (الدول المانحة) ودول مجموعة الـ ٧٧ والصين (الدول النامية). وبعد مفاوضات تمت في اليوم الأخير أمكن الوصول إلى هيكل صياغة يتضمن احتمال التوافق للنظر في الدورة القادمة. ولم يتسع الوقت لمناقشة الشروط المرجعية لاختيار المؤسسة التي تستضيف الآلية

العالمية، ولذا فقد تقرر إعادة الاتصال بالمؤسسات ودعوتها للتقدم برغبتها في هذا المجال ومناقشة هذا الموضوع في الدورة العاشرة.

جـ) القواعد المالية

تتضمن ورقة المناقشات تعريف المدى الزمني للميزانية (سنتان تبدأ بسنة زوجية)، ومكونات الميزانية، والمكونات المالية، والمساهمات المالية والتي تتكون من المساهمات السنوية للأطراف والمساهمات التطوعية للأطراف وغير الأطراف والتي اتفق على أن تكون مقومة بالدولار الأمريكي، وقواعد المراجعة المحاسبية، وتكاليف المساندة الإدارية، وطريقة اتخاذ القرار.

د) مسائل العلم والتكنولوجيا

لم تكن هناك مشكلات كثيرة في صيغة الوثيقة المقدمة فلم تستغرق وقتا طويلا حتى توافق عليها الجميع. وتتضمن الوثيقة في شكلها النهائي ثلاثة أقسام يتعلق الأول بالشروط المرجعية للجنة العلم والتكنولوجيا، والثاني بتشكيل هيئة الخبراء المستقلين، والثالث بتشكيل مجموعات الاستشاريين. وتتشكل اللجنة من ممثلي أطراف الاتفاقية لمعاونة مؤتمر الأطراف بالمعلومات في المسائل العلمية والتكنولوجية، وتقوم بحصر وتقييم الهيئات وشبكات الاتصال الدولية ذات الصلة وتتعاون معها لتنفيذ الاتفاقية محليا وإقليميا وعالميا. وللجنة هيئة مكتب مكون من رئيس وأربعة نواب يقوم مؤتمر الأطراف بانتخابهم. وعضوية هيئة المكتب لا تزيد عن دورتين متتاليتين. وتقارير اللجنة متاحة للجميع واجتماعاتها مفتوحة.

والغرض من تشكيل هيئة الخبراء المستقلين هو إمداد مؤتمر الأطراف بقائمة متجددة لأسماء خبراء يمكن الاستعانة ببعضهم في تشكيل مجموعات

الاستشاريين. ويمكن لدول الأطراف أن تقدم للسكرتارية بالطرق الدبلوماسية بيانا بأسماء خبراء متميزين في المعرفة والتخصص.

ويقوم مؤتمر الأطراف طبقا للوثيقة بتعيين لجان استشارية من قائمة لجنة الخبراء المستقلين بتزكية من لجنة العلم والتكنولوجيا، ويتم تشكيل اللجان على أن يؤخذ في الاعتبار تنوع التخصصات والتوزيع الجغرافي والتأهيل العلمي والخبرات العملية وتمثيل المرأة بشكل متوازن. ولن تزيد اللجان المشكلة في أي وقت عن ثلاثة، ولا يزيد عدد أعضاء كل لجنة عن ١٢ يقوم مؤتمر الأطراف بتعيين أحدهم مقررا. وتقدم اللجان الاستشارية تقاريرها إلى مؤتمر الأطراف من خلال لجنة العلم والتكنولوجيا، وتكون هذه التقارير مفتوحة ومتاحة للجميع.

هـ) قواعد وطرق العمل

بدأ النقاش في هذا الموضوع بالمواد التي تتعلق بالأجهزة المعاونة لمؤتمر الأطراف استكمالا للمناقشات التي تمت في الدورة السابقة، ثم انتقل إلى مناقشة وظائف السكرتارية الدائمة وواجبات رئيس السكرتارية، وتسيير العمل من حيث علنية أو سرية الجلسات، والسوابق القانونية التي يعتد بها، ونقط النظام، والاقتراحات ونظم التعديل عليها وسحبها. وحدث نقاش طويل حول ترتيب الدول أثناء أخذ الأصوات حيث رأت الدول الناطقة بالإنجليزية أن يكون الترتيب معتمدا على ترتيب الأسماء باللغة الإنجليزية مثلما تم الاتفاق عليه في الاتفاقيات البيئية السابقة.

وحدث أيضا نقاش طويل حول اللغات الرسمية وهي العربية والإنجليزية والفرنسية والأسبانية والروسية والصينية في جلسات ومداولات مؤتمر الأطراف، في عودة لما سبق واقترحته اليابان وأيدته الولايات المتحدة

الأمريكية والمملكة المتحدة باختصار عدد اللغات المستعملة في مداولات الاتفاقية بحجة أن استعمال اللغات الست يمثل عبئا إداريا وماليا ضخماً على السكرتارية. وكان موقف مصر ومجموعة دول الـ ٧٧ والصين وبعض دول أمريكا اللاتينية أن اتفاقية مكافحة التصحر هي إحدى الاتفاقيات التي تم الوصول إليها تحت مظلة الأمم المتحدة، وعلى ذلك فإن نظم وإجراءات العمل بها لابد أن تتفق مع نظم وإجراءات الأمم المتحدة التي تستعمل جميع اللغات الرسمية الست. وتم في النهاية الاتفاق على أن يقوم ممثل اليابان بسحب اقتراحه على أن يسجل تحفظ بلاده على المادة الخاصة باللغات الرسمية.

و) نظم تبادل المعلومات

تضمنت ورقة العمل التي أعدتها السكرتارية حصيلة المناقشات أثناء الدورة الثامنة، وعرضت أيضا تقريرا أعده مرصد الصحاري والساحل The Sahara and Sahel Observatory بالاشتراك مع بعض التجمعات تحت الإقليمية الأفريقية عن الدلائل والمؤشرات الخاصة بالتنفيذ. وحدث توافق على ورقة السكرتارية دون جدل طويل. وتتكون الوثيقة في شكلها النهائي من مقدمة تتضمن الأهداف، والتزامات الأطراف سواء المتأثرة بالتصحر أو الدول المانحة، وطريقة صياغة ومحتويات التقارير التي تقدمها الأطراف، واللغة التي يكتب بها التقرير، وموعد تقديمه، وتجميع التقارير في السكرتارية الدائمة، والمراجعة.

ويوضح تقرير مرصد الصحاري والساحل تنوع دلائل مراجعة التنفيذ طبقا للمراحل. ففي البداية تكون الأولوية لدلائل التنسيق والمشاركة، ويأتي في مرحلة ثانية دلائل البناء المؤسسي للبرنامج الوطني وإطاره القانوني وتحديد

آليات التمويل وتقرير الجوانب الفنية وإنشاء آلية وطنية للرصد والتحليل والتقييم وتبني أساليب المشاركة. ويأتي في المرحلة الثالثة تنفيذ المشروعات طبقاً للأولويات والربط مع المجموعات تحت الإقليمية والتأثير على بناء وتحسين القدرات ومشاركة الجهات المحلية والوطنية والخارجية وتحسين القدرات ومعطيات الرصد والتقييم للخطط الجارية.

ويوضح التقرير أيضا أهمية الدلائل والمؤشرات الخاصة بتنفيذ برنامج مكافحة التصحر التي تتعامل مع أربعة مجالات هي مجال البيئة/ الأرض ومؤشراته هي الغطاء النباتي واستهلاك الطاقة وانتشار الملوحة والغدق، ومجال البيئة/ المياه ومؤشراته كمية ونوعية ومعدل استخدام المياه السطحية والجوفية، ومجال النواحي الاقتصادية والاجتماعية ومؤشراته متوسط دخل الفرد وعدد السكان الفقراء الذين يعيشون في مناطق الأراضي الجافة، ومجال المؤسسات ومؤشراته التصديق على الاتفاقيات البيئية وتكوين مجالس وجمعيات للتنمية المستدامة.

التحليل النهائي لأعمال الدورة التاسعة

١. كان وفد إسرائيل غاية في النشاط وكانت توجهاته تؤكد على تميز المستوى التكنولوجي لإسرائيل واستعدادها لمساعدة الدول المتأثرة. وكان أجدر بمصر حينئذ اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسويق الخبرة المصرية – وهي خبرة عريقة على وجه اليقين – إلى الدول المتأثرة وخصوصا في أفريقيا.

٢. أوشكت الاتفاقية أن تدخل حيز التنفيذ حينئذ ومصر خارج جميع التجمعات تحت الإقليمية الأفريقية بما يمثل عقبة كبرى أمام استفادتها الكاملة من فرص متاحة. وكان يمكن التغلب على هذه المشكلة إذا تم إقناع سكرتارية الاتفاقية بضرورة التشاور مع مصر في المشروعات التي تنفذ في تجمع الوحدة

المغاربية أو تجمع الإيجاد حيث لمصر حدود مشتركة مع بعض دول هـذين التجمعين، كما يمكن تنفيذ بعض المشروعات المشتركة مع الدول الأفريقيـة من خلال الصندوق الأفريقي بوزارة الخارجية أو المركز الدولي للزراعـة بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

٣. شاركت مصر في هذه الفترة في النشاط الدولي الخاص بالتصحر على ثلاث جبهات هي اتفاقية التصحر، واللجان النوعية المرتبطة بمباحثات السلام فـي الشرق الأوسط، ومبادرة البنك الدولي الخاصة بتنفيذ مـشروعات مـشتركة تحت مظلة الايكاردا. وكان من الضروري أن يكون لكافة أوجه النشاط فـي هذا المجال وعاء واحد تتكامل فيـه الجهـود وتقـل احتمـالات تكراريـة المشروعات في القطاعات المختلفة.

٤. عرضت إيطاليا استضافة اجتماعات مؤتمر الأطراف الأول للاتفاقيـة فـي سبتمبر ١٩٩٧، وكان على مصر أن تفكر في العائد السياسي والاقتـصادي لانعقاد مؤتمر الأطراف الثاني للاتفاقية في القاهرة. وفي هذا السياق قامـت عدة دول باستضافة رئيس اللجنة وسكرتيرها التنفيذي وإحاطتهم علما علـى الطبيعة بالجهود التي تقوم بها لمكافحة التصحر، وكان جديرا بنا أن ندعوهما لزيارة مصر حيث يمكن إعداد برنامج حافل لزيارة مشروعات كبرى يقـوم بها خبراء متميزون. وكان يمكن للجنة القومية للتصحر بعد أن أعيد تشكيلها لتضم رئيسي لجنتي الزراعة والري في مجلسي الشعب والشورى إضافة إلى فنيين من الوزارات المعنية وممثلين للقطاع التعـاوني أن تمـارس مهمتهـا التنسيقية المنوطة بها انسجاما مع نصوص الاتفاقية.

الدورة العاشرة – نيويورك ١٩٩٧

عقدت اجتماعات الدورة العاشرة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في يناير ١٩٩٧. وتبين من تقرير السكرتارية قيام ٦٠ دولة بالتصديق على الاتفاقية حتى تاريخ انعقاد الدورة مباشرة، وأن الاتفاقية قد دخلت حيز التنفيذ اعتبارا من ٢٦ ديسمبر ١٩٩٦ حيث مضى ٩٠ يوما على تصديق الدولة رقم ٥٠ وهي تشاد على الاتفاقية. ولوحظ أن غالبية الدول المصدقة تنتمي إلى مجموعة الدول النامية باستثناءات قليلة منها هولندة وكندا وألمانيا وأسبانيا والمملكة المتحدة.

وتحدث ممثلو دول نامية كالعادة عن عدم رضاهم لتدني مساهمات الدول المانحة مقارنة بالأعمال المطلوبة كما أشار بعضهم إلى تدني القبول السياسي للدول المانحة لهذه الاتفاقية مقارنة باتفاقيتي التنوع البيولوجي والتغير المناخي. وأشار ممثلو دول منظمة التعاون والتنمية إلى المشروعات التي قاموا بها في الدول النامية المتأثرة، كما أشار بعضهم إلى تجربة ألمانيا في ناميبيا بمفهوم chef-de-file، حيث تقوم دولة متقدمة نيابة عن دولة نامية بحمل ملفها الخاص بالتصحر وتسعى للحصول على المعونات اللازمة من جهات تمويل متاحة دوليا لتنفيذ مشروعاته.

وجاء في كلمة مصر أنها تقوم بإعداد برنامجها اعتماداً على خبرتها الممتدة وتكوين مجموعة عمل للتنسيق فيما بين الوزارات المعنية، وأن الخطة العامة للدولة في المستقبل المنظور تهدف إلى زيادة الحيز المعمور من ٥ إلى ٢٥% بحلول عام ٢٠١٧، وأن المشروعات الكبرى ذات الصلة تتضمن مشروع التنمية المتكاملة للساحل الشمالي، والمشروع القومي لتنمية سيناء، ومشروع توشكى، وأن مصر تسعى للحصول على معونات الدول المانحة لاستكمال الاعتمادات اللازمة لتنفيذ برنامجها، كما يمكنها المساهمة بخبرتها الفنية في

مشروعات الدول الأفريقية تأكيداً لروح المشاركة كما عبرت عنهـا مقـررات مؤتمر ريو واتفاقية التصحر.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم خلال اجتماع دورات سـابقة اعتمـاد تـسجيل حوالي ٣٤٠ منظمة غير حكومية بطريقة هادئة دون أن يجري عليهـا نقـاش. وكان من ضمن المنظمات التي تم اعتمادها منظمة Eco Peace وهـي منظمـة إقليمية تتكون من أطراف إسرائيلية أردنية فلسطينية مصرية ومركزها الرئيسي في القدس الشرقية ورئيسها مصري. وقد طلب ممثل سوريا عقد اجتماع عاجل لممثلي الدول العربية بهدف وقف اعتماد هذه المنظمة بحجة أنها تعمل في أرض عربية محتلة كما أنها تعمل في مجال المياه وهو أحد موضوعات النزاع العربي الإسرائيلي، إلا أن سعي الدول العربية لم يكلل بالنجاح لأن تسجيل المنظمـات في السكرتارية عمل إداري بحت.

كما أشار ممثل سلطنة عمان إلى أن وضع إسـرائيل ضـمن المجموعـة الآسيوية لا يتفق مع أحكام الإجراءات المعمول بها في منظمة الأمـم المتحـدة حيث تصنف ضمن مجموعة غرب أوروبا، وقد رد عليه سكرتير الاتفاقية بـأن السكرتارية لم تضع إطارا يحدد وضع الدول في المجموعات المختلفة، كمـا أن نطاق التصحر يرتبط بالوضع الجغرافي وليس بالوضع السياسي. ولعل الـدول العربية الآسيوية قد تأخرت كثيراً في إثارة هذا الموضوع حيث صـار تكـرار تواجد إسرائيل ضمن دول المجموعة الآسيوية في الدورات السابقة أمراً واقعـاً استغرق عدة سنوات حتى تم تداركه.

وتمت الموافقة في الجلسة العامة الختامية للدورة على عقد مؤتمر الأطراف الأول في مقر منظمة الأغذية والزراعة في روما خلال الفترة من ٢٩ سـبتمبر إلى ١٠ أكتوبر ١٩٩٧ استجابة لدعوة من الحكومة الإيطالية.

أ) الترتيبات الإدارية ومقر السكرتارية

قبلت اللجنة العرض المقدم من سكرتير عام الأمم المتحدة لتقديم الدعم الإداري وعمل ترتيبات مساعدة السكرتارية. ويدعو القرار سكرتير عام الأمم المتحدة لمشاورات مع هيئة مكتب مؤتمر الأطراف لتعيين السكرتير التنفيذي للاتفاقية. يؤكد القرار على أن الاتفاقية لن تندمج مع برنامج العمل أو البناء الإداري لأي من أقسام أو برامج الأمم المتحدة، ويقرر أنه ستتم مراجعة ترتيبات وآثار هذا القرار قبل مؤتمر الأطراف الرابع. وتقدمت السكرتارية بمشروع برنامج يتيح تكوين سكرتارية دائمة تتكون من ٣٤ فرداً عام ١٩٩٩. وكان من رأى بعض دول منظمة التعاون والتنمية أن تتكون السكرتارية من أقل عدد ممكن لضمان كفاءة العمل، على حين رأت بعض الدول الأفريقية أن النشاط المتزايد المرتبط بالاتفاقية يتطلب زيادة أفراد السكرتارية.

ومن جهة أخرى استمرت ألمانيا وأسبانيا وكندا التي سبق وأن تقدمت برغبتها في استضافة مقر السكرتارية الدائمة في التنافس للفوز بالمقر. وقد أقام كل منها حفلات استقبال للوفود المشاركة تم فيها عرض وتأكيد المزايا التي تعرضها مقابل استضافة السكرتارية. وتكونت مجموعة تلامس من أعضاء هيئة مكتب الاتفاقية وممثلين عن الدول الثلاث لبحث كيفية اختيار مؤتمر الأطراف الأول لدولة المقر.

ب) تسكين الآلية العالمية

استغرقت مناقشة هذا الموضوع الجزء الأكبر من اجتماعات الدورة حيث تم تداوله في اجتماعات اللجنة واجتماعات مجموعة العمل الأولى واجتماعات

مجموعة التلامس، وكذلك في اجتماعات غير رسمية بعد انتهاء الوقت المخصص للعمل. وربما كان طول النقاش راجعا إلى أن فكرة الآلية العالمية فكرة مستحدثة ليس لها نظير في الاتفاقيات البيئية الأخرى، ثم أن المنطلقات الأساسية للدول النامية والدول المانحة تختلف اختلافا كبيراً. فالدول النامية ترى أن تكون للآلية العالمية قدرة على حشد وتحريك المصادر المالية كما يجب أن تكون لها مواردها المالية الخاصة مثلما هو الحال مع مرفق البيئة العالمي الذي يرتبط باتفاقيتي التنوع البيولوجي والتغير المناخي. وترى الدول المانحة أن الاتفاقية تنص على أن تحريك الموارد المالية هي مسئولية الأطراف وليست مسئولية الآلية العالمية، كما ترى أنه إذا قامت الآلية بصرف موارد مالية فإن ذلك يتطلب وجود قواعد للصرف، وليس هناك مثل هذه القواعد في الاتفاقية.

وأمكن في اليوم الأخير من الاجتماعات حصر الخلاف في ثلاث نقاط هي الموارد الجديدة والإضافية ومدى ضرورة الإشارة إليها، وتعريف حشد الموارد ومدى قوة العمل في هذا المجال، ومدى قدرة الآلية على توجيه الموارد المالية. وتم الاتفاق على إعادة توجيه الدعوة إلى برنامج الأمم المتحدة للتنمية والمرفق العالمي للتنمية الزراعية للتقدم بعرض وشروط قبولها لاستضافة الآلية، وكذلك دعوة مؤتمر الأطراف الأول للفصل في طبيعة وظائف الآلية العالمية، حيث يتطلب ذلك بعداً سياسياً لاتخاذ القرار، خصوصاً وأن مندوبي دول مانحة ذكر أن دولهم قد قامت بالتصديق على الاتفاقية على اعتبار أن الآلية العالمية ليست لها قدرات مالية ذاتية.

جـ) القواعد المالية

الوثيقة المقدمة من السكرتارية هي حصيلة مناقشات الموضوع في الدورة التاسعة، وتم حسم الخلاف في وجهات النظر حيث اتخذت القواعد المالية

لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التغير المناخي كوثيقة مرجعية. وتتضمن الوثيقة تعريف المدى الزمني للميزانية (سنتان تبدأ بسنة زوجية)، ومكونات الميزانية، والمكونات المالية، والمساهمات السنوية للأطراف، والمساهمات التطوعية، وقواعد المراجعة والمحاسبة، وتكاليف المساندة الإدارية، وتم الاتفاق على أن تكون العملة هي الدولار الأمريكي والجهة المساندة للسكرتارية هي الأمم المتحدة.

د) مسائل العلوم والتكنولوجيا

كانت هناك ثلاث وثائق معروضة للمناقشة تتعلق الأولى ببرنامج العمل الذي يتضمن أربع موضوعات ذات أولوية هي ترابط المعاهد المختصة بالتصحر في شبكة معلومات متعاونة، والمؤشرات والدلائل الخاصة بالتصحر، وحصر ومراجعة المعارف المحلية والتقليدية، والأسس التي يتم عليها بناء أولويات البحوث العلمية المطلوبة. والوثيقة الثانية تتعلق بالمؤشرات والدلائل التي سبق وأن تمت مناقشتها في اجتماعات الدورة التاسعة وإمكانيات استعمالها في كافة المناطق. والوثيقة الثالثة تتعلق بالهيئات المهتمة بعمل اللجنة.

وتوافقت الآراء على إتاحة المزيد من الوقت للتشاور في هذه الموضوعات وتقديم وثائق جديدة تتعلق بطبيعة وتوقيت عمل اللجنة في حصر ومراجعة البحوث العلمية، والخبرات والمعارف والتكنولوجيا المحلية، وأسس تقييم أولويات البحوث المطلوبة، وإجراء مشاورات مفتوحة للتعرف على الهيئات والمؤسسات التي يتوازى عملها واهتمامها مع الموضوعات التي ستتكفل بها اللجنة، مع الاهتمام بصفة خاصة بالهيئات التي يمتد عملها على النطاق الإقليمي وتحت الإقليمي، والاستمرار في المشاورات المفتوحة بخصوص دلائل ومؤشرات التصحر.

هـ) قواعد وطرق العمل

تتعلق الوثيقة الخاصة بهذا الموضوع بوظائف السكرتارية الدائمة، وتسيير العمل أثناء الجلسات، والاقتراحات والتصويت وانتخاب هيئة المكتب، واللغات المستعملة في المؤتمر. وانحصر الخلاف في كيفية تشكيل مكتب مؤتمر الأطراف ومكتب لجنة العلم والتكنولوجيا. وكان الاتجاه العام أن يتكون مكتب المؤتمر من رئيس وتسعة نواب بالإضافة إلى رئيس لجنة العلم والتكنولوجيا، إلا أن الخلاف تركز حول توزيع المقاعد التسعة. فقد رأت مجموعة دول الـ ٧٧ والصين أن يكون لكل مجموعة جغرافية من مجموعات الأمم المتحدة مقعدين ويكون لمجموعة الدول الأفريقية ثلاثة مقاعد، على حين رأت أسبانيا أن يكون التمثيل طبقا للملاحق الخاصة بالاتفاقية وليس طبقا للتوزيع الجغرافي. وكان الاتجاه العام أيضا أن يتكون مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا من رئيس وأربعة نواب، غير أن الموافقة على ذلك تم ربطها بالاتفاق على هيئة مكتب مؤتمر الأطراف.

وكان من المفترض أن تنهي اللجنة أعمالها مع نهاية الدورة، غير أن الاجتماعات امتدت إلى ما بعد مواعيد العمل الرسمية دون أن تتمكن اللجنة من التوافق على موضوعات هامة، فتقرر عقد دورة استثنائية امتداداً للدورة العاشرة لتجنيب مؤتمر الأطراف مشقة البحث في موضوعات إجرائية بدلا من التركيز على تنفيذ الاتفاقية.

التحليل النهائي لأعمال الدورة العاشرة

١. استغرق الخلاف الحاد حول طبيعة الآلية العالمية معظم وقت الدورة. وربما تسبب التفاؤل المفرط للدول النامية في تعميق الخلاف، كما تسببت مصاعب اجتماعية وسياسة عانت منها بعض الدول المانحة في هذه الفترة في عدم

تمكنها من تقديم مساعدات كان يمكن أن تقدمها في ظــروف أفــضل. وقــد اقتربت المفاوضات عدة مرات من الانهيار، غير أن أصوات بعض العقــلاء تغلبت في النهاية فحلت بعض نقط الخلاف وأجلت النظر في البعض الآخر.

٢. كان من الضروري بعد أن دخلت الاتفاقية موضع التنفيذ أن تستجيب مصر لكافة التزاماتها لكي تعظم استفادتها منها، وتبادر بالتشاور علــى المــستوى المحلي والإقليمي ومع الدول والجهات المانحــة تمهيــداً لإعــداد البرنــامج الوطني لمكافحة التصحر. ومن المؤكد أن هناك مشروعات كثيرة في مصر يمكن أن تقدم للعالم الخارجي كأعمال نموذجية لمكافحة التصحر.

الدورة العاشرة الممتدة – جنيف ١٩٩٧

عقدت اللجنة هذه الدورة امتدادا للدورة العاشرة في مقــر الأمــم المتحــدة بجنيف في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ أغسطس ١٩٩٧ لاستكمال مهمتها بــصورة نهائية قبل انعقاد المؤتمر الأول لأطراف الاتفاقية. وكان المستهدف هــو حــسم خلافات متبقية حول تكوين مكتب مــؤتمر الأطــراف، ومكتــب لجنــة العلــم والتكنولوجيا، واختيار مقر السكرتارية الدائمة، وتقرير طبيعة الآليــة العالميــة واستضافتها.

مداولات الدورة

تبين من تقرير سكرتير الاتفاقية في بداية الاجتماعات أن ١٠٧ دولــة قــد صدقت عليها حتى ١٩٩٧/٦/٢٩. وتوضح الإحصائيات أن الدول الإفريقية هي المجموعة الأكبر في هذا المجال حيث صدقت ٤٣ دولــة إفريقيــة مقابــل ٢٥ آسيوية، ١٩ من أمريكا اللاتينية، ٢٠ من منظمة التعاون والتنمية. ولم تــصدق كل من الولايات المتحدة واليابان على الاتفاقية وهو ما يمثل غياب دعم مــالي محتمل من دول مؤثرة.

تطرقت كلمة مصر في الاجتماعات إلى ثلاثة موضوعات تتـضمن حـث الدول التي لم تصدق على الاتفاقية حتى تاريخه أن تصدق عليهـا فـي أقـرب فرصة، وحث الدول المانحة على دعم الدول النامية المتأثرة لإعـداد برامجهـا الوطنية لأنها عملية معقدة تتطلب توافر إمكانيات مادية وفنية قد لا تتوفر محليا، والتأكيد على أهمية أن يكون رئيس مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا على درجـة عالية من الفهم والإدراك لمشكلات التصحر، وذلك في إشـارة مـسبقة لرغبـة مصر في تزكية الدكتور القصاص رئيسا للجنة.

وأرسلت وزارة الخارجية المصرية بناء على طلب من وزارة البيئة إلـى سكرتارية الاتفاقية خطابا تطلب فيه ترشيح الدكتور محمد عبد الفتاح القـصاص لرئاسة اللجنة. وتبين بعد فترة أن الترشيح يتطلب المرور من خلال المجموعـة الأفريقية وهو ما قام به وفد مصر المشارك في اجتماعات التـشاور الأفريقيـة الخاصة بتنسيق المواقف. وقد قوبل الترشيح في البداية بشيء من التردد حيـث أن مؤتمر وزراء البيئة الأفارقة الذي عقد في بوركينا فاسو في مـارس ١٩٩٧ كان قد زكى ترشيح مندوب موريتانيا رئيسا للجنة الكلية بمؤتمر الأطراف، وتم اعتماد هذا القرار في مؤتمر القمة الأفريقي الذي عقد في وقت لاحق.

وكانت وجهة نظر الدول المترددة أنه مع تقديرها الكامل لمنزلة الـدكتور القصاص، فمن غير المحتمل أن توافق الدول غير الأفريقية أطـراف الاتفاقيـة على أن تكون لجنتين من لجان المؤتمر تحت الرئاسة الأفريقية. غيـر أن وفـد مصر أقنع المجموعة بأن تزكية ترشيح الدكتور القـصاص صـاحب المنزلـة العلمية الرفيعة يمثل دعما كبيرا لتنفيذ الاتفاقية، وباعتبار أن الاتفاقية تهدف إلى مساعدة افريقيا في المقام الأول، فليس كثيراً أن تتولى أفريقيا رئاسة لجنتين من لجان الاتفاقية.

وتواصلت المشاورات الجانبية داخل مجموعة الدول الـ ٧٧ والصين حيث تفهمت مجموعة الدول الآسيوية – بدعم من الدول العربية الآسيوية- الوضع وارتضت برئاسة الدكتور القصاص للجنة. غير أن دول أمريكا اللاتينية كأحد مكونات مجموعة الدول الـ ٧٧ والصين أصرت على الرفض، خصوصاً بعدما تبين أن أفريقيا سوف تقوم باستضافة المؤتمر الثاني للأطراف عام ١٩٩٨ وبالتالي سيكون لها رئاسة المؤتمر. والمرشح الظاهر في ذلك الوقت لاستضافة المؤتمر – بصفة غير رسمية – هما السنغال ومصر. وفي صباح اليوم الأخير من الاجتماعات ارتضت المجموعة الأفريقية أن تتنازل عن رئاسة لجنة العلم والتكنولوجيا لمجموعة أمريكا اللاتينية مكتفية بمنصب نائب رئيس اللجنة. وتجسد هذه الحالة غياب التنسيق أحيانا بين مؤسسات حكومية مصرية تعمل في مجالات متداخلة فتضيع مكاسب مادية أو أدبية كانت في متناول اليد.

وتحدث في الاجتماعات نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة الإسرائيلي فأشار إلى إنشاء معهد دولي متخصص لدراسات التصحر في سيد بوكر بالنقب بمعونة من هيئة GTZ الألمانية. ويتيح المعهد فرص التدريب والحصول على درجات علمية عالية في التصحر. كما أشار إلى أن إسرائيل تتعاون مع بعض دول المنطقة ومعظم دول آسيا في مكافحة التصحر.

قرارات الدورة

توافقت الآراء بعد مفاوضات استمرت حتى اللحظات الأخيرة على القرارات التالية:

١ . يتشكل مكتب المؤتمر الأول للأطراف برئاسة إيطاليا وعضوية تسعة نواب أحدهم رئيس مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا، غير أن نسق توزيع المقاعد إقليميا ظل عصيا على توافق الدول فترك الفصل فيه لمؤتمر الأطراف.

٢. إحالة كل من موضوعي اختيار مقر السكرتارية الدائمـــة وطبيعـــة الآليـــة العالمية واستضافتها إلى مؤتمر الأطراف الأول لاتخاذ القرار المناسب.

٣. التوصية بتشكيل لجنة خاصة تعرف بإسم "لجنة مراجعة تنفيذ الاتفاقية"، تقوم باستعراض خطوات تنفيذ الاتفاقية في الدول النامية والدول المانحة والهيئات الدولية ذات الصلة من واقع التقارير المقدمة من كل طـــرف. ويـــأتي ذلـــك استجابة لاقتراح سبق أن تقدمت به مصر في الدورة الثامنة للجنة في فبراير ١٩٩٥.

وقد حاولت دول منظمة التعاون والتنمية إثارة موضوع البرامج والميزانية، وعبر بعض متحدثيهم عن عدم الرضا للتضخم المقترح في وظائف السكرتارية. غير أن دول مجموعة الـــ ٧٧ اقترحت مناقشة هذا الموضـــوع فـــي مـــؤتمر الأطراف وهو ما تمت الموافقة عليه. ومن جهة أخرى آثـــار ممثـــل إســـرائيل استبعاد دولته من اجتماع نظمته إيران وسوريا لدول المجموعة الآسيوية، واحتج بأن دولته تقع جغرافيا في آسيا وأنها تتعاون في مجالات مكافحة التصحر مـــع العديد من الدول الآسيوية. وعقب عليه ممثل سوريا – الذي ذكر أنـــه يتحـــدث نيابة عن جميع الدول العربية – وطالب بضرورة اتباع نظم الأمم المتحدة فـــي تكوين المجموعات الإقليمية. وطبقا لهذه النظم فإن إسرائيل تنتمي إلى المجموعة الأوروبية، كما سجل احتجاجه على دعوة إسرائيل لحضور المنتدى الآســـيوي الأفريقي الثاني الذي يعقد في نيامي بالنيجر في أوائل سبتمبر ١٩٩٧ بينما لـــم توجه الدعوة إلى أي دولة عربية آسيوية.

وتم في الجزء الأخير من الجلسة الموافقة على جدول الأعمـــال المقتـــرح لاجتماعات المؤتمر الأول للأطراف الذي سيعقد في منظمة الأغذية والزراعـــة في روما في الفترة من ٢٩ سبتمبر إلى ١٠ أكتوبر ١٩٩٧. ويتضمن الجـــدول

جلسة افتتاحية عامة، وانتخاب أعضاء مكتبي المؤتمر ولجنة العلم والتكنولوجيا بعد اعتماد وثيقة قواعد وطرق العمل وتصفية ما بها من خلافات حول طبيعة التشكيل، ويلي ذلك جلسات عمل لبحث الإجراءات والترتيبات التي انتهت إليها اللجنة الحكومية.

الباب السادس
وقائع مؤتمرات الأطراف

مؤتمر الأطراف الأول – روما ١٩٩٧

عموميات وإجراءات

عقد المؤتمر الأول لأطراف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في مقر منظمة الأغذية والزراعة في روما العاصمة الإيطالية في الفترة من ٢٩ سبتمبر إلى ١٠ أكتوبر ١٩٩٧. وحضر المؤتمر ١٠٧ طرف للاتفاقية منها ٤٣ دولة أفريقية، ٢٥ آسيوية، ١٩ من أمريكا اللاتينية، ٢٠ من أوروبا. كما حضر المؤتمر كمراقب ٣٤ دولة ليست طرفا وكذلك ١٦ منظمة دولية حكومية وغير حكومية. وتشكل وفد مصر في المؤتمر برئاسة السفير نهاد عبد اللطيف سفير مصر في إيطاليا وعضوية دكتور صلاح طاحون عن وزارة البيئة والدكتور ضياء القوصي من وزارة الموارد المائية والري ووزير مفوض (حينئذ) عبد الغفار الديب من وزارة الخارجية.

وترأس وزير خارجية إيطاليا جلسة الافتتاح مراعاة للتقاليد في مثل هذه الاجتماعات احتراما وتقديرا للدولة المضيفة. وتحدث في الجلسة كل من نائب السكرتير العام للأمم المتحدة، والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، والأمين العام لمنظمة الأرصاد العالمية، ورئيس المرفق العالمي للتنمية الزراعية، ومديري برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، وسكرتيري اتفاقيتي التنوع البيولوجي وتغير المناخ، حيث تمنى الجميع بداية موفقة لمكافحة

التصحر، ثم تعرض كل منهم لمجالات التعاون المحتملة مع مؤسساتهم للمشاركة وتوحيد الجهود في تنفيذ الاتفاقية بيسر وكفاءة.

واستغرقت وفود الأطراف بعد الجلسة الافتتاحية في مفاوضات جانبية تتناول وثيقة قواعد وطرق العمل التي اعتمدتها اللجنة الحكومية في نهاية اجتماعاتها فيما يخص جزئية تشكيل مكتب مؤتمر الأطراف تمهيدا لاستكمال المكتب. وخلال هذه المفاوضات طالبت إفريقيا بثلاثة مقاعد من التسعة المخصصة لنواب الرئيس تعبيرا عن تميزها المفترض في الاتفاقية وهو ما رفضته الدول الأخرى كمسألة مبدأ.

وفي النهاية تراضى الجميع على حل المشكلة بشكل مؤقت من خلال تقاسم نصيب كتلة وسط وشرق أوروبا الغائبة إلا من دولة واحدة، فتم اختيار ثلاثة من أفريقيا هم موريتانيا (بصفتها رئيس اللجنة الكلية وتتبع تحت إقليميا غرب افريقيا) وأوغندا (من شرق افريقيا) وتنزانيا (من منطقة جنوب أفريقيا)، واثنان من آسيا (سوريا وإيران)، وثلاثة من أمريكا اللاتينية هم الأرجنتين والسلفادور وكوبا (بصفته رئيس لجنة العلم والتكنولوجيا)، وواحد من أوروبا الغربية هو سويسرا، وواحد من وسط وشرق أوروبا هو أرمينيا وهي الدولة الوحيدة المصدقة على الاتفاقية من هذه الكتلة.

وأعقب ذلك مشاورات لاستكمال تشكيل مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا بعد اختيار كوبا (أمريكا اللاتينية) للرياسة. واستقرت المشاورات على اختيار ثلاثة نواب للرئيس يمثلون ثلاثة أقاليم سياسية وهم مصر (افريقيا)، والصين (آسيا)، والمملكة المتحدة (غرب أوروبا). وتم بالتوافق اختيار ممثل مصر مقررا للجنة.

ويلاحظ من هذا التوزيع بالنسبة لأفريقيا وجود أربعة ممثلين عن مجموعات دول المناطق تحت الإقليمية الخمس التي تتكون منها القارة طبقا

للتقسيم الجغرافي المعمول به في نظام الأمم المتحدة، وهو نظام تراضت عليه الدول الأفريقية حيث تتولى المجموعات مقاعد المكاتب المتاحة في المؤسسات الحكومية الدولية بالتناوب، وتتفق دول كل مجموعة فيما بينها بالتراضي على الدولة التي تمثلها.

واللجنة الكلية التي ترأستها موريتانيا Committee of the Whole (COW) هي لجنة تفاوض واستعراض المواقف مفتوحة لجميع الأطراف وكذلك لكافة المهتمين من مراقبين ومنظمات دولية، تتناول الموضوعات الخلافية بالنقاش والمفاوضات حتى تتوصل إلى توافق منشود فترفع توصياتها للجلسات العامة أو ما يعرف إنجليزيا بكلمة Plenary لاتخاذ القرار. وقد تناولت اللجنة ٢١ موضوعا خلافيا لم تستطع اللجنة الحكومية التي أعدت الاتفاقية حسمها طوال فترة اجتماعاتها. وشكلت لذلك عدة لجان تفاوض خاصة كان أكثرها ديناميكية ما عرف باسم مجموعات تلامس contact groups تتكون من عدد محدود من متطوعين ذوي خبرة ومثابرة للتفاوض فيما بين الكتل المختلفة للوصول ربما في الهزيع الأخير من الليل إلى نقاط التقاء مشتركة لمصالح متبادلة يتراضى بها الجميع.

وقد خصصت جلسات عامة على مدى عدة أيام في الأسبوع الثاني للمؤتمر لما يطلق علية فقرة المستوى العالي high level segment، حيث استمع الحضور إلى ٩٣ خطابا ألقاها ممثلو الدول ما بين نائب رئيس جمهورية، ٤٦ وزيرا، ١١ نائبا لوزير، ٣٥ ممثلا معتمدا لدول. وجاءت كلمات معظم الدول النامية تتمنى توافر إرادة سياسية لدى الدول المانحة لتتيح الموارد والتكنولوجيا الكفيلة بمكافحة التصحر. ودارت كلمات معظم الدول المانحة عن مشروعات نفذتها وتنفذها بالتعاون مع الدول النامية. وتحدث السفير نهاد عبد اللطيف رئيس وفد مصر وتضمنت كلمته التي شارك أعضاء الوفد في إعدادها مزيجا بديعا من لغة

دبلوماسية راقية ولغة علمية رصينة. وتمثل هذه الكلمة تنويعا على أصل مشترك لمداخلات وفد مصر الافتتاحية خلال معظم مؤتمرات الأطراف، ولذلك ننقلها بنصها في الفقرات التالية:

بيان وفد مصر في المؤتمر

السيد الرئيس

اسمحوا لي فى البداية أن أتقدم إليكم بتهنئة وفد بلادي على انتخابكم رئيساً لهذا المؤتمر الهام وهو ما يؤكد التوافق الدولي على المكانة المتميزة لكم ولبلادكم التي تجمعها ببلادي أواصر الصداقة والتعاون، كما أتقدم من خلالكم بالتهنئة لأعضاء هيئة مكتب المؤتمر، ويتوجه وفد مصر بالشكر لرئيس اللجنة التحضيرية المكلفة بإعداد الاتفاقية السفير بو جيلين، وإلى السكرتير التنفيذي الشقيق السفير هاما دياللو على الإعداد الجيد للمؤتمر ونرجو لهم التوفيق في مهمتهم خاصة بعد أن تم الاتفاق هنا في روما على استضافة السكرتارية في مدينة بون ونقدم تهنئة وفد مصر إلى وفد وحكومة ألمانيا الصديقة على هذا الاختيار بتوافق الآراء.

السيد الرئيس

شاركت مصر بفاعلية في صياغة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في باريس ١٩٩٤ وكانت من أولى الدول التي صدقت عليها إيماناً منها بأهمية التعاون الدولي لمواجهة التصحر، حيث تولي مصر مسألة مكافحة الجفاف والتصحر أهمية خاصة، وتضعها على رأس أولويات السياسة العامة للدولة. ومنذ آلاف السنين عرف المصريون القدماء سبل التعامل مع هذه القضية ببناء

الجسور وشق الترع لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من موارد المياه المحدودة لنهر النيل، كما شهد القرن التاسع عشر عملية بناء المرافق الأساسية للري والزراعة في مصر ببناء قناطر الدلتا وإنشاء شبكة واسعة من الترع والقنوات يبلغ مجموع أطوالها ٤٠ ألف كيلومتر في جميع أنحاء بلادي، ثم قامت الحكومة المصرية في الستينات من القرن الحالي ببناء السد العالي للتحكم في كميات المياه المنصرفة بطريقة علمية مدروسة لتقليل المخاطر الناجمة عن انخفاض مستوى الفيضان في أعالي النيل.

كما وضعت الحكومة المصرية خطة طويلة المدى - جاري تنفيذها حاليا- لزيادة مساحة الأراضي الزراعية ومعالجة آثار الجفاف والتصحر التي تعاني منها مصر، وذلك بترشيد استهلاك مياه النيل عن طريق تعديل التركيب المحصولي بما يسمح بزراعة المحاصيل الأقل استهلاكا للمياه وزراعة الأرز فقط في الشريط الملاصق للبحر المتوسط مما يقلل من مخاطر تداخل مياه البحر مع المياه الجوفية بالدلتا ويزيد من تملح الأراضي في هذه المنطقة. ويتم الترشيد أيضا بقصر استخدام نظام الري السطحي على الأراضي القديمة في الوادي والدلتا مع تطوير هذا النظام في برنامج قومي متكامل وقصر زراعة الأراضي الجديدة المستصلحة باستخدام نظم الري الحديث والتي تتمثل في الري بالرش والري بالتنقيط. ويدخل في هذا الإطار أيضا الاهتمام بتسوية الأراضي والري الليلي وزراعة المحاصيل القصيرة العمر وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي والصناعي والزراعي مما يزيد من كفاءة استخدام المياه.

السيد الرئيس

تنظر مصر إلى نتائج هذا المؤتمر بأهمية بالغة خاصة وأن الحكومة المصرية تهتم بتنسيق الأنشطة الوطنية الخاصة بحماية البيئة ومكافحة التصحر،

وقد أنشأت مصر اللجنة القومية لمكافحة التصحر وتضم جهاز شئون البيئة وممثلي جميع الوزارات والهيئات المعنية وهي تعمل على وضع برنامج وطني لمكافحة التصحر يتوافق مع مضمون الاتفاقية، ويعتمد برنامج عمل متكامل يعالج مختلف الجوانب الطبيعية والبيولوجية والاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة بالتصحر بما في ذلك استئصال الفقر، ويتضمن برنامج العمل الوطني أيضا إجراءات لإنشاء نظام الإنذار المبكر ونظام الوقاية وخطط الطوارئ ونظام تعزيز الأمن الغذائي وإتاحة الفرص البديلة للعمل في المناطق المتأثرة بالجفاف والتصحر. ويسعد وفد مصر أن يشير إلى مشروع القرن الحادي والعشرين الذي بدأت الحكومة المصرية في تنفيذه بهدف إعادة تأهيل الجزء الجنوبي الغربي من بلادنا واستعمال الموارد المائية السطحية والجوفية المتاحة لإقامة مجتمعات جديدة يتكامل فيها الإنتاج الزراعي والصناعي والتعدين والسياحة، ومع تنفيذ هذا المشروع العملاق فى منطقة توشكى سوف تزداد نسبة الحيز المعمور من ٥% من مساحة مصر حاليا إلى ٢٠% عند الانتهاء من المشروع عام ٢٠١٧.

السيد الرئيس

تتوجه مصر بالشكر إلى العديد من الأصدقاء الذين قدموا الدعم لهذه الخطة الوطنية الطموحة لمكافحة التصحر وتحقيق التنمية المستدامة، ونرحب بكل من يرغب في التعاون معنا لتنفيذ هذا المشروع العملاق. وفي نفس الوقت فإن مصر يسعدها أن تقدم ما تستطيع من دعم للدول الأفريقية الشقيقة. ولقد قام الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا وكذلك المركز الدولي المصري للزراعة بإيفاد العديد من الخبراء، ولازال كل منهما يعمل على الاستجابة لرغبات الحكومات الأفريقية الشقيقة للعمل معها في مجالات التخصص

المرغوبة لديها، كما يتم استقدام الدارسين من أبناء هذه الدول للتدريب في مصر لتعزيز تبادل الخبرات بين شعوب قارتنا الأفريقية في مجالات الاهتمام المشترك، كما أن المركز المصري لبحوث الصحراء الذي أنشئ سنة ١٩٤٩ لديه الخبرة ومستعد لتقديمها للدول الأفريقية الشقيقة في مجالات التدريب وإقامة المشروعات التجريبية لمكافحة التصحر.

السيد الرئيس

وختاما يود وفد مصر التأكيد على أن الترتيبات المؤسسية التي تم الاتفاق عليها في هذا المؤتمر هي خطوة جيدة على الطريق. ولا شك أن التنفيذ العملي وتحقيق أهداف الاتفاقية يحتاج إلى مزيد من الجهود المشتركة ويأتي في مقدمتها تعبئة الموارد الكافية للآلية العالمية التي تم إنشاؤها، وتعزيز الموارد المالية اللازمة لتنفيذ البرامج، وتحقيق التعاون الفعال على المستوى تحت الإقليمي والمستوى الإقليمي والمستوى الدولي على حد سواء. وهنا تبرز أهمية قيام كل شريك من الشركاء الدوليين بدوره إزاء مكافحة التصحر، ونعني هنا تعانق أدوار كل من الحكومات وأجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات غير الحكومية ومعها مؤسسات التمويل الدولية متعددة الأطراف. والسلام عليكم ورحمة الله.

مداولات وقرارات المؤتمر

أ) مقر السكرتارية

كثفت الدول الثلاث المتقدمة لاستضافة مقر السكرتارية وهي أسبانيا في مورثيا، وألمانيا في بون، وكندا في مونتريال من جهودها مستعملة كافة الطرق والوسائل من أساليب العلاقات العامة المحترفة للفوز في المنافسة.

وتنوعت هذه الجهود بحسب مقتضى الظروف من اتصالات أجراها سفراء الدول المتنافسة لدى عواصم الدول المعتمدين فيها، إلى حفلات استقبال في فنادق روما الباذخة، إلى اتصالات شخصية حميمة مع بعض الوفود. وللتاريخ فإن المدقق في التسهيلات المعروضة من الدول الثلاث سوف يتبين عدم وجود فروق جوهرية بينها، ولذلك كان مثيرا للدهشة أن تفوز بون باكتساح في الجولة الأولى.

وفيما يخص البرامج ونظم العمل رأت الدول المانحة تقليل حجم السكرتارية إلى الحد الأدنى وهو عكس ما رأته دول مجموعة الـ ٧٧ والصين لتتمكن من القيام بأعمال تنفيذية مساعدة للدول النامية، وهو خلاف استمر طوال عدة مؤتمرات تالية.

ب) الآلية العالمية

كان اختلاف الرؤى حول الآلية العالمية مزدوجاً يتضمن طبيعة عمل الآلية والمفاضلة بين العروض المقدمة لاستضافتها في المرفق العالمي للتنمية الزراعية أو برنامج الأمم المتحدة للتنمية أو البنك الدولي. فعلى الجانب الأول ترى دول منظمة التعاون والتنمية ألا يكون للآلية أى طبيعة مالية بل تقتصر على تقديم النصح والمشورة في البحث عن الموارد المالية المتاحة في الهيئات والمؤسسات الدولية وتوجه نظر الدول النامية إليها، وترى مجموعة دول الـ ٧٧ والصين أن يكون للآلية موارد ذاتية وقدرة على حشد وتوصيل الموارد بما يؤهلها للقيام بمشروعات تجريبية لمكافحة التصحر في الدول النامية. وتقرر في نهاية المفاوضات أن يؤخذ بخطاب مجموعة دول الـ ٧٧ والصين مع إضافة لازمة لغوية تقول "كلما طلب منها وكلما كان مناسبا" وهو ما يخفف مفعول القرار إلى حد كبير.

وتناولت مجموعة تلامس التفاوض بشأن مقر الاستضافة، بعــد أن تبــين أن هناك قدر كبير من عدم اليقين حول المفاضلة بين العروض الثلاثة المقدمة. وتم في النهاية الوصول إلى حل يرضي كل الأطــراف باختيــار المرفــق العالمي للتنمية الزراعية كمقر للآلية على أن يتشاور مــع برنــامج الأمــم المتحدة للتنمية والبنك الدولي في تسمية مدير الآلية.

جـ) مراجعة تنفيذ الاتفاقية

يعود أصل هذا الموضوع إلى ما سبق وأن اقترحتــه مجموعــة الــــ ٧٧ والصين في الدورة العاشرة الممتدة للجنة الحكومية بناء على اقتــراح ســبق وأن تقدم به وفد مصر في دورة سابقة للجنة الحكومية الدولية التــي أعــدت الاتفاقية. والفكرة الرئيسية هي ضرورة وجود لجنة تختص بمراقبــة مــدى جدية الأطراف في أداء التزاماتها طبقا لنصوص الاتفاقية: الــدول المتــأثرة بإعداد وتنفيذ برنامج وطني لمكافحة التصحر والدول المانحة بمــدى الــدعم الذي تقدمه للدول النامية للمساهمة في تنفيذ مشروعاتها الوطنية.

وعند طرح الموضوع للمناقشة عارضته الدول المانحة وتــساءلت عمــا إذا كانت الاتفاقية تتيح بنصوصها الحالية تشكيل هذه اللجنة، واقترحــت إحالــة الاقتراح إلى مؤتمرات الأطراف التالية للحكم على مدى الالتزام بــدلا مــن إنشاء لجنة جديدة بتبعات مالية وإدارية لا جدوى منها في الوقت الحاضــر. وكانت وجهة نظر مجموعة الــ ٧٧ والصين أن نصوص الاتفاقية لا تمنــع تشكيل اللجنة، بل أن المادة الثانية والعشرين تخول لمؤتمر الأطراف تشكيل هيئات إدارية تعاونه في الإشراف على تنفيذ الاتفاقية. وأخيرا وافق المؤتمر على تأجيل الموضوع إلى مؤتمر الأطراف الثالث على أن يقــوم المــؤتمر الثاني بإعداد وثيقة اللجنة وبيان آليات العمل فيها.

د) قرارات العلم والتكنولوجيا

كان جدول أعمال اللجنة حافلا بموضوعات أولها الأساليب التقليدية ذات الصلة بمكافحة التصحر ومنها المعارف المحلية لدى أهالي المناطق الجافة وبيان كيف تعاملوا على مر العصور مع مسببات وظواهر ونواتج المشكلة باستعمال العادات المتوارثة من الآباء والأجداد، وكيف يمكن تطوير هذه العادات بتكنولوجيات بسيطة ومقبولة لزيادة كفاءتها. والموضوع الثاني هو الدلائل والمؤشرات المرجعية التي تعطي قراءات كمية تتيح تقييم تأثير التصحر وتقييم عمليات مكافحته. وتقرر في النهاية تشكيل لجنتين من خبراء الدول أطراف الاتفاقية لبحث هذين الموضوعين وإعداد أوراق مرجعية للمناقشة في مؤتمر الأطراف القادم.

وتضمنت الموضوعات الأخرى قوائم الخبراء المقدمة من أطراف الاتفاقية لاعتمادهم كاستشاريين في سجلات الاتفاقية، واستعرضت اللجنة طلب بعض الجهات العلمية الدولية للمشاركة فيما تقوم به اللجنة من دراسات. وفي هذا السياق طلبت اللجنة من أطراف الاتفاقية موافاتها ببيان بمؤسساتها الوطنية التي تعمل في مجال مكافحة التصحر. واستجابة لذلك قدم وفد مصر بيانا يتضمن العديد من مراكز البحوث والجامعات المصرية التي يتقاطع عملها مع موضوعات الاتفاقية من النواحي العلمية والاقتصادية والاجتماعية، وظهرت هذه البيانات في مطبوعات الاتفاقية. ووافقت اللجنة أخيراً على تكليف برنامج الأمم المتحدة للبيئة بقيادة فريق عمل من مؤسسات دولية في كونسورتيم لحصر شبكات المعلومات الدولية التي تعمل في مجال التصحر.

هـ) قرارات متنوعة

وافق المؤتمر على وثيقة قواعد ونظم العمل باستثناء بعض فقرات المواد ٢٢، ٣١، ٤٧ التي أجلت إلى مؤتمر الأطراف الثاني. ومن جهة أخرى

طلبت مجموعة دول وسط وشرق أوروبا (التي شاركت كمراقب) الموافقة على إعداد ملحق خاص بها أسوة بملاحق المجموعات الأخرى طبقا لنظام الأمم المتحدة. وقد أيدت معظم الوفود هذا الطلب باعتباره حافزاً لدول وسط وشرق أوروبا لكي تدخل إلى الاتفاقية كأطراف. وتقرر أن ينظر في أمر هذا الملحق في دورة قادمة.

وأثير موضوع موقع إسرائيل في المجموعات الإقليمية أثناء مداولات اللجنة الكلية، حيث ترى إسرائيل أن الاتفاقية هي اتفاقية جغرافية ولذلك فإنها كدولة آسيوية جغرافيا يحق لها أن تشارك ضمن مجموعة الدول الآسيوية. وترى سوريا والسعودية وإيران أن الاتفاقية تم التوصل إليها تحت مظلة الأمم المتحدة وبالتالي يجب اتباع نظمها في تسكين الدول ضمن المجموعات الإقليمية، وعلى ذلك فإسرائيل دولة أوروبية. وقد لوحظ أن السكرتارية متعاطفة مع موقف إسرائيل كما أن الدول العربية الآسيوية لم تظهر معارضتها إلا في مرحلة متأخرة ولذلك لم يحسم هذا الموضوع بصفة نهائية.

التحليل النهائي لأعمال المؤتمر

١. تركزت معظم أعمال المؤتمر على إرساء قواعد الأمور الإجرائية والتنظيمية، ولذلك فقد امتدت آمال وتوقعات الوفود إلى مؤتمر الأطراف الثاني انتظارا لتنفيذ الاتفاقية على أرض الواقع. وقد ظهرت خلافات قديمة بين الدول النامية وبعضها حول التميز الذي تستحقه أفريقيا في الاتفاقية دون أن تعرف نهاية سعيدة.

٢. كان المأمول أن يتشكل وفد مصر للمؤتمر برئاسة نائب رئيس الوزراء وزير الزراعة أو وزير الخارجية أو وزير البيئة، ليس تقليلا من كفاءة السفير الهمام نهاد عبد اللطيف، ولكن تقربا من الدول الأفريقية عاطفيا

وسياسيا التي ترى في اتفاقية التصحر شيئا عزيزا يكاد يكون مقدسـا، إلا أن كل وزير كانت لديه أعذاره التي حالت دون مشاركته.

٣. جرت أحاديث جانبية عن ضرورة عقد المؤتمر الثاني للأطراف في دولـة أفريقية وبالذات في مصر أو السنغال. وكان موقـف الـسكرتارية حياديـا، ولكنها أوضحت أن على الدولة التي ترغب في الاستضافة أن تتعهد بتحمـل التكاليف الإضافية التي تبلغ نحو مليون دولار طبقاً للتجربة الإيطالية، كمـا أوضحت أن الموقف المالي للأمم المتحدة ومؤسساتها لن يـسمح بتقـديم أي دعم في هذا المجال.

٤. بالنظر إلى المكاسب السياسية والأدبية والمادية الضخمة التي كان يمكـن أن يجلبها انعقاد المؤتمر الثاني لأطراف الاتفاقية في مصر، يطغـى إحـساس بالأسف أن هذا الموضوع لم يجد طريقه في الوقت الناسب إلى متخذ القرار السياسي لدراسته على أعلى المستويات بالجدية اللازمـة. وهكـذا تقـدمت السنغال نيابة عن أفريقيا بطلب استضافة المؤتمر الثاني للأطراف وحـصلت عليه دون منافسة.

مؤتمر الأطراف الثاني– داكار ١٩٩٨

عموميات وإجراءات

عقد المؤتمر الثاني للأطراف في دكار عاصمة السنغال في الفترة من ٣٠ نوفمبر حتى ١١ ديسمبر ١٩٩٨ بحضور ١١٣ طرف للاتفاقية إضافة إلى ١٣ دولة ليست طرفا، ١٩ منظمة دولية حكومية وغير حكومية كمراقبين. وافتـتح الرئيس عبده ضيوف رئيس جمهورية السنغال (حينئذ) أعمال المـؤتمر بكلمـة ترحيب مؤكدا على أهمية مكافحة التصحر حيثما وجد وخاصـة فـي افريقيـا

لتخفيف أهوال الفقر والمجاعة. وشارك في المؤتمر وفد مصري برئاسة السفير محمد نجيب سفير مصر في السنغال، وعضوية الدكتور صلاح طـاحون عـن وزارة البيئة، والسفيرة منى خشبة ووزير مفوض (حينئذ) عبد الغفـار الـديب وسكرتير ثاني (حينئذ) خالد طه وسكرتير ثاني (حينئـذ) أمـاني فهمـي مـن الخارجية، والدكتور سعد الدمرداش من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

وشارك مع الجانب المصري أيضا الأستاذ حسن باظة نائب رئـيس لجنـة الزراعة والري بمجلس الشعب فى اجتماعات الـدائرة المـستديرة للبرلمـانيين بدعوة من سكرتارية الاتفاقية، كما شارك الأستاذ وجدي رياض مساعد رئـيس تحرير الأهرام ضيفا على السكرتارية لنشر الوعي بالاتفاقية ودعم تنفيذها بتأييد المجالس التشريعية ووسائل الإعلام.

وتحدث في الجلسة الافتتاحية مندوب إندونيسيا ممثلا لمجموعـة الـــ ٧٧ والصين فأبدى أسفه لعدم تمكن الآلية العالمية من ممارسة نشاطها، وتمنـى أن يتفق مؤتمر الأطراف الثاني على تشكيل لجنة مؤسسية دائمة تخـتص بمراقبـة تنفيذ الاتفاقية Committee to Review the Implementation of the Convention (CRIC). وتحدث مندوب النمسا ممثلا لدول الوحدة الأوروبية فأشـار لأهميـة التعاون بين الدول المانحة والدول النامية لتجنب فاقد الازدواجية وأوصى بتوخي الدقة في تحديد أهداف كل من السكرتارية والآلية العالمية.

وكانت هناك اجتماعات تنسيقية يومية بين كافة مجموعات الدول أطـراف الاتفاقية قبل أو بعد انتهاء موعد اجتماعات اللجنة الكلية. ومن هذه المجموعات مجموعة الدول العربية، والدول الأفريقية، ودول أمريكا اللاتينية، ومجموعة الـــ ٧٧ والصين، ودول الاتحاد الأوروبي. وتوصلت مشاورات قبيل جلسة الافتتاح إلي تشكيل هيئة مكتب المؤتمر برئاسة وزير البيئة السنغالي وعضوية الأرجنتين وانتجوا وباربودا واذربيجان وأرمينيا والأردن والمملكة العربية السعودية وكندا

وتونس نوابا للرئيس، إضافة إلى إيران رئيس مكتب لجنة العلم والتكنولوجيـــا، كما تمت الموافقة على استكمال تشكيل هيئة مكتب لجنــة العلــم والتكنولوجيــا بعضوية المملكة المتحدة وشيلي وكينيا نوابا للرئيس. كما تمت الموافقـــة علـــى رئاسة بلجيكا للجنة الكلية Committee of the Whole (COW) وكـــذلك تـــشكيل ثلاث لجان مفتوحة (أي عضويتها مفتوحة لمن يرغب من الأطراف) أنيط بهـــا تنقية المسائل الخلافية بين الأطراف تختص بالجوانب القانونيـــة وتقيـــيم تنفيـــذ الاتفاقية ووثيقة قواعد وطرق العمل.

وخصص المؤتمر يومين في الأسبوع الثاني لما يطلق عليه جلسات الفقـــرة العالية يتحدث فيها رؤساء الوفود وضيوف المؤتمر. وتحدث في هذه الجلـــسات ١٨ وزيرا إضافة إلي ٥٦ مسئولا حكوميا وكـــذلك ممثلـــو اتفاقيـــات التنـــوع البيولوجي والتغير المناخي والأراضي الرطبة ومنظمات اليونـــسكو والأغذيـــة والزراعة والأرصاد العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والمرفق العالمي للبيئة والمرفق العالمي للتنمية الزراعية والبنك الـــدولي واللجنة الحكوميـــة للتغيـــر المنـــاخي Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC) مؤكدين على جوانب التعاون لتنفيذ جوانب اتفاقية التـــصحر، وسوف يتم تعاون مؤسسي بين سكرتارية اتفاقية التصحر وسكرتيريات بعـــض هذه الهيئات والمنظمات من خلال ما يطلق علية في أدبيات اللغة الجديدة اســـم مذكرة التفاهم Memorandum of Understanding (MOU).

وقدمت كلمة مصر عرضا عاما لجهدها في مجالات مكافحـــة التـــصحر، والترتيبات المؤسسية، والخطوط العريضة للبرنامج المصري لمكافحة التصحر، واستعدادها للتعاون مع جميع الأطراف وخاصة الأفريقية من خـــلال ترتيبـــات مشتركة لتقديم المساعدات اللازمة.

أ) البرامج الوطنية وتحت الإقليمية

عبرت الدول المانحة عن ضرورة وضع اتفاقية مكافحة التصحر في إطار التنمية المستدامة كما أكدت على الأهمية المؤسسية للبرامج الوطنية لمكافحة التصحر. وتوصل المؤتمر إلى قرار يرحب ويشجع البرامج الإقليمية، كما يطلب من كافة الهيئات والمؤسسات الدولية تقديم كل المساعدات الممكنة في مجال تخطيط وتنفيذ البرامج تحت الإقليمية والإقليمية.

وفي هذا السياق تقرر أن تقدم الدول الأفريقية المتأثرة بالتصحر لمؤتمر الأطراف الثالث تقارير مكتوبة توضح وتحلل ما قامت به من إجراءات لإعداد برامج مكافحة التصحر على النطاق الوطني وتحت الإقليمي والإقليمي، كما تقدم الدول والمؤسسات المانحة تقارير عن الموارد المالية التي خصصتها لمساعدة الدول الأفريقية لإعداد وتنفيذ برامجها. أما اقتراح تشكيل لجنة تختص بمراقبة تنفيذ الاتفاقية (CRIC) فقد تقرر إحالته إلى مؤتمر الأطراف الثالث.

وعقدت بناء على اقتراح من دول الاتحاد الأوروبي جلسة تثقيفية حول إعداد البرامج الوطنية شارك فيها نحو مائة شخص. وتحدث ممثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية عن خبرتهم المكتسبة في أفريقيا لإعداد برامج التنمية، وشدد على ضرورة أن يكون البرنامج ديناميكيا منفتحا على احتياجات متغيرة للمجتمعات المحلية. وتحدث بعد ذلك ممثل السويد عن موضوع المؤشرات والدلائل وأهميتها في بناء برامج التنمية عموما ومكافحة التصحر خصوصا لتأكيد الترابط والتداخل بين كافة مستويات الدولة. ثم جرت بعد ذلك مناقشات عامة سعد بها الجميع.

ب) الاستراتيجية متوسطة المدى لتنفيذ الاتفاقية

تقدمت السكرتارية بمذكرة تتضمن أفكارها عن استراتيجية متوسطة المـدى لتنفيذ الاتفاقية بطريقة فعالة على كافة المستويات. وقد أيدت مجموعة الـــ ٧٧ والصين المذكرة باعتبارها أساسا جيدا للمفاوضات، على حين عارضتها دول الاتحاد الأوروبي واليابان باعتبارها تتيح للسكرتارية القيام بأعمال تنفيذية، وهو ما يتجاوز وظيفتها التيسيرية التنسيقية المفترضة إلى أعمال هي من صميم مسئوليات الآلية العالمية ولجنة العلم والتكنولوجيا. وردت مجموعة الـ ٧٧ والصين على ذلك بأن معارضة مذكرة السكرتارية مبنية على قراءة متعسفة. ووصلت المفاوضات إلى طريق مسدود فتقرر إرجاؤها إلى مؤتمر الأطراف الثالث.

جـ) الآلية العالمية

ناشدت الدول النامية جميع من يهمهم الأمر أن تبدأ الآلية العالمية نشاطها مع بداية عام ١٩٩٩ والنظر في إمكانية تمويل مشروعات وطنية وإقليمية بالسرعة الواجبة. وحصر مدير الآلية وظيفتها في بناء مشاركات وتوصيل موارد وإعداد قواعد بيانات والتعرف على وسائل ابتكارية وتسويق وتبادل المعلومات فيما يخص مصادر التمويل. وتقرر في النهاية إحالة مذكرة التفاهم بين مؤتمر الأطراف والمرفق العالمي للتنمية الزراعية بخصوص طبيعة ومنهج العمل في الآلية العالمية إلى مؤتمر الأطراف الثالث لمزيد من المناقشة قبل إقرارها.

د) قرارات العلم والتكنولوجيا

قرر المؤتمر مواصلة حصر المؤسسات التي تعمل في مجال مكافحة التصحر وتقييم الشبكات الحالية، وتشكيل لجنة خبراء لدراسة موضوع

المعارف والتقاليد المحلية المتوارثة في مجالات مكافحة التصحر، والاهتمام بنظم الإنذار المبكر واعتبارها موضوعا رئيسيا لمناقشات لجنة العلم والتكنولوجيا في اجتماعات الدورة الثالثة.

هـ) قرارات متنوعة

تناول المؤتمر مواد خلافية في وثيقة قواعد وطرق العمل التي تركت حولها أقواس في اجتماعات سابقة لعدم التوافق عليها. المادة الخلافية الأولى تتعلق بطبيعة تشكيل مكتب المؤتمر ورغبة الدول الأفريقية في الإستحواز على ثلاثة مقاعد، حيث استطالت مناقشات جلسات رسمية وغير رسمية وفي لجان مساعدة ومجموعات تلامس دون جدوى. وفي النهاية أمكن التوصل إلى صيغة لغوية هلامية تأخذ وتعطي للجميع ولذلك تراضت عليها كافة الأطرف ربما من فرط الإرهاق، تنص على أن يؤخذ في الاعتبار عند تشكيل مكتب مؤتمر الأطراف التوزيع الجغرافي المتكافئ والتمثيل المناسب للأطراف المتأثرة وخاصة الأطراف الإفريقية مع عدم تجاهل الأطراف الأخرى.

أما بالنسبة للمادة الخاصة بأغلبية التصويت اللازمة للتوصل إلي قرارات، فلا زالت بها أقواس وإن كان الاتجاه الغالب هو الاكتفاء بحكم الأغلبية البسيطة في معظم الموضوعات أما المسائل المالية والبرامج فلابد من الوصول إلى توافق. وتقرر ترحيل موضوع الخلاف حول إجراءات وآليات حل المنازعات الناتجة عن التطبيق إلى مؤتمر الأطراف الثالث.

وفي سياق آخر تمت الموافقة علي مذكرة التفاهم بين سكرتارية الاتفاقية والحكومة الألمانية التي تنظم استضافتها في بون طبقا لما قرره مؤتمر الأطراف الأول. وأفاد الطرف الألماني بأنه من المرجح أن يتم التصديق

على المذكرة في بداية عام ١٩٩٩، علما بأن هذه المذكرة شبيهه بمذكرة اتفاقية التغير المناخي التي تستضيف ألمانيا سكرتاريتها منذ عدة سنوات.

وتمت الموافقة أيضا على النظر في إمكان إعداد ملحق لدول وسط وشرق أوروبا ليكون الملحق الخامس في الاتفاقية أسوة بالملاحق الأخرى التي تخص أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وشمال البحر المتوسط.

التحليل النهائي لأعمال المؤتمر

١. لم يتوصل مؤتمر الأطراف الثاني إلى حلول جذرية لمعظم الموضوعات الخلافية التي تناولتها المناقشات. وربما يعزى ذلك لاختلاف وجه نظر مجموعتي دول الشمال ودول الجنوب لأولويات تنفيذ الاتفاقية، بالرغم من إحساسهما الجامع بالمشاركة بمعنى partnerships. فدول الشمال ترى أن أولوية التنفيذ تتمثل في تمكين أهالي المجتمعات المحلية في الدول المتأثرة بالتصحر من اتخاذ إجراءات محددة بمحض إرادتهم هم أدرى الناس بجدواها لحسن استخدام الموارد لصالحهم، ويأتي بعد ذلك تجميع معطيات المحليات في برنامج وطني متكامل. وفي المقابل ترى دول الجنوب ممثلة بمجموعة الـ ٧٧ والصين أهمية المقاربة الكلية بمنظور وطني متكامل لمشكلة التصحر بديلا للتركيز على المحليات في جزر منعزلة. وقد يكون وجود البرلمانيين ضمن فعاليات المؤتمر أحد وسائل وصل المسافة بين الآراء المتباينة.

٢. شاركت مصر في اجتماعات الدائرة المستديرة البرلماني ضمن ٣٥ برلمانيا من ٢١ دولة طرف للاتفاقية. وتناولت كلمة مصر دور مجلس الشعب لحماية البيئة وترشيد استعمال الموارد والاهتمام بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية

في مكافحة التصحر، وكذلك استعداد مصر للتعاون مع أطـراف الاتفاقيـة وخاصة في افريقيا عن طريق تبادل المعلومات والخبرات.

والواقع أن اتفاقية التصحر تمثل أحد الأبواب الهامة التي تستطيع مصر مـن خلالها أن تدعم صلاتها الأفريقية. فالثابت أن مصر غنية بخبـرات علميـة وعملية تستطيع إقامة مشروعات تجريبية لمكافحـة التـصحر فـي الـدول الأفريقية المتأثرة بالتصحر، كما أنه من الجدير بالذكر أن مصر تقوم حاليـا بدعم عدد من الدول الأفريقية من خلال الصندوق الأفريقي بوزارة الخارجية وكذلك المركز الدولي للزراعة التابع لوزارة الزراعة.

ويمكن بشيء من التنسيق أن تكون مكافحة التصحر أحد المهام الرئيسية لهذه المؤسسات حتى لا تخلو الساحة لدول أخرى تنافس مصر. ومن المخطط أن تتضمن الخطة الإقليمية لمكافحة التصحر في أفريقيا إقامة بعـض الـشبكات والمراكز التي يهتم أحدها بالموارد الأرضية في القارة والآخـر بـالموارد المائية وكفاءة استعمالها في المناطق المختلفة. ويأتي في هذا السياق ما يقال عن المياه العابرة للحدود وحقوق الارتفاق وما قد يرتبط بذلك مـن بـدائل. ومن هذه البدائل تدريب دول أفريقية في منطقة أعالي النيل علـى الزراعـة المطرية بديلا للزراعة المروية.

٣. تكاد مصر أن تكون الدولة الأفريقية الوحيدة التي ليست عضواً في تجمعات تحت إقليمية. وسوف يكون من المفيد محاولـة إنـشاء روابـط مـع هـذه التجمعات، كما أنه من الضروري الإلحاح على سكرتارية الاتفاقية لمشاركة مصر في المشروعات تحت الإقليمية التي تنفـذها الـسكرتارية فـي هـذه التجمعات باعتبار أن الاتفاقية تتحدث عن حدود جغرافية وليس عن حـدود سياسية.

مؤتمر الأطراف الثالث– رسيفي ١٩٩٩

عموميات وإجراءات

عقدت اجتماعات مؤتمر الأطراف الثالث في مدينة رسيفي بالبرازيل خلال الفترة من ١٥ – ٢٦ نوفمبر ١٩٩٩. وشارك في الاجتماعات ١٥٩ دولة بصفتها طرفا للاتفاقية، كما شارك بصفة مراقب دول لم تصدق على الاتفاقية منها الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وروسيا الاتحادية، وكذلك العديد من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية. ومثل مصر وفد يتكون من الدكتور صلاح طاحون عن وزارة شئون البيئة، والدكتور أحمد مصطفى من وزارة الأشغال والموارد المائية، وسكرتير ثاني (حينئذ) أماني نجيب من وزارة الخارجية، واعتذر ممثل وزارة الزراعة عن عدم الحضور في اللحظة الأخيرة.

وبدأ المؤتمر أعماله بجلسة قصيرة افتتحها نائب رئيس جمهورية البرازيل بكلمة ترحيب، ثم تحدث كل من رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومديري منظمات الأغذية والزراعة والأرصاد العالمية والمرفق العالمي للبيئة والمرفق العالمي للتنمية الزراعية (الايفاد)، وعمدة المدينة. ثم عقدت جلسة إجرائية تم فيها اعتماد تشكيل هيئة مكتب المؤتمر برئاسة وزير البيئة البرازيلي وعضوية كل من ممثلي بيرو وكندا ورومانيا والبرتغال والسعودية وسوريا وازربيجان وتشاد وتوجو نوابا للرئيس بالإضافة إلى ممثل زيمبابوي بصفته رئيسا للجنة العلم والتكنولوجيا.

وأشارت دول نامية في الجلسة العامة الأولى إلى جهود تقوم بها لمكافحة التصحر وطالبت الدول والمؤسسات المانحة بتنفيذ التزاماتها للاتفاقية بتخصيص الموارد اللازمة لتنفيذ البرامج الوطنية. وقدم وفد مصر عرضا موجزا للتقرير

الوطني الذي وزعت نسخ منه على الوفود. وسوف يأتي ذكر بعض تفاصيل هذا التقرير في فصل لاحق. وعبرت وفود دول مانحة عن اهتمامها بمكافحة التصحر على كافة المستويات، وأشارت إلى ما قدمته من مساعدات لكافة دول العالم في السنوات الأخيرة.

وهناك أيضا جلسات اللجنة الكلية التي تعرض فيها المواقف الفردية أو الجماعية لتكتلات الدول بهدف الوصول إلى توافق للآراء حول مسألة محددة. وفيما قبل وبعد الجلسات الرسمية يتم عقد اجتماعات بين دول التجمعات الدولية للتنسيق استعدادا للنقاش في اللجنة الكلية. وهناك أيضا اجتماعات مجموعات التلامس بهدف الوصول إلى أرضية مشتركة للاتفاق على حل يرضي كافة الأطراف يتم عرضه على اللجنة الكلية لإقراره بعد مناقشات قصيرة.

وتضمنت أعمال الأسبوع الثاني للمؤتمر تلاوة بيانات رسمية للوفود شارك فيها سبعون وزيرا نصفهم تقريبا من أفريقيا باعتبار أن الاتفاقية اتفاقية إفريقية في الدرجة الأولى من حيث الإعداد والتوجيه وأولوية التنفيذ. وتضمنت كلمة وفد مصر تاريخ عمليات مكافحة التصحر في مصر والخبرات العلمية والإدارية والمؤسسية التي تراكمت عبر السنين. وأشارت الكلمة إلى أن مصر كانت من أوائل الدول التي صدقت على الاتفاقية، كما أنها استجابت لالتزاماتها وتوصلت إلى إطار عام لبرنامجها الوطني. وفي ختام الكلمة تمت الإشارة إلى استعداد مصر لتقديم خبراتها للأشقاء الأفارقة، كما طالبت بتفعيل الآلية العالمية وتجميع الجهود الدولية لمكافحة آثار التصحر في الدول النامية.

ومن فعاليات المؤتمر أيضا اجتماع المائدة المستديرة للبرلمانيين الذي عقد على مدى يومين وشارك فيه بدعوة من السكرتارية ٣٩ برلمانيا من ٢٨ دولة من أطراف الاتفاقية. وقد عبر المجتمعون عن قلقهم من الآثار المدمرة للتصحر

وتعاهدوا لحشد التأييد البرلماني لتنفيذ الاتفاقية والوفاء بالتزامات دولهم، ثم توجهوا بالنداء إلى المجتمع الدولي وأطراف الاتفاقية والمجتمع المدني الدولي، والهيئات الأكاديمية، والاتحاد البرلماني الدولي للعمل كل في مجاله لاتخاذ الخطوات وتبني القرارات التي تقلل من الأخطار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للجفاف والتصحر.

مداولات وقرارات المؤتمر

أ) البرامج الوطنية وتحت الإقليمية

تقدمت ٤١ دولة أفريقية – ومنها مصر – بتقارير عن برامجها الوطنية لمكافحة التصحر وذلك استجابة لقرار صدر عن المؤتمر الثاني لأطراف الاتفاقية. كما تقدمت المنظمات الأفريقية تحت الإقليمية وهي إيجاد في شرق افريقيا، وسادك في جنوب افريقيا، وسيلس في غرب افريقيا، واتحاد المغرب العربي ببرامجها تحت الإقليمية. وتقدمت المجموعة الأفريقية بهيكل لبرنامج إقليمي لمكافحة التصحر على مستوى القارة.

وفي هذا السياق وافق المؤتمر دون نقاش طويل على تشكيل مجموعة عمل مؤقتة لمراجعة تنفيذ الاتفاقية باسم Working Group to Review Implementation (AHWG). وكانت المجموعة مفتوحة أي أن المشاركة فيها متاحة لمن يرغب دون حواجز، وأنيط بها فحص التقارير الوطنية وتحت الإقليمية والإقليمية لأطراف الاتفاقية من الدول النامية، وكذلك تقارير الدول المانحة لتقييم مدى مساعداتها للدول النامية، وتقوم المجموعة بإعداد تقرير عما عرض عليها وتنتهي مهمتها بتقديمها لهذا التقرير.

وبالنظر إلى عدم مشاركة مصر في أي من المنظمات تحت الإقليميـة ممـا يحرمها من بعض الفرص المتاحة، حاول وفد مـصر التحـرك فـي عـدة اتجاهات لتدارك الموقف غير المريح. أولها محاولة إيجـاد صـيغة وديـة للتعاون بين مصر واتحاد المغرب العربي للوصول إلى برنامج يعبـر عـن الجهد المشترك لدول شمال أفريقيا طبقا للقراءة الصحيحة لنصوص الاتفاقية وإعمالاً لنظام التقسيم الجغرافي المعمول به في الأمم المتحدة وكذلك منظمـة الوحدة الأفريقية. والمؤسف أن تلك المحاولة الودية اصـطدمت بمعارضـة وفدي كل من تونس وليبيا. وكانت الحجة هي أن دول اتحاد المغـرب قـد قطعت شوطاً طويلاً في إعداد برنامجها وليس لديها الاستعداد لإعادة كتابتـه ليتضمن مصر في هذا الوقت المتأخر. ولكن وفد مصر أكـد أن غايـة مـا يطالب به هو التنسيق بين البرنامجين وليس إدخال مصر ضـمن البرنـامج المغاربي، غير أن ذلك لم يفلح في تغيير موقف الطرف الآخر مـتعللا بـأن الموضوع ينبغي معالجته سياسيا وهم ليسوا مخولين لاتخاذ قرار فـي هـذا الشأن.

ومن جهة أخرى قام وفد مصر بعرض المشكلة في اجتماعـات المجموعـة الأفريقية من منطلق أن عدم عضوية مصر في التنظيمات تحت الإقليميـة لا يجب أن يكون مبررا لعدم التعاون بين مصر والدول المجاورة، وأن مـصر بمؤسساتها العلمية وخبراتها المكتسبة في مجالات مكافحة التصحر هي سـند كبير لتنفيذ الاتفاقية. وقد عبرت معظم الوفود عن تعاطفها مع مصر، غير أن الوفد التونسي أصر على موقفه بالرغم من تذكيره بتوصـية مـؤتمر وزراء البيئة الأفارقة في نيروبي في سبتمبر ١٩٩٩، والتي أكدت علـى ضـرورة الأخذ بعين الاعتبار الدول التي ليست عضوا بالمنظمات تحت الإقليمية عنـد وضع البرامج تحت الإقليمية.

وطالب وفد مصر بالتدخل حينما نظمت السكرتارية جلسة غير رسمية لعرض الملامح الرئيسية للبرامج تحت الإقليمية، وطلب تسجيل أن الاتفاقية تتحدث عن برامج تحت إقليمية جغرافية طبقا لنظام الأمم المتحدة الذي يضع مصر في الشمال الأفريقي، وأن ما قدمه اتحاد المغرب العربي لا يمثل شمال أفريقيا، وأن مصر لا تطالب بالانضمام إلى برنامجه ولكنها تطلب إيجاد وسيلة للتعاون سعيا للتنفيذ الصحيح لأحكام الاتفاقية.

وتباحث الوفد المصري مع بعض مساعدي سكرتير الاتفاقية سعيا لإيجاد حل لهذه المشكلة، فذكر بعضهم أنهم يتعاطفون مع موقف مصر، وأنهم سبق وأن اقترحوا على سكرتارية اتحاد المغرب دعوة ممثل عن مصر كمراقب لحضور الاجتماع الذي تم فيه إعلان برنامج الاتحاد غير أن الاقتراح لم يؤخذ به. وأكد وفد مصر مجددا أنه لا يمكن اعتبار برنامج اتحاد المغاربة بديلا عن برنامج للشمال الأفريقي الذي يتضمن جميع دول المنطقة بما فيها مصر، وأن السكرتارية تخطئ خطأ جسيما إذا لم تنسق بين الدول ذات العلاقة وصولا إلى البرنامج المطلوب.

وتم في الجلسة الختامية للمؤتمر التي بدأت بعد ظهر ١٩٩٩/١١/٢٦ وامتدت حتى صباح اليوم التالي وفيما يشبه المعجزة تعديل القرار في البند الخاص بالبرامج تحت الإقليمية بناء على طلب وفد مصر، ليتضمن الإشارة إلى الدول التي ليست عضوا في التنظيمات تحت الإقليمية مثل مصر، ويقرر إجراء مشاورات لتنسيق الجهود فيما يكفل أن يكون البرنامج معبرا عن كافة الدول في المنطقة الجغرافية. ولم تعترض أي من الدول المشاركة على القرار فصار حجة قانونية في صالح مصر.

ب) الاستراتيجية متوسطة المدى لتنفيذ الاتفاقية

تقدمت السكرتارية بمذكرة معدلة بناء على قرار من المؤتمر الثاني للأطراف تتعلق بالاستراتيجية متوسطة المدى لأعمال السكرتارية فيما يخص تنفيذ الاتفاقية. وطبقا للمذكرة فإن أعمال السكرتارية تقع تحت أربعة أوجه هي الخدمات المكتبية، وتيسير عمليات تنفيذ الاتفاقية، والتعاون مع سكرتاريات الاتفاقيات الأخرى، والنهوض بالتوعية ونشر وتبادل المعلومات الخاصة بالتصحر وما يتضمنه ذلك من إنشاء نظام معلومات متكامل.

وأفادت المذكرة أن برامج نشاط السكرتارية يتضمن تقديم الدعم المؤسسي والقانوني واللوجستي لمؤتمر الأطراف وفروعه، والتوسط في العلاقات الخارجية، وتقييم التقدم في تنفيذ الاتفاقية، وتسهيل عمليات تنفيذ الاتفاقية لضمان التوافق بين البرامج الوطنية ومبادئ الاتفاقية، وتبني الاجتماعات واللقاءات التي تسعى لتأكيد مبدأ المشاركة، وتقديم الدعم اللازم لإعداد البرامج الإقليمية وتحت الإقليمية، ودعم التعاون فيما بين الأقاليم، ودعم المنظمات غير الحكومية.

وأوضحت دول منظمة التعاون والتنمية أنها لا يمكن أن توافق على هذه التوجهات حيث أنها تعطي للسكرتارية مهمات تنفيذية تتجاوز كثيرا ما جاء في نصوص الاتفاقية. غير أن دول مجموعة الـ ٧٧ والصين ومنها المجموعة الأفريقية رأت أن المذكرة إيجابية وأن العبرة ليست في مهمات تنفيذية بقدر ما هي في تيسير تنفيذ الاتفاقية. وارتباطا بهذا الموضوع تبنت مجموعة الـ ٧٧ والصين مشروعين لقرارين يختص الأول "بإعلان رسيفي" لدعم الدول النامية المتأثرة بالتصحر حتى تستطيع إعداد وتنفيذ برامجها، ويختص المشروع الثاني بتكوين لجنة متابعة تتكفل بمراجعة وتقييم برامج

وعمليات تنفيذ مكافحة التصحر ومدى مقابلة كل من الدول النامية والدول الغنية لالتزاماتها كإطراف للاتفاقية.

وبعد مفاوضات مطوله امتدت من الجلسات المفتوحة إلى الجلسات المغلقة توصل المؤتمر إلى الموافقة المشروطة على مذكرة السكرتارية، على أن تقوم السكرتارية بتحديد أولويات عملها وتسهيل تقييم فعال للتقدم في تنفيذ الاتفاقية بتجميع وتلخيص تقارير أطراف الاتفاقية، وإعداد تقرير يتضمن مراجعة شاملة لأعمال وأنشطة السكرتارية للعرض على مؤتمر الأطراف السادس.

ووافق المؤتمر على إطلاق "مبادرة رسيفي" التي تؤكد على إعلان يصدر عن مؤتمر الأطراف الرابع، بنداء قوي إلى الدول والمؤسسات المانحة لدعم الدول النامية المتأثرة بالتصحر في إعداد وتنفيذ برامجها الوطنية وتحت الإقليمية والإقليمية، وتحدد بشكل قاطع الالتزامات التي نفذتها أطراف الاتفاقية والتأكيد على أهمية المؤشرات القياسية والدلائل لإجراء تقييم وصفي وكمي لتنفيذ الاتفاقية. كما وافق المؤتمر على تشكيل مجموعة خبراء خلال المؤتمر الرابع للأطراف لمراجعة وتحليل التقارير التي قدمت للمؤتمر الثالث وستقدم للمؤتمر الرابع، وبعد ذلك تتوصل المجموعة إلى توصيات محدده للحكم على التزام الأطراف بتنفيذ التزاماتها طبقا للاتفاقية.

جـ) الآلية العالمية

تمت الموافقة على مذكرة التفاهم الخاصة بتنظيم عمل وإدارة الآلية العالمية، تتضمن عدة مبادئ منها التأكيد على أن الآلية تعمل تحت إشراف وتوجيه مؤتمر الأطراف. ويقوم المرفق العالمي للتنمية الزراعية بدعم الآلية في أداء عملها، وللآلية هيكل إداري مستقل كجزء من التنظيم الرئيسي للمرفق،

ومصادر التمويل المتاحة للآلية ثلاثية أولها مخصصات ميزانية رئيسية وثانيها موارد تطوعية تقدم من دول وثالثها موارد تخصص كمنح بالإضافة إلى موارد يقدمها المرفق. وتعاون الآلية منظمات وأجهزة الأمم المتحدة مثل منظمة الأغذية والزراعة والمرفق العالمي للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الغذاء العالمي في جهودها لمكافحة التصحر في الدول النامية.

ومن جهة أخرى أجريت المراجعة الأولى لعمل الآلية العالمية. وتتركز أهم نتائج التقييم في التأكيد على أن المهمة الرئيسية للآلية هي تسهيل حشد وتوجيه موارد مالية لازمة لإعداد وتنفيذ البرامج الوطنية في البلاد النامية أطراف الاتفاقية، والتأكيد على قيام الآلية بتسهيل الاتصال بين أطراف الاتفاقية ومصادر التمويل المتعددة ودعم الاتصال بكافة مصادر التمويل الأخرى بما فيها القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، وتعرض الآلية نتائج نشاطها على مؤتمر الأطراف الرابع ويشمل ذلك دعم إعداد وتنفيذ البرامج وإعداد التقارير الوطنية واتفاقيات المشاركة تحت الإقليمية والإقليمية وفيما بين الإقليمية، وكذلك حصر وبيان برامج التعاون الثنائية والجماعية.

د) الميزانية

تقدمت السكرتارية بمشروع ميزانية للعامين ٢٠٠٠/٢٠٠١ بإجمالي وقدره عشرين مليون دولار أمريكي مع نسبة زيادة سنوية ٣٠%، وتتضمن مخصصات لإدارة وحدات إقليمية في الأقاليم الأربعة للاتفاقية وهي افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وشمال البحر المتوسط. وقد اعترضت الدول الأوروبية لكثرة تعيين أفراد في السكرتارية كما أن الزيادة السنوية أكبر مما تبرره حاجة العمل. وكان رأى مجموعة الـ ٧٧ والصين هو التمسك بالميزانية ضماناً لوجود حد أدنى من اعتمادات تساعد الدول الفقيرة في تنفيذ

مشروعاتها. وقد احتدم الخلاف ضمن قضايا أخرى وامتد إلى اجتماع اليــوم الأخير الذي استمر حتى الساعة الثانية والنصف من صباح اليــوم التــالي، حيث استقر الرأي على فصل ميزانية السكرتارية عن ميزانية الآلية العالمية، كما تم الاتفاق على تدعيم الآلية ببعض العاملين في السكرتارية لبدء العمــل في أقرب وقت ممكن.

هـ) قرارات العلم والتكنولوجيا

توصلت لجنة العلم والتكنولوجيا إلى توافق في الرأي بالنسبة للموضــوعات المطروحة بمقترحات رفعت إلى مؤتمر الأطراف لاعتمادها كقرارات. وكان من هذه القرارات مناشدة الأطراف لمراعاة اتزان الفئات (رجال/ ســيدات) والتخصصات في قائمة خبرائها المعتمدين لدى سكرتارية الاتفاقية مع مراعاة تحديد التخصصات العامة والدقيقة وكذلك التحديد الكامــل لعنــاوين البريــد العادي والإلكتروني، وحث الأطراف والمؤسسات الدولية على اختيار دلائل ومؤشرات في تحديد درجات التصحر وكذلك في تحديد الاستجابة لإجراءات العلاج، وإعادة تكوين مجموعة خبراء لدراسة المعارف المحلية في مكافحــة التصحر مع دعوة الدول المتأثرة إلى الاستفادة من هذه المعارف في إطــار برامجها الوطنية، وتكوين مجموعة خبراء تتناول موضوع الإنذار المبكر في مكافحة التصحر من حيث جمع المعلومــات والتنبــؤ بالجفــاف والتــصحر وإجراءات الطوارئ ونشر المعلومات لمستعمليها وخاصة ما يتعلق بالرصــد والتقييم، وتنفيذ المرحلة الثانية لحصر وتقييم الشبكات والمؤسسات المعنيــة بمكافحة التصحر كمشروع تجريبي فى منطقة الجنوب الأفريقي يمتد بعد ذلك فى بقية المناطق الأفريقية الأربعة.

و) قــــرارات متنوعـــة

وافق المؤتمر على دعم التعاون وتبادل الخبرات والمعلومات بين سكرتاريات الاتفاقيات والهيئات المماثلة وعلى وجه الخصوص الاتفاقية الدولية للتنــوع البيولوجي والاتفاقية الدولية لتغير المناخ والاتفاقية الدولية للأراضي الرطبة. كما وافق من حيث المبدأ على إضافة ملحق لدول وســط وشــرق أوروبــا يعرض على مؤتمر الأطراف الرابع للنظر في اعتماده.

ولم يتوصل المؤتمر إلى توافق فيما يخص أحكام التوفيــق والتحكــيم فــي منازعات قد تنشأ بين أطراف الاتفاقية، وتمت الموافقة على تكــوين لجنــة خبراء لتقديم اقتراحات مناسبة تعرض على مؤتمر الأطراف الرابع. كما لــم يتوصل إلى توافق فيما يخص المادة السابعة والأربعين من قواعــد وطــرق العمل في المؤتمر التي تتعلق بكيفية التصويت على مــشروعات القــرارات المعروضة فيما لو لم يتم الوصول إلى توافق. وســوف يــتم تنــاول هــذا الموضوع مرة أخرى في المؤتمر القادم.

التحليل النهائي لأعمال المؤتمر

١. وصل عدد أطراف الاتفاقية حالياً إلى ١٥٩ دولة ينتظر أن يصل في القريب العاجل إلى ١٧٠ طبقاً لما صرح به السكرتير التنفيذي للاتفاقية. وباســتثناء الولايات المتحدة الأمريكية فإن معظم دول منظمة التعاون والتنمية وكــذلك جميع دول الاتحاد الأوروبي قد أصبحت أطرافاً للاتفاقية مثلها مثــل معظــم الدول الأفريقية ودول آسيا وأمريكا اللاتينية.

وعلى الرغم من هذه المشاركة العالمية الكبيرة فإن القيمة النقدية للمشروعات التي نفذت حتى ذلك الوقت كانت متواضعة للغاية. ويرجع ذلك إلــى عــدة

أسباب منها تباطؤ الآلية العالمية فى بداية نشاطها لتأخرهــا فــى اســتكمال هيكلها الإداري من جهة ونقص الاعتمادات المالية المخصصة لها من جهــة أخرى، وتفضيل بعض الدول المانحة لأسلوب التعامل الثنائي بينهــا وبــين الدول المستفيدة خارج نطاق الاتفاقية، والتنافس المكتــوم بــين ســكرتارية الاتفاقية وإدارة الآلية العالمية على مصادر التمويل المتاحــة ممــا زاد مــن درجة عدم اليقين بالنسبة لحشد مصادر مالية وإعادة اســتخدامها فــي دول نامية، وتراجع دول مانحة عن سابق وعودها لتخصيص موارد مالية نظــرا لمشكلات اجتماعية وما تتعرض له من ضغوط سياسية داخلية تعارض تقديم المعونات للدول النامية.

وعلى الرغم من كل هذه السلبيات، فإن الانطباع الذي يخرج بــه المراقــب المحايد هو أن عمليات تنفيذ الاتفاقية قد اكتسبت قوه دفع لا يمكن إنكارهــا. ويستند هذا الانطباع على عدة ظواهر منها كمية ونوعية التقــارير الوطنيــة التي تقدمت بها الدول الأفريقية، والمشروعات والبــرامج المقترحــة فــوق وتحت المستويات الإقليمية، والاهتمام الذي توليه مؤسسات ومنظمات دوليــة للاتفاقية والمشاركة في اجتماعاتها، وتراكم خبرات مؤسسية لبعض الدول في تعاملها مع مشكلة التصحر.

٢. تطلب الدول المانحة من الدول النامية أن تقابل التزاماتها بإعــداد برامجهــا الوطنية في إطار خططها العامة للتنمية قبل أن تنتظر دعما ماليا في منافسة مفتوحة للجميع على موارد محدودة. وفي هذا السياق فإن مصر تقــوم فــي الوقت الحاضر بتنفيذ العديد من برامج ومشروعات تندرج تحت بند مكافحة التصحر مثل مشروعات تحسين الأراضي والري الحقلي في أراضي الوادي والدلتا، واستخدام مياه الصرف الزراعي في ري الأراضي الجديدة (ترعــة

السلام)، وعمليات حصاد مياه الأمطار في الساحل الشمالي، ومشروعات تنمية القرية المصرية، ومشروعات تحديث الزراعة، ومشروعات استصلاح الأراضي في الوادي والدلتا والصحاري المجاورة. ويمكن لهذه المشروعات أن تمثل عناصر حقلية للبرنامج الوطني لمكافحة التصحر بعد وضعها في إطار سياسات وتوجهات عامة للتنمية في الدولة، ثم تلحق ببيان يوضح أساليب الرصد والتقييم والمراجعة التي يتم من خلالها إدارة البرامج والمشروعات، مع ضرورة مشاركة الأهالي ومجموعات المستفيدين في اتخاذ القرار وتحمل المسئولية.

ومن المؤكد أن تجهيز هذا البرنامج كان يمكن أن يفتح باباً إضافياً للتمويل الدولي إضافة إلى ما قد يتوافر بمساعدات ثنائية، كما أنه سيوفر بيئة مواتية للتنمية الشاملة نظير ما يقدمه من تكامل للجهود التنفيذية من جهة وضمان المشاركة الشعبية في وضع وتنفيذ المشروعات من جهة أخرى.

٣. تتحدث نصوص الاتفاقية عن برامج تحت إقليمية تقوم بها دول تقع جغرافيا في منطقة معينة أو تقوم بها منظمة سياسية بالوكالة عن هذه الدول. وكان من المفترض أن يتم تشاور فيما بين دول شمال أفريقيا – وهي إحدى المناطق الجغرافية الأفريقية الخمس المعترف بها دوليا في نظام الأمم المتحدة – لإعداد برنامج يمثل شمال أفريقيا بمعاونة سكرتارية الاتفاقية. وعلى الرغم من الخمول السياسي الذي يعاني منه اتحاد المغرب، فإن الاتحاد تمكن من إعداد برنامج بميزانية تبلغ ٢٥ مليون دولار على ثلاث سنوات وقدمه لسكرتارية الاتفاقية. وقد حاولت السكرتارية حث الاتحاد على دعوة مصر كمراقب لاجتماعات إعلان البرنامج غير أنها لم تفلح.

ويمثل قبول السكرتارية للبرنامج المغاربي خطأ قانونيا شديد الوضوح لأن الاتفاقية لا تعرف اتحاد المغرب العربي ولكنها تعرف الشمال الأفريقي. ويمكن أن يؤدي استمرار هذا الواقع إلى تهميش دور مصر أفريقيا في مكافحة التصحر لأن البرنامج الأفريقي يعتمد بالدرجة الأولى على نواتج البرامج تحت الإقليمية. وقد نجح وفد مصر أثناء المؤتمر من تعديل قرار البرامج تحت الإقليمية ليؤخذ دور مصر في الاعتبار في شمال افريقيا.

ويتطلب تفعيل هذا التعديل التأكيد على محورين متكاملين. الأول هو مخاطبة المسئولين بدول اتحاد المغرب العربي باسم العضوية المشتركة في جامعة الدول العربية برجاء أن يكون ممثلوها في اجتماعات الاتفاقية أكثر حرصاً على مظاهر الأخوة العربية، وأن مصر لا تطلب المشاركة في برنامج الاتحاد الذي تم إعداده ولكنها تأمل في التنسيق لإعداد برنامج شمال افريقيا طبقاً لمواصفات الاتفاقية. والمحور الثاني هو الكتابة إلى سكرتارية الاتفاقية لتذكيرها بأن برنامج اتحاد المغرب العربي لا يغني عن ضرورة إعداد برنامج شمال أفريقيا.

٤. اعتمدت مؤتمرات الأطراف الأخيرة مئات المنظمات غير الحكومية التي تعمل في مجالات مكافحة التصحر وحماية البيئة والتنمية المستدامة. ويوفر هذا الاعتماد دعما أدبيا وماديا من السكرتارية وعدة هيئات ومنظمات دولية، وعلى ذلك تستطيع المنظمات توسيع دائرة نشاطها الوطني، كما تستطيع المشاركة كمراقب في اجتماعات مؤتمرات الأطراف. وتتصف اجتماعات مندوبي المنظمات غير الحكومية المتزامنة مع اجتماعات مؤتمر الأطراف بدرجة عالية من الجدية والتنظيم والتفاني. وتشجع سكرتارية الاتفاقية هذه المنظمات لعدة أسباب منها تعميق الوعي بالاتفاقية على كافة المستويات، كما

أنها تمثل وسيلة ضغط على متخذي القرار في الدول الغنية لإقرار حجم أكبر من المساعدات وفي الدول النامية لاعتبار مكافحة التصحر من أولويات برامج التنمية.

ومن واجب المنظمات غير الحكومية المصرية ذات الصلة أن تتقدم ليتم اعتمادها لدى الاتفاقية سعيا لتبادل الخبرات مع المنظمات غير الحكومية الدولية، وطريقا للحصول على دعم متاح لا شبهة في براءته، وكذلك مشاركة لتيار عالمي جديد يبارك الدور الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني في عمليات التنمية المستدامة.

مؤتمر الأطراف الرابع – بون ٢٠٠٠

عموميات وإجراءات

عقدت اجتماعات مؤتمر الأطراف الرابع خلال الفترة من ١١ إلى ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٠ في مقر السكرتارية الدائمة للاتفاقية في بون بألمانيا الاتحادية، بعد أن كان من المتوقع أن تعقد في استراليا التي رفضت تحمل التكاليف الإضافية للاجتماعات التى تعقد خارج المقر. وشارك فى الاجتماعات ١٦٨ دولة كأطراف للاتفاقية بالإضافة إلى أربع دول كمراقب منها الولايات المتحدة التى لم يمض على تصديقها على الاتفاقية ثلاثة أشهر كما تنص الفقرة ٢ من المادة السادسة والثلاثين، وحضر أيضا بصفة مراقب مندوبون عن دول لم تصدق على الاتفاقية ومنها روسيا الاتحادية والعراق. وشارك أيضا عديد من هيئات الأمم المتحدة ومنظمات حكومية منها البنك الدولى والمرفق العالمي للتنمية الزراعية (الايفاد) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية.

ومثل مصر وفد برئاسة الدكتور صلاح طاحون عن وزارة البيئة وعضوية كل من الدكتور نبيل المويلحي من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، وسكرتير أول أماني فهمي (حينئذ) من وزارة الخارجية. واعتذرت وزارة الموارد المائية والري عن عدم إرسال ممثل لها، كما غادر ممثل وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي في نهاية الأسبوع الأول للاجتماعات. أي أن مصر كان يمثلها طوال الأسبوع الثاني للمؤتمر عضوين فقط مقارنة بستة أعضاء للأرجنتين، وسبعة لدولة بنين، وثمانية لتونس، واثنى عشر لكندا، وستة عشر للولايات المتحدة.

افتتح رئيس الجمهورية الألماني أعمال المؤتمر في وجود وزير البيئة البرازيلي باعتبار البرازيل رئيس المؤتمر الثالث، ورئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، وعمدة مدينة بون. وكانت كلمة الرئيس الألماني مفاجأة كبرى حيث اتهم فيها بلغة إنجليزية شديدة الوضوح والرصانة بعض الدول المتقدمة بممارسة الاستعمار البيئي eco-colonialism وتغليب المصالح العاجلة على المسئولية الأخلاقية التي تحتم مكافحة الفقر في الدول النامية بنقل التكنولوجيا المناسبة وتخصيص ٠,٧% من الدخل القومي للمساعدات. وكان من الغريب وعلى غير العادة ألا يتم توزيع نص الكلمة بالرغم من الإلحاح عليها من الكثير من الوفود.

وقد أنتخب وزير البيئة المنغولي رئيسا لمكتب مؤتمر الأطراف بصفته آسيويا، ويأتي ذلك احتراما لقاعدة التتابع حيث سبق انتخاب رؤساء من أوروبا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية في المؤتمرات السابقة. وتم استكمال هيئتي المكتب بانتخاب ممثلي الجزائر ومالي والسويد وسويسرا والسلفادور وجاميكا والتشيك وجورجيا وسوريا نوابا للرئيس. وبالنسبة للجنة العلم والتكنولوجيا أنتخب ممثل كندا رئيسا للجنة وممثلو إرتريا وبنجلادش والمكسيك ومولدافيا كنواب للرئيس.

وطبقا لقرار من مؤتمر الأطراف السابق، تشكلت مجموعة العمل المؤقتة لمراجعة تنفيذ الاتفاقية AHWG، وترأستها بلجيكا وموريتانيا بالتناوب أما نواب الرئيس فهم من الأرجنتين وإيران وأذربيجان. ومن جهة أخرى ترأست ليسوتو اللجنة الكلية COW، وأنيط بها مناقشة الموضوعات الخلافية تمهيدا للوصول إلى توافق لمشروع القرارات التي تعرض على الجلسات العامة للمؤتمر.

وكان مستوى تمثيل بعض الدول عاليا حيث حضر أربع رؤساء وزراء وحوالي ٥٠ وزيراً أكثر من نصفهم من أفريقيا. وأجمعت الدول النامية على مطالبة الدول والمؤسسات المانحة بزيادة الدعم المقدم لتنفيذ مشروعات البرامج الوطنية لمكافحة التصحر، وعددت دول مانحة صور دعم ثنائي وجماعي قدمته للدول النامية. وخصصت كندا جزءاً كبيراً من كلمتها للإشارة إلى جهدها في التنسيق بين دول حوض النيل العشر خلال السنوات الماضية واعتبار ذلك من أعمال مكافحة التصحر في أفريقيا. وكانت كلمة مصر في هذا المؤتمر تنويعا على كلماتها في مؤتمرات سابقة مع إضافة اقتراح ذي صبغة عملية للتعاون بين دول المجموعة الدولية، ولذلك نعيد نقل الكلمة بنصها فيما يلي:

بيان وفد مصر في المؤتمر

السيد الرئيس، أصحاب المعالي السادة رؤساء الوزراء والوزراء، أصحاب السعادة السفراء ورؤساء الوفود، السادة أعضاء الوفود.

يسعدني نيابة عن وفد جمهورية مصر العربية أن أتقدم بخالص الشكر للحكومة الألمانية والشعب الألماني الصديق وعمدة مدينة بون على حسن الضيافة والتسهيلات المقدمة للمؤتمر، وأود بصفة خاصة أن أشيد بالخطاب المتميز الذي افتتح به صاحب الفخامة الرئيس الألماني أعمال المؤتمر، كما

يسعدني أن أتقدم بخالص التهاني لأصحاب السعادة رئيس وأعضاء هيئة مكتب المؤتمر، وأتمنى لهم التوفيق في إدارة أعمال المؤتمر ومتابعة أعماله، ولايفوتني في هذا المجال أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير لسعادة السفير حما اربا ديااللو السكرتير التنفيذي للاتفاقية ومساعديه لجهدهم الكبير في إعداد الوثائق وترتيب الاجتماعات والسعي المخلص لتنفيذ الاتفاقية.

السيد الرئيس

لعلكم تعلمون أن مصر كانت في طليعة الدول التي سعت لإعداد الاتفاقية في باريس عام ١٩٩٤. وكان ذلك إدراكا منها عن علم وخبرة بأخطار التصحر، وإيمانا منها بأهمية التعاون الدولي لحشد الجهود اللازمة لاستئصال الفقر وتأمين الحد الأدنى للأمن الغذائي في المناطق الجافة من العالم وخاصة في أفريقيا. واحتراما لالتزاماتنا تجاه الاتفاقية، فقد بدأنا في بحث ترتيب الجهود المصرية لمكافحة التصحر لتأتي طبقا للشروط المرجعية، ومنها مشاركة الأهالي والمحليات في تخطيط وتنفيذ ومراجعة المشروعات داخل الإطار العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة. والركائز الأساسية للبرنامج المصري تحت الإعداد هي:

أولا: الإجراءات المساعدة التي تتضمن العمل على تعميق الوعي بأخطار التصحر، وتجميع المعلومات والمعارف العلمية والتراثية، ودعم القدرات المؤسسية، وحشد الجمعيات الأهلية، وحصر التشريعات القائمة، وحصر مصادر التمويل المحلي والخارجي.

ثانيا: الإجراءات الإدارية والتنفيذية التي تتضمن إعداد وتنفيذ المشروعات في إطار جهود متكاملة في قطاعات الزراعة المروية والمطرية والواحات والمراعي.

ثالثا: إجراءات المتابعة والتقييم وإنشاء قواعد البيانـــات واعتمـــاد عـــدد مـــن المؤشرات والدلائل الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجيـــة لتقيـــيم الأداء وتوجيه الإنذار المبكر للظروف الاستثنائية.

رابعا: إجراءات التعاون الدولي وتتضمن ترتيب الأوضاع المؤسسية للتعاون بين مصر وكافة الدول والمؤسسات في أفريقيا ومختلف مناطق العالم.

وسوف يكون البرنامج المصري انعكاسا للخبرات الواسعة التي تراكمت في مصر في مختلف مجالات استعمالات الأراضي والمياه. وتتواصل هذه الخبرات من خلال مؤسسات علمية عريقة تستهدف استخدام مبادئ العلـــم والتكنولوجيـــا لتعظيم العائد من استخدام الموارد في إطار التنمية المستدامة بداية من التنميـــة البشرية إلى التوسع في إقامة البنية التحتية والاهتمام بالفرد والأسرة.

السيد الرئيس

نحن كأحد دول مجموعة الــــ ٧٧ والـــصين، نـــشارك دول المجموعـــة الإحساس بالقلق حيث مضت ست سنوات على الاتفاقية ولازالت برامج الـــدول النامية المتأثرة بالتصحر لا تلقى الدعم اللازم خاصة في مجالات بناء القـــدرات ونقل التكنولوجيا وحشد الموارد المالية. وتضاعف المقارنة مع اتفاقيـــات ريـــو الأخرى من إحساسنا بالقلق. وفي هذا المجال فقد يكـــون مـــن الـــضروري أن تتوافر نافذة للتصحر في مرفق البيئة العالمي أسوة بما تم الاتفاق عليه بالنـــسبة لاتفاقية متبقيات الملوثات العضوية الفسفورية POP، كما أنه من الضروري أن تستمر عمليات دعم الآلية العالمية لتتحمل مسئوليتها في التعرف على إجراءات ووسائل بناء المشاركة الدولية اللازمة لتنفيذ البرامج الوطنية وتحـــت الإقليميـــة والإقليمية. وقد سعدنا بمساهمة الآلية في المباحثات الثنائية مع الحكومة الإيطالية

للإعفاء من ديون بعض الدول النامية، وهو ما يشير إلى أن للآلية العالمية مزايا إضافية لمكافحة التصحر في إطار التنمية المستدامة.

السيد الرئيس

أود أن أذكر شركاءنا في الدول المتقدمة أن الرئيس الأمريكي الراحل جون كيندي كان قد أعلن في بداية الستينات من القرن العشرين التزام الولايات المتحدة بإرسال رجل إلى القمر وضمان عودته سالما في غضون عشر سنوات من الإعلان، وتم اعتماد مبلغ عشرة بليون دولار لتنفيذ هذا الالتزام. ومن حسن حظ البشرية وسعادتها أن الحلم تحول إلى حقيقة في الموعد المحدد وفي حدود المبالغ المعتمدة. ولم تأت السعادة من مجرد إتمام الرحلة ولكنها أتت لما توافر لها خلال المشروع من تكنولوجيات جديدة تنعم بها اليوم مثل الحواسب الإلكترونية والاستشعار من بعد وتكنولوجيا الاتصالات الكونية.

وفي هذا السياق فأني أتوجه بالرجاء إلى دول ومؤسسات العالم المتقدم للنظر في اتخاذ إجراءات عملية بداية من عام ٢٠٠٥ لاعتماد مبلغ عشرة بليون دولار على مدى عشر سنوات تخصص لتطوير تكنولوجيا تحلية مياه البحر لكي تصل تكاليف التحلية إلى حدود اقتصادية مقبولة. وسوف يضمن نجاح المشروع توافر أحد الموارد الطبيعية الأساسية للحياة، كما أنه سيجنب العالم العديد من المنازعات التي يتوقعها الكثيرون في نهاية الربع الأول من القرن الحادي والعشرين.

السيد الرئيس

في ختام هذه الكلمة فإني أتقدم بكل الشكر والعرفان للدول والمؤسسات المانحة التي عاونت مصر في تنفيذ مشروعاتها لمكافحة التصحر، وتأكيدا لذلك

الشكر والعرفان فإنه يسعدنا أن يقوم المركز الدولي للزراعة المصري وكـذلك مركز الصحراء المصري وهو من أوائل المراكز العالمية التي تهـتم ببحـوث وتطوير المجتمعات الصحراوية بتقديم منح لتدريب شركائنا من الدول الناميـة. وقد ترى السكرتارية أنه يمكن التشاور مع مصر لوضـع البرنـامج المناسـب للاستفادة من هذا الغرض.

وسوف نبقى دائما على دعمنا للاتفاقية لكي تصبح كما يجب أن تكون أحد إطارات التنمية المستدامة في دول الجنوب بالتعاون الصادق مع دول الـشمال. وشكرا يا سيادة الرئيس.

مداولات وقرارات المؤتمر

أ) البرامج الوطنية وتحت الإقليمية والإقليمية

بلغ عدد التقارير التي تسلمتها سكرتارية الاتفاقية في الموعد المحـدد ١٧٥ تقريرا منها ٤٢ من أفريقيا، ٣٣ من آسيا، ٣٠ من أمريكا اللاتينية، ٥ مـن شمال المتوسط، ٥ من شرق ووسط أوروبا، ٣٠ من الدول المتقدمة (نصف التقارير مخصص لعون أفريقيا)، ٣٠ من منظمات حكومية وغير حكوميـة (نصف التقارير مخصص لعون أفريقيا). وتمت الموافقة الضمنية علـى أن تعطي الأطراف النامية التي اعتمدت برامجها الوطنية والجماعيـة وكـذلك بعض الأطراف المتقدمة أولوية لعرض ومناقشة تقاريرها أمـام مجموعـة العمل المؤقتة لمراجعة تنفيذ الاتفاقية AHWG، على أن تعقد دورة ممتدة في بون خلال ١٩مارس حتى ١٦ أبريل ٢٠٠١ يتم فيها عرض تقارير الـدول الأخرى.

والدول الإفريقية التي اعتمدت برامجها الوطنية لمكافحة التصحر وتمت مناقشة تقاريرها هي الرأس الأخضر والسنغال وليسوتو وتونس ومالي وبوركينا فاسو وبنين وسوازيلاند وناميبيا وتنزانيا.

وعلى سبيل المثال فإن البرنامج التونسي يمتد زمنيا إلى عشرين عاماً بتكلفة إجمالية تبلغ ٣ بليون دولار ويغطي أراضي مساحتها ٨ مليون هكتار. وساهم في إعداد البرنامج هيئة المعونة الألمانية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية. وللبرنامج ثلاثة أوجه رئيسية هي تدعيم مشروعات جارية، والاهتمام بمشروعات تنمية ريفية، وتحديد جوانب اجتماعية وقانونية وحوافز. ويتضمن البرنامج مقومات الموارد الطبيعية واستراتيجيات استعمالها في إطار التنمية المستدامة، وإجراءات مؤسسية لتنفيذ الاتفاقية وعلاقتها بخطط وبرامج التنمية في كافة المجالات، وعمليات تشاور على المستوى المحلي ومع الدول المانحة، وأخيرا قواعد تحسين الأداء وتشمل إنشاء معاهد متخصصة والاهتمام بالإرشاد ونظم الرصد والمراقبة وتقييم المصادر الطبيعية. وقد شاركت كافة الأطراف المحلية التونسية المعنية بأخطار التصحر في إعداد البرنامج من خلال ندوات وورش عمل للتوعية أقامتها اللجنة التنسيقية التونسية، حيث كان التركيز بصفة خاصة على دلائل ومؤشرات التصحر ورصد تأثير الإجراءات الوقائية والعلاجية.

وعرض على مجموعة العمل المؤقتة لمراجعة تنفيذ الاتفاقية AHWG أيضا تقارير منظمات تحت إقليمية منها تقرير الهيئة الدائمة لمكافحة التصحر في الساحل الأفريقي التي تعرف باسم CILSS وتضم في عضويتها ثماني دول فقط، ومع ذلك فإن برنامجها يغطي جميع دول غرب أفريقيا وعددها ١٦ دولة بالإضافة إلى تشاد من وسط افريقيا. كما عرض برنامج اتحاد المغرب

العربي الذي تتكون عناصره الرئيسية من ستة مشروعات تـستهدف دعـم البناء المؤسسي والتنسيق، وشبكة المعلومات والبيانات، وتحفيـز مـشاركة الأهالي، وشبكة للمراقبة، ومواجهة الجفاف والطوارئ، وبرامج تنمية مناطق الحدود المشتركة.

وعرض أيضا تقرير عن البرنامج الأفريقي الإقليمي الذي يتكون من سـبعة أوجه للتعاون هي الرصد الايكولوجى والإنذار المبكر، الزراعـة الغابويـة، إدارة المراعي، إدارة المياه والأنهار العابرة للحدود، الطاقة المتجددة، نظـم الزراعة المستدامة، وبناء القدرات. ويستهدف البرنامج دعم التعـاون بـين الأطراف الأفريقية بإقامة ورش عمل وشبكات اتصال. وسـوف يستـضيف البنك الأفريقي للتنمية في كوت ديفوار المنسق الإقليمي للبرنامج.

ب) الآليـــة العالمية

عرض المدير التنفيذي للآلية إنجازات العام الماضي ومنها المـساهمة فـي إعداد برامج وطنية لدول منها السنغال وكينيا وهايتي، وإجراء مباحثات مـع الحكومة الإيطالية لإعفاء دول نامية من ديونها مقابـل تنفيـذ مـشروعات لمكافحة التصحر، والتنسيق مع مرفق البيئة العالمي والبنك الـدولي لإتاحـة موارد إضافية.

والانطباع السائد لدى معظم الدول النامية أن الآلية ليست مصدرا يعتـد بـه لتمويل مشروعات على نطاق واسع. وطالبت عدة دول بإنشاء نافذة للتصحر في مرفق البيئة العالمي أسوة بنوافذ اتفاقيات ريو الأخـرى، خـصوصا وأن هناك اتجاها لإنشاء نافذة جديدة للتعامل مع متبقيـات الملوثـات العـضوية الفسفورية POP. وتعارض دول متقدمة إنشاء نافذة للتصحر، وترى أن الآلية لم تستعمل المتاح لها لحشد موارد إضافية. وفي هذه الـسياق أشـار وفـد

الولايات المتحدة إلى أهمية القطاع الخاص، وأشار وفد كندا إلى لجنة مساعدات التنمية بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، وأشار ممثل الاتحاد الأوروبي إلى استعمال النوافذ الحالية في مرفق البيئة العالمي لاستقطاب موارد للتصحر.

جـ) لجنة العلم والتكنولوجيا

اتسمت مناقشات اللجنة بأسلوب مباشر أتاح الوصول إلى عدة قرارات وافق عليها المؤتمر، تشمل تجهيز قائمة الخبراء حيث تبين أن إجمالي الخبراء المسجلين من كافة الدول هو ١٥١٠ خبيرا غير أن الاتزان العددي ليس في صالح المرأة التي تمثل ١٤% فقط من إجمالي الخبراء، كما أن بعض تخصصات العلوم الاجتماعية ليست بالتوافر المطلوب.

وفيما يخص المعارف التقليدية فإن تقرير لجنة الخبراء التي شكلها المؤتمر الثالث يؤكد وجود علاقة تبادلية بين المعارف التقليدية والتكنولوجيا الحديثة ويمكن الاستفادة من هذه العلاقة في تنفيذ برامج مكافحة التصحر، ومن المفيد أن تتضمن شبكات وآليات الاتصال التي تقيمها السكرتارية توجها خاصا للاهتمام بالمعارف التقليدية، ومن الضروري أن يتم تقييم وحصر الآثار الاجتماعية/ الاقتصادية وكذلك الفوائد الايكولوجية للمعارف التقليدية، وذكر وفد إيطاليا أن حكومته بصدد إنشاء شبكة عالمية متخصصة للموضوع كما ذكر ممثل اليونسكو أن تحديد حقوق الملكية المرتبطة بتأصيل وتحسين ونقل المعارف يستحق مزيدا من الاهتمام.

ويدعو تقرير لجنة الخبراء إلى جمع وتيسير وتكامل البيانات اللازمة لنظم الإنذار المبكر وضرورة تكوين مجموعات عمل متكاملة التخصصات تستعمل تكنولوجيا مناسبة ومنها نظم المعلومات الجغرافية، ويشجع الاهتمام

بمحطات الرصد الحالية وتدعيمها بديلا لإنشاء محطات جديدة، ويؤكد على أهمية تقييم التنبؤ بالجفاف والتصحر وتدعيم إجراءات الطوارئ ضمن برامج مكافحة التصحر. وتبين من المناقشات أن بعض النقاط تحتاج إلى إيضاح وخصوصا في مجال تحليل المعلومات والنظم، وأساليب التنبؤ بالجفاف ورصد التصحر، وآليات تبادل المعلومات والبيانات بين مختلف المؤسسات، وإجراءات الطوارئ. وتقرر التوصية بمد عمل لجنة الخبراء لمدة دورة أخرى.

وقد أعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة بناء على تكليف من المؤتمر الثالث دراسة عن تكاليف حصر وتقييم الشبكات والمعاهد الحالية في منطقة أفريقيا الجنوبية تمهيدا لإنشاء شبكة موحدة لتنفيذ الاتفاقية في المنطقة. ويمثل المشروع نواه للترابط الإقليمي حيث يتم إنشاء شبكة إقليمية أفريقية. وتقدر التكاليف بحوالي ٦٥٠ ألف دولار ومدة التنفيذ سنتان، وتم توجيه نداء للدول والمؤسسات المانحة لتمويل المشروع.

وقد رصدت اللجنة تدني المحتوى العلمي للتقارير ونوهت بأهمية الدلائل والمؤشرات وتأكيد الجوانب المحلية والإقليمية للوصول إلى مؤشرات عالمية عن مسببات التصحر واستجابته للإجراءات العلاجية، ورحبت بما تقوم به الهيئة الدائمة لمكافحة الجفاف في الساحل الأفريقي CILSS، ومرصد الصحراء والساحل SOS بتونس، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية لتطوير العمل بالدلائل والمؤشرات ومقارنتها بمؤشرات الاتفاقيات البيئية الأخرى.

واستضافت اللجنة في سياق انفتاحها على المؤسسات الدولية ممثل مبادرة تقييم تدهور أراضي المناطق الجافة LADA التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة وممثل مبادرة تقييم النظم الايكولوجية للألفية الجديدة MA التابعة

للبنك الدولي وجهات دولية. وتدعو المبادرة كافة المهتمين إلى فهم مشترك يتم فيه تقديم معلومات قياسية على مستويات وطنية وإقليمية وعالمية لقياس التدهور وربطه بالمتغيرات الاقتصادية/ الاجتماعية وكذلك بناء القدرات استجابة للمتغيرات. وتستهدف المبادرة توفير معلومات موثقة عن التغيرات الايكولوجية تقدم لمتخذي القرار على كافة المستويات، وتقييم تأثير تغيرات إمدادات الغذاء والماء والصحة العامة، ثم تقدير العواقب الاجتماعية/ الاقتصادية، وصياغة سيناريوهات الاستجابة لهذه التغيرات.

وعرض ممثل فرنسا نيابة عن الاتحاد الأوروبي رغبته في تطوير وتحسين أداء لجنة العلم والتكنولوجيا لتصبح أكثر كفاءة، غير أن عدم توافر الموارد في رأى البعض لا يساعد على تحقيق المطلوب إذا كانت المقارنة مطروحة مع اتفاقيات ريو الأخرى. وتمت الموافقة على أن الموضوع يستحق دراسة متأنية في مؤتمر الأطراف القادم.

د) الميزانية

كان من المتصور ألا يمثل هذا الموضوع مشكلة خاصة وأنه سبق إقرار إطاره العام في المؤتمر الماضي. والمستجدات الحالية هي دخول الولايات المتحدة كطرف بداية من عام ٢٠٠١ وهو ما يتيح موارد جديدة، والالتزامات التي تقابل انعقاد الدورة "الملحقة"، وطلب دول نامية تخصيص ٤٢٠ ألف دولار لتمويل وحدات التنسيق الإقليمي الثلاث: الأفريقية في أبيدجان بكوت ديفوار، والأسيوية في بانكوك بتايلاند، واللاتينية في مكسيكو بالمكسيك.

وقد عبرت دول الاتحاد الأوروبي عن عدم رضاها لتزايد عقد ورش العمل وتضخم الهيكل الوظيفي للسكرتارية، وعارضت كندا إقامة وحدات التنسيق باعتبار أن عملها يمكن أن تقوم به هيئات إقليمية قائمة بالفعل. وكان من

الغريب أن تقف الولايات المتحدة في صف الدول النامية وتتعاطف مع هـذا البند. وقيل في تفسير ذلك (في أحاديث جانبية) أنه يأتي ردا على موقف دول الاتحاد الأوروبي في مؤتمر الأطراف السادس لتغير المناخ الذي عارضـت فيه هذه الدول مواقف الولايات المتحدة.

وتطرق النقاش إلى أسلوب تبويب بنود الميزانية وعما إذا كـان الأسـلوب الحالي وهو التبويب طبقا للبرامج (مجموعة دول الــ ٧٧) يتطلـب التغييـر إلى التبويب طبقا للأهداف كما هو الحال في برنامج الأمم المتحـدة للتنميـة (الاتحاد الأوروبي). وتم التوصل إلى توافق ضمن صفقة شاملة في الساعات الأخيرة من اليوم الأخير للمؤتمر يتيح التمويل لوحدات التنسيق الثلاث وعقد الدورة الملحقة في مارس / أبريل ٢٠٠١.

هـ) لجنة مراقبة تنفيذ الاتفاقية

سعت مجموعة الدول الأفريقية منذ الدورة العاشرة الممتدة للجنة الحكوميـة إلى إنشاء لجنة مستديمة كأحد مؤسسات الاتفاقيـة باسـم Committee for Review of the Implementation of the Convention واختصارها (CRIC) تختص بمراقبة تنفيذ الاتفاقية للحكم على مدى التزام أطراف الاتفاقية: الدول النامية بإعداد وتنفيذ برامج مكافحة التصحر، والدول المتقدمة عن المساعدات التي قدمتها للدول النامية. وعارضت دول متقدمة إنشاء هـذه اللجنـة منـذ البداية وتم التراضي في المؤتمر الثالث للأطراف على تشكيل لجنة فحـص التقارير المقدمة.

وأقنع وفد مصر الدول أفريقية في المؤتمر الرابع بضرورة تجديد مطالبتهـا باللجنة الجديدة وكانت حجته مزدوجة. الأولى هي أن اتفاقيات ريو الأخـرى بها نفس اللجنة والثانية أنه بعد المؤتمر الخامس لأطـراف التـصحر فـإن

المؤتمرات التالية ستعقد كل سنتين. وعلى ذلك سيكون هناك فترة زمنية طويلة ليس فيها هيئة ترعى الاتفاقية بما قد يؤدي إلى إهمالها. وتبنت دول مجموعة ال٧٧ والصين هذا المطلب وأصرت عليه بتهديد صريح بإفشال المؤتمر. وأمكن في النهاية الوصول إلى صيغة توافقية تربط بين توصيات اللجنة الخاصة بفحص التقارير والرغبة في تكوين لجنة لمراقبة التنفيذ. وسوف يتم عرض ذلك على المؤتمر الخامس للأطراف لإعداد الشروط المرجعية لتشكيل اللجنة الجديدة.

و) قرارات متنوعة

تزامن إعداد الاتفاقية في أوائل التسعينات مع تحولات كبرى خاضتها دول شرق ووسط أوروبا فلم تشارك في الإعداد، وبالتالي لم يكن لها ملحق خاص أسوة بملاحق المجموعات الأخرى. وبعد أن هدأت الأمور رغبت هذه الدول في إضافة ملحق جديد ولقيت الرغبة دعما خاصا من دول متقدمة. وتم إعداد الملحق في الدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف، وطلبت دول شرق أوروبا بإلحاح الموافقة عليه باعتباره حافزاً جيداً لانضمامها كأطراف جديدة للاتفاقية (روسيا الاتحادية)، كما أنه يؤكد عالمية ظاهرة التصحر. ووافقت الدول النامية على إضافة الملحق الجديد على ألا تؤدي الإضافة الجديدة إلى خفض ما تتلقاه من دعم.

وتناولت اللجنة الكلية في عجالة سريعة موضوعي إجراءات التوفيق والتحكيم والمادة السابعة والأربعين من وثيقة قواعد ونظم العمل التي تختص بطريقة التصويت على الإجراءات الخلافية، وتمت الموافقة على إحالة الموضوعين إلى المؤتمر الخامس علما بأنهما متداولان منذ المؤتمر الثاني. وقدمت بعض الدول – كما جاء في الوثائق التي وزعتها السكرتارية – تداخلات قانونية

تحريرية تفصيلية. ومن الدول التي أسهمت في هذا المجال إسرائيل وكنـــدا. وقد نوه مستشار وزارة البيئة في تقريره عن المؤتمر بهذه الجزئية، وأرسلت صورة منه إلى وزارة الخارجية برجاء أن تتناول الإدارة القانونية بها هـــذا الموضوع بما يستحقه من تفصيل.

الأنشطة الجانبية

كان هناك أنشطة جانبية أثناء المؤتمر تنوعت بين دول نامية تقدم العناصر الأساسية لبرامجها الوطنية لمكافحة التصحر، ودول متقدمـــة تعـرض نتـــائج مشروعاتها في الدول النامية، إلى أنشطة تجارية قامت بها شركات خاصة تلـــك التي تتعامل مع نقل وتخزين وتحلية المياه. ومـــن الأنـــشطة الجانبيـــة الهامـــة اجتماعات نظمتها السكرتارية بحضور عدد من البرلمـــانيين للـــدول أطـــراف الاتفاقية، أسوة بما اتبع في العامين الماضيين. وتهدف هذه الاجتماعـــات إلـــى زيادة وعي المشرعين بالاتفاقية حتى يسهل عليهم اعتمـــاد المـــوارد اللازمـــة لتنفيذها في بلد كل منهم.

ومن الأنشطة الجانبية الهامة أيضا ما قدمه البنك الـــدولى تحـــت عنـــوان "مبادرة الأرض والمياه في أفريقيا"، بهدف صون وتحسين اســـتعمال المـــوارد المائية (ومنها على سبيل المثال أنهار الفولتا والنيجر والنيل) بما يعكس نـــدرتها كمورد طبيعي ذو قيمة اقتصادية يجب أن تؤخذ في الاعتبار. والخطوة التمهيدية لتنفيذ المبادرة هي اختيار أماكن في أفريقيا كنماذج إرشادية يـــتم فيهـــا تكامـــل إجراءات فنية واقتصادية واجتماعية لاستعمالات الأراضي والمياه. وقد عرض الوفد المصري على مدير المشروع بأن مصر يمكن أن تقدم العديد مـــن هـــذه النماذج في مناطق الزراعة المروية في الوادي أو الزراعة المطرية في الساحل

الشمالي أو الزراعة الصحراوية في الواحات. وقد وعد بالنظر في هذا الموضوع والإفادة بالرد في الوقت المناسب.

التحليل النهائي لأعمال المؤتمر

١. صدقت الولايات المتحدة على الاتفاقية في ٢٠٠٠/١١/١٧ وهو ما يمثل إضافة مادية ومعنوية كبيرة إلى الجهود الدولية لمكافحة التصحر. وكان لافتا للنظر أن التصديق صاحبه خمس تحفظات أمريكية مطولة تتناول التزامات مالية في المواد ٦، ٢٠، ٢١ كما تتعرض لجوانب قانونية في المادتين ٢٨، ٣٤. وقد أشار أعضاء إلى المادة السابعة والثلاثين من الاتفاقية التي تمنع التحفظ على الاتفاقية، ولكن الوفد الأمريكي لم يعلق.

٢. قدمت إسرائيل تقريرا صادرا عن وزارة خارجيتها يضمه غلاف مكتوب عليه سلام باللغات العربية والعبرية والإنجليزية، وتتضمن عناصره الأساسية تحديد الهيئات الإسرائيلية المشاركة في دعم التعاون وتقديم المساعدات للأطراف النامية، وبيانا بمساعدات قدمتها لأطراف أفريقية منها رعاية النخيل في موريتانيا والسنغال ومالي وبوركينا فاسو والكاميرون والنيجر وتشاد، ومشروع تشجير في بعض دول غرب وشرق أفريقيا، ومشروع تدريب على الري بالتنقيط في أثيوبيا وبتسوانا وكينيا والصين والهند ومصر والأردن والمغرب. وجرى تنفيذ جميع هذه المشروعات بالتعاون مع هيئات دولية منها منظمة الأغذية والزراعة والمجموعة الاستشارية الدولية للبحوث الزراعية وهيئة المعونة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

ويعلم الجميع في مصر أن ترتيبات تطبيع العلاقات بين البلدين في السنوات الأخيرة اقتضت إيفاد مهندسين زراعيين مصريين إلى معاهد إسرائيلية للتدريب مما جعل إسرائيل تضع مصر ضمن الدول التي تلقت مساعدات

إسرائيلية لمكافحة التصحر، وهو ما يضع وفد مصر في موقف الحرج بعد تفاخره أمام العالم وخصوصا في أفريقيا بتوافر وعلو كعب الخبرات والمؤسسات المصرية في كافة مجالات مكافحة التصحر.

٣. شارك أمين عام اتحاد المغرب العربي في اجتماعات المؤتمر. وقد فاتحه وفد مصر في احتمالات التنسيق بين برنامج الاتحاد والبرنامج المصري لمكافحة التصحر، خاصة وأن ذلك يتسق مع توجهات الاتفاقية ومع قرارات وزراء البيئة العرب والوزراء الأفارقة. وكان أمين الاتحاد مهذبا ولبقا حيث أفاض في الإشادة بعظمة مصر وفضلها على البلاد العربية، غير أنه أشار إلى أن التعاون مع مصر يخرج عن حدود سلطاته، ويستدعي صدور توجيه من مجلس وزراء خارجية الاتحاد.

وقد حرص وفد مصر أثناء عرض مشروع اتحاد المغرب العربي أمام لجنة فحص التقارير على تأكيد أن الاتحاد لا يشمل مصر وبالتالي فإن مشروعه لا يمثل شمال أفريقيا، كما أكد على أن مصر تأمل في التعاون لإعداد برنامج للشمال الأفريقي طبقا لمواصفات الاتفاقية. والموضوعات المؤهلة لتمثل نواه التعاون هي الحزام الأخضر للشمال الأفريقي، والتنمية المتكاملة للواحات باستخدام مخزون المياه الجوفية، وتثبيت الكثبان الرملية في المناطق المتاخمة للصحاري.

وقد يكون مفيدا أن تطرح وزارة الخارجية المصرية على مجلس وزراء خارجية اتحاد المغرب العربي لإيجاد إطار للتعاون حفاظاً على الشكل العربي في المحافل الدولية. ويمكن تذكير الجانب الآخر بما قامت به منظمة CILSS التي تتكون من ثماني دول فقط في غرب أفريقيا، ومع ذلك فإنها

قامت بإعداد مشروع يتضمن جميع دول غرب أفريقيا وعددها ست عشر دولة.

٤. تأخرت مصر كثيرا في إعداد برنامجها الوطني مما يعرضها للخسارة أدبيا وربما ماديا إذا امتد هذا التأخير، فقد يأتي يوم تتطلب فيه الدول والمؤسسات المانحة أن يكون تجهيز البرنامج شرطا مسبقا لتقديم الدعم. ولعل موافقة الدول المتقدمة على إنشاء لجنة لمراقبة تنفيذ الاتفاقية، وحديث كندا عن مساعدتها لاجتماعات دول حوض النيل، ومبادرة البنك الدولي عن الأراضي والمياه في افريقيا خاصا بالأنهار الأفريقية، ثم مطالبة الاتحاد الأوروبي بتحسين أداء لجنة العلم والتكنولوجيا يمكن أن تكون مؤشرات مستقبلية لاحتمالات تخصيص جزء أكبر من معونات دولية إلى وعاء علاقات دولية متعددة – مثل الآلية العالمية – مقارنة بالمساعدات الفردية التي حظيت فيهما مصر بنصيب كبير فيما مضى. وتحتم مثل هذه التطورات اتخاذ خطوات عملية للانتهاء من إعداد البرنامج المصري باعتباره من الواجبات الوطنية ذات الأولوية المتقدمة بالسرعة الواجبة.

الباب السابع
اتفاقية التصحر في وزارة البيئة

المؤسسة البيئية الحكومية في مصر

يعهد التنظيم المؤسسي في مصر لوزارة الدولة لشئون البيئة ومعها جهاز شئون البيئة بالمسئولية الدستورية الخاصة بالمشاركة ومتابعة اتفاقيات البيئية الدولية، والتنسيق بين الوزارات والمؤسسات الوطنية ذات الصلة لكي تقابل مصر التزاماتها أو تستوفي حقوقها من هذه الاتفاقيات، وكذلك إعداد وتنفيذ سياسات وبرامج تستهدف ترشيد استخدام الموارد والمحافظة على البيئة من التلوث. ومن المفيد أن نعلم أن المحاولات الأولى للعمل البيئي في مصر ترجع إلى عام ١٩٧٠ عندما طلبت اليونسكو من كافة دول العالم إنشاء لجان وطنية لبرنامج الإنسان والغلاف الحيوي Man and the Biosphere Program والذي يعرف اختصارا بالحروف MAB. وتشكلت لجنة وطنية مصرية من نخبة من الخبراء من ذوي التخصصات ذات العلاقة بالبيئة في العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانية من الهيئات الحكومية والهيئات الأهلية.

وجمعت اللجنة بين مهام متصلة بالبرنامج الوطني الذي أقرته اليونسكو وبرنامج مشابه من المجلس الدولي للاتحادات العلمية الذي يعرف اختصاراً باسم أكسو ICSU، واقترحت بعد دراسات ومداولات استغرقت بضع سنوات تنظيما مصريا يتناول موضوعات البيئة في مصر. ويتضمن التنظيم أربعة عناصر رئيسية هي لجنة وزارية عليا لشئون البيئة يتبعها صندوق خاص للموارد المالية، وشبكة للرصد والبيانات البيئية، ومعهد عال لتدريب وتأهيل الأخصائيين في العلوم البيئية، وبرنامج وطني للبحوث والدراسات العلمية البيئية.

وبناء على ذلك صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٣١ لسنة ١٩٨٢ في عهد وزارة الدكتور فؤاد محي الدين بإنشاء جهاز شئون البيئة برئاسة مجلس الوزراء ليتاح له الموقع البروتوكولي المناسب في تعامله مع الوزارات. وتعدل هذا القانون بصدور قانون البيئة الموحد رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ الذي أناط بوزارة الدولة لشئون البيئة رسم السياسة العامة وإعداد الخطط اللازمة للحفاظ على البيئة ومتابعة تنفيذها بالتنسيق مع الجهات الإدارية المختلفة.

وتمثل الوزارة الجهة القومية لدعم العلاقات البيئية بين مصر والدول والمنظمات الدولية بما فيها الانضمام إلى الاتفاقيات البيئية. والذراع التنفيذي للوزارة هو جهاز شئون البيئة. ويتولى تصريف أمور الجهاز مجلس إدارة برئاسة وزير البيئة وعضوية الرئيس التنفيذي للجهاز كنائب للرئيس، وممثلي الوزارات ذات الصلة وخبراء ومنظمات غير حكومية. ويعاون الرئيس التنفيذي للجهاز ثلاثة مراكز متخصصة هي مركز معلومات، ومركز تخطيط ومتابعة، ومركز دعم فني.

وتقوم الوزارة في سبيل تحقيق أهدافها بإعداد دراسات عن الوضع البيئي وصياغة خطة قومية لحماية البيئة ووضع المعايير الواجب الالتزام بها قبل البدء في مشروعات جديدة، وتقرير معدلات عدم تجاوز الحدود المسموح بها للملوثات ووضع إجراءات تقييم التأثير البيئي للمشروعات، وجمع المعلومات الوطنية والدولية الخاصة بالوضع البيئي والمشاركة في إعداد وتنفيذ البرنامج القومي للرصد البيئي، واقتراح آليات اقتصادية لمنع التلوث وإعداد خطط وبرامج تدريب التثقيف البيئي، وتنفيذ مشروعات تجريبية للمحافظة على الثروات الطبيعية وحماية البيئة من التلوث، وإعداد تقارير دورية وتقرير سنوي عن الوضع البيئي يقدم إلى رئيس الجمهورية.

وفي هذا السياق شارك ممثلو وزارة البيئة كمنسقين وخبراء فنيين ضمن الوفود المصرية في اجتماعات اتفاقيات البيئة الدولية ومنها اتفاقيات الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي والاتفاقية الإطارية لتغير المناخ واتفاقية التصحر. وقدمت وزارة البيئة هذه الاتفاقيات إلى مجلس الشعب حيث تم التصديق على اتفاقيتي التنوع البيولوجي وتغير المناخ في ٢٠ يونيو عام ١٩٩٤ واتفاقية التصحر في السابع من يوليو عام ١٩٩٥.

التعريف والتوعية بالاتفاقية

قامت وزارة البيئة باتخاذ عدة خطوات تمهيدا لوضع اتفاقية التصحر موضع التنفيذ في مصر، كان أولها تسمية جهاز شئون البيئة جهة مرجعية وطنية تعمل كحلقة اتصال وتنسيق لجهود كافة الوزارات والمؤسسات والجمعيات المتصلة والمهتمة بالتصحر. وقامت الوزارة أيضا بالتنسيق على المستوى الدولي وخصوصا في المحافل ذات الصلة ومنها لجنة التيسير التابعة لمجلس وزراء العرب المسئولين عن البيئة والمجلس الوزاري الإفريقي للبيئة. ونظمت الوزارة عدة ندوات منفردة ومشتركة ونشرت عدة مطبوعات للتعريف بالاتفاقية، وبذلت جهودا لنشر ثقافة الاتفاقية على كافة المستويات، كما شكلت لجنة متخصصة للتصحر تبحث في وضع إطار لبرنامج عمل وطني لمكافحة التصحر كخطوة أساسية للحديث مع دول وجهات مانحة لاستكشاف احتمالات الدعم.

وقد أعد مستشار الوزارة تقارير مفصلة عن جميع الاجتماعات التي شارك فيها ممثلا للوزارة، ووزعت نسخ من هذه التقارير على أعضاء اللجان ذات الصلة داخل الوزارة، كما أرسلت نسخ لرؤساء ومسئولين في هيئات ذات صلة

وبالأخص وزارة الخارجية، ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ومركز البحوث الزراعية، ومركز بحوث الصحراء.

وبالإضافة إلى ذلك قامت وزارة البيئة ممثلة في جهاز شئون البيئة بتنظيم عدة لقاءات وطنية بالمشاركة أحيانا مع هيئات دولية لدراسة وبحث كافة جوانب التصحر. ونعرض فيما يلي المعالم الرئيسية لمداولات ومخرجات هذه اللقاءات.

أولا: مؤتمرات وندوات ومشروعات

أ) ندوة استعمالات الأراضي

نظم جهاز شئون البيئة هذه الندوة بالتعاون مع هيئة المعونة الكندية CIDA في أكتوبر عام ١٩٩٤، بهدف تجميع مؤسسات وهيئات ذات صلة بالموارد الأرضية من منظور قومي يهتم به الجميع في كافة قطاعات الدولة، استحضارا لمقابلة التزامات اتفاقية التصحر التي تم التوصل إليها قبل عدة أشهر من الندوة. وافتتح الأستاذ صلاح حافظ رئيس الجهاز حينئذ اللقاء بكلمة ترحيب ثُم استمتع الحاضرون بوجبة علمية وفكرية راقية تناولت كافة جوانب استعمالات الأراضي في مصر.

فقد تحدث الدكتور صبحي عبد الحكيم في محاضرة استهلالية عن جغرافيا المكان والسكان، ثم توالت تقديمات متخصصة تضمنت المنظور الزراعي للأراضي للدكتور أحمد جمال عبد السميع، والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية للدكتورة فرخنده حسن، والموارد الجيولوجية للدكتور عبد العزيز عبد القادر، والبترول للمهندس نصر عجيزة، والتخطيط العمراني للدكتورة هدى صقر، والأراضي الزراعية في الوادي والدلتا للدكتور نبيل المويلحي، وأراضي الصحارى والواحات للدكتور أحمد هرجة، وموارد المياه في مصر للدكتور محمود أبو زيد، وأراضي التعمير السياحي للأستاذ

حمدي عجيزة، وتكنولوجيا التصوير الجوي للواء طيار متقاعد أحمد عبد اللطيف، ومخاطر استعمالات الأراضي للدكتور أحمد حشاد، والاعتبارات البيئية لاستعمالات الأراضي للدكتورة رجاء رزق، واعتبارات الأمن القومي للواء دكتور متقاعد أحمد عبد الحليم، ونظم المعلومات الجغرافية واستعمالاتها المساحية للمهندس مسعد إبراهيم، ونظم المعلومات الجغرافية في تقييم المياه الجوفية في الصحاري المصرية للدكتور سامي سليمان، وتداول البيانات وإنشاء قواعد البيانات وتكنولوجيا المعلومات للدكتور فاتن فهيم.

وبعد مناقشات متخصصة وعامة اتفق المشاركون على أهمية متابعة الموضوع بشكل جماعي باعتباره وعاء قوميا تأخذ منه وتصب فيه جميع قطاعات وأنشطة الدولة.

ب) إعلان الاتفاقية رسميا في القاهرة

نظم جهاز شئون البيئة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية مؤتمرا عن ظاهرة التصحر في مايو ١٩٩٥، شارك فيه المنسق الدولي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر نائبا عن سكرتير الاتفاقية، وممثلي بعض الدول والمؤسسات المانحة ومنها السويد والنمسا وإيطاليا وهيئتي المعونة الكندية والألمانية، وممثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ونخبة من هيئات تشريعية مصرية منهم الدكتور صبحي عبد الحكيم والدكتورة فرخنده حسن والمهندس سعد هجرس، وممثلي وزارات الزراعة والري والبحث العلمي والتخطيط والإدارة المحلية والخارجية، وبعض الخبراء المصريين المتميزين كرؤساء جلسات هم الدكتور عثمان بدران والدكتور حسن حمدي والدكتور محمود أبوزيد والدكتورة دلال النجار، وممثلي شركات زراعية ومزارعين وبعض

الجمعيات والمنظمات غير الحكومية، إضافة إلى مجموعة متميزة من الخبراء المحاضرين والمشاركين في المناقشات.

كان هدف تنظيم المؤتمر رباعي الأغراض يتضمن تقديم وعرض الملامح الرئيسية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ومراجعة الجهود المصرية لمكافحة التصحر خلال السنوات الأخيرة، والتعرف على أولويات محتملة للبرنامج المصري لمكافحة التصحر، وبحث آفاق التعاون الإقليمي بين مصر وبعض الدول الأفريقية. وافتتح الأستاذ صلاح حافظ رئيس جهاز شئون البيئة أعمال المؤتمر مرحبا بالحاضرين ومنوها بالدور التنسيقي الذي يقوم به الجهاز، ثم تحدث كل من السيد ماريو مزيو مدير مكتب برنامج الأمم المتحدة للتنمية في القاهرة والسيد جريجوار كالبرماتن المنسق الدولي للاتفاقية.

وعقدت بعد جلسة الافتتاح ست جلسات عمل تم فيها تقديم ومناقشة أوراق عمل تضمنت الموضوعات الآتية:

١. إمكانيات التطبيق الفعال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر للدكتور محمد عبد الفتاح القصاص.
٢. السمات العامة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وكيف يمكن الاستفادة منها على المستويات الوطنية والإقليمية للأستاذ جريجوار كالبرماتن.
٣. المشروع المصري- الألماني للتنمية الريفية المتكاملة في منطقة القصر بمحافظة مطروح للدكتور بيتر كليمان مدير مشروع القصر الذي تموله هيئة المعونة الألمانية.

٤. المحاور الاقتصادية للتصحر للدكتور سلطان أبوعلي وزير الاقتصاد السابق.

٥. التخطيط القومي في مصر والتنسيق بين مشروعات مكافحة التصحر والخطة العامة للدولة للأستاذ رأفت أبو يوسف وكيل وزارة التخطيط.

٦. أهداف وبرامج إدارة الموارد المائية في مصر للدكتورة شادن عبد الجواد ممثلة لوزارة الري.

٧. تخطيط وسياسات استعمال الأراضي على المستوى القومي من منظور مكافحة التصحر للدكتور صلاح طاحون ممثلا لوزارة البيئة.

٨. رصد وتقييم عمليات التصحر باستعمال تكنولوجيا الاستشعار من بعد للدكتور حسين يونس القائم بعمل رئيس الهيئة القومية للاستشعار من بعد.

٩. مشروعات تحسين الأراضي لمكافحة التصحر في مصر للمهندس إسماعيل شحاتة من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

١٠. تدهور الأراضي بالعناصر الثقيلة ووسائل السيطرة والعلاج للدكتور مصطفى هلال من المركز القومي للبحوث.

١١. مكافحة التصحر من منظور منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) للدكتور عبد الله بن يحيى المدير الإقليمي لمكتب الفاو في القاهرة.

١٢. تاريخ مركز بحوث الصحراء المصري للدكتور كمال البتانوني رئيس المركز.

١٣. الاستعمالات غير الزراعية للأراضي بمعطياتها الجغرافية والجيولوجية للدكتور عاطف دردير رئيس الهيئة المصرية للمساحة الجيولوجية.

١٤. تحسين الأراضي المتدهورة في مصر للدكتور بليغ شندي من مركز البحوث الزراعية.

١٥. تثبيت الكثبان الرملية للدكتور محمود منير من مركز بحوث الصحراء.

١٦. مشروعات تنمية أراضي المراعي في مصر للدكتور محمود مرسي من مركز بحوث الصحراء.

١٧. دور الجمعيات التعاونية الزراعية في المحافظة على البيئة للمهندس حلمي عبد الفتاح نائب رئيس الاتحاد التعاوني المركزي.

١٨. دور المرأة البدوية في مكافحة التصحر من خلال خبرة المشروع المصري/ الألماني للتنمية الريفية في محافظة مطروح للدكتورة سليمة عبد الرحيم من الإدارة الزراعية بمحافظة مطروح.

١٩. دور الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية في التصدي لقضية التصحر للدكتور عماد عدلي من مكتب الشباب العربي للبيئة.

وقد أتيح وقت كاف عقب كل جلسة من جلسات المؤتمر لمناقشة الأوراق المقدمة وجرت مناقشات عامة عن التصحر فيما بين الظواهر والأسباب ووسائل الوقاية والعلاج والآليات اللازمة لوضع وتنفيذ برنامج وطني لمكافحة التصحر في مصر، وكذلك إمكانيات التعاون الإقليمي مع دول المنطقة في مجالات مكافحة التصحر. وقد انتهى الحاضرون إلى التوصيات التالية:

١. العمل على بناء وعي قومي عريض يهتم بقضية التصحر كأحد القضايا الرئيسية التي يمكن أن تهدد الأمن الغذائي القومي في المستقبل المنظور، ومطالبة وسائل الإعلام بالمساهمة في توعية وإقناع المواطنين على كافة المستويات بأهمية المحافظة على الموارد المائية والأرضية والنباتية والحيوانية والعمل على صيانتها وتنميتها.

٢. إنشاء نظام للإنذار الإقليمي المبكر للتنبؤ باحتمالات الجفاف على بعض الدول الأفريقية بما قد يؤثر على الإيراد المائي لنهر النيل، كما أنه من الضروري أن يقام نظام محلي للإنذار المبكر للتنبؤ بموجات الجفاف التي قد تصيب مناطق الزراعة المطرية في مصر. ويرتبط بإقامة هذه الأنظمة بحث الترتيبات اللازمة لحشد الإمكانيات والطاقات المادية والفنية لأفراد ومؤسسات المجتمع للتخفيف من الآثار المحتملة للجفاف.

٣. من الضروري أن يتوافق برنامج مكافحة التصحر مع الخطة العامة للدولة، كما أنه من الضروري أن يتضح في البرنامج آليات إدارة الأراضي الزراعية في كل من المناطق المروية والمطرية والرعوية. ويحدد برنامج العمل إجراءات منع وخفض تدهور الأراضي، واستصلاح أراضي تعرضت لتدهور خفيف، وإعادة تأهيل الأراضي التي تعرضت للتدهور الشديد، كما أنه من الضروري أن يتضمن البرنامج إجراءات تنمية الأراضي الصحراوية واحتمالات الاستغلال غير الزراعي لها بإقامة المدن الجديدة ومشروعات التعدين والسياحة.

٤. دعم القدرات والروابط المؤسسية للجهات البحثية والتنفيذية المعنية بمشكلات التصحر، والنظر في إقامة بناء هيكلي فيما بينها يتولى جمع وتحليل البيانات الخاصة بالتصحر واقتراح وسائل وإجراءات تصحيح وعلاج تدهور الأراضي، كما يتولى تنظيم جوانب التدريب والإرشاد ودراسات الإدارة والتمويل والجوانب الاجتماعية والقانونية المرتبطة بالتصحر.

٥. الاهتمام بالخبرات والتجارب المحلية الناجحة في علاج تدهور الأراضي، وتشجيع المبادرات الفردية، والحرص على تقديم البديل المتاح لمنع أسباب التدهور، وتوفير ونشر معلومات حصاد المياه في مناطق الزراعة

المطرية، وإعادة استعمال المياه في الري، واستعمال الأسمدة العضوية والرماد البركاني في زيادة خصوبة الأراضي، والاهتمام بعمليات التشجير متعدد الأغراض، ودعم وتطوير مشروعات تحسين الأراضي الزراعية.

٦. تقديم الدعم اللازم لمشروعات تثبيت الكثبان الرملية المتحركة في المناطق التي تهددها هذه الكثبان وخصوصا تلك التي تهدد الجانب الغربي من بحيرة ناصر وقاية للمخزون المائي الاستراتيجي لمصر من أخطار محتملة.

٧. دعم التعاون الإقليمي بين مصر والدول العربية والدول الأفريقية. ومن صور التعاون المقترح تبادل المعلومات والخبرات، والمشروعات التجريبية المشتركة. ويتم تحديد هذه المشروعات بناء على مشاورات بين الأطراف المعنية ومنها بعض الدول والمؤسسات المانحة للمعونات البيئة.

جـ) ندوة التشجير

يعتبر التشجير afforestation من الموضوعات البيئية الهامة ذات العلاقات المتعددة بالإدارة البيئية وخصوصا في مجالات التنوع البيولوجي والتغير المناخي والتصحر، ولذلك تتعدد الهيئات والمؤسسات التي تهتم به دوليا ومحليا. ومن هذا المنطلق نظم جهاز شئون البيئة في مارس ١٩٩٦ ندوة قومية بهدف تحديد إطار عام لإعداد خطة وطنية للتشجير، وتحديد قواطع وحدود مشتركة لمثل هذه الخطة مع البرنامج الوطني لمكافحة التصحر.

وشارك في الندوة ممثلون عن وزارات الزراعة والري والتربية والتعليم والإدارة المحلية والتعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة، وممثلون للإدارة المركزية للتشجير بوزارة الزراعة وهيئة الطرق والكباري بوزارة النقل،

ونخبة من أساتذة الجامعات ومعهد بحوث البساتين بمركز البحوث الزراعية، وبعض التنظيمات غير الحكومية ومنها الاتحاد العام للجوالة.

وقد افتتح الأستاذ صلاح حافظ الندوة بكلمة ترحيب أعقبه الدكتور عثمان بدران وزير الزراعة واستصلاح الأراضي السابق وخبير الغابات بمحاضرة افتتاحية. وبعد ذلك استمع الحاضرون إلى عروض للجهود القطاعية التي قامت وتقوم بها المؤسسات التنفيذية والأكاديمية والشعبية المشاركة في الندوة. وبعد مداخلات ومناقشات بين الحاضرين استقر الرأي على التوصيات التالية:

أولا: موضوعات تمهيدية:

١-التنسيق في كل محافظة بين كافة الجهات المشاركة والمستفيدة والمسئولة عن عمليات التشجير وهم على سبيل التحديد مسئولي مديريات الزراعة والأشغال العامة وهيئة الطرق والكباري والإدارة المحلية والتربية والتعليم والإدارة المحلية.

٢-إعداد خريطة نباتية تغطي الجمهورية تحدد الأنواع النباتية التي تتلاءم مع الأماكن المختلفة من حيث تباين العوامل الأرضية والمائية والمناخية والاجتماعية لكل منطقة.

ثانيا: موضوعات إجرائية:

١-إنشاء مشاتل مركزية كبرى على المستوى الإقليمي يتم فيها إنتاج أمهات وأصول نباتية موثقة توزع على مشاتل المحافظات.

٢-الاهتمام بالأشجار المصرية العريقة مثل النخيل والنبق والدوم واللبخ والسنط والحور بالإضافة إلى الاهتمام بأنواع نباتية مستوردة قد تصلح للظروف المصرية.

٣-الاهتمام بزراعة الأنواع النباتية المقاومة للملوحة والجفاف في المحافظات الطرفية.

٤-رعاية الحدائق والمسطحات الخضراء والمشاتل المتواجدة حاليا في المحافظات، والعمل على تحسين أدائها وتطوير الاستفادة منها.

٥-اعتبار مياه المجاري المنقاة بدرجاتها المختلفة أحد مصادر الري التي يمكن استخدامها في عمليات التشجير بإجراءات أمان واجبة.

٦-رفع مستوى الوعي الجماهيري بالتشجير عن طريق حملات إرشادية في كافة وسائل الإعلام وفي المدارس والجامعات والتجمعات الأهلية.

ثالثا: موضوعات مالية:

الهدف المعلن للخطة القومية للتشجير وهو شجرة لكل مواطن يتطلب ٦٠٠ مليون جنيه كتكلفة تقديرية لتحقيقه (في ذلك الوقت). ومن الضروري تحديد مصادر دعم تنفيذ الخطة، كما أنه من الضروري أن ينظر في إنشاء شركات متخصصة تكون مهمتها تقديم الشتلات والمشورة الفنية ورعاية وصيانة عمليات التشجير على أسس اقتصادية.

د) مشروع الحزام الأخضر لدول شمال أفريقيا

يقوم مشروع الحزام الأخضر لدول شمال أفريقيا تاريخيا على أحد توصيات مؤتمر الأمم المتحدة لمكافحة التصحر الذي عقد في نيروبي عام ١٩٧٧. وبصفته مشروعا إقليميا وعربيا تم إسناد الإشراف عليه إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التي استعانت بالمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) في دمشق لتقديم المشورة الفنية.

وقد دعت المنظمة إلى اجتماع ضم وزراء زراعة مصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا وممثلين عن جامعة الدول العربية ومنظمة اليونسكو والفاو، حيث تمت المصادقة على دراسة الجدوى والتوقيع على بروتوكول المشروع. وتحول الإسناد المؤسسي للمشروع بالنسبة لمصر في بداية التسعينات من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي إلى وزارة شئون البيئة.

واتفقت الدول الموقعة على التنسيق بين مشروعاتها الوطنية لمكافحة التصحر فيما يخص تدعيم الجهود المشتركة للوقاية من أخطار التصحر، وتحسين المراعي وتنمية الثروة الحيوانية، والتشجير وتوسيع رقعة الغابات، وتنمية المجتمعات الريفية والصحراوية، وزيادة إنتاج الغذاء لمواجهة نقصه في مناطق الزراعة المطرية. ووضع نظام أساسي للمشروع وتشكلت لجنة تعرف باسم اللجنة الدائمة المشتركة تضم ممثلين دائمين للدول كأعضاء والمنظمات الدولية كمراقبين. وتتولى اللجنة وضع خطة العمل المشتركة لمكافحة التصحر خلال اجتماعاتها التي تعقد دوريا، وتتولى إدارة فنية مسئولية التنفيذ والمتابعة. واستطاع المشروع خلال فترة التسعينات إنجاز ١٧ دراسة، وعقد ١٣ ندوة، وتنظيم ١٣ دورة تدريبية في كافة مجالات التصحر.

وبعد أن ظهرت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر إلى الوجود في منتصف التسعينات، حاول مسئولي جهاز شئون البيئة حينئذ دفع اللجنة الدائمة إلى توسيع مجال عمل ليتضمن تغطية مستجدات الاتفاقية. ومن المؤسف أن المحاولة لم تنجح بالرغم من تهافت وضع المشروع على أرض الواقع، ووقوفه عاجزا لمحدودية إمكانياته المادية والبشرية وغياب الإرادة

السياسية لتطويره. ثم أتت على المشروع فترة تحول نشاطه فيها إلى مراسلات ورقية قضت عليه إكلينيكيا في أواخر القرن العشرين.

وربما تنظر جهة ما في مصر إلى هذا المشروع بقدر أكبر من الجدية والإصرار لإحيائه من جديد، باعتباره جسرا للتواصل بين البرنامج المصري لمكافحة التصحر وبرنامج اتحاد المغرب العربي، ليتولد من الاثنين برنامج تحت إقليمي متكامل لمكافحة التصحر في شمال أفريقيا.

ثانيا: توعية إعلامية

هيأ اليوم السابع عشر من يونيو كل عام وهو اليوم العالمي للتصحر مناسبة كبرى لتكثيف الحملات الإعلامية للتعريف باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في مصر باستخدام وسائل الإعلام المختلفة من إذاعة وتليفزيون وصحف ومجلات عامة ومتخصصة. وكان الهدف الأساسي هو نشر ثقافة الاتفاقية على كافة المستويات في مصر بداية من متخذي القرارات في مكاتبهم إلى الفلاحين في حقولهم مرورا بالمهنيين والمثقفين. ونعيد في المقاطع التالية نصيا نموذجين من المقالات الصحفية التي نشرهما مستشار وزارة البيئة في هذه المناسبة.

أ) مصر واليوم العالمي للتصحر (أهرام ١٧يونيو ٢٠٠٠)

أوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن يتم الاحتفال باليوم السابع عشر من يونيو كل عام باعتباره اليوم العالمي للتصحر. ويأتي ذلك الاحتفال عرفانا بالجهود المضنية التي بذلتها لجنة دولية حكومية حتى تمكنت بعد مفاوضات "ماراثونية" على مدى عامين من إعداد نصوص الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر في عام ١٩٩٤، كما يأتي الاحتفال لاستنهاض عزائم كافة الأطراف

كي تسعى لتحويل مفردات التعاون والمشاركة الواردة في الاتفاقية إلى عمل ملموس على أرض الواقع.

والتصحر كما تعرفه الاتفاقية هو تدهور إنتاجية الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة التي تشغل حوالي ٤٠% من مساحة أراضي العالم ويعيش عليها نحو ألف مليون نسمة. ومن المرجح أن التصحر كأحد الأخطار البيئية التي يتعرض لها الإنسان قد حدث ويحدث منذ عشرات السنين في كثير من بقاع العالم، غير أن ما وضعه في بؤرة الاهتمام حاليا هو تزايد حدته لتزامن التأثيرات السلبية لبعض الظواهر غير العادية التي عرفتها البشرية منذ بدايات النصف الثاني للقرن العشرين. والمجموعة الأولى من الظواهر هي التقلبات المناخية العنيفة التي يشهد عليها توالي فترات الجفاف الطويلة التي تشح فيها الأمطار كما حدث في بعض مناطق أفريقيا. وفي مثل هذه الفترات العصيبة، ينخفض إنتاج الغذاء إلى مستويات متدنية تقل كثيراً عن معدل الاحتياجات السنوية للسكان. وقد لا يتوافر للبلاد المتأثرة فائض نقدي تستورد به ما تحتاجه، ولذا فمن المحتمل أن تنتشر المجاعات ويتهدد الاستقرار الاجتماعي.

والمجموعة الثانية من الظواهر ذات صفه اجتماعية/ اقتصادية يأتي في مقدمتها الانفجار السكاني وتزايد معدلات الهجرة من الريف إلى المدن في دول المناطق الجافة. وقد تولد عن تلك الظواهر ضغوط اجتماعية قاهرة انحرفت باستعمالات الأراضي بعيداً عن أنماط الاستعمال الرشيد، فتدهورت إنتاجيتها وأن تعددت الأسباب. وتتفاوت هذه الأسباب فيما بين انجراف الطبقة السطحية للأرض نتيجة لإزالة الغطاء النباتي لقطع الأشجار أو الرعي الجائر، واستنزاف خصوبتها للتكثيف الزراعي المفرط، وتلوثها بالأملاح لعيوب في المياه المستعملة للري، وكذلك إهدار أو استنزاف أو تلوث مصادر

المياه السطحية والجوفية. ومن الطبيعي أن يتزايد تأثير كل من هذه الأسباب على البلاد المتأثرة كلما زادت نسبة مساهمة الاقتصاد الزراعي في الناتج القومي الإجمالي.

ويقدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن عوامل التصحر قد أصابت ٣,٤ بليون هكتار (الهكتار حوالي ٢,٤ فدان) من أراضي العالم، منها نحو ٥٥٠ مليون في آسيا ونحو ٥٠٠ مليون في أفريقيا. كما يقدر البرنامج أن إجمالي الخسائر العالمية السنوية من التصحر تتجاوز ٤٢ بليون دولار تمثل قيمة الإنتاج الذي كان بالإمكان إنتاجه. وتتوقع منظمة الأغذية والزراعة أنه إذا استمرت معدلات تدهور الأراضي في أفريقيا على ما هي عليه فسوف تنخفض قدرتها الإنتاجية بعد أربعين سنة إلى النصف، وسوف يعاني ربع عدد السكان من درجات متقدمة من سوء التغذية.

ولتجنب هذه المخاطر، جاهدت الدول الأفريقية وعلى رأسها مصر لكي تستهدف الاتفاقية حشد وتنظيم الجهود الدولية لمكافحة التصحر في إطار من التعاقدات والإلتزامات المتبادلة بين كافة الأطراف المشاركة في الاتفاقية. وفي هذا المجال فإن الدول النامية المتأثرة بالتصحر تلتزم كل على حده بإقرار استراتيجيات وسياسات وطنية لمكافحة التصحر ضمن الإطار العام للتنمية المستدامة في الدولة، وأن يتم التنفيذ من خلال برنامج وطني تشارك في إعداده وتنفيذه ومراجعته كافة الأطراف المستفيدة التي غالبا ما تشمل الأهالي المحليين والجمعيات التطوعية والمؤسسات العلمية والتنفيذية. ويتم تحليل نتائج هذه البرامج باستعمال دلالات قياسية ونظم متابعة عالية الكفاءة تتيح تقييم ما تم تنفيذه من مشروعات وتتنبأ بالفاعلية المحتملة للمشروعات المستقبلية. كما تلتزم الدول النامية المتأثرة بالتصحر بالمشاركة مع الدول

المجاورة في تخطيط وتنفيذ برامج عمل تحت إقليمية وإقليمية تستهدف إقامة مشروعات للإدارة المستدامة للموارد عبر الحدود المشتركة، والتعاون الفني خاصة في مجالات الأرصاد الجوية ونظم الإنذار المبكر، وكذلك السياسات الخاصة بنظم إنتاج وتخزين وتسويق وتصنيع المنتجات الزراعية والريفية.

وتلتزم الدول الغنية (دول الشمال أو دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) أطراف الاتفاقية بتقديم الدعم الذي يتم الاتفاق عليه بشكل فردي أو جماعي للأطراف النامية المتأثرة بالتصحر، كما تلتزم بتيسير حصول الأطراف المتأثرة على التكنولوجيا المناسبة والخبرات اللازمة لبناء ودعم القدرات المؤسسية الخاصة بمكافحة التصحر.

ويتولى مؤتمر الأطراف سلطة توجيه ومتابعة تنفيذ الاتفاقية على كافة المستويات. ويتكون المؤتمر من تجمع الممثلين المعتمدين للدول التي انضمت اختياريا للاتفاقية. ويبلغ عدد الأطراف حاليا نحو ١٦٥ دولة تشمل معظم دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا، أي أن القائمة تتضمن دولا نامية وأخرى متقدمة منها ألمانيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وأسبانيا وكندا واليابان وغيرها. وقد يتساءل البعض عن الحكمة التي تدفع بعض الدول الغنية إلى الانضمام إلى اتفاقية تفرض عليها التزامات مالية كان من الفطنة أن تتهرب منها. غير أن المتأمل في مقتضيات الشئون الدولية قد يخلص إلى أن اتفاقية التصحر تخدم الأهداف البعيدة للدول الغنية إضافة إلى استجابتها للمشاعر الإنسانية التي يتعاطف فيها الأغنياء مع المحتاجين. فالمعونات المادية المقدمة سوف يتم تداولها بصورة شفافة كجزء من ميزانية إجمالية تساهم فيها الدولة المستفيدة بالجانب الأكبر في إطار تخطيط متكامل يضمن ارتفاع أداء المشروعات المنفذة لمكافحة التصحر. وسوف يؤدي ذلك في نهاية المطاف إلى دعم الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول النامية بما يتيح

لها المشاركة بصورة فعاله في الأسواق الدولية من جهة وتحسين قدرتها على سداد ديونها المتراكمة من جهة أخرى.

ويستعين مؤتمر الأطراف في أداء مهامه بعدة هيئات منها لجنة العلم والتكنولوجيا التي تتكون من علماء متخصصين يمثلون الدول أطراف الاتفاقية. وتتدارس اللجنة في اجتماعاتها التي تعقد بالتوازي مع مؤتمر الأطراف بعض المشكلات ذات الصلة، ثم ترفع أعمالها إلى المؤتمر لاعتمادها ضمن قراراته. ومن الموضوعات الهامة التي تناولتها اللجنة توحيد القياسات والدلائل الكمية للتعبير عن درجات التصحر، وشبكات المعلومات، والاستفادة من بعض التقاليد والأعراف المحلية في مكافحة التصحر بعد تطعيمها بالتكنولوجيا الحديثة، ونظم الإنذار المبكر، والاستخدام الرشيد للموارد بما يتفق مع الاعتبارات البيئية.

ومن الهيئات المعاونة لمؤتمر الأطراف أيضا ما يعرف باسم الآلية العالمية، وهي النافذة المالية والفنية الخاصة بالاتفاقية. وتتكفل الآلية العالمية بعدة مهام منها تقديم المشورة لبعض الدول النامية في إعداد برامجها الوطنية وتحت الإقليمية والإقليمية لمكافحة التصحر، وتيسير وإتاحة المعلومات عن مصادر الدعم المتوافرة عالميا. غير أن أهم أعمال الآلية هو فحص البرامج والنظر في إعطائها شهادة صلاحية تتيح لها درجة كبيرة من القبول لدى الدول والمؤسسات المانحة.

وبكل الحياد والموضوعية فإنه يمكن القول بأن مصر تحظى بمرتبة عالية على الساحة الدولية عندما يأتي الحديث عن التصحر لعدة أسباب منها ما هو شخصي ومنها ما هو موضوعي. فعلى الجانب الشخصي فإن "مبتدع" كلمة التصحر في كل من اللغتين العربية والإنجليزية هو العالم المصري الجليل

الدكتور عبد الفتاح القصاص، إضافة إلى دوره المتميز في إعداد الاتفاقيــة. وعلى الجانب الموضوعي تتمتع المؤسسات التنفيذية والعملية المصرية بقدر هائل من الخبرات المتراكمة في مختلف جوانب مكافحة التصحر. وقد هيأت هذه الخبرات ما يكفي من أساليب لاستعمال مياه النيل فــي الــري بكفــاءة مستدامة تثير إما إعجاب أو حسد الآخرين، كمــا رفعــت إنتاجيــة معظــم المحاصيل الرئيسية إلى أرقام قياسية عالمية. وبالإضافة إلــى ذلــك فهنــاك جهود متتابعة لضبط استخدام الموارد الطبيعية الزراعية لتناسب المــستجدات الفنية والاجتماعية. ويتمثل ذلك في مشروع تحديث الزراعة المصرية الــذي تنفذه وزارة الزراعة، ومشروع ترعة السلام الــذي تنفــذه وزارة المــوارد المائية، ومشروع إعادة بناء القرية الذي تنفذه وزارة التنمية المحلية.

ويبقى في النهاية أن نعرف أننا بصدد ثلاث مجموعات من التحديات العاجلة. التحدي الأول الذي تتكفل به حاليا وزارة البيئة كجهة تنسيقية هو اســتكمال الجهود لإعداد البرنامج الوطني لمكافحة التصحر طبقاً للــشروط المرجعيــة الواردة في الاتفاقية. وسوف يتطلــب ذلــك فــرز المــشروعات الخاصــة بالأراضي والمياه في خطط التنمية المدرجة وإعادة تبويبهــا تحــت مظلــة مكافحة التصحر، ثم استكمال البرنامج بتحديد آليات الرصد والتقييم والإنذار المبكر. والتحدي الثاني هو التهيؤ لإجراء حوار ومفاوضــات مــع الــدول والمؤسسات المانحة للحصول على أكبر قــدر مــن الــدعم الــلازم لتنفيــذ مشروعات البرنامج، علماً بأن حقائق العصر تشير إلى احتدام المنافسة فــي هذا المجال لزيادة الطلب على المعونات المتاحة. والتحدي الثالث هو التعاون وتقديم الدعم اللازم للدول الإفريقية الشقيقة من خلال البرامج تحت الإقليمية والإقليمية. ودعونا نحاول أن نجعل مكافحة التصحر هي مدخلنا العلمي إلــى افريقيا طلباً للتكامل والوحدة التي يحلم بها الجميع.

ب) اليوم العالمي لمكافحة التصحر (أهرام ١٩ يونيو ٢٠٠١)

يأتي السابع عشر من يونيو كل عام لتذكر فيه الأمم المتحدة كافة الدول في الشمال المتقدم وفي الجنوب النامي بأنه اليوم العالمي للتصحر. ويتوافق هذا اليوم مع مولد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في مقر اليونسكو بباريس عام ١٩٩٤ استجابة لمطالب الدول الإفريقية وبقية الدول النامية وعلى رأسها مصر، باعتبار التصحر ظاهره عالمية تستحق اهتماما مكافئا لما أعطي للتنوع الحيوي والتغير المناخي وصدور اتفاقيتين دوليتين لهما ضمن أعمال قمة الأرض في ريو بالبرازيل عام ١٩٩٢.

وكانت حيثيات المطالب أن التصحر يؤثر على حياة بليون نسمة في أكثر من مائة دولة في مختلف قارات العالم. ويقدر أن مساحة الأراضي المتأثرة بالتصحر ضمن أنظمة الزراعة المطرية والزراعة المروية والمراعي تصل إلى ٣,٦ بليون هكتار (٨,٥ بليون فدان)، وأن الخسائر الإنتاجية السنوية طبقاً لإحصائيات تسعينيات القرن العشرين تتجاوز اثنين وأربعين بليون دولار، بالإضافة إلى المشكلات الاجتماعية المصاحبة وأخطرها الهجرة العشوائية من الريف إلى المدن والهجرة عبر الحدود الدولية فيما سمي بالهجرة البيئية.

والتصحر كما تعرفه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر هو تدهور إنتاجية الأراضي في المناطق الجافة لأسباب طبيعية مثل توالي فترات الجفاف وعدم انتظام سقوط الأمطار بالمعدلات المعهودة، أو لأسباب بشرية مثل الرعي الجائر والاستخدام المفرط للموارد الأرضية والمائية، أو لأسباب مشتركة مثل التعرية الهوائية والمائية التي تتسبب في فقدان الطبقة السطحية الخصبة من الأراضي الزراعية. وهناك أيضا عوامل محلية في بعض البلاد تؤدي إلى التصحر منها زحف الكثبان الرملية من الصحاري إلى المناطق المأهولة وكذلك التوسع العمراني العشوائي على الأراضي الزراعية.

ويعتقد خبراء القانون الدولي أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر هي أول وثيقة دولية للتنمية المستدامة يتحدد فيها بشكل قانوني التزامات الدول التي صدقت عليها، وتعرف حينئذ بأنها أطراف للاتفاقية. ويبلغ عدد الأطراف حاليا نحو ١٧٠ منها دول غنية مثل الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وإيطاليا وأسبانيا، ومنها أيضا دول نامية متأثرة بالتصحر مثل مصر والمغرب وجنوب افريقيا والهند والمكسيك وشيلي. وتلتزم الدول النامية بإعداد برامج وطنية لمكافحة التصحر تكون جزءاً من الخطة العامة للتنمية في الدولة، وتتفصل فيها الإجراءات الوقائية والإجراءات العلاجية لترشيد استخدام الموارد المتاحة من الأراضي والمياه ضمن منظومة اجتماعية واقتصادية شاملة. وعلى الدول الغنية أطراف الاتفاقية أن تقدم الدعم الفني أو المادي للمساهمة في تنفيذ مشروعات برامج مكافحة التصحر في الدول النامية. ويجتمع ممثلو الدول دوريا فيما يعرف بمؤتمر الأطراف للنظر في تنفيذ الاتفاقية على أرض الواقع ومدى استجابة مجموعات الدول المختلفة لالتزاماتها بشكل متبادل.

ويمثل التزام الدول الغنية بالمساهمة في مكافحة التصحر أحد أوجه تطبيق العدالة البيئية على المستوى الدولي. فالإحصائيات المتاحة تشير إلى أن سكان الشمال يمثلون أقل من ٢٥% من إجمالي سكان العالم، ومع ذلك فإنهم يستهلكون أكثر من ٨٠% من موارد كوكب الأرض، ويتسبب نشاطهم البشري في إطلاق ٨٠% من انبعاثات غازات الصوبة على مستوى العالم. ومع تزايد هذا النشاط في العقود الأخيرة، حدثت تغيرات مناخية محسوسة منها تزايد معدلات الجفاف مما أدى إلى تصحر ملايين الهكتارات من الأراضي الزراعية.

ومن جهة أخرى فإن التزام الدول المتأثرة بإعداد بـرامج وطنيـة لمكافحـة التصحر يمثل وجها آخر من أوجه العدالة البيئية للتعامل المتكافئ مع سـكان المدن وسكان البوادي والريف. فالمفترض أن تهتم كافـة الـدول بالتنميـة البشرية للجميع، فيتم تخصيص موارد كافية لتنفيذ مشروعات محلية يتم فيها استغلال موارد الأرض والمياه لتحريك الإنتاج من جهة ودعـم الاسـتقرار الاجتماعي من جهة أخرى. ويكون تخطيط وتنفيذ المـشروعات بمـشاركة الناس وطبقا لرغباتهم بعد تبادل حر للآراء تتوافق فيه المصلحة الخاصة مع مصلحة الوطن، يتم فيه بحث سبل توليد فرص عمل جديدة بوسائل ابتكارية تتضمن تكامل أنشطة الزراعة مع القطاعات الأخرى في الصناعة والتعـدين والخدمات. والأساس المضمون في عمليات التنمية الزراعية هـو الارتقـاء بالأسرة ثم القرية ثم الإقليم وصولا إلى الارتقاء بالوطن.

ومن الجدير بالذكر أن مصر كانت من الدول الرائدة في إعداد ميثاق الاتفاقية ثم في إعداد الملاحق الخاصة بالقواعد والإجراءات المكملة لها حتى دخلـت إلى حيز التنفيذ في أواخر عام ١٩٩٧. وقد أهل مصر لهذه الريادة كم ضخم من الخبرات الحقلية والعملية التي اكتسبتها على مر العصور خلال عمليـات التطويع والتجديد المستمرة لتعظيم الاستفادة من مياه نهر النيل لإقامة نظـام مستقر أساسه الزراعة وما تيسر من أنشطة أخرى لبناء الدولة. ولعلنا فـي هذا المقام نتذكر بالعرفان بعض الرواد العظام الذين حفروا بأفكارهم بصمات تاريخية مضيئة في سجلات التنمية المصرية. ويأتي في مقدمة الرواد الملك مينا موحد القطرين أول مهندس ري في التاريخ الذي أقام جسرا طويلا على بعض مواقع البر الغربي للنيل في الصعيد لتهـذيب العلاقـة بـين النهـر والأراضي المجاورة، ثم محمد علي صاحب القناطر الخيرية أعظـم إنـشاء هندسي مائي في القرن التاسع عشر، ثم الخديوي إسماعيل صـاحب التـرع

الممتدة بطول القطر ومنها ترعة الإبراهيمية التي لا تزال أطول مجرى مائي صناعي في العالم، ثم عبد الناصر صاحب السد العالي مركز القلب في توزيع المياه وأعظم منشأة مائية في القرن العشرين. ثم حسني مبارك صاحب توشكى لإحياء جنوب الوادي بعد إهمال طويل وإعادة رسم الخريطة الديموغرافية لمصر بما يتفق ومتطلبات العصر.

ومن الثابت أن مصر تقوم حاليا بتنفيذ العديد من المشروعات التي تندرج تحت بند مكافحة التصحر مثل مشروعات إصلاح الأراضي وإقامة المجتمعات الجديدة، وتطوير طرق وأساليب الري، وتحديث الزراعة المصرية، وإعادة بناء القرية، ومشروعات زيادة القيمة المضافة للإنتاج الزراعي بالاهتمام بالتسويق والتصدير والتصنيع. ولذلك فإن مصر تحتاج إلى جهد هين لوضع البرنامج الوطني لمكافحة التصحر، حيث المطلوب هو وضع إطار مؤسسي لما يتم تنفيذه على كافة القطاعات بما يتفق مع الشروط المرجعية التي حددتها الاتفاقية. والوزارات ذات الصلة المباشرة بالبرنامج هي الزراعة والموارد المائية والتنمية المحلية والبيئة والبحث العلمي والتخطيط والخارجية. ومن المنتظر أن يتضمن البرنامج عدة مستجدات في ثلاثة نظم متكاملة. النظام الأول يخص تبادل المعلومات بين مختلف الوزارات والهيئات ضمانا للتنسيق وحسن استخدام الموارد. والنظام الثاني للمؤشرات والدلائل التي يمكن بها تقييم كفاءة استخدام الموارد طبيعيا واقتصاديا واجتماعيا. والنظام الثالث للإنذار المبكر واقتراح إجراءات الطوارئ المناسبة في إطار استقراء المستقبل بناء على مجريات الحاضر.

ولعلنا نتفق على ضرورة إقامة نظام للإنذار المبكر في جميع الأحوال بالنظر إلى التغيرات العميقة التي ينتظرها العالم في أواخر القرن الحالي، ومن ضمنها التغيرات المناخية التي قد تؤثر على نهر النيل. فطبقا لأحد

السيناريوهات العالمية، فإن معدل سقوط الأمطار علـى الـساحل الـشمالي لمصر سوف يزيد بحوالي ٣٠% عن المعدلات الحالية وهو أمر جيد. غيـر أن نفس السيناريو يدل على أن الأمطار التي تسقط على أثيوبيا سوف تقـل بنسبة ٧٠% وهو بالطبع أمر مزعج. وليس بالضرورة أن تكون هذه الأرقام صحيحة تماما، غير أنه من الضروري أن نتحسس المستقبل ونتلمس الحلول لتبقى مصر عامرة مستقرة.

مقاربات التنسيق الوطني

اللجنة القومية للتصحر

أصدر وزير شئون البيئة في مارس ١٩٩٤ قرارا بتـشكل لجنـة قوميـة للتصحر برئاسة رئيس جهاز شئون البيئة وعضوية رؤساء كـل مـن مركـز البحوث الزراعية بوزارة الزراعة واستـصلاح الأراضـي، ومركـز بحـوث الصحراء بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، والهيئة القومية للاستشعار من بعد بوزارة البحث العلمي، ومديري كل من إدارة شئون البيئة وإدارة الـشئون الاقتصادية الدولية بوزارة الخارجية، وممثلين على المستوى العـالي لـوزارتي التخطيط والأشغال العامة (الموارد المائية والري فيما بعـد)، وكـذلك ممثلـين للخبرة العلمية والدولية بالاتفاقية وعلى رأسهم الـدكتور محمـد عبـد الفتـاح القصاص.

وتستهدف اللجنة طبقا لقرار تشكيلها حصر وتجميـع دراسـات الجفـاف والتصحر التي تجري في مصر والتنسيق بين الهيئات والمؤسسات التـي تهـتم بمثل هذه الموضوعات لوضع خطة قومية لمكافحة التصحر، ومتابعة الظـواهر والتجارب والمشروعات التي تتعلق بالجفاف والتصحر محليا وإقليميـا ودوليـا

وتمرير المعلومات إلى كافة المهتمين بها علـى المـستوي القـومي للتحليـل والدراسة، ومتابعة مفاوضات اتفاقية التصحر الجارية حينئذ لتقديم الدعم الفعـال للوفد المصري في هذه المفاوضات لتعظيم الاستفادة التي يمكن أن تخص مصر من الاتفاقية.

وعقدت اللجنة اجتماعها الأول في مايو ١٩٩٤ حيث جـرى فـي البدايـة عرض عابر لمحاضر جلسات لجنة خبراء التصحر التـي تـشكلت فـي عقـد الثمانينات. ويعود تشكيل لجنة الخبراء إلى خطاب نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة إلى الوزير المشرف علـى البيئـة، يـشير فيـه إلـى القـرار ٦٨٠٩/٤٢/١٩٨٧ للجمعية العامة للأمم المتحدة خاصا بخطة عمـل مكافحـة التصحر امتدادا لمنهج مؤتمر الأمم المتحدة للتصحر في نيروبي، ويقترح إبراز عناصر مكافحة التصحر في خطة التنمية المصرية، كما يقترح إنـشاء جهـاز مسئول عن مكافحة التصحر بشكل يتناسب مع الظروف المـصرية. واسـتجابة لهذا الخطاب تشكلت في عام ١٩٨٨ لجنة تضم نخبة من خبراء متميـزين مـن الجامعات ومراكز البحوث، وتستهدف اللجنة بحث ظواهر التـصحر واقتـراح ومتابعة أساليب مكافحته.

وتبين أن لجنة الخبراء قد عقدت اجتماعها الأول في نوفمبر ١٩٨٨ وبحثت مشكلات التصحر في مصر بشكل عام، وتناولـت حالـة الأراضـي المرويـة والمراعي والساحل الشمالي، ورأت ضرورة وضع خطة وطنية وإطار متكامل لبرنامج العمل يتضمن موضوعات زحف الكثبان الرملية والتوسع العمراني على الأراضي الزراعية وإنشاء بنك معلومات عن التصحر. وتناول اجتماع ديسمبر ١٩٨٨ أهمية حصر الأنشطة الممولة والمدرجة في الخطة والخاصة بمشروعات التصحر من وزارة التخطيط، وتجميع بيانـات الـصرف الزراعـي وتحـسين الأراضي والتشجير وتثبيت الكثبان الرملية وموضوعات التجريـف والزحـف

العمراني. وناقش الاجتماع الثالث في أبريل ١٩٨٩ مشروع الحـزام الأخـضر لدول شمال أفريقيا، كما ناقش جدوى إصدار دورية خاصة بالتصحر. وتنـاول الاجتماع الرابع في يوليو ١٩٩٠ تقريرا لـوزارة التخطـيط حيـث تبـين أن الاستثمارات لا تتفق مع واقع مستوى الوزارات، كما جـرت مناقـشات حـول خريطة التصحر فى العالم العربي مقدمة من المركز العربي لدراسات المنـاطق الجافة والأراضي القاحلة في دمشق. ولسبب من الأسباب الغامضة فقدت اللجنة قوة دفعها التي ميزت اجتماعاتها السابقة، فعقدت اجتماعها الخامس والأخير في أغسطس ١٩٩٠ حيث اكتفت بتصحيح محـضر اجتماعهـا الـسابق وجـرت مناقشات حول خرائط التصحر واستبيان لمشروع الحزام الأخضر لدول شـمال أفريقيا. وتوقفت أعمال اللجنة عند ذلك الحد.

وبعد ذلك العرض ناقش أعضاء اللجنة القوميـة مـستجدات موضـوعات التصحر منذ آخر اجتماع للجنة الخبراء ومنها وجود خطـة وطنيـة للبيئـة، وصدور قانون للبيئة، وبدء مفاوضات اللجنة الحكومية المخولة بإعداد اتفاقيـة دولية لمكافحة التصحر التي ينتظر أن يتم إعدادها فـي يونيـو ١٩٩٤. وأكـد الأعضاء على ضرورة أن توضع خطة قومية لمكافحة التصحر تـضح فيهـا إمكانية التنفيذ من اعتمادات متاحة وآليات.

وأتفق الأعضاء على أهمية إبراز ما تم إنجازه من مـشروعات مكافحـة التصحر في مصر من مشروعات الصرف المغطـى، وتحـسين الأراضـي، والتوسع الزراعي الأفقي، والزراعة المطرية فى الساحل الـشمالي، ومقاومـة زحف الرمال، ومنع التجريف وحماية الأراضي الزراعية بتحديـد كردونـات المدن والقرى، وكذلك الاهتمام بالموارد المائية وتنميتها وصونها. وأوضـحت

اللجنة تطور الاهتمام الدولي بموضوع التصحر بداية من مؤتمر نيروبي عام ١٩٧٧ ثم مؤتمر ريو ثم اجتماعات اللجنة الحكومية.

واتفقت اللجنة على ضرورة مخاطبة الجهات التنفيذية التي تعمل في مجال التصحر لتقديم ما لديها من معلومات وتشكيل فريق عمل من خبراء جهاز شئون البيئة لتخزين المعلومات وإعداد قاعدة بيانات تتاح للجميع تمهيدا للتنسيق بين الجهات المختلفة مما يؤدي إلى تدعيم الجهود رأسيا وأفقيا.

وفيما يلي نص الخطاب الذي أرسل إلي مدير مركز البحوث الزراعية بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي تحت توقيع رئيس جهاز شئون البيئة نموذجا لخطابات أرسلت إلي كافة الوزارات المعنية:

"..... سعدنا بحضوركم الاجتماع الأول الذي عقدته اللجنة القومية للتصحر في جهاز شئون البيئة ، وسأكون شاكرا لكم التفضل بالتوجيه لموافاتنا بنسخة من البيانات العلمية المتاحة لكم والتي تتعلق بالموارد المائية والأرضية والنباتية في مصر، من حيث التقييم الكمي للموارد وكذلك نتائج التجارب التي قامت بها المؤسسات المتعددة في وزارة الزراعة لحفظ وصيانة واستغلال هذه الموارد. وسيتم تبويب هذه المعلومات وتصنيفها واستعمالها كقاعدة للبيانات اللازمة لوضع الخطة القومية لمكافحة التصحر طبقا لما تقرر في اجتماع لجنة التصحر..... "

وكانت الاستجابة لهذه الخطابات رغم تكرارها أقل كثيرا من المرتجى منها، حيث لم يصل إلى رئيس جهاز شئون البيئة سوى رد وحيد من وزير الأشغال العامة والموارد المائية. ويقترح الرد تضمين البرنامج القومي لمكافحة التصحر عدة مشروعات منها مشروع حصاد مياه الأمطار والسيول على السواحل الشمالية والاستفادة منها في زراعات أشجار مناسبة كالزيتون والنخيل

واللوز وغيرها بالإضافة إلى أشجار خشبية، ومشروع تثبيت ومقاومة زحف الرمال بالواحات وعلى الأخص واحة سيوة والواحات الأخرى المتأثرة بزحف الرمال، ومشروع الاستفادة من مياه الصرف الصحي المعالجة لمحطات القاهرة الكبرى في استزراع الأراضي الصحراوية المجاورة لها على طريق القاهرة/ الإسماعيلية وطريق القاهرة/ الإسكندرية الصحراوي، ومشروع رصد ومراقبة تصرفات وتدفق مياه الآبار والعيون بالصحراء الغربية (الواحات) والقيام بأعمال التحكم فيها وتنميتها وإدارتها واستغلالها الاستغلال الأمثل في أعمال الاستزراع ومقاومة زحف الرمال.

أما بقية الوزارات والهيئات فلم يصل منها رد بالرغم من إعادة إرسال الخطاب مرة أخرى. وربما يعود ذلك لعدة أسباب منها نقص الرغبة في العمل الجماعي لدى البعض، كما أن بعض ممثلي الوزارات في عضوية اللجنة تركوا مواقعهم الإدارية لسبب أو لآخر دون وجود امتداد لمسئولية إدارية حقيقية. وهكذا توقفت أعمال اللجنة انتظارا لصفحة جديدة.

اللجنة التنسيقية لمكافحة التصحر

أ) الاجتماع الأول – نوفمبر ١٩٩٩

أعيد تشكيل اللجنة القومية لمكافحة التصحر في أكتوبر ١٩٩٩ تحت مسمى اللجنة التنسيقية لتصبح أكثر مؤسسية في مضمونها استجابةً لالتزامات الوزارة المبدئية نحو الاتفاقية، وذلك بتمثيل جهات تشريعية وتنفيذية فأصبحت تضم رئيسي لجنة الزراعة والري بمجلسي الشعب والشورى ورئيسي مركز بحوث الصحراء والهيئة القومية للاستشعار ووكلاء وزارات الموارد المائية والري والتخطيط والتنمية المحلية ومساعد وزير الخارجية

ومجموعة من الخبراء المتميزين في مجالات البيئة والأراضـــي والاقتـــصاد وبعض ممثلي الجمعيات الأهلية.

وتعمل اللجنة طبقا لقرار تشكيلها على زيادة الوعي بمشكلة التـــصحر علـــى المستوى القومي كما تعمل على تنسيق وتكامل الجهـــود التـــي تقـــوم بهـــا الوزارات في هذا المجال. وتقوم اللجنة أيضا بالتنـــسيق بـــين المـــشروعات القومية الجارية وتحديد أولويات المشروعات المـــستقبلية داخـــل البرنـــامج الوطني الذي ستقوم اللجنة بإعداده كأحد التزامات مصر للاتفاقيـــة، وكـــذلك النظر في مساهمة مصر في البرامج تحت الإقليمية والإقليمية الأفريقية.

وتوضح الاتفاقية هذه الالتزامات في المواد ٤، ٥، ٩، ١٠ حيث تستلزم قيام الأطراف المتأثرة باعتماد منهج متكامل لمكافحة التصحر يتنـــاول مختلـــف الجوانب الطبيعية والحيوية والاجتماعية والاقتـــصادية لعمليـــات التـــصحر والجفاف، ووضع استراتيجيات وأولويات مكافحة التصحر في إطار خطـــط وسياسات التنمية المستدامة التي تطبقهـــا الدولـــة، واعتمـــاد اســـتراتيجيات استئصال أو تخفيف حدة الفقر الذي تعاني منه بعض الطبقات فـــي الريـــف، وإعداد ونشر وتنفيذ برنامج عمـــل وطنـــي باعتبـــاره العنـــصر الرئيـــسي لاستراتيجية مكافحة التصحر، ويجري تحديث البرنامج على أساس الدروس المستفادة من العمل الميداني ونتائج البحوث والمتابعة، ويتـــضمن البرنـــامج تشجيع فرص التعاون على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية مـــن جانب المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخـــاص والمـــزارعين وكافة الجهات والأفراد المستفيدة.

وعقدت اللجنة التنسيقية أول اجتماعاتها في نـــوفمبر ١٩٩٩ حيـــث رحـــب الدكتور إبراهيم عبد الجليل رئيس جهاز شئون البيئة رئيس اللجنة بالأعضاء،

وأكد على أن دور الجهاز هو التنسيق بين الوزارات والهيئات التي يمتد مجال عملها إلى نطاق اتفاقية التصحر سياسيا وتخطيطيا وتنفيذيا.

وعرض مستشار وزارة البيئة موجزا للمفاوضات الدولية التي تمت مؤخرا لتنفيذ الاتفاقية، ثم قدم موجزا للتقرير الوطني الأول عن برنامج مكافحة التصحر في مصر الذي قدم إلى سكرتارية الاتفاقية في مايو ١٩٩٩ كأحد التزامات مصر. واتفق الأعضاء على أن مصر قامت في السنوات الماضية بالعديد من مشروعات التوسع الزراعي الأفقي والرأسي، وأن محدودية الموارد المائية هي العامل الأساسي في التوسع في هذه المشروعات، ولذلك فمن الضروري العمل على تقليل الفواقد المائية من جهة ودعم العلاقات المصرية مع دول حوض النيل لزيادة الموارد المائية من جهة أخرى.

واتفق الأعضاء على تميز الخبرة المصرية لديها في مجالات استصلاح الأراضي واستخدام الموارد الزراعية. وأشير إلى أن مصر تقوم منذ عدة سنوات بتنفيذ مشروع يعرف باسم "شروق" للنهوض بالقرية المصرية، وهو مشروع يصلح لكي يكون جزءاً من البرنامج الوطني لمكافحة التصحر.

وسوف يكون إعداد برنامج وطني للدول النامية شرطا مؤهلا للحصول على معونات الدول المانحة أطراف الاتفاقية، وقد يكون الدعم على صورة منح أو قروض ميسرة أو مساعدات فنية أو إلغاء ديون مستحقة. وفي هذا السياق تمت الإشارة إلى أن برامج التنمية في مصر تتضمن عدة مشروعات للأراضي والري، ويستلزم الأمر قدراً من الجهد لتظهر هذه المشروعات تحت برنامج وطني لمكافحة التصحر. وأشير أيضا إلى ضرورة الاستفادة من تكنولوجيا الاستشعار من بعد وكذلك تحديث البيانات العلمية عند إعداد البرنامج الوطني.

وتطرقت اللجنة إلى أهمية التعاون الأفريقي والمشاركة في الصناديق والشبكات الأفريقية التي يمكن إقامتها لدعم التعاون بين الدول الأفريقية أطراف الاتفاقية، وأنه من الضروري أن تعمل مصر على استضافة بعض هذه الصناديق والشبكات لما قد يكون لذلك من فوائد قومية، كما أشارت اللجنة إلى أنه من الضروري أن تشارك مصر في البرامج تحت الإقليمية للاتفاقية.

واتفق الأعضاء على قيام مصر بسرعة إعداد برنامجها الوطني لمكافحة التصحر. وتشمل عناصر البرنامج إجراءات وقائية للحفاظ على الموارد الأرضية والمائية مثلما تشمل مشروعات تحسين الأراضي والري والصرف التي تقوم بها وزارتي الزراعة والموارد المائية. ويتضمن البرنامج أيضا جانبا خاصا للتعامل مع الكثبان الرملية المتحركة خاصة في مناطق غرب النيل في محافظتي المنيا وأسيوط وبحيرة ناصر، كما يتضمن مشروعات استصلاح الأراضي في المناطق الصحراوية وهو مجال تتميز فيه مصر بخبرة رائدة تصلح مدخلا للتعاون الدولي.

ب) الاجتماع الثاني– نوفمبر ٢٠٠١

عقدت اللجنة التنسيقية اجتماعها الثاني في فبراير ٢٠٠١ حيث عرض مستشار وزارة البيئة موجزا لمجريات مؤتمر الأطراف الثالث للاتفاقية الذي عقد في رسيفي بالبرازيل في نوفمبر ١٩٩٩. وتضمن العرض بيان تشكيل وفد مصر من ممثلي وزارات البيئة والموارد المائية والري والخارجية، وأن ٤١ دولة أفريقية من بينها مصر وكذلك منظمات تحت إقليمية أفريقية منها اتحاد المغرب العربي تقدمت بتقارير عن مكافحة التصحر.

وفي هذا السياق أكد مستشار وزارة البيئة لأعضاء اللجنة أهمية أن يكون لمصر برنامج وطني لمكافحة التصحر يتم إعداده طبقا للشروط المرجعية للاتفاقية، واقترح أن يتم النظر في إحياء مشروع الحزام الأخضر الذي سبق وأن وافق عليه مؤتمر الأمم المتحدة لمكافحة التصحر عام ١٩٧٧ كمدخل للتعاون مع دول المغرب العربي لتمثل في مجموعها دول شمال أفريقيا.

وناقش أعضاء اللجنة مشكلة مصر في التقسيمات الإقليمية على الساحة الدولية، واقترحوا أن تتولى وزارة الخارجية التركيز على الموضوع لأهميته عند تنفيذ الاتفاقيات البيئية الدولية. واتفق الأعضاء على سرعة إنجاز برنامج وطني كمدخل لمشاركة بقية دول شمال أفريقيا في المشروعات تحت الإقليمية والإقليمية.

وأثير في اجتماع اللجنة أن نظام البنك الدولي يضع مصر ضمن منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا، وأن باستطاعة جامعة الدول العربية حل المشكلة بالتنسيق بين الدول العربية في المحافل الدولية. وللرد على ذلك قيل أن مصر تشارك في نشاط عدة مناطق تحت إقليمية كما هو الحال في منظمة الاسكوا مع دول غرب آسيا وكذلك في منظمة دول حوض النيل في أفريقيا، وهو حق مكتسب ويعتمد على توافر الإمكانيات، كما أن مجلس وزراء البيئة العرب يتضمن لجنة لمكافحة التصحر تحاول القيام ببعض التنسيق. غير أن اتفاقية التصحر بصفتها أحد نواتج نظام الأمم المتحدة تضع مصر في منطقة شمال أفريقيا. وأشار رئيس هيئة الاستشعار من بعد أن محطة استقبال الصور الفضائية التابعة للهيئة التي تغطي منطقة شمال أفريقيا يمكن أن تكون حافزا للتعاون بين دول المنطقة في مجال حصر وتجميع الموارد والتجهيزات والمشكلات ثم بناء نظم معلومات مكافحة التصحر.

واتفق أعضاء اللجنة على ضرورة أن يعرف العالم ماذا نقوم به حاليـا وأن نعرف نحن ماذا نريد أن نقوم به في المـستقبل المنظـور. وإضـافة إلـى مشروعات وزارة الزراعة ووزارة الموارد المائية لابـد أن تهـتم مـصر بموضوع الكثبان الرملية وهو أحـد الموضـوعات التـي ليـست داخـل الاختصاص المباشر لأي وزارة من الوزارات، علما بـأن زحـف الكثبـان الرملية على الجزء الغربي من بحيرة ناصر وجنوب الصعيد يجب أن يحظى بأولوية متقدمة لتوصيف إجراءات العلاج المناسبة. وبالنسبة لمشروع الحزام الأخضر تقوم المجموعة بإعادة النظر فيه ضمن إعدادها للبرنامج الـوطني باعتباره نواه للبرنامج تحت الإقليمي لدول الشمال الإفريقي.

ووافقت اللجنة في ختام اجتماعها على ضرورة مخاطبة الوزارات المعنيـة راجية أن تبادر كل منها بالتفضل بإرسال نسخ من تقاريرها وموادها العلمية ذات الصلة بما قامت به من أنشطة ومشروعات لمكافحة التـصحر. ويعهـد إلى لجنة فنية في وزارة البيئة بإخراج ما يرد إليها من مخرجات الـوزارات كتيبات تتناول مشروعات مكافحة التصحر التي تمت في مصر لعرضه فـي الداخل والخارج إعلانا عن توافر الخبرات المصرية. ويعقب ذلك تكليـف مجموعة خبراء لتقوم بإعداد البرنامج الوطني . ويمكن لهذه المجموعـة أن ترجع إلى وزارة التخطيط حيث جميع المشروعات الوطنية لها أصـل فـي الخطة العامة للدولة.

وكما حدث في اللجنة الوطنية لمكافحة التصحر في أواخر تـسعينات القـرن العشرين لم تستجب للنداء سوى وزارة الموارد المائية والري، فتقدم مندوبها في اللجنة كتابيا مقترحا أن يتضمن البرنامج القومي مشروعات تطوير الري من تجديد شبكات ونظم الري على مختلف مستوياتها بهدف توفير مياه الري حسب الحاجة الفعلية للزراعات ومنع الإسراف وتقليل الفواقـد مـع زيـادة

للإنتاجية الزراعية، واستخدام مختلف المصادر المائية بما فيها المياه السطحية ومياه الصرف والمياه الجوفية، وحل مشكلة ارتفاع المياه الجوفية وما تسببه من رفع معدلات الملوحة وخفض الإنتاج الزراعي، وإيجاد صيغة للتعاون بين جهاز الري ومستخدمي مياه الري من مزارعين وفلاحين عن طريق تكوين مجموعات مستخدمي مياه الري وتوجيه المزارعين على الاستخدام الأمثل للمياه.

أما بقية الجهات التنفيذية المشاركة في اللجنة فلم تقم بالرغم من إعادة تذكيرها بعمل واجبها ولم يأت منها صور من تقارير وبيانات علمية عامة ومعلنة تتوافر لديها، وتصلح للبناء عليها لتنتج في النهاية البرنامج الوطني المصري لمكافحة التصحر.

السياق العام لمكافحة التصحر في مصر

لم يكن أمام وزارة شئون البيئة غير تكرار مناشدة الهيئات التنفيذية الممثلة في اللجنة التنسيقية لأداء واجبها القومي تمهيدا لوضع البرنامج الوطني لمكافحة التصحر. ومع طول الانتظار بات ملحا التزام وطني آخر، يتمثل في تحديد أسس ومبادئ سياق لتقارير دورية كان على مصر أن تتقدم بها لمؤتمرات الأطراف التالية. وسنعرض فيما يلي الخطوط العريضة لهذا السياق.

الموارد الطبيعية ونظم استعمالات الأراضي

تحتل مصر مساحة تقدر بمليون كيلومتر مربع في الركن الشمالي الشرقي لأفريقيا تتضمن عدة أنظمة ايكولوجية متباينة. والسمة المميزة للمناخ هي الجفاف حيث تتساقط أمطار قليلة تبلغ أقصاها على الساحل الشمالي الغربي للبحر المتوسط بمعدل يصل أحيانا إلى ٢٠٠ مم، ويتناقص المعدل إلى ٥٠ مم

في القاهرة ويكاد ينعدم في أسوان والمناطق الجنوبية. وتشهد مرتفعات البحر الأحمر وكذلك الأجزاء الجنوبية من سيناء عواصف وأمطار رعدية في الخريف قد تتسبب في سيول غزيرة، ولكن ذلك يمثل استثناء يحتاج إلى جهد للتنبؤ به من حيث التوقيت والكمية.

ويمثل نهر النيل المصدر الأساسي للمياه في مصر حيث تضمن لها الاتفاقيات والأعراف الدولية حصة سنوية تبلغ ٥٥,٥ بليون متر مكعب تخزن في بحيرة ناصر أمام السد العالي، وتنقل هذه المياه من خلال شبكة ري مترابطة يصل مجموع أطوال فروعها إلى ٤٠ ألف كيلو متر إلى حقول تبلغ مساحتها في الوادي والدلتا ٧,٨ مليون فدان. ونظرا لاعتدال المناخ في مصر طوال العام فإنه يمكن زراعة الأرض بأكثر من محصول في العام الواحد لتصل المساحة المحصولية إلى حوالي ١٥ مليون فدان. وتعتبر كمية مياه الري هي العامل المحدد في الزراعة المصرية، حيث يمكن استزراع مساحات إضافية من الأراضي إذا توافرت موارد مائية جديدة أو إذا أمكن إعادة استعمال جزء من المياه في الزراعة بعد اتخاذ إجراءات تنقية ضرورية.

وتوجد خارج الوادي والدلتا ثلاثة أنظمة للاستعمالات الزراعية للأراضي. الأول هو الزراعة المطرية على مساحة تقدر بحوالي ٤ مليون فدان على طول الساحل الشمالي للبحر المتوسط، حيث يقوم الأهالي ببناء مصايد صناعية لمياه الأمطار أو استعمال بعض التكوينات الجيومورفولوجية كمصايد لتخزين واستعمال مياه الأمطار في وقت لاحق لري أشجار الزيتون والتين أو توفير ريه تكميلية لزراعات الشعير والقمح.

ويتواجد نظام استعمال الأراضي الثاني في مراعي طبيعية بمساحة تصل إلى ١٠ مليون فدان جنوب الشريط الساحلي وفي عدة أماكن بسيناء ووديان جبال البحر الأحمر، تمثل ثروة قومية لا يعرفها ولا يهتم بها كثيرون.

والنظام الثالث هو الزراعة المروية في واحات الصحراء الغربية حيث تتفجر مياه جوفية من عيون طبيعية أو ترفع إلى السطح من آبار سطحية أو عميقة. وتبلغ المساحة الإجمالية للواحات الكبيرة في مصر حوالي ٤ مليون فدان، لا تتجاوز الرقعة المنزرعة منها حاليا ٥%.

عوامل تدهور الأراضي

تسببت الكثافة السكانية العالية في الوادي والدلتا في وضع الأراضي الزراعية تحت ضغط شديد مما أدى إلى خفض قدرتها الإنتاجية في بعض المناطق. ويتمثل الضغط اجتماعيا في تقزم الحيازات الزراعية بما يقلل من عائدها لمواجهة تكاليف المعيشة فضلا عن تراكم مدخرات للاستثمار. ويتمثل الضغط طبيعيا في عدة أشكال منها ارتفاع معدل التكثيف الزراعي مما يعمل على استنفاد خصوبة الأرض، واستعمال معدلات عالية من الأسمدة والكيماويات الزراعية مما يعرض البيئة للتلوث، والإسراف في الري دون الاهتمام بالصرف مما يؤدي إلى غدق الأرض وتملحها.

وكان تجريف الأراضي الزراعية في سبعينات القرن العشرين من أكثر صور العدوان عليها شيوعا ومدعاة للأسف والأسى، حيث كانت تكشط لعمق يصل أحياناً إلى ٢ متر ويستعمل ناتج التجريف لصناعة الطوب. ويؤدي تجريف الأراضي إلى انخفاض إنتاجيتها لسببين، الأول أن طبقتها السطحية هي أكثر طبقاتها خصوبة لارتفاع نسبة المادة العضوية وتواجد العناصر الغذائية بحالة ميسرة للنبات، والثاني أن انخفاض المنسوب بعد التجريف يؤدي إلى

صرف مياه المناطق المجاورة إليها فيرتفع منسوب مياهها الجوفية بصفة عاجلة وتتملح بصفة آجلة . ويقدر البعض أن التجريف يؤدي إلى انخفاض القدرة الإنتاجية بنسبة تتراوح بين ٣٠-٧٠%.

ومن عمليات التدهور المحزنة أيضا إقامة المباني والمنشآت على الأراضي الزراعية نتيجة للتوسع العمراني غير المخطط. ويقدر البعض أن مصر فقدت ما يقارب مليون فدان من أخصب الأراضي الزراعية خلال ربع القرن الأخير من القرن العشرين نتيجة للبناء عليها. وقد تم مؤخراً تحديد كردونات مدن وقرى لا يسمح بالبناء خارجها، وأدى ذلك إلى انخفاض معدل التعدي على الأراضي الزراعية، وأن كان الأمر يتطلب إعادة النظر في الخريطة السكانية الحالية والعمل من خلال خطة قومية لاستعمالات الأراضي على نشر العمران في محاور تنمية جديدة.

ويحظر القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ صور التعدي على الأراضي الزراعية بالتجريف والتبوير والبناء. وتنص المادة ١٥٠ من القانون على حظر التجريف أو نقل الأتربة لاستعمالها في غير أغراض الزراعة. وتنص المادة ١٥١ على حظر ترك الأراضي غير مزروعة لمدة سنتين رغم توافر صلاحيتها للزراعة، وتم تخفيض المدة إلى عام واحد بنص المادة ١٥١ من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٥. وتنص المادة ١٥٢ على حظر إقامة مباني أو منشآت على أرض زراعية أو تقسيمها لإقامة مبان عليها.

وتختلف عوامل تدهور الأراضي خارج الوادي من منطقة إلى أخرى. ففي منطقة الزراعة المطرية بالساحل الشمالي يمكن أن يؤدي التوسع في زراعة محاصيل الحبوب بديلا للغطاء النباتي الطبيعي أو بساتين التين والزيتون إلى زيادة احتمالات التجريف الهوائي. ومن جهة أخرى فقد أدى التوسع العمراني

العشوائي للمنطقة الساحلية دون أن يصاحبه دراسة للتأثير البيئي المحتمل إلـى إزالة الغطاء النباتي الطبيعي لمساحات شاسـعة، وبالتـالي زيـادة احتمـالات تعرضها للتصحر. وفي مناطق الرعي أدت سهولة الحصول علـى الأعـلاف الصناعية والمركزات الغذائية إلى إغراء الأهالي على زيادة عدد الحيوانات بما يفوق كثيرا قدرة الأرض على الحمل، وتسبب الرعي الجائر في حـدوث آثـار سلبية على كمية ونوعية الغطاء النباتي فزادت احتمـالات التجريـف الهـوائي لأراضي المنطقة.

ويعزى تدهور أراضي الواحات غالبا إلى مسببات اجتماعية واقتـصادية. ففي هذه المناطق تسمو ملكية المياه على ملكية الأرض. كما أن التقاليد المتوارثة لا تتقبل التحكم في مياه العيون بتركيب محابس تسمح بتدفق المياه عند الحاجـة إليها فقط. وقد أدى استمرار تدفق المياه وعدم توافر نظام جيد للـصرف إلـى تدهور أراضي بالغدق والتملح. ويعمل انخفاض الطلب على الناتج الزراعي لقلة عدد سكان الواحات وعدم جدوى تصدير الناتج بصورته الأولية إلـى الـوادي والدلتا لارتفاع تكاليف النقل علاوة على انخفاض العائد من الزراعة وضـعف الحافز لصون الموارد الطبيعية. وربما كانت الواحات فـي وضـعها الـراهن نموذجا حيا لما ذهب إليه الدكتور القصاص بأن قلة عدد الـسكان تـؤدي إلـى التصحر مثلها مثل زيادة عدد السكان.

وقد تتسبب حركة الرمال في ظهور تداعيات خطيرة في منـاطق الـوادي والدلتا المتاخمة للصحراء وكذلك على طول الساحل الشمالي للبحـر المتوسـط وفي عدة أماكن في سيناء وفي الواحات. وحركة الرمال قـد تكـون مـصاحبة للعواصف الترابية التي يعقبها ترسب حبيبـات الرمـل علـى سـطح الأرض الزراعية، أو قد تكون مصاحبة لتحرك الكثبان الرملية التي تختلف في الـشكل

والطول والارتفاع إلا أنها تشترك في أخطارها المؤكدة حيث تغمر الحقول والمجاري المائية والمنازل والمنشآت بالرمال، تعبيرا حزينا لتوسع أو تقدم الصحاري.

الإنجازات القطاعية في الزراعة المصرية

تمت خلال العقود الماضية إنجازات كبيرة قامت بها وحدات تنفيذية في وزارتي الزراعة واستصلاح الأراضي والموارد المائية والري. وتصب الإنجازات في صالح الاقتصاد القومي لأنها تحقق عائدا اقتصاديا من خلال تحسين الاستفادة من الموارد الطبيعية، أي أنها تدخل تحت بند عمليات مكافحة التصحر ربما دون أن يدري القائمون بها ذلك.

وعلى سبيل المثال فإن وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي بالتعاون مع مراكز البحث العلمي في الجامعات والمركز القومي للبحوث ومركز بحوث الصحراء ومركز البحوث الزراعية قامت بدراسات تفصيلية عن أنواع الأراضي المصرية وما يجود عليها من حاصلات، وحساب مقننات مائية وسمادية وطرق خدمة مناسبة لهذه الحاصلات، كما قامت الوزارة بتوفير سلالات نباتية عالية الإنتاج وكذلك سلالات مقاومة للجفاف والملوحة. ومن المشروعات الرائدة التي تقوم بها الوزارة مشروع تحسين الأراضي ذات الإنتاجية المتدهورة بمحسنات إنتاجية منها الجبس أو معاملات حقلية كالتسوية بالليزر وصيانة شبكات الري والصرف على مستوى الحقل.

وتقع مسئولية الإدارة القومية للموارد المائية على عاتق وزارة الموارد المائية والري. وتتضمن هذه المسئولية إنشاء وتشغيل وصيانة شبكات الري والصرف وما يلزمها من أعمال تجديد وإحلال، وحساب مقننات إروائية لزمامات مختلفة، وتحسين طرق نقل وإضافة المياه للحقول، ورصد وضبط

مستوى المياه الجوفية، وحساب معدلات سحب المياه الجوفية في الصحاري وتحديد الطرق المناسبة للاستفادة من مياه الصرف الزراعي بعد خلطها. وأضاف القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ إلى مسئولية الوزارة مكافحة تلوث المجاري المائية.

وعلى نطاق وزارة الإدارة المحلية يتم تنفيذ عدة مشروعات تجريبية بالتعاون مع جهات محلية أو أجنبية. وعلى سبيل المثال هناك مشروع للنهوض بالقرى بزيادة فرص العمل في الريف عن طريق التصنيع الزراعي للمنتجات المحلية وكذلك الاستفادة من المخلفات لإنتاج البيوجاز والأسمدة العضوية. وفي المناطق الصحراوية البعيدة عن الوادي والدلتا هناك مشروع التنمية الريفية المتكاملة المعروف باسم مشروع القصر بمحافظة مطروح الذي يهدف إلى توطين البدو وإقامة مصايد لمياه الأمطار وتحسين طرق استعمال الموارد المائية والأرضية. وفي واحة سيوة تمت محاولات رائدة قام بها قسم البساتين بمركز بحوث الصحراء لتثبيت الكثبان الرملية ميكانيكيا وبيولوجيا.

المكونات الافتراضية لبرنامج العمل الوطني

وصلت جهود مكافحة التصحر في مصر إلى منعطف جديد بعد إقرار الخطة القومية للبيئة التي أعدها جهاز شئون البيئة في فبراير ١٩٩٢، وصدور قرارات مؤتمر قمة الأرض في يونيو ١٩٩٢، وإعداد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في يونيو ١٩٩٤. ووقر في أذهان كثير من المفكرين ومتخذي القرار أن التنمية الاقتصادية يجب أن تصون الموارد وترشد استخدامها ضمانا لاستدامتها، وأن مكافحة التصحر كأحد عناصر التنمية المستدامة تتطلب تضافر جهود محلية ووطنية في برنامج متكامل يستهدف تلبية احتياجات محددة ويتسم بالوضوح والشفافية ليحفز الناس على العمل ويغري الدول والمؤسسات المانحة على تقديم الدعم.

ويمثل البرنامج الوطني لمكافحة التصحر إطارا تتم داخله ترجمة مبادئ والتزامات الاتفاقية إلى سياسات وبرامج ومشروعات. ويستهدف البرنامج من الناحية العملية وضع آليات مناسبة لإدارة أراضي الزراعات المروية والمطرية والمراعي، ويؤكد على إجراءات الوقاية من التصحر وإعادة تأهيل الأراضي المتأثرة ضمن خطة شاملة للتنمية في الدولة. وعلى ذلك فإن البرنامج يجب أن يكون طويل المدى بالضرورة، ويتناول معطيات طبيعية واقتصادية واجتماعية تتكامل مؤسسيا في ثلاثة محاور متقاطعة تضم عناصر مؤسسية مساعدة وعناصر رصد وتقييم وعناصر إدارة المشروعات.

١٠ العناصر المساعدة

تتضمن هذه العناصر بناء وتدعيم الوعي الوطني على مستوى الأفراد والمؤسسات ومتخذي القرار بأخطار التصحر، وتقديم الاتفاقية لمتخذي القرار ومراكز البحوث والمزارعين والتأكيد على فرصها المتاحة، وتشجيع البحوث العلمية في مجالات التصحر وتبادل المعلومات بين مراكز البحوث داخليا وخارجيا، والتأكيد على الخبرات والأعراف المحلية وجوانبها العلمية، وبناء وتدعيم قدرات الجهات التنفيذية للعمل منفردة وداخل فريق، وتوفير خدمات الإرشاد للمزارعين، والبحث عن الأسلوب المناسب للمشاركة الجماعية، وإصدار تشريعات وحوافز تؤدي إلى منع أو وقف التصحر، وإعداد آليات مؤسسية تشجع على جذب مساهمات الدول والجهات المانحة بمراعاة الشفافية وقواعد الثقة المحاسبية وحسن أداء العمل.

٢٠ عناصر الرصد والتقييم

تتضمن هذه العناصر بناء قاعدة بيانات لأبحاث وأرصاد التصحر وضبطها قياسيا، وإقامة دلائل القياس والمقارنة وتسجيل بيانات الجوانب الطبيعية

/الحيوية، والجوانب الاجتماعية /الاقتصادية للتصحر، وتـأثير إجـراءات وعمليات المكافحة، والاستفادة من جهود المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في إعداد مشروعات من القاعدة إلـى القمـة، وتقريـر أولويـة المشروعات داخل البرنامج الوطني طبقا لقواعد يتم تبنيها بالتوافق.

وتقوم المفاضلة بين اختيارات متاحة على اعتبارات منها مـساهمتها فـي الحفاظ على البيئة، ونسبة التكاليف إلى الفائدة، والبدائل التكنولوجية، والناتج الاقتصادي والاجتماعي، ودرجة قبول ومشاركة الأهالي، ومساهمة الجهات والمؤسسات المانحة.

٠٣ عناصر إدارة المشروعات

تتضمن هذه العناصر إجراءات إدارة المشروعات على الطبيعة من تخطيط وتنفيذ ومراجعة وتقييم. وسنتناول فيما يلي رؤوس العنـاوين لمـشروعات يمكن تنفيذها في مجال مكافحة التصحر:

أ) مشروعات الأراضي المروية

يدخل تحت هذه المشروعات تحسين الري على المستوى القومي وعلـى مستوى الحقل، وإعادة استعمال ميـاه الـصرف الزراعـي والـصحي والصناعي للري بعد الإصلاح، وصيانة شبكات الصرف على المـستوى القومي والحقلي، وصون وتحسين الأراضي المنزرعة بإضافة المحسنات والحرث العميق والتسوية، ورفع مستوى خـصوبة الأراضـي وتقـدير احتياجاتها من الأسمدة وحساب الميزان الغذائي، وتجريب وتقييم الزراعة العضوية، وتنفيذ خطة قومية للتشجير، والترويج لمعاملات بعد الحـصاد والصناعات الريفية وعمليات التسويق، وإعداد نماذج ودلائل اسـتعمالات الأراضي على المستوى القومي، وتثبيت الكثبان الرملية.

ب) **مشروعات أراضي الزراعة المطرية**

يدخل تحت هذه المشروعات إقامة نظم للإنذار المبكر للجفـاف وتقريـر وسائل تخفيف آثار الجفاف من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والفنيـة، ومقارنة طرق حصاد مياه الأمطار وتخزينها والمحصول المناسب لكـل طريقة وتكاليف وحدة حجم المياه، وتحديد وسائل منع التجريـف المـائي والهوائي للأراضي، وتقرير بدائل الطاقـة المتجـددة وغيـر المتجـددة المناسبة، وإمكانيات نقل وتخزين وتسويق منتجات النشاط الزراعي.

جـ) **مشروعات أراضي الواحات**

يدخل تحت هذه المشروعات تقدير معدل السحب الآمن من المياه الجوفية وإمكانية الطاقة الجديدة والمتجددة في المنطقة، وتنفيذ تركيب محـصولي مناسب لكل من الاستهلاك المحلي والتصنيع الزراعي والتـصدير إلـى خارج المنطقة، وإقامة اتحاد مزارعين لإدارة مصادر مياه المنطقة بشكل اقتصادي يتفق مع الاعتبارات البيئية، وتثبيت الكثبان الرمليـة باسـتعمال التكنولوجيا المناسبة.

د) **مشروعات أراضي المراعي**

يدخل تحت هذه المشروعات تحسين وصون الغطـاء النبـاتي الطبيعـي للأراضي، وتحسين قدرة الحيوانات المحلية على الاسـتفادة مـن وحـدة الغذاء، وتحديد الطرق المقبولة اجتماعيا لمنع أو تقليل الرعـي الجـائر، وزيادة فرص العمل البديلة خصوصا للفئـات الـضعيفة والفقيـرة مـن المجتمع، وفرص العمل ومصادر الدخل البديلة.

التقرير الوطني الأول عن مكافحة التصحر

أعد مستشار وزارة البيئة بصفته المنسق الوطني للاتفاقية هذا التقرير الذي قدم إلى سكرتارية الاتفاقية في أبريل عام ١٩٩٩ من خلال القنوات الرسمية، ليعرض فيما بعد علي مؤتمر الأطراف الثالث في رسيفي بالبرازيل، طبقا لنص المادة السادسة والعشرين من الاتفاقية وكما جاء في أحد قرارات مؤتمر الأطراف الثاني. وقد وزعت حينئذ نسخ "صلبة" من التقرير على جميع المشاركين في المؤتمر من الدول الأطراف والمراقبين وممثلي الهيئات الدولية، كما تتواجد نسخة إلكترونية على موقع الاتفاقية في شبكة المعلومات الدولية للباحثين عن مزيد من التفاصيل.

ويوضح التقرير جهود مصر لمكافحة التصحر فيبدأ بمقدمة تطرح الإطار المؤسسي المصري ثم المنظور البيئى لأعمال مكافحة التصحر من خلال تعريف الجوانب الطبيعية /البيولوجية وكذلك الجوانب الاجتماعية/الاقتصادية ذات الصلة. ويستعرض الباب الثاني للتقرير بشكل إجمالي الموارد الأرضية والمائية المتاحة في مصر وعوامل استنزافها و/ أو تدهورها نتيجة للأنشطة البشرية متضمنة الصناعة والزراعة والسياحة والإسكان وغيرها، وكذلك التدهور الناتج من الظواهر الطبيعية ومنها تحرك الكثبان الرملية بما يعرض المستوطنات البشرية والمنشآت والبنية التحتية في الأماكن المجاورة للصحاري إلى مخاطر.

ويعرض الباب الثالث من التقرير إدارة الموارد المائية فيغطي موارد المياه السطحية والجوفية والأمطار والسيول، واستعمالاتها في الزراعة والصناعة والملاحة والمستوطنات البشرية، واحتمالات وتوقعات إعادة استعمال المياه في قطاعات مختلفة، والموارد الأرضية وتطورها، ومشروعات استصلاح

الأراضي خارج زمام الوادي والدلتا اتساقا مع أن الزراعة تستعمل نحـــو ٨٠% من الموارد المائية.

ويتناول الباب الرابع استراتيجية الزراعة على مشارف الانفتاح الاقتصادي حينئذ وتحرير السوق من الإدارة المركزية، حيث تعتمد الاســتراتيجية الجديـــدة إلغاء الدعم الزراعي والتسعير الاقتصادي للمخرجات والتغلب على الاختناقـــات وإصلاح نظم الحيازة وتعظيم الاستفادة من الموارد بما لا يخل بمتطلبات التنمية المستدامة، مع اعتبار الجوانب الاقتصادية ومستجدات منظمة التجارة العالميـــة وما تفرضه من محددات وتتيحه من فرص.

ويعرض البابان الخامس والسادس نموذجين للخبرة المجتمعية العلمية فـــي مصر من وقائع مؤتمرين عن التصحر، تجمع في الأول أكاديميون وتنفيـــذيون ومزارعون وجمعيات أهلية إضافة إلى ممثل سكرتارية الاتفاقيـــة، وتـــم تقـــديم الخطوط العريضة للاتفاقية من حيث الالتزامات والفرص المتاحة وكيفية إعـــداد البرامج الوطنية بالشروط المرجعية للاتفاقية وأهمها مشاركة المستفيدين ومقاربة المشكلات من أسفل (حيث قواعد الناس) إلى أعلى حيث كبار المسئولين. وتجمع في المؤتمر الثاني مشاركون من دول عربية تناولوا جوانب مكافحة التـــصحر، وتعظيم الاستفادة من الموارد المائية، ونظم الإنذار المبكر للجفـــاف، والتعـــاون العلمي مع الجهات الدولية ذات الصلة.

ويأتي في البابين السابع والثامن عرض لمشروعات مختارة تـــم تنفيـــذها لمكافحة التصحر في الفترة الأخيرة. المشروع الأول هو مشروع القصر بالقرب من مدينة مرسى مطروح بالساحل الشمالي الغربي بمعونة مالية وفنية ألمانيـــة. وتقوم فكرة المشروع على حصاد مياه أمطار الشتاء لإقامة نظم حياة اجتماعيـــة متكاملة بداية من الزراعة والرعي وتربية الدواجن وتوفير وقود بـــديل لقطـــع

الأشجار والشجيرات والاهتمام بتسويق منتجات المنطقة وتنتهي بإيجاد فرص عمل بديلة.

ونفذ المشروع الثاني فريق من مهندسي الري والزراعة والإدارة المحلية والأهالي بمعونة كندية لكي يكون نموذجا للإدارة المتكاملة للأراضي والمياه في مركز دكرنس بمحافظة الدقهلية. وكانت مشكلة المنطقة هي ارتفاع منسوب المياه الجوفية في أراضي ثقيلة القوام ارتفعت فيها نسبة الأملاح فانخفضت إنتاجية الأرض ودخول المزارعين. وتضمنت عناصر المشروع إقامة مصنع لمواسير الصرف المغطى ثم إنشاء نظام للصرف الحقلي المغطى، وتولى المهندسون الزراعيون إرشاد الأهالي لأساليب زيادة الإنتاج بمعاملات ما قبل وما بعد الحصاد. وقد أدى تنفيذ المشروع إلى رفع إنتاجية الأراضي بنسبة ٢٥%، إضافة إلى تناقص إصابة الأهالي ببعض الأمراض المرتبطة بالمياه.

وتتناول الأبواب من التاسع حتى الحادي عشر ثلاثة مشروعات تحت التنفيذ. الأول هو مشروع شروق الذي تنفذه وزارة التنمية الريفية ويقوم على تكامل عمليات التنمية في المناطق الريفية استجابة لمطلب ومشاركة وتنفيذ أهالي المنطقة، ويتم العمل بإقامة فيه روابط للمستفيدين على مستوى القرية تتجمع في وحدات أكبر على مستوى المركز والمحافظة. ويستهدف هذا البناء الهرمي تعظيم الاستفادة من موارد الوحدات المحلية والإقليم من خلال عمليات التكامل والمشاركة في مداخل ومخارج عمليات الإنتاج.

ويتم تنفيذ المشروع الثاني في واحة سيوة ممثلة لواحات الصحراء الغربية حيث المشكلة هي توافر موارد مائية تتدفق تلقائيا أو تضخ من آبار سطحية، غير أن معدل الاستفادة منها ليس على الوجه الأكمل. وللمشروع جوانب هندسية تتمثل في إغلاق آبار سطحية واستبدال آبار عميقة بها، وهي آبار تضخ مياه

ذات نوعية جيدة بقدر مطلوب دون فائض يتجمع في برك تتحول بعد فترة إلى ملاحات تهدد إنتاجية أراضي مجاورة. والمكون الزراعي للمشروع هو إدخال أنواع نباتية وحيوانية أكثر إنتاجية، وتحسين معرفة الناس بأساسيات نظم الزراعة الصناعية مما يرفع من دخلهم ويحافظ على البيئة.

والمشروع الثالث هو مشروع تنمية جنوب مصر وعلامته المميزة توشكى، وهو من المشروعات العملاقة التي ينتظر أن يستغرق تنفيذه عشرين عاما. والهدف الاستراتيجي للمشروع هو تخفيف الضغوط البشرية على موارد الوادي والدلتا بإنشاء محيط حيوي جديد وزيادة الحيز المعمور في مصر من ٦% حاليا إلى ٢٠% في عام ٢٠١٧. ومفاتيح المشروع الرئيسية هي ترشيد الاستهلاك المائي الزراعي فى الوادي والدلتا بما يسمح برصيد مائي يوجه إلى إقامة مجتمعات زراعية صناعية في جنوب الصحراء الغربية بمستجدات العلم والتكنولوجيا في الري والزراعة والإنتاج والتسويق.

ويتناول البابان الثاني عشر والثالث عشر تفاصيل مشروعين للتنفيذ في القريب العاجل. يتعلق المشروع الأول برصد تحرك ثم تثبيت الكثبان الرملية في مصر وخصوصا في أماكن ذات حساسية خاصة أولها بحيرة ناصر التي تطل عليها من الغرب جحافل كثبان رملية. ويأتي بعد ذلك كثبان تهاجم الواحات وشمال سيناء وبعض الطرق الصحراوية في غرب صعيد مصر. ويتضمن المشروع الثاني إقامة نظام معلومات يستهدف تعميق التواصل بين جهات منتجة للمعلومات والمستعملة لها، وكذلك التنسيق بين قطاعات متنافسة على الأراضي بكافة استعمالاتها الزراعية والصناعية والسياحية والإسكانية والصحية والعسكرية والأمن القومي. ومن المأمول أن يخرج من هذا المشروع خريطة قومية لاستعمالات الأراضي بمكوناتها إقليميا ومحليا في إطار من المحددات التي يتم الاتفاق عليها قوميا.

ويختص الباب الأخير في التقرير بالدلائل والمؤشرات. وترجع أهمية هذا الموضوع إلى ضرورة وجود مقاييس كمية ثابتة تشخص حالة النظام البيئي ومكوناته كمحصلة لاستعمالات بشرية وكذلك كمحصلة لتقييم تأثير ما قد يطبق من إجراءات وقائية وإجراءات علاجية للمحافظة على سلامة الموارد وكذلك علاج ما قد يتعرض منها للتدهور.

التقرير الوطني الثاني عن مكافحة التصحر

يتميز هذا التقرير عن نظيره السابق ونظرائه اللاحقين بأنه كان تقريراً شفوياً بالأساس قدم أمام مجموعة العمل المؤقتة لمراجعة تنفيذ الاتفاقية AHWG، وهي في مضمونها لجنة استماع دولية. وقدم وفد مصر المكون من مستشار وزارة البيئة التقرير بوسيلة "نقطة قوة" على مدى ساعة خصص جزء منها للأسئلة والتعليقات والمداخلات. وسبق ذلك توزيع وثيقة مطبوعة تتضمن نصا لمحتويات التقرير باللغة الإنجليزية من خلال السكرتارية على سائر الوفود.

وبدأ العرض بشريحة عليها صورة فضائية مجمعة تظهر موقع مصر الجغرافي من حيث المساحة ونهر النيل والموارد الأرضية، تلتها شريحة بالوضع الديموجرافي من حيث السكان ونسبة الزيادة السنوية وأماكن تركز وتخفف التجمعات البشرية. ثم تتابعت الشرائح لعرض عواقب الضغوط البشرية ومنها الاستغلال المفرط للموارد وتقزم الملكيات الزراعية. ويتناول التقديم بعد ذلك جهود مصر فيما قبل عصر الاتفاقية، وتتركز في محاولات زيادة الإنتاج والإنتاجية والعناية بالموارد المائية ودعم البحوث العلمية الخاصة باستعمال الموارد المائية والأرضية.

أما جهود ما بعد الاتفاقية فتتركز في إجراءات بعضها مؤسسي مثل تشكيل لجنة تنسيقية لمكافحة التصحر وتحديد أطراف المصلحة الرئيسية وحملات تعريف بالاتفاقية، وإجراءات عملية منها حصر مشروعات جارية لمكافحة التصحر ومحاولة إيجاد صلة تجمعها، والبحث عن قواعد محتملة لتحديد أولويات المشروعات في برنامج العمل الوطني والتعرف على أوجه العمل المشترك لاتفاقيات ريو لتحقيق ما يعرف بالقيمة المضافة، واحتمالات مصادر دعم محلية ودولية وأسس التفاوض مع الجهات المانحة طلبا لدعمها.

وعرضت شريحة لاحقة عناصر التقرير الوطني المصري الذي قدم لمؤتمر الأطراف الثالث، والتي تتمثل في منظور بيئي لمكافحة التصحر. وإستراتيجيات وسياسات، وحملات توعية وتعريف بالاتفاقية من حيث الالتزامات والفرص المتاحة، ونماذج لمشروعات سابقة وجارية ومستقبلية لمكافحة التصحر، وأخيراً موضوع الدلائل والمؤشرات. وتطرق التقديم لأولويات الاستراتيجية الوطنية وحصرتها في كفاءة استعمال الموارد، وتكامل موضوعي لحل المشكلات من القاعدة إلى القمة، وتحسين أوضاع المناطق الريفية، وتحسين أجهزة التسويق الزراعي، ودعم البحوث الزراعية.

وقدمت شريحة تالية عرضا لمشروعات مرشحة كمكونات للبرنامج الوطني وتتضمن تحديث الزراعة، والإدارة المتكاملة للموارد في منطقة الساحل الشمالي الغربي، والإدارة المتكاملة للواحات، وتثبيت الكثبان الرملية، والتشجير، ونظام معلومات للتصحر يستطيع تقييم ومقارنة كفاءة استعمال وصون الموارد الطبيعية. وينتهي التقرير بعرض موضوع التعاون تحت الإقليمي والإقليمي وما تقدمه مصر حاليا من مساعدات أفريقية في مجال مكافحة التصحر وبالذات من خلال الصندوق الأفريقي بوزارة الخارجية والمركز الدولي للزراعة في وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

اللغة العربية على هامش الاتفاقية

دخلت اللغة العربية رحاب الأمم المتحدة وهيئاتها كأحد لغاتها الرسمية في أوائل عام ١٩٧٤، بعد أن أذهل الأداء العسكري والسياسي والاقتصادي للدول العربية في حرب رمضان/أكتوبر ١٩٧٣ كافة دوائر العالم. فتحدثت دوائر دبلوماسية عن العرب باعتبارهم القوة السادسة في العالم، وتحدثت أخرى عن مآثر الحضارة الزاخرة التي صنعها العرب والمسلمون في القرون الوسطى.

وفي خضم هذه الأجواء المعبأة بالفخر والثقة والإيمان من جهة والاحترام والإعجاب من جهة أخرى، تقدم الدكتور عصمت عبد المجيد ممثل مصر الدائم في مقر الأمم المتحدة في نيويورك نيابة عن الدول العربية بمذكرة إلى سكرتير عام المنظمة يطلب فيها إدراج اللغة العربية كلغة رسمية في المنظمة أسوة باللغات الرسمية الخمس الأخرى وهي الإنجليزية والفرنسية والأسبانية والروسية والصينية. وكان حدثا سعيدا أن توافق الأمم المتحدة على ذلك دون معارضة، رغم إصرار دول قليلة على ربط التنفيذ بتوافر موارد مالية لتغطية التكاليف، وهنا تقدمت دولة الكويت بالتطوع بتحمل التكاليف لمدة ثلاث سنوات دخلت بعدها تلك التكاليف ضمن بنود ميزانية الأمم المتحدة.

ومن هذا المنظور فإن اتفاقية مكافحة التصحر، وهي إحدى الاتفاقيات الدولية التي تم التوصل إليها استجابة لنداءات وقرارات استصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، كانت تستعمل اللغة العربية في كتابة وثائقها وفي مداخلات الوفود العربية في اجتماعاتها، حيث تتوافر إمكانيات ترجمة فورية فيما بين جميع اللغات الرسمية أثناء اللقاءات التي تعقد تحت مظلة الأمم المتحدة.

وقد حدث أثناء اجتماعات الدورة السابعة للجنة التصحر التي عقدت في مقر اليونيب بنيروبي في أغسطس ١٩٩٥ أن اعترض ممثل اليابان على استعمال جميع اللغات الرسمية الست في مداولات ومطبوعات مؤتمر الأطراف المقبلة للاتفاقية بحجة زيادة الأعباء الإدارية على السكرتارية، وطالب بالاكتفاء بلغتين أو ثلاث في المداولات. وأيد هذا الاعتراض ممثل الولايات المتحدة الأمريكية كما أيده ممثل المملكة المتحدة بحجة توفير النفقات في زمن تعاني فيه الأمم المتحدة من أزمة مالية خانقة.

وقد يكون من المناسب هنا وضع جملة عرضية تفيد أن السبب الرئيسي للأزمة المالية التي عانت منها الأمم المتحدة في ذلك الوقت هو امتناع الولايات المتحدة الأمريكية عن دفع كامل حصتها السنوية المقررة للمنظمة منذ عدة سنوات.

ويبدو من ظاهر اقتراح وفد اليابان أنه لم يكن موجها بشكل مباشر ضد لغة معينة، ولذا فقد وقف وفد مصر مدافعا عن جميع اللغات المستعملة بمنطق أن الاتفاقية تم التوصل إليها تحت مظلة الأمم المتحدة ولذلك فمن الضروري أن تتفق نظم وإجراءات العمل فيها مع نظم وإجراءات الأمم المتحدة. وفي النقاش الدائر حول هذه النقطة تحدث ممثلوا الصين وأسبانيا وبعض دول أمريكا اللاتينية معارضين اقتراح اليابان. ودار نقاش طويل ذكر فيه البعض أن نفس المشكلة قد أثيرت أثناء اجتماعات أخيرة لاتفاقية التغير المناخي، وهي أيضا اتفاقية دولية تم التوصل إليها تحت مظلة الأمم المتحدة. وبعد أخذ ورد عبر مفاوضات لجنة التصحر في ثلاث دورات، تقرر أثناء دورتها التاسعة في سبتمبر ١٩٩٦ سحب الاقتراح عندما تبين غياب التوافق علية والاكتفاء بتسجيل موقف اليابان بناء على رغبتها.

ولا يخفى على أحد أنه إذا تمت الموافقة على اختصار عدد اللغات الرسمية المتداولة فى مثل هذه الاتفاقيات، فإن اللغة العربية ستكون المرشحة الأولى للخروج في التصفيات الأولى باعتبار التآكل الظاهر في الثقل المادي والمعنوي للتأثير العربي في الوقت الراهن، كما أنه من المحتمل أن يكون استبعاد اللغة العربية من اتفاقية التصحر تمهيداً لاستبعادها من كافة نظم وهياكل واتفاقيات الأمم المتحدة في وقت لاحق.

وقد كان من حسن التدبير أن تحاط جامعة الدول العربية علما بهذا الموضوع منذ بدايته لتتولى قيادة العمل المشترك للدفاع عن لغة العرب في الساحة الدولية، وهو ما تم بسلسلة خطابات بدأت من مستشار وزارة البيئة إلى وزير البيئة إلى وزير الخارجية إلى أمين عام جامعة الدول العربية، الذي كان لحسن الحظ هو الدكتور عصمت عبد المجيد، صاحب المبادرة الأولى لإدخال اللغة العربية إلى الأمم المتحدة. وقد بادر الدكتور عصمت عبد المجيد حينئذ بمخاطبة الدول أعضاء الجامعة بمضمون الموضوع ومكامن خطورته، راجيا أن تتم مداخلات وفود الدول العربية في اجتماعات هيئات الأمم المتحدة باللغة العربية.

ويتبقى بعد ذلك أن تتولى الجامعة العربية هذا الموضع بيقظة واجبة، وربما تبحث في جدوى تكليف أحد ذوي الكفاءات للتواجد في اجتماعات الاتفاقيات الحكومية الدولية للتنسيق بين ممثلي الدول العربية لتكوين جبهة تفاوضية تستطيع فرض كلمتها في مواقف حرجة، ومراجعة الوثائق الصادرة باللغة العربية عن الاجتماعات قبل صدورها لتخرج رصينة دون تعسف لفظي تستعصي على القراءة المريحة، وإعداد برامج تدريب للمترجمين العرب

العاملين بالأمم المتحدة للارتقاء بأدائهم المهني خاصة بعد أن داهمتهم مع الجميع مستجدات مصطلحات علمية وتكنولوجية متدفقة.

وسوف تبقى اللغة العربية مقروءة ومسموعة في محافل الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية إذا استقر في وجداننا ثم صدقه العمل أن لغتنا – لغة القرآن – هي بالأساس والقياس ذاتنا لا نقبل أن يعتبرها بعض الناس كما مهملا لا قيمة له.

الباب الثامن
اتفاقية التصحر في وزارة الزراعة

مركز بحوث الصحراء جهة مرجعية

بعد أن طال المدى باللجنة التنسيقية في وزارة شئون البيئة دون ثبوت رؤية محددة لتباشير برنامج وطني لمكافحة التصحر، جرت مشاورات وزارية انتهت إلى نقل التبعية المؤسسية للاتفاقية من وزارة البيئة إلى وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي. وكان دافع النقل هو الرغبة في تحريك اللجنة التنسيقية تحت راية نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة بقوة دفع أكبر فتنتهي من إعداد البرنامج الوطني لمكافحة التصحر ثم تقديمه لسكرتارية الاتفاقية في غضون بضع شهور لا تتجاوز العام، استجابة لالتزام مصري ملح.

وعلى ذلك فالمرجعية الحالية لاتفاقية التصحر في مصر تقوم على قرار وزير الزراعة رقم ٢٣٥٦ الصادر في يوليو ٢٠٠١، الذي يقضي بإنشاء لجنة وطنية في قطاع الزراعة بمسمى اللجنة التنسيقية لمكافحة التصحر. ويترأس اللجنة نائب رئيس الوزراء وزير الزراعة واستصلاح الأراضي ويشارك في عضويتها ممثلين على مستوى عال لوزارات ذات صلة وهي الزراعة واستصلاح الأراضى، والموارد المائية والرى، والخارجية، التنمية المحلية، والتعليم العالي والبحث العلمي، والدولة للبيئة، والتخطيط والتعاون الدولي. وبالإضافة إلى ذلك ضمت اللجنة عددا من خبراء المستوى العلمي المتميز في كافة مجالات التصحر.

ويقضي قرار إنشاء اللجنة بتكليفها بإعداد السياسات اللازمة لتنهض مصر بالتزاماتها تجاه الاتفاقية، ودعم مشروعات محلية وإقليمية ودولية تشارك فيها مصر، والتنسيق بين وزارات وهيئات ومنظمات غير حكومية وأصحاب المصلحة في كل ما يتعلق بمكافحة التصحر. وقضى نفس القرار بإنشاء لجنة علمية برئاسة رئيس مركز بحوث الصحراء وعضوية علماء من الجامعات ومراكز البحوث، كلفت بمعاونة اللجنة التنسيقية من خلال حصر وتجميع وتحليل الأنشطة الماضية والحالية لمكافحة التصحر، وتقييم ورصد عمليات التصحر، وتنسيق أنشطة كافة أصحاب المصلحة، ومتابعة تنفيذ التزامات الاتفاقية، ومتابعة تنفيذ البرنامج الوطني لمكافحة التصحر.

ومنذ ذلك التاريخ تولى مركز بحوث الصحراء مهمة المرجعية التنسيقية، وقام خبراؤه بالمشاركة في اجتماعات مؤتمرات الأطراف وكل ما يتعلق بها من اجتماعات تمهيدية، كما قاموا بإعداد تقارير دورية قدمت لسكرتارية الاتفاقية ومنها توزع على الأطراف أعضاء لجنة مراقبة التنفيذ CRIC قبيل اجتماعاتها الدورية لتقييم تنفيذ الاتفاقية. وتعتبر كل هذه المهمات تمهيدا ضروريا لتجهيز البرنامج الوطني، خصوصا وأن مصر قد تأخرت أكثر مما ينبغي في هذا المجال.

مؤتمرات الأطراف اللاحقة

سوف يلاحظ القارئ تغيرا كميا ونوعيا في وصف مداولات مؤتمرات الأطراف التالية مقارنة بما سبقها من مؤتمرات. وسبب التغير مزدوج الأوجه. الوجه الأول أن اتفاقية التصحر قد شارفت على اكتمال هياكلها المؤسسية والتنفيذية والعلمية بعد مؤتمري الأطراف الثالث والرابع، فلم يعد هناك الكثير

مما يقال بديلا لعمل يحتاجه واقع الأراضي الجافة التي تعاني من التصحر بتنفيذ الاتفاقية من خلال تنفيذ برامج وطنية وتحت إقليمية وإقليمية. والوجه الثاني هو إنهاء العلاقة الاستشارية بين الكاتب ووزارة البيئة، فلم يعد يشارك في مؤتمرات الأطراف، وبالتالي لم تعد له العلاقة الحميمية التي أتاحت لـــه معرفـــة خفايـــا مؤتمرات الأطراف من خلال مشاركته في مفاوضات مجموعات التلامس التـــي استمر بعضها في مفاوضات جانبية حتى ساعات الصباح الباكر.

والواقع أنه يمكن الإحاطة بمجريات مؤتمرات الأطراف من كافة النـــواحي المؤسسية والعلمية والقانونية بزيارة موقع الاتفاقية علي شبكة المعلومات الدولية <www.unccd.int> حيث تتواجد جميع محاضر اجتماعاتها الـــسابقة متـــضمنة جداول أعمالها ومناقشاتها وقراراتها وأسماء المشاركين فيها، إضافة إلى وثائق وكتب علمية ونشرات صحفية أصدرتها السكرتارية. ويتصل الموقـــع بمواقـــع هيئات ومؤسسات ذات صلة مثل اتفاقيتي التنوع البيولوجي والتغيـــر المنـــاخي ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ليقدم لزائريـــه وجبـــة معلوماتية فاخرة.

وعلى التوازي من ذلك تعطي المجلـــة الإلكترونيـــة Earth Negotiations Bulletin واسمها الكودي ENB وموقعهـــا الخـــاص بالتـــصحر علـــى شـــبكة المعلومات هو <www.iisd.ca/desert> تفاصيل وافية عن مجريات مفاوضـــات مؤتمرات الأطراف وما يرتبط بها من موضوعات. وتصل هذه التفاصيل علـــى سبيل المثال إلى ذكر أن وفد الدولة (أ) قد اقترح موضوعا معينا في جلسة لأحد مؤتمرات الأطراف، وأيده في الاقتراح وفدي الدولتين (ب)، (ج) ولكـــن وفـــد الدولة (د) عارض الاقتراح أو طلب تعديله. فإذا لم يأت ذكر اسم وفـــد دولـــة معينة في تقرير المجلة عن مؤتمر الأطراف فمن المرجح أن ذلك الوفـــد ربمـــا يكون قد حضر اجتماع المؤتمر ولكنه على القطع لم يشارك فيه.

مؤتمر الأطراف الخامس - جنيف ٢٠٠١

عقد مؤتمر الأطراف الخامس في مقر الأمم المتحدة بجنيف في الفترة من الأول حتى ١٣ أكتوبر ٢٠٠١، وشارك فيه ١٥٠ من أطراف الاتفاقية إضافة إلى ٣٢ من هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية. ومثل مصر في المؤتمر وفد يتكون بصفة أساسية من خبراء مركز بحوث الصحراء. وتسببت كارثة الحادي عشر من سبتمبر التي حدثت قبل أسابيع من عقد المؤتمر في توتر الإطار النفسي العام الذي عقد فيه المؤتمر انعكاسا لحالة التوتر التي اجتاحت العالم. وفي المقابل كان هناك شيء من التحدي بالنظر إلى قرب انعقاد القمة العالمية للتنمية المستدامة World Summit on Sustainable Development واختصارها (WSSD) بعد عدة أشهر في عام ٢٠٠٢ في جوهانسبرج بجنوب افريقيا، وكان موضوعها الرئيسي هو الفقر والبيئة تجديدا لما تداولته قمة الأرض في ريو بالبرازيل قبل عشر سنوات.

وبعد مفاوضات استغرقت أسبوعين توصل مؤتمر الأطراف الخامس إلى عدة قرارات، أهمها علي وجه اليقين قراران، أولهما يقضي بإنشاء لجنة مراقبة تنفيذ الاتفاقية واسمها الكودي (CRIC)، والثاني يقضي بتدعيم العمل في لجنة العلم والتكنولوجيا. وللتاريخ فإن بذرة مضمون ومسئوليات هذه اللجنة ترجع إلى اقتراح سبق وأن تقدم به وفد مصر أثناء الدورة الثامنة للجنة الحكومية الدولية للاتفاقية في فبراير ١٩٩٦، وتبنته مجموعة دول الـ ٧٧ والصين كمشروع قرار في الدورة العاشرة الممتدة للجنة في أغسطس ١٩٩٧.

وينص قرار إنشاء لجنة مراقبة تنفيذ الاتفاقية على اعتبارها فرعا من الفروع المساعدة لمؤتمر الأطراف مثلها في ذلك مثل اللجنة الكلية ولجنة العلم والتكنولوجيا. وتختص اللجنة بمراجعة تنفيذ الاتفاقية بالفحص الدوري المنتظم

للتقارير التي تقدمها الأطراف. وكان التوافق على إنـشاء اللجنـة غايـة فـي الصعوبة حيث عاودت الدول المانحة تشكيكها في جدوى عمل اللجنة، وأصرت على تعليق موافقتها بالعودة إلى بحث شروطها المرجعية مرة أخري في مؤتمر الأطراف السابع لتمحيص جدوى استمراريته وعلاقتها مع اللجنة الكلية وطبيعة تقاريرها.

وينص قرار تحسين كفاءة لجنة العلم والتكنولوجيا علي إعداد ملحق يؤكـد علي ضرورة مشاركتها في مراجعة الجوانب العلمية للتقارير التي تتقـدم بهـا الأطراف، وتشكيل لجنة من خبراء متخصصين مؤهلين علميا تعمل لدورة مدتها أربع سنوات تحت إشراف اللجنة الأم وتقدم إليها تقاريرها. وتتشكل اللجنة مـن ٢٥ خبيرا يراعي في اختيارهم التوزيع الجغرافي لأطراف الاتفاقية طبقا للنظام العام في تشكيل هيئات المكاتب. وتتولى لجنة الخبراء دراسـة كافـة جوانـب التصحر بالتعمق اللازم لتعظيم الاستفادة من المعلومات المتاحة.

مؤتمر الأطراف السادس – هافانا ٢٠٠٣

اجتمع المؤتمر في مقر المؤتمرات في العاصمة الكوبية هافانا في الفتـرة من ٢٥ أغسطس حتى ٦ سبتمبر ٢٠٠٣، وشارك فيـه ١٧٠ مـن أطـراف الاتفاقية على رأسهم ١٣ رئيس جمهورية ورئيس وزراء يتقدمهم الرئيس الكوبي فيدل كاسترو والرئيس الفنزويلي هوجو شافيز؛ كما شارك فى المؤتمر ٣٣ مـن هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة. وترأست المؤتمر بتراضي الأطراف وزيرة العلوم والتكنولوجيا والبيئة الكوبية. ومثل مصر فـي المؤتمر وفد يتكون من بعض خبراء مركز بحوث الصحراء ووزارة الخارجية. وقد عقد اجتماع المؤتمر في أعقاب أجـواء التعـاون الكريمـة التـي خلفتهـا

اجتماعات القمة العالمية للتنمية المستدامة التي عقدت في جنـــوب افريقيـــا فـــي سبتمبر ٢٠٠٢.

وينظر الكثيرون إلى مؤتمر الأطراف السادس باعتباره نقله نوعية للاتفاقية من مرحلة التوعية والإعلام إلى مرحلة التنفيذ. ويستند ذلك على عدة جوانـــب منها موافقة مرفق البيئة العالمي على فتح نافذة ماليـــة فـــي المرفـــق لتمويـــل مشروعات مكافحة التصحر وتخصيص مبلغ ٥٠٠ مليون دولار تحت تـــصرف مشروعات الاتفاقية على مدى ثلاث سنوات.

واجتمعت لجنة مراقبة تنفيذ الاتفاقية للمرة الثانية بعد دورتها الأولـــى فـــي نوفمبر ٢٠٠٢، واستأنفت عرض تقارير موضوعية تختص بمكافحة التـــصحر من منظور مشاركة المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية، والترتيبـــات والإجراءات التشريعية والمؤسسية، والروابط والفوائد المضافة من التعاون مـــع الاتفاقيات البيئية العالمية، وإعادة تأهيل الأراضي المتدهورة وتقييم آثار الجفاف والتصحر، ونظم الإنذار المبكر للجفاف، وتوفير التكنولوجيات المناسبة للـــدول النامية المتأثرة، وحشد وتحريك الموارد المالية والتنسيق بين المحلي والدولي في إطار اتفاقيات تشاركية.

وسادت روح التراضي معظم مفاوضات المؤتمر باستثناء نقطتين. النقطـــة الأولى تتعلق بموضوع وحدات التنـــسيق الإقليمـــي Regional Coordination Units، وهي وحدات فنية / إدارية ترى فيها دول مجموعة الـــ ٧٧ والـــصين آليات مؤسسية تتكامل فيها جهود إقليم كامل (افريقيا أو آسيا أو أمريكا اللاتينية) لإقامة مشروعات مشتركة مؤسسيا أو تنفيذيا تستهدف مكافحة التصحر. ولكـــن دول منظمة التعاون والتنمية لم تتحمس لها باعتبارها عبئا إداريا وماليا لا طائل منه سوى إنفاق الموارد فيما لا يفيد. وحاولت الدول النامية الدفع بما توصـــلت

إليه القمة العالمية للتنمية المستدامة من أن مكافحة التصحر أحد أهم وسائل مكافحة الفقر في الدول النامية، ولكن الدول المانحة صمدت وأصرت على موقفها بأن دور الوحدات التنسيقية لا يجب أن يتعدى حدود الدور التنسيقي.

وتتعلق النقطة الثانية بالميزانية، حيث بدأت كثير من وفود الدول المانحة تتحدث بصورة علنية ومتكررة عن تجاوزات إدارية اقترفتها السكرتارية، إضافة إلى ما رأته من غياب الشفافية في بعض التصرفات المالية. ولكن الانطباع النهائي العام لدى معظم الوفود كان يميل إلى اعتبار مؤتمر الأطراف السادس من أكثر مؤتمرات الاتفاقية تنظيما وإنجازا.

مؤتمر الأطراف السابع– نيروبي ٢٠٠٥

اجتمع المؤتمر في مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي بكينيا في الفترة من ١٧ إلى ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٥، على مشارف عام ٢٠٠٦ وهو العام الذي قررته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام الصحاري والتصحر. وشارك في المؤتمر ١٨٢ طرف للاتفاقية إضافة إلى ٣٨ هيئة دولية تابعة للأمم المتحدة والمنظمات الحكومية. ومثل مصر وفد من بعض خبراء مركز بحوث الصحراء وممثلين عن وزارة الخارجية.

وسوف يذكر تاريخ الاتفاقيات الدولية أن مؤتمر الأطراف السابع لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر كان عرضا لدراما حقيقية، حيث توافرت له أسباب نجاح مدوي ولكنه فشل في الوصول إلى قرارات معنوية مؤثرة. ويأتي في مقدمة أسباب النجاح المنتظر عدة أسباب أولها تراكم خبرة تفاوضية للأطراف في عمليات الاتفاقية على مدار عشر سنوات منذ باريس عام ١٩٩٤ تمكنها من تجاوز الخلافات غير المبدئية، وانتهاء تجهيز ٨١ برنامج وطني وتحت إقليمي لمكافحة التصحر في الدول والمناطق المتأثرة بالتصحر تنتظر

التنفيذ، وثبوت بعض تجارب النجاح الباهر لمكافحة التصحر في العديد من دول العالم، وإعداد مبادرة لمكافحة التصحر في افريقيا تحت الصحراء باسم Terr Africa – Working Together on Sustainable Land Management in Sub-Saharan Africa، وترسيخ الاستفادة المضافة من التعاون مع اتفاقيات البيئة العالمية وغيرها من المبادرات البيئية والتنموية مثل مبادرة لادا للمناطق الجافة ومبادرة النيباد في افريقيا، وإعداد مذكرة للتفاهم مع مرفق البيئة العالمي تضمن تمويل مشروعات متوسطة الحجم، وأخيراً ما ترسخ في يقين قادة ومفكري وسياسيي العالم المتقدم في أعقاب القمة العالمية التي عقدت في عام ٢٠٠٥ أنه لا سبيل لمكافحة الفقر في الدول النامية وتحقيق أهداف الألفية Millennium Development Goals دون علاج مسببات ومنابع الفقر الريفي وأن مكافحة التصحر تعتبر طريقاً مضموناً لمكافحة الفقر.

ومع كل تلك الأسباب والعوامل المؤدية والمؤهلة لتنفيذ الاتفاقية على أرض الواقع، استغرق مؤتمر الأطراف السابع وقته في تبادل العتاب بين دول الشمال ودول الجنوب. فقد وجهت دول الشمال سهامها في اتجاهين الأول نحو دول الجنوب آخذة عليها عدم تحديد أولوياتها وتجاهل وضع برامج مكافحة التصحر داخل إطار برامجها الوطنية للتنمية، والثاني نحو السكرتارية متهمة إياها بعدم الشفافية وتجاوز سلطاتها وإسرافها فيما لا عائد له.

والثابت أن السكرتير التنفيذي للاتفاقية ينتمي إلى أفريقيا تحت الصحراء (بوركينا فاسو) وارتبط بالاتفاقية منذ بذورها الأولى في عام ١٩٩٣، ولذا تكتلت معظم الوفود الأفريقية للدفاع عنه بالحق والباطل وتحمست معها مجموعة الـ ٧٧ والصين. واستغرق الحماس المدافعين عن السكرتارية فخلطوا بين سكرتير الاتفاقية الذي يصيب ويخطئ في أداء عمله، والاتفاقية كوثيقة دولية لها منهج وأهداف وأساليب عمل يتراضى عليها جميع الأطراف.

وهكذا استمرت المناقشات في مداولات دائرية تحوطها أجواء شك وتحدي طوال أيام المؤتمر فلم تصدر قرارات ذات أثر معنوي باستثناء قرارين. القرار الأول هو تمديد عمل لجنة مراقبة تنفيذ الاتفاقية حتى مؤتمر الأطراف الثـامن، ليتم التفاوض مرة أخرى على مرجعية اللجنة وسلطاتها وأسلوب عملها. والقرار الثاني هو توصية الأطراف والهيئات الدولية ذات الصلة ليكون الاحتفال بيوم ١٧ يونيو من عام ٢٠٠٦ احتفالا فوق العادة The International Year of Deserts and Desertification (IYDD)، استجابة لتوصية سبق وأن أصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في أواخر عام ٢٠٠٥، تذكيرا للناس في كافة البلاد والمناصب والمسئوليات أن أكثر من بليون من البشر يعانون من مآسي التصحر والجفاف.

تقارير مركز بحوث الصحراء

التقرير الوطني الثالث

يمثل هذا التقرير باكورة جهود خبراء مركز بحوث الصحراء، وتم إعداده وتقديمه لسكرتارية الاتفاقية في أبريل ٢٠٠٢ تحت عنوان البرنامج المصري التمهيدي لمكافحة التصحر. ويمكن الاطلاع على التقرير في رف مصر بموقع الاتفاقية على شبكة المعلومات الدولية. وقام "بتأليف" التقرير كما جاء على غلافه كل من الدكتور عبد المنعم حجازي والدكتور اسماعيل الباجوري، وراجعه الدكتور محمد عبد الفتاح القصاص.

ويبدأ التقرير بتمهيد يسترجع تعريف مصطلحات التصحر ومكافحة التصحر والأرض كما ورد في نص وثيقة الاتفاقية. ويقدم الباب الأول معطيات مصر منها مساحتها بامتداد مليون كيلومتر مربع تحت ظروف مناخية جافة

وفوق جافة، وتتكون من أربعة نظم إيكوزراعية لكل منها خواصها المميزة من حيث المصادر الطبيعية والسمات المناخية والجيومورووفولوجيــة واســتعمالات الأراضي والنواحي الاجتماعية/ الاقتصادية. وهذه النظم هي الساحل الــشمالي بداية من شمال شرق سيناء حتى الحدود الليبية غربــا، ووادي النيــل والــدلتا بسهولها النيلية الخصبة والتخوم الصحراوية التي تم استصلاحها زراعيــا فــى السنوات الأخيرة، والصحراء الشرقية وسيناء الداخلية، والصحراء الغربية ومــا بها من واحات وتوشكى ووادي الأربعين. ويذكر التقرير بعض السمات الرئيسية للنظم الايكوزراعية الأربعة من حيث الفسيوجرافية والسمات المناخية والموارد الأرضية والمائية والموارد البشرية.

ويعدد الباب الثاني عمليــات التــصحر الــسائدة فــي كــل مــن الــنظم الإيكوزراعية. فالساحل الشمالي تعاني أراضيه التي تمتــد علــى مــساحة ٦,٥ مليون فدان من التدهور نتيجة لإحلال الزراعة المروية محل المراعي الطبيعية، وانجراف الأراضي بالرياح والميــاه، والمحــددات الاجتماعيــة/ الاقتــصادية، والامتداد العمراني العشوائي. وتعاني أراضي وادى النيل والدلتا من التملح حيث تشير دراسات إلى أن نسبة الأراضي المتأثرة بالملوحة تبلغ ٤٣% مــن جملــة المساحة التى تناهز ٦,٣ مليون فدان، والامتداد العمراني العشوائي حيث تــشير تقديرات تسعينات القرن العشرين إلى فقد عشرين ألف فدان من الأرض الخصبة سنويا، وتلوث الموارد المائيــة بالعناصــر الــسمادية والمبيــدات والمخلفــات الصناعية، وغزو الرمال في المناطق المتاخمة للصحاري. وتعــاني أراضــي الصحراء الشرقية وسيناء الداخلية من الانجراف بالرياح والميــاه، وفيــضانات السيول الفلاشية. أما أراضي الصحراء الغربية والواحات فإنهــا تعــاني مــن استعمال مفرط للموارد المائية، وغزو الرمال والكثبان الرملية، والتملح.

ويغطي الباب الثالث من التقرير حصرا للهيئات وبرامج وأنشطة الفترة الماضية والحالية. ففي منطقة الساحل الشمالي يعمل برنامج الغذاء العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة، الايكاردا، والجايكا، وهيئة المعونة الألمانية، والبنك الدولي. وفي الوادي والدلتا تم اتخاذ عدة إجراءات تشريعية لحماية الأراضي من التجريف البشري والبناء العشوائي عليها، وإجراءات تنفيذية تشمل برنامج تحسين الأراضي ومعالجة تلوثها وتحسين الصرف والتشجير. وفي منطقة الصحراء الشرقية وسيناء الداخلية تم إدخال سلالات نباتية مقاومة للجفاف والملوحة، وأجريت دراسات لتقليل انجراف الأراضي، واستعملت مياه الوديان في ري تكميلي. وفي منطقة الصحراء الغربية والواحات تم تقييم تدهور الأراضي والمياه كميا ونوعيا، وجرت محاولات ناجحة لتثبيت الكثبان الرملية النشطة.

ويتطرق الباب الرابع من التقرير إلي سمات برنامج العمل الوطني الرئيسية مع إشارة إلى جوانب سلبية في أعمال سابقة منها عدم متابعة المشروعات بعد انتهاء تنفيذها، وعدم توافر موارد كافية لتعميم بعض نماذج النجاح المؤكدة، ومحدودية تأثير منظمات غير حكومية، وعدم وجود برنامج مؤثر لنظم الإرشاد الزراعي. وتتركز الأهداف الاستراتيجية في عدة أوجه رئيسية منها وجود إجراءات وقائية وإجراءات علاجية على المستوى الوطني. والعمل على أربع مستويات هي مستوى تنمية وعلاج الأراضي، وتقييم الأراضي وتقرير الاستعمال الأمثل، وإجراءات التمكين ومنها التدريب وتقديم الدعم المالي والدعم الفني، وإعداد السياسيات والآليات والتشريعات.

والمبادئ الحاكمة للبرنامج تتركز في تكامل جهود كافة المستويات أفقيا ورأسيا، وتحديد أهداف يمكن تحقيقها في إطار أولويات واضحة، وتنفيذ متكامل على كافة القطاعات، وتنسيق جهود قطاعات الحكومة والأهلية والخاصة.

وتتضمن عناصر البرنامج الوطني بالنسبة لكل من النظم الايكوزراعية الأربعة عاملا مشتركا يقوم على مراجعة وتحليل الخبرات السابقة والحالية ثم البناء عليها مع إعطاء عناية خاصة لحملات التوعية وتقديم حوافز وإنشاء قواعد المعلومات. ومن البرامج المقترحة برنامج لإعادة التأهيل في مجالات الصرف المغطى والأراضي المتدهورة في نظم الزراعة المروية والمطرية والمراعي، وبرنامج للزراعة المستدامة في مزارع الري بالمياه المخلوطة، وبرنامج تثبيت الكثبان الرملية، وبرنامج لتقييم موارد الأراضي والمياه، وبرنامج للتدريب والتأهيل المهني، وبرنامج التوعية والإرشاد، وبرنامج للترتيبات المؤسسية.

التقرير الوطني الرابع

تقدم مركز بحوث الصحراء بهذا التقرير في أبريل ٢٠٠٤، وساهم فيه مجموعة من خبراء المركز تضم الدكتور عبد المنعم حجازي والدكتور سعد الدمرداش والدكتور محمود عفيفي والدكتور مصطفى الشوربجي والدكتور أحمد متولى. ويمثل التقرير نتاج جهود اللجنة التنسيقية واللجنة العلمية التابعة لها بهدف تكامل وتدعيم ومتابعة تنفيذ عمليات مكافحة التصحر في مصر، وذلك ضمن عمليات التنمية المستدامة التي قررتها خطة التنمية العامة في الدولة.

ويتضمن التقرير التعريف بالموارد الطبيعية ذات العلاقة ويعددها بالأراضي والمياه والثروة النباتية والطاقة المتجددة والموارد الاجتماعية/ الاقتصادية، ثم يتطرق إلى تجميع بيانات الدراسات والخبرات والمعارف والبحوث والتقارير على شكل قواعد بيانات وخرائط وصور أقمار صناعية ونظم معلومات جغرافية تخص النظم الأيكوزراعية. وتم تحديد بعض الفجوات المعلوماتية وإجراءات استكمالها وخاصة ما يتعلق بالثروة النباتية والجوانب

الاجتماعية/ الاقتصادية. وفيما يلي عرض موجز لهذه الإجراءات على شكل مشروعات مقترحة:

١ . دعم القدرات الوطنية

تم اقتراح هذا المشروع بهدف بناء ودعم القدرات على المدى القصير والمتوسط لتناول موضوعات ذات الصلة مشتركة في اتفاقيات التصحر والتنوع البيولوجي وتغير المناخ. وسيتم في المشروع تنسيق الجهود في مجالات تنفيذ الاتفاقيات الثلاث وتحفيز التنفيذ وتناول القضايا المشتركة بين القطاعات لتوليد فوائد ذات قيمة مضافة.

٢ . تقييم ودلائل التصحر

من المقترح أن يتم تناول هذا الموضوع على ثلاثة مستويات، الأول محلي ويستغرق ثلاث سنوات، والثاني على مستوى المنطقة ويستغرق خمس سنوات، والثالث على المستوى الوطني ويستغرق خمس سنوات أيضا. ويتم في المشروع تقييم التصحر من حيث أسبابه الطبيعية والبشرية ومدى حدته باستخدام دلائل مناسبة. كما يتم تناول تدهور الأراضي والمياه نتيجة للاستعمال غير الرشيد. وستكون هناك آلية لنشر معلومات خاصة بالمناخ واستعمالات الأراضي من الناحية الطبيعية والكيماوية والحيوية وكذلك تأثير وتغيرات عوامل اجتماعية/ اقتصادية ومؤسسية.

٣. نظم الإنذار المبكر

من المنتظر أن تقام محطة لتجميع البيانات الخاصة بكل من المناطق الإيكوزراعية في مصر، وترتبط هذه المحطات مع بعضها من خلال محطة قائدة تقام في مقر مركز بحوث الصحراء. وسيتكفل نظام الإنذار المبكر

بتجميع وتكامل البيانات وتقييم المواقف والتنبؤ واتخاذ إجراءات مناسبة لتقييم المخاطر والوقاية وتخفيف حدة التأثير على المتضررين.

٤. المشروعات المشتركة

من المنتظر أن تعد مشروعات متعددة الأوجه لكل من المناطق الايكوزراعية بناء على معلومات متاحة لها من جهة وأولويات متفق عليها من جهة أخرى. وتستهدف هذه المشروعات التغلب على تداعيات الامتداد العمراني العشوائي والتلوث البيئي وغدق الأراضي وتملحها وانجراف الأراضي بالمياه والرياح، كما تستهدف دعم عمليات صيانة المراعي وإدارة الموارد المائية. وستقام ورش عمل تناقش إعداد المشروعات المناسبة بالتفصيلات اللازمة، ويشارك في هذه الورش جهات وزارية وأكاديمية ومنظمات غير حكومية والقطاع الخاص وممثلي المحليات. والهدف المشترك للجميع هو ضمان التنمية المستدامة مع التأكيد على موضوعات التصحر في النظم الإيكوزراعية.

٥. المحددات

تبين من دراسات مختلفة أن هناك عدة محددات تعوق إعداد وتنفيذ البرنامج الوطني لمكافحة التصحر في مصر. ومن هذه المحددات ضعف القدرات، وعدم وضوح نظم الملكية في مناطق خارج الوادي والدلتا، وعدم تكامل البنية التحتية في بعض المناطق، وأخيراً عدم وجود تنسيق بين جهود مصرية وجهود تحت إقليمية وإقليمية لمكافحة التصحر.

ويصاحب التقرير عدة ملاحق تضمنت أمثلة وبيانات عن مراقبة ودلائل التصحر، وبيانات تدهور الأراضي من واقع الإنتاج المحصولي وانخفاض كثافة الغطاء النباتي أو نوعيته. وهناك أيضا مؤشرات اجتماعية/ اقتصادية خاصة

بإعداد البرنامج الوطني طبقا للنظام الذي عممته سكرتارية الاتفاقية لتيسير مراجعة التقارير في اللجنة الخاصة بمراجعة تنفيذ الاتفاقية.

برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر

عرضت اللجنة التنسيقية للتصحر عناصر البرنامج المصري في يونيو ٢٠٠٥، أي بعد أكثر من أربع سنوات من تحويل المرجعية المؤسسية للاتفاقية في مصر إلى وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي من وزارة شئون البيئة بعد الشكوى من ضعف قدرتها التنسيقية. وتم العرض في احتفالية كبرى أقامها مركز بحوث الصحراء شارك فيها وزراء الزراعة واستصلاح الأراضي، والموارد المائية والري، والدولة لشئون البيئة، ورؤساء بعض المؤسسات العلمية منها مركز البحوث الزراعية ورئيس أكاديمية البحث العلمي ورئيس الهيئة القومية للاستشعار من بعد. وتوضح قائمة الأسماء الملحقة بوثيقة البرنامج المنشورة مشاركة عدد كبير من أعضاء الهيئة البحثية لمركز بحوث الصحراء وبعض أساتذة الجامعات ومراكز البحوث وممثلين للمنظمات غير الحكومية.

وتولى التحرير العلمي لوثيقة البرنامج مجموعة من خبراء المركز تضم الدكتور عبد المنعم حجازي والدكتور محمود عفيفي والدكتور مصطفى الشوربجي والدكتور أحمد متولى والدكتور سعد الدمرداش. وتؤكد الوثيقة التي يمكن الاطلاع علي نسختها الإلكترونية من خلال موقع الاتفاقية على شبكة المعلومات الدولية أن نسختها الحالية قد أخذت في الاعتبار كافة المداخلات والأسئلة والانتقادات التي أثيرت حول نسختها الأولى التي عرضت في بداية الاحتفالية. ويمثل الجزء الفعال من وثيقة البرنامج المصري مجهودا علميا ضخما يقع في ثلاثة أجزاء.

عموميات

يتضمن الجزء الأول من التقرير بابين ، يتناول أولهما الوضع الفسيوجرافي لمصر من حيث الموقع والمناخ والنظم الايكوزراعية والموارد المائية والنباتية والغطاء النباتي والمراعي والحياة البرية والثروة السمكية والطاقة المتجددة والموارد البشرية، ويتناول الباب الثاني نظم استعمالات الأراضي والإنتاج الزراعي النباتي والحيواني والداجني والسمكي.

أسباب وعمليات التصحر

يشمل الجزء الثاني من التقرير الوطني خمسة أبواب تبدأ بالباب الثالث الذي يتناول أسباب وعمليات التصحر وتضم التوسع العمراني العشوائي وتملح الأراضي واستنفاد خصوبة الأرض وانجرافها بالرياح والمياه وغزو الكثبان الرملية. ويتناول الباب الرابع جهود مكافحة التصحر في الساحل الشمالي الشرقي والغربي والوادي والدلتا بإجراءات قانونية وتنفيذية فيما يخص تحسين الأراضي وصيانتها وتحسين المصارف والتشجير، وكذلك في سيناء الداخلية والصحراء الشرقية والصحراء الغربية والواحات.

ويتناول الباب الخامس الدروس المستفادة من جهود سابقة يأتي في أولها تصميم المشروعات المستقبلية لتواجه الاحتياجات الغذائية للسكان إضافة إلى تهيئة فرص العمل والدخل وتحسين ظروف المعيشة ورفع السعة الإنتاجية للموارد الطبيعية دون إخلال بالنظم الاجتماعية السائدة في الريف أو الإضرار بالبيئة وتلوثها. والدرس الثاني المستفاد هو دعم مرونة نظم الإنتاج لتستطيع مواجهة ظروف طارئة، وإدارة الأراضي الزراعية إدارة مستدامة تحافظ على إنتاجيتها ايكولوجيا واقتصاديا وتحسين قدرتها على التنوع البيولوجي. والدرس المستفاد الثالث هو ضبط إيقاع عوامل ومسببات التصحر الطبيعية والبشرية.

والدرس الأخير هو حل مشكلة تدهور الأراضي في ارتباط مع احتياجات الناس في المحليات واعتبار مشروعات مكافحة التصحر مشروعات المدى الطويل التي تحتاج إلى مالا يقل عن عشر سنوات لتظهر نتائجها. وفي هذا السياق من الضروري توفير برامج تدريب وموارد مالية لازمة بصفة منتظمة مبرمجة في إطار من تكامل العمل على كافة مستويات الدولة.

ويتناول الباب السادس مقترحات تقييم ودلائل رصد التصحر، ويشير إلى أهمية استعمال تكنولوجيا المعلومات المتاحة وتشمل الاستشعار من بعد ونظم المعلومات الجغرافية لإنتاج خرائط موضوعية تشمل موضوعات بيولوجية / طبيعية تخص المتغيرات المناخية وموارد الأراضي والمياه والغطاء النباتي والتنوع الحيوي وقطعان الحيوانات، وخرائط اجتماعية/ اقتصادية تخص تطور المستوطنات البشرية وهجرة العشائر البدوية في الصحراء والحدود الإدارية، وخرائط التداخل بين العوامل البيولوجية / الطبيعية والعوامل الاجتماعية/ الاقتصادية وتتضمن نظم الملكية والبنية التحتية.

ويتحتم في عمليات الرصد تسجيل البيانات والتأكيد على مصادر المياه والأراضي المتدهورة والغطاء النباتي والمياه الجوفية والكثبان الرملية. وهناك ثلاث مجموعات من دلائل التصحر أولها طبيعية تهتم بالمناخ والأراضي والمياه، والثانية بيولوجية تهتم بالنبات والحيوان، والثالثة اجتماعية تهتم بديناميكا السكان والحالة الاقتصادية واستعمالات الأراضي.

ويتناول الباب السابع والأخير مجموعة المحددات التي تعوق أو تبطئ وتيرة تنفيذ البرنامج الوطني. ويأتي في مقدمتها ضعف القدرات المؤسسية، وعدم وضوح نظم حيازة الأراضي، وغياب سياسة عامة لاستعمالات الأراضي، وغياب بناء مؤسسي، وعدم توافر قاعدة بيانات على درجة عالية من الدقة،

وغياب وعي كاف بحالة مناطق الرعي، وأخيراً عدم وجود علاقة بين البرنامج المصري والبرنامج تحت الإقليمي للشمال الأفريقي وكذلك البرنامج الإقليمي لأفريقيا.

تدخلات ومشروعات مقترحة

يضم الجزء الثالث من وثيقة البرنامج الوطني المصري تدخلات مؤسسية وحقلية مقترحة كمشروعات لمكافحة التصحر في مصر. ولكل من مشروعات البرنامج خلفية علمية للمشروع، وأهداف عامة ومتخصصة، وخطة عمل وتنفيذ، ومكان مفضل للمشروع المقترح، ومدة تنفيذ للمشروع، وميزانية تقديرية، ونتائج وفوائد متوقعة للمشروع.

ويضم البرنامج مشروعات موضوعية أولها مشروع تقييم ومراقبة التصحر ينفذ في خمس سنوات بتكاليف تقديرية تبلغ ١٥ مليون دولار، ومشروع بناء القدرات في مناطق زراعة مطرية والرعي وتثبيت الكثبان الرملية وينفذ في خمس سنوات والميزانية أيضا ١٥ مليون دولار.

والمشروعات الحقلية متعددة الأوجه منها ما يخص مناطق الزراعة المروية وتضم تحسين الري والصرف وينفذ في خمس سنوات بتكاليف ٣٠٠ مليون دولار، وإدارة متكاملة للري في خمس سنوات بتكاليف ٣٥٠ مليون دولار، وتحسين الأراضي في خمس سنوات بتكاليف ٥٠ مليون دولار، وضبط تلوث الأراضي والمياه فى خمس سنوات بتكاليف ٨ مليون دولار، والتلوث البيئي في منخفض وادي الريان في خمس سنوات بتكاليف خمسة مليون دولار، والاستعمال الآمن لمياه الصرف الصحي في زراعة غابات أشجار خشبية في خمس سنوات بتكاليف ٢٠ مليون دولار.

وتغطي مناطق المراعي عدة مشروعات منهـا مـشروع إعـادة تأهيـل المراعي المتدهورة وينفذ في خمس سنوات بتكاليف ١٥ مليون دولار، ومشروع صيانة المصادر الرعوية وينفذ في خمس سنوات بتكـاليف ٢٠ مليـون دولار، ومشروع إدارة الرعي لمدة خمس سنوات بتكاليف ٥ مليون دولار.

وتخص مناطق الزراعة المطرية عدة مشروعات تضم مـشروع تخطـيط استعمالات الأراضي فى منطقة الحمام بالساحل الشمالي الغربي وينفذ فى خمس سنوات بتكاليف ١٠ مليون دولار، والاستمطار لمدة ثلاث سنوات بتكـاليف ٢٠ مليون دولار، وتحسين قطعان الحيوانات في خمس سنوات بتكاليف ٢,٥ مليون دولار، وتحسين مجترات شمال سيناء في خمس سنوات بتكـاليف ٢,٥ مليـون دولار، ومشروع ضبط انجراف الأراضي في خمس سنوات بتكاليف ١٥ مليون دولار.

والمجموعة الأخيرة من المشروعات هي تثبيت كثبان رمليـة أولهـا فـي منطقة بحيرة ناصر على مدى خمس سنوات بتكاليف ٢٥ مليون دولار، والثاني في واحة سيوة لمدة خمس سنوات بتكاليف ١٥ مليون دولار، والثالث في شمال سيناء لمدة خمس سنوات بتكاليف ٢٠ مليون دولار.

وينتهي الجزء الثالث من وثيقة البرنامج بعدة توصيات منها أهمية تحديـد مسببات وعمليات التصحر في كل النظم الايكوزراعية وإعداد الخرائط بمقيـاس الرسم المناسب لتحديد النقط الساخنة التـي تحتـاج تـدخلا عـاجلا. ويعطـي الإجراءات الوقائية أولوية مستحقة، وأهمية تحديد نظم وسياسات إدارة المـوارد المائية بتحديث دراسات وإنشاء قواعد بيانات وتعظيم عوائد الميـاه واسـتعمال التكنولوجيا الحديثة واستعمال موارد مائية غير تقليدية، وتقييم نظم اسـتعمالات الأراضي الحالية وبالأخص التركيب المحـصولي، وتقيـيم وصـيانة مـوارد

ومصادر الثروة النباتية وخصوصيات منطقة الساحل الشمالي، وتحسين قطعان الحيوانات بالتغذية المناسبة والاهتمام بالرعاية الصحية، والاستفادة الكاملة من نتائج البحوث السابقة والحالية ومختلف الوزارات والهيئات والجمعيات غير الحكومية والقطاع الخاص، والاهتمام بدور المرأة والشباب في العمل الريفي والرعوي لتنمية المجتمعات، وحل مشكلات ومعضلات نظم الملكية، وأخيرا الاهتمام بالمناطق الرعوية.

الباب التاسع

دروس مصرية في استعمالات الأراضي

الاستفادة من اتفاقية التصحر

يتعاظم عطاء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في الدول النامية بقدر ما تنفذه من برامج عمل، تقوم على استراتيجية مؤداها حسن استخدام المـوارد الطبيعية من أراض ومياه وثروة نباتية وحيوانية في إطار تنمية وطنية مستدامة. وتتنوع برامج العمل من دولة لأخرى بـاختلاف الخـصوصيات والتوجهـات والقدرات، مع وجود قاسم مشترك لجميع الحالات. ويتضمن القاسـم المـشترك عدة جوانب منها خدمة أهالي المناطق الريفية والرعوية باعتبارهم شركاء فـي الوطن لهم كافة حقوق المواطنة، وتخطيط عمليات الوقاية والـصيانة والإنـذار المبكر وإجراءات الطوارئ والعلاج لمجابهة مشكلات التصحر قبل اسـتفحالها، وتنسيق جهود هيئات أهلية وحكومية وغير حكومية ودول ومؤسسات مانحة في شراكة يستفيد منها الجميع على المدى القريب والمدى البعيد، وتوفيق متطلبـات مستعملي المياه والأراضي في قطاعات الدولة المختلفة في إطار سياسة وطنيـة لاستعمالات الأراضي national land use policy، تهيئ الأرض المناسبة للقطاع المناسب.

وتتجاوز سياسة استعمال الأراضي في مجال مكافحـة التـصحر حـدود الاستغلال الزراعي كأحد أوجه استعمالات متنافسة، تستهدف تحقيق نـوع مـن التوازن المؤسسي بين الطلب على الأراضي لقطاعـات الزراعـة والإسـكان

والمنشآت الصناعية والتعدينية والسياحية والتعليمية والصحية ومتطلبات الأمن القومي وغيرها، ضمن منظومة مؤسسية تعتمد على قواعد بيانات موثقة ونماذج سيناريوهات مستقبلية تبادلية وآليات رصد ومتابعة وتقييم وتصحيح.

فضائل برامج مكافحة التصحر

تستطيع برامج العمل الجيدة إذا نفذت بشكل جيد أن تضمن درجة من الأمن الغذائي الوطني ببيان تركيبات محصولية مناسبة، وتجابه حدة الفقر في بعض فئات المجتمع الضعيفة والمهمشة بتوفير فرص عمل جديدة وبديلة داخل وخارج القطاع الريفي، وتقلل تكرارية إلحاح الحاجة إلى تقديم معونات عاجلة لمواطنين يتعرضون لأزمات وكوارث طبيعية لا قبل لهم بمجابهتها كالجفاف في الزراعة المطرية أو هجمات الجراد وغيره من الآفات في الزراعة المروية، وتهيئ معلومات متكاملة لاتخاذ قرارات صحيحة في قطاعات وطنية متقاطعة أو متراكبة ومنها معلومات الأرصاد فيما يتعلق بفترات الصقيع وهبوب رياح جافة ساخنة على المزروعات، وتصون الموارد الطبيعية من أراض ومياه وثروة نباتية وحيوانية بخفض مستويات استنزافها وتلوثها كتأكيد التناسب الواجب بين حجم قطيع الأغنام والغطاء الخضري في المراعي أو ترشيد استخدام الكيماويات، وتدعم مشاركة الأفراد والجماعات والمؤسسات في العمل الوطني مثل المقاومة الجماعية للآفات، وتخفف عبء مشكلات الهجرة الداخلية وعبر الحدود بالتنمية المحلية.

وتتبنى الاتفاقية نهجاً ديمقراطياً في القانون البيئي هو مقاربة حل المشكلات بالمفهوم التحتي (من أسفل إلى أعلى bottom up approach)، حيث يشارك الناس بافرادهم وقياداتهم المحلية في مناقشة واتخاذ وتنفيذ قرارات مصيرية تخصهم بالدرجة الأولى في نسق تنظيمات وقيادات أعلى تعرف كيف تتواصل

مع الناس وتعي وتستمتع بأداء الخدمة العامة (راجع الباب الرابع عن قــراءات في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر).

مؤشرات عوائد الاتفاقية

السؤال الذي يطرحه بعض خبراء البيئة والزراعة وإدارة الموارد الطبيعية والعلاقات الدولية في الوقت الراهن هو: هل استفادت مصر حقا من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؟ ويزيد من إلحاح السؤال أن المصريين الأقدمين كانوا روادا في مكافحة التصحر منذ فجر التاريخ بالعرف والــسليقة والتقاليــد، وأن بعض المصريين الأحدثين كانوا روادا في المحافل الدوليــة لإعــداد نــصوص الاتفاقية نهاية بعام ١٩٩٤ ثم لتجهيزها للتنفيذ نهايــة بعــام ١٩٩٧. والإجابــة الوافية على هذا السؤال قد تكون ملتبسة إذا لم يتحدد سياقه مبدئيا ضمن ثــلاث ممكنات محتملة.

أولا: مؤشرات الجوانب المالية

يمكن صياغة السؤال المطروح في السياق المالي كما يلي: هل اســتفادت مصر من الأدوات والترتيبات المالية للاتفاقية؟

والإجابة الواضحة حينئذ هي أن مصر لم تستفد من الاتفاقية، بدليل أن أيــا من مشروعات برنامجها الوطني لمكافحة التصحر لم ينفذ بتمويل كلي أو جزئي من إحدى الدول أو المؤسسات المانحة كما حدث مع دول نامية كثيرة.

وربما يعزى عدم الاستفادة في هذا المجال إلى تلكؤ دام نحو ثماني سنوات حتى انتهت مصر من إعداد برنامجها الوطني في يونيو ٢٠٠٥، ضاع نــصفها في وزارة شئون البيئة ونصفها الآخر في وزارة الزراعة. ويضيف لتوابع التلكؤ أن البرنامج الذي قام بتجهيزه خبراء مركز بحوث الصحراء أتى بشكل أكاديمي

يحمل بعض قسمات المفهوم الفوقي، الذي يعرف بالمقاربة من أعلى إلى أسفل top down approach بديلا لمقاربة المفهوم التحتي كما توصي بـه الاتفاقيـة. ويضيف لتوابع التلكؤ أيضا أن ممثلي الدول والمؤسسات المانحة لم يشاركوا في إعداد البرنامج ولم تعرض عليهم مشروعاته تقربا من موارد مالية يزيد الطلب عليها كثيرا في السوق الدولية عن العرض.

وعند المحطة الأخيرة التي جهزت فيها مصر برنامجهـا كانـت معظـم الموارد المالية المتاحة دوليا قد استنفدت بمن سبق، خاصة مبلغ الـ ٥٠٠ مليون دولار التي خصصها مرفق البيئة العالمي لنافذة التصحر، حيث ذهب جزء كبير منها إلى الصين والبرازيل وكانتا من أوائل دول العالم في ترتيب الذين أعـدوا برامجهم الوطنية مبكرا.

ثانيا: مؤشرات الجوانب الأدبية والمعنوية

في سياق الجوانب الأدبية والمعنوية فإنه يمكن طرح السؤال بصيغة مفادها ما يلي: هل استفادت مصر أدبيا ومعنويا من الاتفاقية؟

والإجابة الصريحة هي أن مصر لم تستفد من الاتفاقية لا أدبيا ولا معنويا. وربما كان ذلك نتيجة لتباعدها دبلوماسيا وبروتوكوليا عن ساحة الاتفاقية، وهي ساحة تعتز بها معظم دول أفريقيا أعظم الاعتزاز لاعتقادها الراسخ أن اتفاقيـة التصحر هي هديتها الثمينة للعالم علي طريق التنمية المستدامة. ويشهد على ذلك الاعتزاز مستوى تمثيل الدول في مؤتمرات الأطراف، حيث شارك فيهـا عـدد كبير من رؤساء جمهوريات ورؤساء وزراء أفارقة في مظـاهرات دبلوماسـية وبروتوكولية متكررة تستلفت النظر.

وفي مقابل ذلك لم تكن هناك محاولة مصرية جدية لإنشاء صلة مؤسـسية مع سكرتارية الاتفاقية بالرغم من التوصية بذلك، ولم يتم التفكير جديا في دعوة

أي من مؤتمرات الأطراف ليعقد في مصر بالرغم من التوصية بذلك، ولم يجد وزير مصري من ذوي الصلة بالتصحر الوقت والرغبة والدافع ليشارك في أي من مؤتمرات الأطراف بالرغم من التنويه بأهمية هذا الحضور. ولا يقلل هذا بطبيعة الحال من قدر وكفاءة سفراء وخبراء أوكل إليهم تمثيل مصر دون توجهات استراتيجية محددة، فقد اجتهدوا وجاهدوا قدر الإمكان، لكن وكما يقال بالقياس أن للاعتبارات البروتوكولية في الاجتماعات الحكومية الدولية أحكام تستوجب الاحترام.

والغريب أن يحدث هذا التباعد بالرغم مما يقدمه الصندوق الأفريقي في وزارة الخارجية والمركز الدولي للزراعة في وزارة الزراعة من مساعدات فنية وتكنولوجية ومادية للدول الأفريقية كانت تحتاج شيئا من الربط المؤسسي لتندرج تحت لافتة إضافية عنوانها مكافحة التصحر، فتكسب مصر دون جهد إضافي مرتين من تقديم هذه المساعدات، تحقيقا لمقولة عرفت مؤخرا باصطلاح ازدواج فائدة السياسات أو المشروعات win win policies/projects.

واستفردت كل من إسرائيل وجنوب أفريقيا بمعظم دول القارة تحت الصحراء الكبرى عن طريق مساعدات واهية تستطيع مصر بلا أعباء إضافية أن تقدم أفضل منها لتحتفظ بمقومات بعض عناصر القوة الناعمة التي تؤهلها للقيادة والنفوذ السياسي. ويكفي أن نشير هنا إلى مزرعة من نحو خمسين فدانا تروى بالتنقيط أقامتها إسرائيل في السنغال في أواخر التسعينات، وأعتبرها الأخوة السنغاليون أعجوبة تستحق أن توضع في قمة برامج زيارة ضيوفهم الأجانب. أما جنوب أفريقيا فقد ابتعثت بعض خبرائها لتساعد دول أفريقية في إعداد برامجها الوطنية، وبدت بالمفهوم التقليدي على الساحة الدولية كما لو كانت شيخ القبيلة، وتركت مصر تسعى دون جدوى لتشارك في برامج مكافحة التصحر تحت الإقليمية والإقليمية في أفريقيا.

ثالثا : مؤشرات الجوانب الفكرية

السياق الثالث والأخير الذي يتعلق بالاستفادة من الاتفاقية هو نوعية الأفكار والمقاربات التي رسختها الاتفاقية في عقول بعض المفكرين، فيأتي السؤال في صيغة مفادها: هل استفادت مصر فكريا من الاتفاقية؟

والإجابة الواثقة على هذا السؤال هي بالإيجاب ، نعم استفادت مصر فكريا من الاتفاقية، حيث بدأ بعض المفكرين ومتخذي القرار يستوعبون ويقتنعون بأهمية تكامل مجريات استعمال موارد الأراضي والمياه، وأصول وقواعد الإدارة الرشيدة للموارد، وتجاوز مفهوم الموارد الأرضية حدود الاستغلال الزراعي إلى استغلال الاتساع المكاني بكامل رقعته الجغرافية، ويرفضون مبدئيا أن يعيش المصريون حياتهم على نحو عشرة ملايين فدان تاركين ٢٣٠ مليون فدان يصرخ فيها العدم بالرغم مما فيها من مقومات الحياة.

وربما تستطيع إطلالة فاحصة لتاريخ مصر الطويل أن تقدم دروسا مستفادة لاستعمالات الأراضي والمياه في مضمون مكافحة التصحر، عبرة لحاضر صعب انطلاقا نحو مستقبل أفضل، تتحول فيه أفكار مكتسبة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر إلى واقع مادي معاش.

الزراعة الفرعونية

الهجرة لوادي النيل

عاش المصري قبل القديم حتى نهايات عصر الهولوسين على الصيد البدائي في بيئة رعوية غنية شملت معظم الهضبتين الشرقية والغربية باتساع مصر الجغرافية الحالية، أي أن حيز مصر المعمور حينئذ كان يقارب حيزها الجغرافي. وكان المناخ حينئذ أكثر سخاء مما هو علية الآن إذ كانت تسقط

أمطار سنوية تناهز ٤٥٠ مم، ازدهر عليها غطاء نباتي كالسفانا من العشبيات والشجيرات جابت فيه قطعان حيوانات برية متنوعة. وقد سادت تلك الظروف المناخية ليس في مصر قبل القديمة فقط بل في عموم شمال أفريقيا. وقد تسببت تغيرات مناخية كونية عنيفة في انهيار هذا النظام البيئي، وساد الجفاف معظم أنحاء الشمال الأفريقي. وعندما تناقصت الأمطار تدريجيا على الهضبتين الشرقية والغربية إلى حد العدم، تلاشى الغطاء النباتي وتحولت الهضبتين إلى ما هما عليه اليوم من صحاري شديدة القحولة لا تعرف أجزاء كبيرة منها للأمطار معنى. (راجع كتاب "شخصية مصر" للدكتور جمال حمدان، وكتاب "نهر النيل" للدكتور رشدي سعيد، وكتاب "دراسة في التاريخ" للمؤرخ البريطاني الأشهر آرنولد توينبي لمزيد من التفصيلات التاريخية والجغرافية.)

وكان وادي النيل في مصر قبل القديمة يعج بالتماسيح وأفراس النهر والزواحف والبعوض مما جعله موئلا بشريا شديد الخطورة، ولكنه مع شدة خطورته كان أقل غلظة وأكثر أمنا من صحاري ضارية أهلكت بالجفاف ما عليها من نبات وحيوان وإنسان، ولذلك هاجرت إليه بعض فلول الناس الهائمة استمساكا بالحياة.

وتجسد تلك الفلول البشرية سابقة تاريخية لما يعرف في أدبيات الهجرات الديموغرافية الراهنة بلاجئي البيئة، التي شاءت لها الأقدار أن تكون نموذجا أوليا بمعنى "بروتوتايب" prototype لرواد قدماء المصريين. وكان أوفر تلك الفلول حظا الذين هبطوا إلى المنطقة المحصورة بين المقابل الافتراضي الحالي للمنيا شمالا وقنا جنوبا، حيث مجرى النيل منضبط نسبيا وتتوافر حوله أراضي كافية بارتفاع مناسب يقيها من غوائل فيضان النهر. والمرجح أن هؤلاء الرواد الأبطال استمروا حقبة من الزمن حيارى بين قبول بيئتهم الجديدة ورفضها، والمرجح أيضا أن النيل بامتداده اللانهائي واتساعه العريض وتقلباته المفاجئة قد

سيطر على فكرهم، فراقبوه حقبة أخرى من الزمن بمزيج من مشاعر الانبهار والوجل والجسارة والتحدي.

وكانت أولى ملاحظاتهم الثاقبة هي تعاقب ارتفاع وانخفاض منسوب المياه في النيل بصفة دورية متكررة. ومن هذه الظاهرة ابتدعوا أول تقويم زمني في التاريخ، الوحدة الكبرى فيه هي السنة تمتد من فيضان إلى فيضان مقسمة إلى اثنى عشر شهرا وثلاثمائة وستون يوما.

وكانت ملاحظتهم الثانية التي امتزج فيها التجريب مع المثابرة أن سكب قليل من المياه على بذور في الأرض ينمي نباتات يصلح بعضها للغذاء، فابتدعوا الزراعة المروية بنظام ري الحياض. وفي هذا النظام شارك أفراد الجماعة في إقامة سدود ترابية بدائية على مجاري مائية فرعية تحجز بعض مياه الفيضان فيرتفع منسوبها فوق الأرض أمام السد، ويتولد ضغط هيدروليكي يتيح تشبيع باطن الأرض برصيد مائي يكفي احتياجات محاصيل تبذر بذورها على سطح الأرض بعد انحسار الفيضان. ومن محاصيل ذلك الزمان القمح والشعير والفول والعدس للغذاء والكتان للكساء.

بناء الحضارة

تضافرت خصوبة الأراضي البكر مع عذوبة المياه المتدفقة والعمل الدؤوب لتنتج غذاء فاض عن حاجة الجماعة بعد حين، فأحسوا بشيء من الأمن الغذائي والأمن الاجتماعي. وهنا دفعت جينات العبقرية حكماء المجتمع تحت التكوين لتطبيق نمط اجتماعي جديد، يقضي بتأهيل الأفراد مهنيا كل بحسب قدرته وموهبته، فهذا فلاح وذلك صانع أو تاجر أو كاتب أو جندي أو كاهن يخدم الجميع كما يخدمه الجميع. ويؤكد علماء الاجتماع في العصر الحديث أن ذلك التنميط كان الشرط الضروري والكافي لنشوء وارتقاء الحضارة الفرعونية.

ومن المرجح أن تطور الجماعة قد استمر طوال عدة مئات من السنين، استشرف فيها بعض أفراد الجماعة، أو حكماءهم إذا جازت الكلمة، ركيزة أخلاقية ومعرفية جديدة لبناء مجتمع تتوافق فيه قواعد السلوك الاجتماعي مع معطيات بيئية جديدة. ويصور علماء الاجتماع هذه المرحلة ببوتقة إنسانية نشأت وتطورت فيها أخلاقيات بيئية environmental ethics تحولت بعدها الجماعة من مجرد مستعمرين طارئين للمنطقة إلى مواطني وطن يحمل كل فرد فيه قدرا من حب الخير والتعاطف والإخلاص تجاه عشيرته وبيئته ووطنه وما يحتويه من أراض ومياه. وتعمقت هذه الأحاسيس بمرور الزمن حتى صار المصري القديم فيما بعد يتقبل الموت فداء لوطنه وأهله وبيئته، ويصبح القسم بأنه لم يلوث نهر النيل في يوم من الأيام وثيقة تكافئ شهادة حسن السير والسلوك في العصر الحاضر.

وبزيادة أعداد الناس في الجنوب وتحضرهم وإحساسهم بتميزهم اتجهوا نحو سهول الدلتا الفسيحة شمالا، فلا غرو إذن أن يتم توحيد وجهي مصر الجغرافيين على يد مينا ملك الجنوب منذ نحو ٤٠٠٠ سنة قبل الميلاد. وبذلك كانت مصر طبقا للدكتور جمال حمدان في شخصية مصر، أول أمة بمعنى القومية الصحيح وأول دولة بالمعنى السياسي الكامل. وباتساع الرقعة المنزرعة استبانت مشقة خدمة الأرض الطينية الثقيلة في الشمال فابتدع "المهندسون" المصريون القدماء أعجوبة المحراث الذي تجره الحيوانات لفلاحة الأرض بدرجة عالية من الحرفية. ويضع علماء الأنثروبولوجي تأثير ذلك الاختراع الفرعوني القديم موازيا لتأثير الجرار الزراعي أحد مفاتيح الثورة الزراعية في العصر الحديث.

وتوالت ابداعات المصريين القدامى في كافة جوانب الحياة المادية والروحانية، وتمازج العمل العضلي مع العمل الهندسي في منظومة إدارية فذة،

بلغت ذراها العالية في عهد الأسرة الرابعة حيث تم تجفيف مساحات شاسعة من برك ومستنقعات الدلتا وتحويلها إلى أراضي زراعية وهي نفس الفترة الزمنية التي بنيت فيها الأهرامات.

ويجوز أن ننظر اليوم إلى مصر بالمنظور الفرعوني كأخدود طمي يمتد بامتداد النيل، يفصل صحرائين شاسعتين، يضيق في الجنوب وينفرج شمالا إلى الدلتا. وربما كان ذلك المنظور هو أحد أهم أسباب نهضتهم المبكرة، حيث انطوى على براجماتية نموذجية تتوافق فيها استخدامات الموارد المتاحة مع المعطيات الديموغرافية والجغرافية. فقد عرف الفراعنة جغرافية مصر باتساعها طولا وعرضا وعرفوا ما تحتويه صحاريها من مواد بناء ومعادن نفيسة ودروب الوصول للدول المجاورة، ولكنهم كانوا قليلي العدد في بلد مترامي الأطراف فاختزلوا مصر سكنيا وإنتاجيا في الوادي والدلتا. وتعايشوا كمجتمع مع مكونات البيئة المتاحة وفيها ذلك النيل الجامح، فاستغلوا مياهه لإقامة نظم إنتاجية وأنماط اجتماعية ومؤسسات راسخة أنتجت حضارة خالدة، في حيز معمور تقل مساحته كثيرا قياسا على إجمالي الحيز الجغرافي للوطن.

الهبة المتبادلة بين النيل والمصريين

يأتي نهر النيل في المرتبة الرابعة أفريقيا من حيث إيراده المائي بمتوسط ٨٤ بليون متر مكعب عند المصب، بعد نهر الكونجو وايراده ١٢٠٠ بليون متر مكعب، والزامبيزي ٤٠٠ بليون متر مكعب، والنيجر ١٨٠ بليون متر مكعب. ولكن النيل يأتي بما صنعه المصريون الأقدمون في مرتبة متقدمة حضاريا تتجاوز كثيرا حجم إيراده المائي أفريقيا وعالميا باعتبار أن الإيراد المائي لنهر الأمازون في أمريكا الجنوبية يتجاوز ٥٥٠٠ بليون متر مكعب. وعلى ذلك فلم يكن المؤرخ الإغريقي هيرودوت حكيما ولا منصفا حينما قال أن مصر هبة

النيل، إذ لولا كفاح وعطاء وبطولة قدماء المصريين لما كانت مصر ولما كان النيل. وهنا تتأكد صحة مقولة المؤرخ والفيلسوف البريطاني الأشهر آرنولد توينبي في سفره الموسوعي ذو المجلدات العشرة بعنوان A Study of History "على قدر جسامة التحديات يكون حجم الانتصار" . ويضيف توينبي أن "مبدأ التحدي والاستجابة هو الذي يحكم مسار التاريخ، وليس نوعية الأصول العرقية لمجموعات بشرية أو المعطيات البيئية التي يحيون فيها". وتطبيقا لهذا المبدأ فإن "المصريون القدامى تحدوا الطبيعة فسيطروا على النيل ومن ثم صنعوا الحضارة، وعلى ذلك فليس صحيحا أن مصر هبة النيل بل أنها هبة إرادة المصريين".

زراعة العصر الحديث

إنجازات القرن التاسع عشر

زادت حاجة المصريين للمياه في العصر الحديث بداية من القرن الثامن عشر بزيادة عدد السكان وتنوع أنشطتهم الاقتصادية ونشوء مراكز حضرية كبيرة في الصعيد والدلتا. واقتضى ذلك تعظيم كفاءة استخدام المياه في النيل زمن التحاريق بإقامة سدود ترابية قاطعة علي فروعه، يتراكم أمامها الماء ويرتفع منسوبه فيسهل نقله ثم استخدامه للشرب أو لري أراضي مجاورة. ويذكر علماء الحملة الفرنسية في كتاب وصف مصر مواقع بعض هذه السدود في أوائل القرن التاسع عشر، ويسترسلون في وصف احتفالات القاهرة الصاخبة ابتهاجا بوفاء النيل التي تبدأ بإزالة السد الترابي المقام على مدخل الخليج المصري بالقرب من مقياس الروضة.

ويبدو أن محمد علي قد عرف أن أولى أولويات حكم مصر الرشيد هي قيادة الرعية سعيا لقيام زراعة مستقرة تنتج فائضا غذائيا يكفي لنهضة مجتمع يستحق مكانة متميزة. فخطط ونفذ أربعة برامج لتنمية زراعية متكاملة تؤهله ليكون أبو الزراعة المصرية الحديثة، نموذجا رائعا لبرامج مكافحة التصحر بمقياس العصر. البرنامج الأول هندسي الطابع أنشئت بمقتضاه القناطر الخيرية ورياحات وترع نواة لشبكة مائية ليس لها نظير. وقد اتسم البرنامج بتركيز وانضباط شديدين، حتى أنه حشد ٣٠٠ ألف عامل من مجموع سكان مصر البالغ عددهم حينئذ ثلاثة ملايين نسمة لشق ترعة المحمودية من فرع رشيد إلى الإسكندرية بطول ٧٢ كيلومترا في غضون عام واحد. والبرنامج الثاني إداري الطابع قسمت فيه مناطق الوادي والدلتا إلى عدة مديريات بكل منها هيكل إداري شديد الصرامة تكفل بتوصيل مياه الري للحقول، والتزام الفلاحين بزراعة محاصيل مقررة، وجباية الأموال الأميرية.

واستهدف البرنامج الثالث تجهيز وعاء خبرات ومعارف، فابتعث طلبة نابهين إلي أوروبا للدراسة، واستقدم مجموعة خبراء فرنسيين متميزين لتقديم المشورة، وأنشأ أول مدرسة زراعية في شبرا شمال القاهرة. وقد نجحت هذه الخبرات في زراعة القطن وقصب السكر على نطاق واسع، واستجلبت أنواع نباتية مستجدة منها المانجو والجميز والتوت والكافور والسنط والماهوجني وكثير من النباتات الطبية والعطرية لتوطينها في مصر. واهتم البرنامج الرابع بالبنية التحتية لتصنيع وتسويق منتجات زراعية، فأقيمت مصانع السكر وغزل ونسج وصباغة المنسوجات، وتم تأمين طرق المواصلات وتعميق الموانى تسهيلا للاستيراد والتصدير.

وسار الخديوي إسماعيل علي نهج محمد علي تعليميا وهندسيا. ففي التعليم يكفي أن نذكر أن مدرسة شبرا الزراعية قد صارت نظيرة لمدرسة جرينوبل الفرنسية وكانت حينئذ ضمن أرقى مراكز التعليم الزراعي في العالم، حيث تضمنت خطة الدراسة مقررات نظرية وعملية في التاريخ الطبيعي والأحياء وتربية الحيوان وخدمة المحاصيل. وعلى الجانب الهندسي أنشئت نظارة (وزارة بلغة اليوم) الأشغال العمومية في عام ١٨٦٤ لتختص بشئون الري والأشغال العامة. وأقيمت قناطر وأنشئت ترع كبرى أعظمها ترعة الإبراهيمية التي تمتد من أسيوط إلى الجيزة، وظلت حتى سنوات قليلة مضت أطول مجرى مائي صناعي في العالم. وأمكن زراعة مساحات من أراضي عدة جهات بأكثر من محصول واحد في نفس السنة. واستغرق الأمر نحو قرن من الزمان ليصك أحد نحاتي اللغة العربية المجهولين مصطلح المساحة المحصولية للتعبير عن مساحة أراضي الزمام الزراعية مضروبا في تكرارية زراعتها في السنة.

وكان من الطبيعي بعد كل هذه الجهود أن تزيد مساحة الزمام من مليوني فدان في بداية القرن التاسع عشر إلي ٣,٨ مليون فدان في منتصفه وإلي ٥,٢ مليون فدان في نهايته. وزادت المساحة المحصولية المقابلة من ٢ إلى ٥,٥ إلى ٨,٦ مليون فدان لسنوات المقارنة السابقة. ووفرت هذه الزيادات إنتاجا سمح بمستجدات كان أبرزها نمو سكاني مطرد وصل بعدد السكان إلى نحو عشرة ملايين نسمة في أواخر القرن التاسع عشر.

وظهرت طبقة من كبار ملاك الأراضي تميزت بالاستنارة الاقتصادية، فشكلت الجمعية الزراعية الخديوية التي كان لها عظيم الأثر على الزراعة المصرية. فقد نشرت الجمعية مجلة تستهدف التعريف بمفردات علمية حديثة، وأنشأت محطة الزهراء لحفظ أنساب الخيول العربية، ووضعت اللبنات الأولى للمتحف الزراعي، وأقامت محطة للتجارب الزراعية في بهتيم شمال شرق

القاهرة تعتبر خامس أقدم محطات العالم وأول محطات العالم العربي وأفريقيا، تم فيها تجريب أسمدة كيماوية وتقييم دورات زراعية وأقلمة سلالات نباتية وحيوانية.

إنجازات القرن العشرين

أحست الحكومة في أوائل القرن العشرين بالحرج لغيابها مؤسسيا عن الساحة الزراعية، خاصة وأن الزراعة كانت تستوعب ٧٠ % من العمالة وتساهم بنحو ٥٠% من إجمالي الدخل القومي. فأصدرت في عام ١٩١٠ قرارا يقضي بإنشاء إدارة للزراعة تابعة لنظارة الأشغال العمومية. وتحولت الإدارة بعد ثلاث سنوات إلى نظارة للزراعة تستهدف إجراء بحوث زراعية وتوفير التقاوي ومقاومة الآفات ومعاونة الفلاح الصغير. وتركزت جهود النظارة ثم الوزارة علي القطن باعتباره يمثل ٩٠% من صادرات مصر، فأنشأت مجلس بحوث القطن عام ١٩٣٩ يضم خبراء تربية وزراعة وخدمة وتسويق القطن.

وترافقت هذه الجهود مع مشروعات قطاعية أخرى منها تعلية خزان أسوان لتبلغ سعته التخزينية خمسة بليون متر مكعب. وحفرت العديد من المصارف العمومية في شرق ووسط وغرب الدلتا، وتم تركيب طلمبات تضخ مياه الصرف الزراعي إلي البحيرات الشمالية أو البحر المتوسط مما أتاح استصلاح وزراعة نحو ٦٠٠ ألف فدان في أطراف الدلتا، ينخفض منسوب بعضها عن منسوب سطح البحر في إنجاز هندسي لا يضاهيه سوى زراعة الأراضي المنخفضة في هولندا. وأدخل نظام الصرف المغطى لأول مرة في مصر في سابقة عربية وأفريقية وربما آسيوية.

وظهرت الحاجة إلى الأسمدة الكيماوية ومنها الأسمدة الفوسفاتية لرفع إنتاجية المحاصيل الزراعية خاصة بعد اكتشاف الفوسفات الخام في الصحاري

المصرية. فأقامت شركة الملح والصودا في عام ١٩٣٦ مصنعاً لإنتاج حامض الكبريتيك لتغذية مصنع السوبر فوسفات الذي أقامته الشركة المالية والصناعية في كفر الزيات بطاقة إنتاجية وصلت حالياً إلى ٥٠٠ ألف طن سنوياً، وفي عام ١٩٤٨ أقيم مصنع أبوزعبل بطاقة بلغت فيما بعد إلى ٣٦٥ ألف طن. وقبل ذلك بعدة سنوات أنشئ بنك التسليف الزراعي التعاوني لتقديم قروض ومستلزمات إنتاج للفلاحين بشروط ميسرة.

وشهد النصف الثاني للقرن العشرين فتوحات كبرى في مشروعات الأراضي والمياه، حيث أقام عبد الناصر السد العالي الذي يعتبره كثير من المهندسين وخبراء التنمية واحدا من أعظم إنجازات هندسة الري العالمية في القرن العشرين. ويشهد التاريخ أن فكرة التخزين القرني لمياه النيل داخل الحدود المصرية كانت متداولة في ملفات وزارة الأشغال منذ عام ١٩٤٦. غير أن الإنصاف يقضي بأن ينسب السد العالي إلي عبد الناصر الذي بعث المشروع من فكرة راكدة في ملفات وزارة الأشغال إلي تصميم هندسي ابتكاري ثم إلى بناء راسخ، حقق أخيرا أحلام المصريين منذ الفراعنة بتطويع واستئناس النيل في مصر، وجنبها أضرار فيضانات كاسحة وفترات جفاف مهلكة تكررت في عدة دورات منذ إنشاء السد. وتحولت بحيرة ناصر التي تكونت أمام السد العالي بعد عدة سنوات من إنشائه، باللغة الإبتكارية الجميلة للدكتور جمال حمدان، إلى بنك المياه في مصر.

وشهدت هذه الحقبة أيضا زخما كبيرا في أعمال وزارة الزراعة تشريعيا وفنيا. فصدر قانون الإصلاح الزراعي عام ١٩٥٢ لمعالجة تشوه توزيع ملكية الأراضي الزراعية، حيث صودر ما يقارب نصف مليون فدان من كبار الملاك ووزعت على معدمي الريف لكل خمسة أفدنة. وتحوط واضعو القانون للآثار السلبية المرتقبة لتفتت الحيازات الموزعة على المستفيدين بمادتين محددتين في

صلب القانون. الأولى تجمع المنتفعين في جمعيات تعاونية تستبقي مزايا الإنتاج الكبير، والثانية تقصر توريث الحيازة المكتسبة عندما يحين الأجل على أحد أبناء المستفيدين مع ترضية الآخرين بطريقة مناسبة بحيث لا تقل مساحة الحيازة عن خمسة أفدنه.

وصدر في منتصف الستينات قانون الزراعة في ثلاثة مجلدات ضخمة تفصل ضوابط تداول مدخلات ومخرجات الإنتاج الزراعي وتشريعات الخدمات الإرشادية والتعاونية والتمويلية. ويأتي ذلك قريبا من مقابل الإطار المؤسسي والجانب التشريعي لبرامج مكافحة التصحر. وعلى المستوى الفني اتسعت في أول السبعينات مهمة مجلس بحوث القطن إلى مركز البحوث الزراعية. ويضم المركز معاهد متخصصة تغطي أوجه البحوث العلمية في مجالات الأراضي والمياه والمحاصيل والبساتين وأمراض النبات وتربية النبات وتربية ورعاية الحيوان والصناعات الزراعية والميكنة والاقتصاد. ويعمل بهذه المعاهد خبراء متخصصون يستفيدون من تجهيزات معملية وحقلية راقية لتعظيم الجدارة الإنتاجية للزراعة المصرية.

المخطط العام للأراضي ومخطط المياه

كان المخطط العام للأراضي وهو ما يعرف بـ Land Master Plan الذي أنجزته وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي في عام ١٩٨٦ من أفضل مشروعات البحث العلمي التطبيقي التي تمت في هذه الفترة، استكمالا لمشروع كبير سبق وأن نفذه معهد بحوث الأراضي بوزارة الزراعة لحصر أراضي المعمور الزراعي. وتم في مشروع المخطط العام للأراضي إجراء حصر تمهيدي ونصف تفصيلي لحوالي ١٥ مليون فدان في أرجاء صحاري مصر وواحاتها وسيناء.

وانتهى المخطط إلى تقرير أولوية ٣,٤ مليون فدان من هذه المساحة لمشروعات استصلاح وتعمير الأراضي بناء على ثلاثة اعتبارات طبيعية موضوعية. الاعتبار الأول هو الجودة النسبية للأرض من واقع تحليلها طبيعيا وكيماويا، والاعتبار الثاني هو مدى توافر مصدر مائي سواء مياه نيلية أو مياه جوفية أو صرف بنوعيه زراعي وصحي أو مياه مخلوطة كما هو الحال في ترعة السلام في شرق الدلتا وامتداد ترعة النوبارية إلى الساحل الشمالي الغربي، والاعتبار الثالث يتعلق باقتصاديات الري وهو انخفاض منسوب الأرض نسبيا فلا تتطلب لريها رفع المياه بالضخ أكثر من ٥٠ مترا ارتفع فيما بعد إلى ١٠٠ متر في بعض الحالات منها منطقة الصالحية في شرق الدلتا والنوبارية في غرب الدلتا.

غير أنه من المؤسف أن يتجاهل متخذو القرار في ذلك الوقت إضافة الجوانب الاجتماعية ضمن الشروط الموضوعية، كأفضلية الاستصلاح مثلا في مناطق الصعيد لانتشار الفقر هناك بصورة ملفتة مقارنة بمناطق الوجه البحري كما توضحه مؤشرات التنمية البشرية. وقد تم تدارك هذا التجاهل في أواخر تسعينيات القرن العشرين بعد أحداث دامية في محافظتي المنيا وأسيوط كان محركها الرئيسي هو الفقر المدقع لا التطرف.

ويرتبط المخطط العام للأراضي بمخطط لا يقل تماسكا لإدارة الموارد المائية، أساسا كبيرا لمعظم جوانب الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في مصر. وتقع بحيرة ناصر في مخطط المياه المصرية الراهنة على رأس شبكة مائية محكمة تمتد بطول ٤٠ ألف كيلومتر، تعتبر بكل المقاييس إعجازا فنيا فذا يستحق دهشة وإعجاب الأغراب ويستجلب الرضا والفخر للمصريين. ومن خلال هذه الشبكة أمكن تنفيذ برنامج طموح لاستصلاح الأراضي فيما وراء حدود الوادي والدلتا التقليدية إلى تخوم الصحاري المجاورة، والاستجابة لكافة

الاحتياجات الإروائية لتركيبات محصولية متنوعة علـــى أراض تبلـــغ مـــساحة زمامها في الوقت الحاضر نحو ٨ مليون فدان ومساحتها المحصولية نحـــو ١٥ مليون فدان. وزاد معدل التكثيف الزراعي باطراد ميكنـــة عمليـــات زراعيـــة، واستحداث زراعة الصوب والأنفاق، واستعمال ســـلالات نباتيـــة ذات قـــدرات إنتاجية عالية أو مقاومة لظروف بيئية غير مواتية، واستخدام طـــرق ووســـائل متنوعة لمكافحة الآفات كيماويا وبيولوجيا، وتدعيم خصوبة الأراضـــي بزيـــادة المقننات السمادية حتى تصدرت مصر قوائم الجدارة الإنتاجية العالميـــة لوحـــدة المساحة لعدد من المحاصيل الرئيسية.

اختلالات هيكلية في استعمالات الأراضي والمياه

من ثوابت ظواهر التفاعلات الكيماوية والحيوية والبشرية أن تزداد وتيـــرة تراكم نواتجها عقب بدايتها مباشرة ثم تتباطأ بمضي الوقـــت نحـــو الاســـترخاء والسكون، نموذجا لنواميس الطبيعة حيث ينتهي كل شئ بعد حين. وشئ من ذلك النموذج لا تخطئه عين فاحصة فيما جرى لنواتج استعمال مـــوارد الأراضـــي والمياه في مصر خلال عقود المائة والخمسين سنة الماضية. فمع كل الإنجازات الكبرى ينبغي ألا ننسى تراكم اختلالات متراكبة فـــي دورة مغلقـــة، أفرزتهـــا ضغوط ديموغرافية لسكان يتزايدون بمتوالية شبه هندسية، حتى وصل عـــددهم إلى سبعين مليونا في بداية القرن الحادي والعشرين، يستوطنون حيزا عمرانيا لا يزيد كثيرا عن حيز مصر المعمور في منتصف القرن التاسع عشر حيث كـــان عدد السكان نحو خمسة ملايين نسمة.

الأمن الغذائي

تفاقمت في الفترة الأخيرة مشكلة الأمن الغذائي في مصر حيث عجز الناتج المحلي عن تلبية احتياجات السكان سنة بعد أخرى، فتم استيراد مـــواد غذائيـــة

رئيسية منها القمح والفول والزيت والسكر ومكونات علــف الحيــوان بكميــات تجاوزت أحيانا ٥٠% من اجمالي الاستهلاك. وقد أشار الدكتور رشدي ســعيد في كتابه القيم "مصر المستقبل: المياه والطاقة والصحراء" أن نخبــا مــن رواد المفكرين المصريين قد تنبأت في الثلث الأول للقرن العشرين بمثل هذه النتيجة.

ومن هؤلاء المفكرين إسماعيل صدقي باشا، رجل القانون ورئيس الوزراء فيما بعد، الذي كتب مقالا نشر عام ١٩١٧ يتحدث فيه عن مخــاطر اســتمرار تقلص نصيب الفرد من الأرض الزراعية. ومنهم أيضا الأمير المثقــف عمــر طوسون، في كتاب نشره عام ١٩٣١ جاء فيه أن الرقعة الزراعية النيليــة مــن واقع المكلفات العقارية لن تتجاوز ٧,١ مليون فدان، وهو ما لن يكفــي لإنتــاج غذاء يكفي سكان مصر المستقبل. ويضاف إلى هؤلاء حسين سري باشا، خبير الري صاحب الرؤية ورئيس للوزراء فيما بعد، الذي حسب فــي عــام ١٩٢٧ المتاح من المياه بعد تنفيذ كل مشروعات أعالي النيــل الممكنــة، واســتنتج أن أقصى ما تستطيع مصر زراعته هو ٧,٢ مليون فدان، وهو ما سوف يعجز في المستقبل المنظور عن إنتاج ما تتطلبه أعداد متزايدة من السكان.

وقد تناول الدكتور جمال حمدان هذه الجزئية في كتابه المرجعي "شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان – الجزء الثالث"، وحسب مــا ســماه مجــازا بالمساحة المستوردة، وهي المساحة الافتراضية من الأراضي الزراعيــة التــي تنتج السلع الغذائية المستوردة من الخارج بنفس مستوى انتاجيتها فــي مــصر. وخرج من الدراسة عن عام ١٩٨٠ أن مصر تحتاج إلى ضعف المساحة التــي تزرعها لتصل إلى حد الاكتفاء الذاتي.

الكثافة السكانية

تزايد عدد السكان على نفس رقعة الحيز المعمور فتكدس البشر في المدن والقرى إلى درجة الخطر. والمعدل "النظري" لكثافة سكان مصر فــي إجمــالي

المساحة الكلية يعطي ٧٥ نسمة للكيلومتر المربع وهو معدل مثالي، على حين يعطي الحساب على أساس الحيز الكلي المعمور ١٨٠٠ نسمة للكيلومتر المربع وهو معدل مقبول.

وعندما نترك النظري إلى الواقع المعاش عمليا، يتكشف تدني الوضع الذي يعبر عنه تقرير لمركز دراسات السكان الدولي في واشنطن صدر في نهاية عام ٢٠٠٧. وجاء في التقرير أن درجة التزاحم السكاني في المدن المصرية خاصة القاهرة يعتبر من أعلى الدرجات عالميا، حيث يعيش نحو ٣٥ ألف نسمة في الكيلومتر المربع الواحد، ويصل الرقم في بعض الأحياء مثل باب الشعرية إلى نحو مائة ألف في الكيلومتر المربع، متجاوزا المتوسط العالمي للعواصم والمدن الكبرى التي يطلق عليها المدن المليونية وقدره ثمانية آلاف نسمة في الكيلومتر المربع. وكان من نتيجة ذلك التكدس أن بلغ توزيع الأفراد على عدد غرف المسكن إلى سبعة أفراد للغرفة. ومن مؤشرات التدهور البيئي المرتبط بالتزاحم تقلص نصيب الفرد من المساحات الخضراء بالقاهرة إلى ٦٠ سنتمترا فقط، مقارنا بنحو ١٨ مترا في عديد من المدن العالمية الكبرى. وجاء في التقرير أيضا أن التزاحم والكثافة السكانية في معظم المدن المصرية جعلا البيئة الحياتية والمستوى الحضاري بالغي التدني من ناحية خصائص الخدمات التعليمية والصحية والرفاهية.

وتسبب التزاحم على المستوى القومي مع تدني الإدراك المادي والمعنوي بقيمة الموارد في خسائر فادحة، منها فقدان مساحة تربو على مليون فدان من أخصب أراضي الوادي والدلتا بفعل التوسع العمراني خلال النصف الأخير للقرن العشرين، وتفشي تلوث بيئي نتج عن الزراعة متمثلا في تلوث الأراضي والمياه والغذاء نتيجة لاستعمال غير منضبط للأسمدة والمبيدات، وتلوث نتج عن

الصناعة متمثلا في صرف مخلفات كيماوية دون معاملـــة للمجـــاري المائيـــة وصرف غبار الأسمنت وعوادم السيارات للهواء، وتراكم مخلفات المدن والقرى دون جمعها ناهيك عن الاستفادة منها، إضافة للتلوث البصري والسمعي والنفسي الذي لا يحتاج إلى مثال للاستدلال.

تشوهات سعرية

توالي ارتفاع أسعار الأراضي الزراعية وكذلك أراضي الإسكان والمرافق والخدمات بدرجة تفوق أحيانا أسعار أراضي مماثلة فـــي أوروبـــا والولايـــات المتحدة، حتى بافتراض تجاهل فروق مستويات الدخل. وطبيعي أن يؤدي ارتفاع أسعار الأراضي إلى ضخ موجات تضخمية في السوق المحلية، وتقليل تنافـــسية التصدير إلى أسواق خارجية. ومع زيادة أسعار الأراضي تقلصت مساحة زمام الجامعات والمدارس والملاعب الرياضية وأماكن الترفيه وحتى المقابر لآحـــاد المواطنين وجماعاتهم عن الحدود القياسية المتعارف عليها دوليا. وفـــي أجـــواء يحوطها التضخم والمضاربات وعدم اليقين وسيكولوجية الزحام وصـــل ســـعر شاليه التصييف على شاطئ البحر يستعمل عدة أيام كل عام في دولة نامية إلـــى نحو عشرة ملايين جنيه.

ومن جهة أخرى أدت تعقيدات أراضي الإسكان في مصر إلي ظهور أنماط ونتابعات اجتماعية واقتصادية سيئة في سوق العقارات، كما يتضح مـــن نتـــائج دراسة أجراها في بداية القرن الحادي والعشرين فريق عمل يقـــوده هيرنانـــدو ديسوتو أحد الخبراء العالميين المتخصصين في اقتـــصاديات الـــدول الناميـــة. وتظهر الدراسة أن ٩٢ % من ملاك العقارات يتملكونها بشكل عرفي بمـــا قـــد يجمدها اقتصاديا أو يدخلها في منازعات مع هيئات حكومية أو أهلية. ويفـــضل

الملاك نمط تلك الملكية لعدة أسباب منها بناء العقارات دون ترخيص في المدن، أو إقامتها على أراضي زراعية في القرى في غفلة من القانون والقرارات الإدارية، أو أيلولتها إليهم بمساحة قزمية عن طريق الميراث. وتمثل العقارات غير النظامية في واقع السوق الافتراضي مكنون ثروة يتعذر تسييلها وعرضها للبيع دون مخاطرة، كما يستحيل الاقتراض بسندها من البنوك للاستثمار في مشروعات جديدة أو دعم مشروعات قائمة.

ويطلق هيرناندو ديسوتو على تلك العقارات اصطلاح الثروة الميتة بحكم أن صك الملكية القانونية المستقرة هو مفتاح القيمة السوقية. ويقدر أن إجمالي الثروة الميتة في مصر يناهز ٢٤٦ بليون دولار. وهي بهذا الحجم تساوي ضعف إجمالي المدخرات القومية ٦٣ مرة، وضعف قيمة القطاع العام التاريخي ١١٦ مرة. وعلى افتراض التوصل إلى آليات تشريعية ومؤسسية تستطيع تحريك نصف أو ربع أو حتى عشر هذه الثروة الهائلة إلى السوق، فالمؤكد أن يستتبع ذلك نشوء حراك اقتصادي واجتماعي يجلب في طياته تنمية كلية بمعدلات تضاهي تلك التي شاهدتها نمور شرق وجنوب آسيا في السنوات الأخيرة.

ويبدو جليا بقليل من التمعن أن جميع الاختلالات والسلبيات المرتبطة باستعمالات الأراضي في مصر ترجع إلى إدارة مواردها في القرن الحادي والعشرين برؤية استراتيجية ابتدعها الفراعنة لمصر النيلية حيث تركزت جموع المصريين في حيزها المعمور حول النيل، وهي رؤية تناسب عصورا مضت وانقضت، خدمتها في حينها وفرة كامنة في الموارد مقابل عدد محدود من السكان.

تكنولوجيات متاحة

تفاعلت طلائع مفكري التنمية والتعمير في مصر منذ ستينات القرن العشرين مع مستجدات بحوث وتطبيقات إدارة الموارد في كافة دول العالم شمالا وجنوبا، باعتبارها تراثا إنسانيا متاحا لتحقيق الكفاية المادية والأمن الاجتماعي، وأساسهما المتين هو توفير نوع من الأمن الغذائي لسكان يتزايد عددهم زيادة منفلتة. وكانت الثورة الخضراء من ضمن هذه المستجدات، فعرفت طريقها لعدة دول نامية منها مصر. وتشير إحصائيات تلك السنوات إلى زيادات معنوية في إنتاجية القمح والذرة والأرز بنسب تجاوزت ٣% سنويا. ويعتقد البعض أن البيوتكنولوجيا الزراعية الحديثة يمكن أن تحدث طفرة زراعية هائلة تتضاءل بجانبها إنجازات الثورة الخضراء، باعتبار أن المحاصيل المعدلة وراثيا تستطيع مقاومة الجفاف والملوحة والآفات الحشرية والمرضية، كما تستطيع الاستفادة من المركبات السمادية المضافة وكذلك مياه الري بكفاءة عالية، فترتفع إنتاجية الأراضي الخصبة وتدخل أراضي ومياه هامشية في ملف الإنتاج الاقتصادي.

غير أن البيوتكنولوجيا الحديثة لا تحظى بقبول كافة الأطراف. فبعض الاقتصاديين يرحب بها مع التحفظ: الترحيب تحت بند زيادة الإنتاج، والتحفظ تحت بند ارتفاع أسعار البذور والشتلات فترتفع تكاليف الانتاج. ويعارض خبراء البيئة استعمال البيوتكنولوجيا كأقصى ما تكون المعارضة بحجة إخلالها بالتوازن القائم بين ملايين التراكيب الجينية الحالية وهو ما يرقى إلى تلويث كوني للبيئة. ويروج خبراء البيئة لتكنولوجيات بديلة تتمثل في الإدارة المتكاملة للمياه والعناصر السمادية، والزراعة العضوية، والمكافحة المتكاملة للآفات،

وإقامة نظم "ايكوزراعية" عالية الكفاءة الوظيفية تستوفي شروط استدامة الإنتاج وترتقي بمواصفات الجودة الكلية اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا.

ويؤكد مفكرون أن التكنولوجيا المطلوبة بإلحاح شديد في مصر هي تكنولوجيا الطاقة الجديدة والمتجددة. فإذا توافرت هذه الطاقة بما عرف عنها من نظافة اقتصادية وبيئية، تيسرت ميكنة عمليات زراعية منها الري والصرف والحصاد فتقل عناصر تكلفة الإنتاج، وأمكن التوسع في عمليات ما يعرف بمعاملات بعد الحصاد post-harvest processes فتقل فواقد الإنتاج، وتصنيع منتجات زراعية فيما يعرف بالصناعات الريفية cottage industry فتتضاعف الأرباح، وأصبح من المجدي اقتصاديا تحلية المياه العادمة لبعض آبار الوادي والدلتا وتخوم الصحاري فتستخدم للري دون محاذير خاصة.

معالم ايكولوجية مستجدة

من المرجح الذي يقارب اليقين أن عناصر التكنولوجيا التقليدية والحديثة بما فيها الطاقة الجديدة والمتجددة لا تستطيع أن تبني نهضة تنموية في غياب منظومة مؤسسية، تبحث في طبيعة الظواهر والمعطيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية السائدة في الوقت الراهن.

ويأتي في قمة هذه الظواهر والمعطيات أن الوضع الراهن للضغوط البشرية على موارد الأراضي في حيز مصر المعمور قد تجاوز حدود الخطر ويكاد ينزلق إلى طريق الندامة. والظاهرة الثانية هي القبول القدري لتتابعات الحكم في مصر القديمة والوسيطة والحديثة باختزال مصر الجغرافية في حيزها النيلي المعمور الذي ابتدعه الفراعنة كأنه إرث أزلي مقدس. والظاهرة الثالثة هي قبول خبراء التنمية ومتخذي القرار للتقسيم الإداري الحالي للمحافظات

بالرغم من تهالكه حيث ينتمي لمرادفات رومانية-إغريقية جسدها في القرون المتأخرة التقسيم العثماني ثم تقسيم محمد علي.

وفي هذا السياق جاء في كتاب وصف مصر لعلماء الحملة الفرنسية أن عدد سكان مصر في تلك القرون المتأخرة تراوح حول مليوني نسمة، تعيشت غالبيتهم على زراعة إقطاعية خفيفة المدخلات ارتبطت بأنشطة تجارية وصناعية بدائية في ٢٤ ولاية (مديرية ثم محافظة فيما بعد) تقع داخل حدود مصر النيلية. وكانت ولاية قنا تحتل أقصى جنوب "البلاد" بينما تحتل ولايات المنصورة والغربية والبحيرة مناطق شمال الدلتا حتى تخوم البحر المتوسط. ولكل ولاية حاضرة (عاصمة) تقع في وسطها بقدر الإمكان، وبكل منها عدة قرى رئيسية (مركز بلغة اليوم) يتبعها قرى صغيرة كوحدات إنتاج زراعية مصدرا رئيسيا للدخل وفرص العمل.

وخدم ذلك التقسيم بكفاءة عالية الأوضاع السياسية والاجتماعية السائدة التي اعتمدت الالتزام كنظام لحيازة الأراضي، كما عرضه المهندس مصطفى القاضي عام ١٩٩٠ في كتابه القيم "النيل وتاريخ الري في مصر". فقد أتاح والي البلاد لكبار رجال الدولة مساحات تتراوح بين ثلاثمائة إلى ثلاثة آلاف فدان بموجب نظام يتشابه بما يعرف في أدبيات اليوم بملكية الرقبة ، نظير الالتزام بدفع مقابل نقدي أو عيني يحدد مداه الزمني وكميته إما بالتفاهم الثنائي أو بالمزايدة. وفي نهاية القرن الثامن عشر كانت أراضي الدولة كلها تقريبا موزعة على شكل التزامات وقعت في أيدي أقوى الناس وأغناهم، وكان معظمهم من المماليك. ومن بين ستة آلاف ملتزم في ذلك الوقت، قدر أن ثلاثة آلاف كانوا يحوزون أكثر من ثلثي الأراضي الزراعية.

وظهرت مع الالتزام مهن إدارية جديدة منها شيخ البلد والمشد والخولي والشاهد والصراف، يقومون غالبا باعتصار فلاحي القرية نقدا وعينا باسم الملتزم. ومواصلات ذلك الزمان هي المراكب الشراعية في الأقاليم المطلة على النيل وفروعه، والخيل والحمير والجمال في الأقاليم الداخلية. ومن هنا يجوز أن نعتقد أن بطء إيقاع مواصلات ذلك الزمان كانت عاملا موحيا في ترسيم حدود الإدارة، فالمطلوب هو أن يقوم شيخ البلد بنقل خيرات القرية إلى الحضر حيث يقيم الملتزم أو ممثل الإدارة وضمان عودته آمنا إلى قريته في موعد أقصاه مساء نفس اليوم قبل أن يحل الظلام . ويؤيد هذا الرأي ما ذكره الدكتور علي بركات في كتابه "رؤية الجبرتي لبعض قضايا عصره"، حيث أشار الجبرتي إلي التهديد المستمر للبدو وقطاع الطرق المحترفين للطرق والأسواق الذي كان سائدا في نهايات العصور الوسطى. ويضيف أن الفلاحين امتنعوا لغياب الأمن عن التردد على أسواق امبابة في عام ١٨٠٢ لعرض منتجاتهم، مما كان سببا في ارتفاع الأسعار في القاهرة ارتفاعا كبيرا.

والمؤكد أن مصر القرن الحادي والعشرين قد تجاوزت ماديا ظلمات طرق القرون الماضية بفضل ما توفر فيها من بنية تحتية هندسية وأمنية وقانونية ، فلا يستعصي فيها اليوم التنقل الآمن والسريع إلى كافة أماكنها من الريف للحضر للبوادي. والمؤكد أيضا أنها تجاوزت قيود ظلمات علاقات اجتماعية كئيبة لزمن مضى لن يعود بفضل ما تراكم فيها من تحضر وثقافة ووعي ودراية ومعارف. غير أنها تئن تحت وقع تزاحم خمسة وسبعين مليونا من البشر يكتظون في حيزها النيلي بكثافة سكانية تناهز ايكولوجيا حدود الخطر اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا. ولولا ما يختزنه معظم المصريين من صبر وسعة حيلة وكنوز حكمة لحدثت انفجارات وانهيارات مؤجلة إلى زمن شبه منظور، بعد أن فاقت حدود المعاناة نواتج محاولات التكيف وفاعلية إجراءات العلاج.

الباب العاشر
توسيعات الحيز المعمور

مقاربات التعمير الحديث

يمكن بشيء من التجاوز المقبول تقسيم مصر الراهنة ايكولوجيا إلى نطاقين هما الحيز النيلي المعمور في الوادي والدلتا والحيز الصحراوي "المهجور" في شرق وغرب وادي النيل والدلتا. ويختلف النطاقان في عدة وجوه منها سمات الكثافة السكانية ووتيرة الأنشطة الاقتصادية والحراك الاجتماعي للسكان بين حد أقصى يقترب كثيرا من استنزاف الموارد وحد أدنى لا يستعمل موارد ميسرة. ويتطلب هذا الموقف شديد الاستقطاب الايكولوجي البحث عن آليات مقبولة يتم بمقتضاها دفع توجه أنشطة التعمير والاستثمارات وحركة البشر من المعمور النيلي المكتظ إلى البيئة الصحراوية الخاوية من السكان، من خلال استراتيجية مؤداها خلخلة كثافة الوادي والدلتا المكتظة بالسكان وإنشاء مستقرات عمرانية بطاقة استيعابية وسكانية مستدامة. وتدخل هذه العمليات ضمن مرتكزات الجوانب الديموغرافية المطلوبة في برامج مكافحة التصحر (راجع الباب الرابع).

وقد شهدت العقود الزمنية الأخيرة في مصر مداولات كثيرة حول تخطيط وتنفيذ مشروعات تنموية كبرى في الفضاء المهجور خارج الوادي والدلتا، تركزت في جانب كبير منها على استعمالات الأراضي والمياه كمحركات للتنمية. ومن هنا تعتبر تلك المشروعات بمنطوق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة

التصحر من ضمن مكونات البرنامج الوطني. ويمكن القول في هذا السياق دون إدعاء بل بيقين العارفين أن فكر التعمير المصري الحديث كان سباقا على المستوى الدولي، حيث وقر في أعماقه أن ندرة الموارد المائية مصحوبة بأزمات غذاء محتملة فى ضوء معدلات الاستهلاك والزيادة السكانية سوف تفرز ضغوطا على كفاءة استخدام المنظومة البيئية والاقتصادية والاجتماعية. وسبيل الخلاص هو توسيع الحيز المعمور ضرورة ملحة لاستيعاب الزيادة السكانية، وتعديل خلل التوزيعات الإقليمية للسكان، واستحداث مسارات جديدة للتنمية المستدامة.

ويجب ألا ننسى أن نتاج ذلك الفكر يتبدى قائما منذ الثلث الأخير للقرن التاسع عشر في منطقة قناة السويس حيث تنهض حاليا ثلاث مدن كبرى تستوعب مليوني مواطن على أراضي صحراوية بكل ما تحملة الكلمة من معاني، نموذجا عالميا مشرقا لاستعمالات الأراضي يستحق كل درجات الإشادة. وتجددت تطبيقات الفكر في أوائل القرن العشرين ممثلة في تعمير التخوم الشمالية لوسط الدلتا التي كانت تعرف بمنطقة البراري، ثم منطقة قرى النوبة في ستينيات القرن العشرين المرتبطة بإنشاء السد العالي. وتتابعت التطبيقات في مديرية التحرير، والوادي الجديد، والساحل الشمالي، وسيناء، والمدن الجديدة، والمدن التوابع، والمدن الجديدة المتوأمة.

والهدف الكبير لفكر التعمير المصري الحديث هو تصحيح الإختلال بين الإنسان والمكان قدر المستطاع، اعتمادا على تنمية تقوم على محورين أساسيين، هما فتح محاور تنمية جديدة فى مناطق غير مأهولة تتمتع بمقومات طبيعية يمكن استغلالها واجتذاب السكان إليها، وتنشئ مراكز للتنمية تجتذب الفائض السكاني فى التجمعات القائمة وتحافظ على الأراضى الزراعية من الزحف العمراني.

ولتحقيق هذه الأهداف أنشئت هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بموجب القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ لتكون جهاز الدولة المسئول عن إنشاء هذه المجتمعات وإدارتها. ونص القانون على أن تتولى الهيئة اختيار المواقع وإعداد التخطيطات العامة والتفصيلية وفقاً لخطة الدولة، كذلك ما نص عليه القانون من إعفاءات ضريبية وتيسيرات للأهالي نظير تنفيذ أنشطة تعميرية بالمجتمعات الجديدة.

ويرى بعض الخبراء المؤهلين أن تجربة التعمير المصرية مرت ومازالت تمر بتطورات عديدة لم يتم تناولها حتى الآن بالدراسة والتقويم الشامل الذى يحدد بوضوح مواقع الخلل والاخفاق ومواقع النجاح والحركة. وفي هذا السياق يتناول هذا الكتاب بشئ من التفصيل بعض مشروعات التعمير المعاصرة التي يتم تنفيذها، كما يتناول بعض المشروعات التي يجري دراستها وتخطيطها للتنفيذ في مستقبل منظور. والوصف التفصيلي لتلك المشروعات من واقع وثائقها الأصلية شاملا الأهداف وخطط التنفيذ والإطار الزمني وحسابات التكاليف والعوائد يقع خارج سياق موضوع هذا الكتاب، اكتفاء بفحص استخلاصي عابر بحثا عن دروس مستفادة تعرض جوانب إيجابية تستوجب إبرازها للبناء عليها وتكرارها، وجوانب سلبية تتطلب إعادة النظر وتجنبها.

المشروع القومي لتنمية سيناء

معالم جغرافية

سيناء هي الباب الشرقي لمصر وحلقة اتصالها البري مع شرق العالم العربي وآسيا قبل قيام إسرائيل، وتبلغ مساحتها ٦١٠٠٠ كيلومتر مربع بما يعادل ثلاثة أمثال الدلتا بينما سكانها يناهزون ٣٠٠ ألف نسمة (نحو نصف عدد

سكان مدينة الزقازيق وضواحيها على ١٠٠ كيلومتر مربع). ويتركــز ســكان سيناء في منطقتين الأولى هي السهل الشمالي على البحــر المتوســط وتــضم العريش ورفح والشيخ زويد وبير العبد مرورا إلى القنطرة شــرق، والمنطقــة الثانية هي السهل الممتد بطول خليج السويس وتضم الطور وأبو زنيمــة وأبــو رديس وسدر. وهناك أيضا قطاع من سكان سيناء منهم بدو رحل يعتمدون على الرعي وآخرون يعتمدون على خدمات السياحة، كما أن هناك عددا من الــسكان المؤقتين يصعب تقديرهم بالأرقام يعملون في قطاعي السياحة والمقاولات.

ويمكن تقسيم سيناء إلى سبعة أقاليم رئيسية تمثل أحواضها المائية. ومتوسط سقوط الأمطار على معظم الوديان نحو ١٠٠ مم ســنويا فيمــا عــدا المنطقــة الساحلية الشرقية لوادي العريش حيث يصل المعدل إلى ٢٠٠ مم. وهناك سدود لتخزين مياه السيول المندفعة إلى البحر وتغذية خزان المياه الجوفية أكبرها ســد الروافعة على بعد ٦٠ كيلومترا جنوب العريش. ومياه الآبار والعيون في سيناء قليلة وتميل في أغلب الأحيان إلى الملوحة . وأعظم أحواض سيناء هــو وادى العريش ومساحته نحو ٢٢ ألف كيلو متر مربع أى نحو ثلــث مــساحة ســيناء تغطي الرواسب المفككة الصالحة للزراعة نحو ٦ آلاف كيلومتر مربع. وتــضم الأحواض الأخرى وادى الجرافى ومساحته ألفى كيلو متر مربــع مــن الحــد الشرقى لوسط سيناء وتتكون أراضيه من الرواسب المفككة تزداد فيهــا نــسبة حبيبات الرمل والحصى، ومجموعة وديان تصب فى خليج الــسويس مــساحتها نحو ٤٥٠٠ كيلو متر مربع، ومجموعة أخرى تصب فــى البحيــرات المــرة ومساحتها ٣ آلاف كيلو متر معظمها مغطى بالكثبان الرملية مع وجود رواسب طينية، وحوض بحيرة المنزلة شرقي قناة السويس والسهول القديمة لــدلتا نهــر النيل ومساحته نحو ألفي كيلو متر مربع ومعظــم رواســبه دلتاويــة صــالحة للزراعة، ووديان تنحدر إلى بحيرة البردويل مساحتها نحو ٦ آلاف كيلو متــر

مربع معظمها غير صالحة للزراعة باستثناء سهول طينية مجاورة للبردويل، وأخيرا مجموعة حوض غرب خليج العقبة مساحتها ١٢,٥ ألف كيلو متر مربع لم يتحدد بعد مدى صلاحية أراضيه للزراعة.

ومن جهة أخرى تنقسم سيناء طبوغرافيا إلى ثلاث مناطق هي سيناء الشمالية وهي مؤهلة للزراعة وصيد الأسماك والسياحة وصناعات كيماوية تقوم على استخراج الأملاح من الملاحات، وسيناء الوسطى وهي مؤهلة لاستغلال إمكانيات تعدينية كبيرة للطفلة والحجر الجيري والرخام والكاؤلين والفلدسبار ورمال السيليكا يكملها زراعة جانبية، وسيناء الجنوبية وهي مؤهلة بجدارة للسياحة وأنشطة البترول واستخراج الجبس والأنهيدريت والجرانيت الوردي النادر وزراعة هامشية في الوديان وصيد الأسماك من الخليجين.

وتتميز معظم خامات الثروة المعدنية في سيناء باحتياطاتها الكبيرة وتواجدها في مواقع مناسبة بالقرب من طرقٍ رئيسية أو فرعية تصلها بالداخل أو موانئ التصدير، كما إن استخراج ورفع جودة الخامات لا تحتاج إلى تكنولوجيات معقدة، حيث معظم الخامات على سطح الأرض بما يسمح بطريقة المنجم المفتوح قليل التكلفة ويسهل تجهيزها وتصنيفها إلى عدد من المنتجات لكل منها استخداماته على المستوى المحلي والعالمي.

قطاعات التنمية

أجريت دراسات فنية واقتصادية متعددة فيما عرف بالمشروع القومي لتنمية سيناء في ثمانينات وتسعينات القرن العشرين، ومول البنك الدولي وهيئة المعونة اليابانية (جايكا) وصناديق التمويل العربية بعض جوانب هذه الدراسات، وشاركت في الجانب التنفيذي لها مؤسسات استشارية محترمة منها Pacer and Darwish , Atkens, Euroconsult، كما قامت هيئة المجتمعات

العمرانية والهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية بدراسات وأعمال فنية موازية. وانتهت الدراسات بتقارير ضافية غاية في الإتقان والتفصيل والروعة فيما يخص استراتيجية التنمية الإقليمية المتكاملة تتضمن التعامل مع استخدامات الموارد، وتوطين البدو، وتطوير الأيدي العاملة، وتدعيم الأنشطة الاقتصادية، وتحسين النقل والمواصلات والتنمية السياحية، ومحددات تنمية البيئة. وزودت الدراسات بملاحق لتفصيلات موضوعية مختلفة منها الصيانة، واستعمالات الأراضي، والتعدين، والجوانب الاجتماعية، والصحة العامة، والآثار والآركيولوجي. وجدير بالذكر أن توجه هذه الدراسات تتفق مع التوجهات الرئيسية لبرامج مكافحة التصحر، كما تم بيانها في الباب الرابع. وتبلغ جملة الاستثمارات المدرجة في المشروع القومي لسيناء نحو ٧٥ بليون جنيه بأسعار ١٩٩٤. وكان من المخطط أن ينفذ في المشروع ١٧ قطاعا للتنمية المتكاملة في خطط خمسية تراكمية تنتهي هياكلها الرئيسية في عام ٢٠١٧.

وتؤكد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع فوائده المتعددة منها تأمين البعد الإستراتيجي بخلق درع واقي لمنطقة الدلتا والوادي، والربط العضوي الحقيقي مع الدلتا والوادي، وتسهيل الهجرة لتعمير مناطق صحراوية جديدة بما يساعد على تخفيف الكثافة السكانية في مصر النيلية، وتنمية أنشطة سياحية صناعية وزراعية، وإيجاد فرص عمل حقيقية لنحو مليون فرد.

وأقيمت عقب إعداد المشروع القومي بعض جوانب بنية تحتية جيدة للغاية في بعض القطاعات الحاكمة منها قطاعي الطرق والكهرباء، كما تم بناء عشرات القرى السياحية خصوصا في جنوب سيناء التي صارت تعرف من باب التدليل بريفييرا البحر الأحمر. ومن المؤكد أن جزءا مهما من إجمالي دخل مصر السياحي يأتي من القرى السياحية في سيناء، إضافة إلى كمية يصعب

تحديدها من النقد الأجنبي بقيت في مصر بدلا من سفرها إلـى الخـارج رفـق أثرياء مصريين يقومون دون مشقة برحلات الشتاء والصيف المكلفة.

ترعة السلام

العامل المحدد للتنمية في سيناء هو المياه، من هنا تم تنفيذ مشروع ترعـة السلام لإمدادها بجرعة مائية تأتي من أصل أربعة ملايين متر مكعب يوميا يأتي نصفها من النيل أمام سد دمياط، حيث تمتد الترعة شرقاً لتأخذ من مياه مصرف السرو ثم من مياه مصرف حادوس لتتكون مياه مخلوطة ذات صلاحية مقبولـة للري متوسط تركيز أملاحها ١٠٠٠ جزء في المليون. وتخدم الترعة ٦٠٠ ألف فدان منها ٢٠٠ ألف فدان غرب قناة السويس والباقي وقدره ٤٠٠ ألف فدان في المنطقة الساحلية الممتدة حتى مشارف العريش. والتنفيـذ الهندسـي للمـشروع يستحق الإعجاب والاحترام لما يضمه من مجرى الترعـة الرئيـسي والتـرع الفرعية وسحارة قناة السويس ومحطات الخلط والطلمبات والبوابات وأجهـزة قياس الضغط والتصرف وأنظمة إخماد الحرائق والتحكم المركزي.

ومع كل هذا الإنجاز الهندسي الرائع، فإن تخطيط وتنفيـذ ترعـة الـسلام يستدعي نقدا ربما كان مستحقا. ونقطة البدء في النقد هي أن المـسار الحـالي للترعة عبر القطاع الشمالي لسيناء قد جانبه الـصواب، وأن المـسار المثـالي المفترض هو الذي يمر عبر القطاع الأوسط. والحيثيات المقدمة لأفضلية المسار البديل مزدوجة الأوجه. يرى الوجه الأول أن سيناء الشمالية فيما قبـل ترعـة السلام قد شهدت نهضة كبيرة قامت على زراعة مطرية كانت قابلـة للتطـوير تكنولوجيا لآفاق واسعة. وشهدت سيناء الجنوبية بالتزامن نهضة سياحية كبـرى جلبت دخلا ماليا كبيرا، حتى وإن لم تشجع علـى إقامـة مـستوطنات بـشرية مستقرة. ومن هنا يتوقع البعض أنه مع تشغيل ترعة السلام بطاقتهـا القـصوى

وتكثيف عمليات الزراعة في الشمال وتزايد الأنشطة السياحية في الجنوب خلال السنوات القادمة، فسوف يتسلل بواقي سكان وسط سيناء في هجرة طوعية إلى الشمال والجنوب بحثا عن مصدر للدخل الحلال، وحينئذ سوف يخلو وسط سيناء من مقومات بشرية متوطنة، تاركة منطقة الممرات الاستراتيجية تبحث عن دروع بشرية تهب كنسق أول للدفاع عنها ضد عدو محتمل فلا تجد.

والوجه الثاني لأفضلية مسار القطاع الأوسط جزء منه هندسي وجزء منه اقتصادي. فالجزء الهندسي يدفع بأن اللاندسكيب السائد في القطاع الأوسط يتكون من أراضي جيرية ترتفع فيها نسبة كربونات الكالسيوم، وهي بالتخصص تتحمل تركيز ونوعية أملاح مياه ترعة السلام بشكل أفضل من أراضي الشمال حيث المسار الحالي، كما أنها تستطيع تثبيت قدر أكبر مما فيها من ملوثات كيماوية وبيولوجية بصورة أكبر فتقل احتمالات تلوث المنتجات الزراعية. والجزء الاقتصادي يؤكد أن عائد استغلال المياه في الصناعة أفضل كثيرا منه في الزراعة. ويكفي للتدليل على ذلك أن إنتاج طن واحد من القمح يحتاج نحو ألف متر مكعب من المياه، وأن هذه الكمية الضخمة من المياه يمكن استخدامها في وسط سيناء بجدوى أفضل كثيرا لتصنيع الأسمنت أو لتجهيز الرخام أو الكاؤلين وغيرها من خامات التعدين المتوافرة في المنطقة، مع استخدام جزء من المياه في زراعة استكمالية.

ويدافع مخططو المسار الحالي عنه بكونه لا يتطلب رفع المياه بالضخ لفارق منسوب أعلى من ٢٥ مترا في معظم أحباس الترعة لتقليل نفقات التنفيذ والتشغيل والصيانة، وهو ما يصب في النهاية في الجانب الإيجابي لاقتصاديات المشروع.

ورغم كل الخلافات في الرؤى، وبعد أن أصبحت ترعة السلام واقعا ماديا قائما في القطاع الشمالي لسيناء، فإن العمل الكبير الذي تحتاجه مصر أشد الاحتياج هو استكمال مخطط المشروع القومي لتنمية سيناء، بإقامة القرى والمدن والمستقرات السكنية والصناعية والزراعية والخدمية. والهدف هو غرس مستوطنات بشرية دائمة ومستقرة في شمال سيناء ووسطها وجنوبها، تستوعب في المدى المنظور ثلاثة ملايين وربما خمسة ملايين مواطن. ويعتبر تواجد تلك الكتلة البشرية في سيناء استثمارا مضمون العوائد الاقتصادية والاجتماعية ويلبي أحد متطلبات الأمن القومي الملحة، باعتبار الفراغ الديموغرافي في سيناء هو إغراء للذئاب بالعدوان عليها.

ومن المستغلقات التي تستعصي علي الفهم أن الجميع على مستوى القواعد والقيادات في مصر يتحدثون بحماس عن أهمية وأولوية هذا الهدف الوطني الكبير، ولكنه حديث ينفض بانتهاء مجالسه.

مشروعات الساحل الشمالي الغربي

حصاد المياه

من الأمانة أن يقال أن رواد التنمية الأوائل في منطقة الساحل الشمالي الغربي لمصر هم خبراء بريطانيون وألمان وإيطاليون تعايشوا في المنطقة كمحاربين أثناء الحرب العالمية الثانية، ثم عادوا إليها فيما بعد موفدين من هيئة اليونسكو وغيرها من الهيئات الدولية، منجذبين لجمال الطبيعة الأخاذ وما بها من موارد تصلح لنوع من التنمية الخفيفة تقيم أود البدو الذين يكابدون عيشة قاسية بعيدا عن عين وقلب الحكومة المركزية في القاهرة، نموذجا سيئا لطغيان المركز على الأطراف في تقرير أولويات التنمية. وقد استغرق الأمر بعض

الوقت لتحظى المنطقة بما تستحق من اهتمام وطني، فصارت مؤخرا من كبرى المناطق الجاذبة. وهكذا شهدت المنطقة زيارات وفحوص علمية وتنموية وشارك فيها مئات وربما آلاف خبراء هيئات دولية وإقليمية ووطنية وأنفقت فيها ملايين الجنيهات.

وتم تنفيذ مشروعات قطاعية وشبه متكاملة متزامنة ومتوالية طوال الربع قرن الأخير، تستهدف تنمية المنطقة بتحسين آليات استخدام موارد الأراضي والمياه بصفة رئيسية. ويصلح مشروع القصر للتنمية الريفية الممول من هيئة المعونة الألمانية ونفذته وزارة التعمير، ومشروع تنمية موارد مطروح الممول من البنك الدولي ونفذته وزارة الزراعة ومركز دراسات المناطق الجافة التابع للبنك الدولي في حلب بسوريا لتقديم نموذج شارح. ويظهر النموذج أن الثابت المشترك في جميع الحالات هو مجلدات شاسعة لتفاصيل دراسات جدوى رائعة قبل المشروع، وتقارير تفصيلية لإنجاز أعمال ليس لها حصر في نهايته. والركن التنفيذي الأساسي لجميع المشروعات هو عمليات حصاد مياه أمطار الشتاء التي تأتي غالبا في رخات فلاشية وتخزينها ثم استعمالها في دعم أنشطة اقتصادية واجتماعية في المنطقة، في محاكاة تكنولوجية حديثة لما كان معروفا وشائعا في نفس المنطقة أيام مصر الرومانية. وتصلح جميع هذه المشروعات بأهدافها المعلنة أن تندرج تحت بند مكافحة التصحر.

ومع كامل الاحترام للأهداف والنوايا الطيبة لدوافع واجتهادات الجهات الدولية والوطنية المشاركة في مشروعات الأراضي والمياه بالساحل الشمالي الغربي، فقد اعتورتها جوانب سلبية حدت من قدرتها على تحقيق أهدافها المعلنة. ويأتي في المقدمة أن بعض دراساتها انتقت جوانب أكاديمية أو هامشية متناثرة ليس لها مردود تطبيقي كبير، وأن الربط المؤسسي للمشروعات على

مستوى التخطيط والتنفيذ لم يكن بالقوة الواجبة، إضافة لعدم قدرتها على الاستمرارية في غالب الأحوال فانتهت معظم أنشطتها مع نضوب موارد المنح الأجنبية.

وشئ من ذلك النقد البرئ يطول مخطط التنمية الذي أصدرته وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة عن المنطقة. فالمخطط البالغ الضخامة يعتبر من الناحية الهندسية إنجازا مكتبيا رائعا، ولكن المرجح ألا يكون قابلا للتنفيذ على أرض الواقع المعاش في المنطقة لغياب تحديد إطار زمني ومالي وجهة قومية يناط بها التنسيق فيما بين الجهات المشاركة والمستفيدة وتحديد أولويات للتنمية يتفق عليها الجميع.

ومن دلائل ضعف الربط المؤسسي لمشروعات الساحل الشمالي الغربي، صدور قرار شديد الخطأ والخطر في ثمانينات القرن العشرين، قضى ببناء قرى ومنتجعات سياحية تطل مباشرة على شاطئ البحر وتمتد غربا من مشارف الإسكندرية حتى الحدود الدولية مع ليبيا دون إجراء دراسات تقييم الأثر البيئي. ويضيف للحالة المرتبكة أن بعض القرى السياحية حلت محل مزارع أشجار مثمرة للتين والزيتون في وجود أراضي فضاء فسيحة علي بعد "مرمى حجر"، كما استعمل في بناء معظمها طوب مستخرج من سلاسل تلال الحجر الجيري الموازية للساحل، التي تهيئ فيما بينها مصايد طبيعية لحصاد مياه الأمطار منذ العصر الروماني. وفي خضم هذا الاستعمال السيئ للأراضي تولدت عشرات القرى السياحية تكلفت بلايين الجنيهات باستثمارات قد يكون عائدها الاقتصادي محلا للجدل، ولكن عائدها الديموجرافي واضح الفشل، وعائدها البيئي شديد الضرر.

وهكذا كان وقع مشروعات الأراضي والمياه لمكافحة التصحر في سياق تعمير الساحل الشمالي الغربي، على تعددها وتنوع اتجاهاتها واختلاف جهاتها الممولة والمنفذة محدود العائد على أرض الواقع، في وقت يصيح فيه الواقع بأعلى صوت مؤكدا تواجد إمكانيات كبيرة للتوسع في الزراعة المطرية كما كان الحال خلال الحقبة الرومانية.

زراعة مطرية

من المقطوع به أن الزراعة المطرية في الساحل الشمالي سوف تكون محدودة الإنتاج، لتواضع معدل سقوط الأمطار حول ١٢٠مم في معظم المناطق الساحلية بعمق ٢٠ كيلومترا ليعطي محصولا مائيا يتراوح بين بليون إلى بليوني متر مكعب من المياه سنويا، وسوف تكون أيضا محفوفة بالمخاطرة لشدة تفاوت معدل وموعد سقوط الأمطار من عام إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى. غير أن الزراعة تحت هذه الظروف قد تكون أيضا مجزية العائد لانخفاض تكاليفها لحدها الأدنى، بدليل نجاح كبير حققه مشروع سوري للزراعة المطرية يمتد فوق مساحات شاسعة فيما بين حلب ودير الزور لها ظروف مناخية مشابهة.

ويجوز أن نحلم أن أحد مشروعات تنمية الساحل الشمالي التجريبية قد انتهى إلى تحفيز ومساعدة الأهالي في تجمعات متباعدة بامتداد بالمنطقة لزراعة مائة ألف فدان من القمح بطرق الخدمة الخفيفة، وافترضت دراسات المشروع نجاح القمح في ثلث المساحة المنزرعة لسقوط أمطار حول معدلها فأعطي كل فدان بشيء من التواضع خمسة أرادب، وكان الثلث الثاني أقل من المتوسط فأعطى كل فدان أردبان، ولم تفلح الزراعة في الثلث الأخير فاستعملت أراضيه مرعى لقطعان الأغنام والماعز. وكان المشروع متعدد الجوانب فصاحبت

زراعة القمح إقامة مجموعات متكاملة من المشاتل لإنتاج شتلات الخضر والفاكهة ونباتات المراعي الموثقة، وإقامة مراكز للرعاية البيطرية، ووحدات محلية لتوليد الكهرباء بالطاقة الجديدة والمتجددة وبالأخص طاقة الرياح والطاقة الشمسية، ومراكز إرشادية لنشر ثقافة التنمية المستدامة والبيئة النظيفة والزراعة العضوية وجمع وحفظ النباتات الطبية والصناعات الريفية والتوعية بفرص السياحة الصحراوية. ومن الضروري أن تكون للمشروع آليات للرصد والمراقبة والتحليل اعتمادا على مؤشرات طبيعية واقتصادية واجتماعية.

ويتطلب نجاح هذا المشروع الحلم على أرض الواقع اتخاذ إجراءات مساعدة يشارك فيها أهالي المنطقة بصفة رئيسية وعن طيب خاطر لتوفير البيئة المناسبة لمشاركة كافة الأطراف في التنمية المتكاملة للإقليم. ومن هذه الإجراءات إصدار تشريعات تقنن أوضاع نظم ملكية الأراضي للتوفيق بين صالح وحقوق القبائل التاريخية وحق الدولة وواجبها في تنمية المنطقة ماديا واجتماعيا وحضاريا. ومن هذه الإجراءات أيضا إقامة تجهيزات ابتدائية للأرصاد الجوية على نطاق الميكرو، وتحسين طرق المواصلات والاتصال، وتحديد فرص واختيارات تسويق المنتجات النباتية والحيوانية، وحد أدنى من التأمين والضمان الاجتماعي للاهالي في شكل قروض دوارة من السنوات السمان إلى السنوات العجاف.

مشروع توشكى

توشكى وتنمية جنوب الوادي

كانت أمور مشروع توشكى أكثر تعقيدا وأشد التباسا على العامة والمتخصصين على السواء، وتباينت فيه الآراء بشدة بين مؤيد ومعارض،

مقارنة ببقية مشروعات التعمير الكبرى في مصر، ولهذا فإنه يستحق بعض التأصيل التاريخي. فطبقا لما جاء في كتاب "مصر المستقبل: المياه والطاقة والصحراء" للدكتور رشدي سعيد، ترجع البذور الأولى للمشروع إلى أواخر أيام بناء السد العالي في أواخر ستينات القرن العشرين، حينما كلفت الحكومة المصرية حينئذ بيت الخبرة الأمريكي Arthur D. Little بدراسة واقتراح أفضل السبل والبدائل لاستعمال الطاقة الكهربائية لمحطة السد العالي الوليدة، وكانت كميتها هائلة بمقياس العصر. وانتهى المكتب من الدراسة المطلوبة طبقا للشروط المرجعية في الوقت المحدد مقترحا استغلال الطاقة الكهربائية في تشغيل مصانع تقام لإنتاج الأسمدة والألمونيوم والفيروسليكون والمياه الثقيلة. وقد أقيمت المصانع الثلاثة الأولى فعلا وحقق كل منها نجاحا اقتصاديا عظيما، وإن تعثر مصنع كيما للأسمدة فيما بعد ردحا من الزمن لأسباب لا يريد أحد أن يجهر بها.

وبعد أن تقدم المكتب بتقريره الذي كلف به، طلب من الحكومة تكليفه بدراسة أفضل الوسائل للاستفادة من المياه التي سيوفرها السد العالي وقدرها ٧,٥ بليون متر مكعب سنويا، ولكن الحكومة رفضت بدواعي توافر الخبرة الكافية لديها. غير أن المكتب لأسباب الوجاهة المهنية تطوع بإجراء الدراسة ونشرها في مجلد فاخر، أهم ما فيه أن معظم حيازات الأراضي في الوادي والدلتا تمثل زراعة قزمية تستعصي على التحسين الاقتصادي ولا ترقى إلى زراعة تنافسية، وأنه من الأفضل لمصر اقتصاديا أن تنقل مياه السد العالي المكتسبة عبر منطقة توشكى إلى الوادي الجديد في الصحراء الغربية لإقامة مزارع الإنتاج الكبير على غرار مزارع كاليفورنيا بالولايات المتحدة. ورفضت الحكومة المصرية هذه الأفكار على الفور مفضلة استخدام المياه في تحويل أراضي الحياض في الصعيد إلي ري مستديم واستصلاح بعض الأراضي البور في منطقة شمال الدلتا.

وتصادف في ذلك الحين أن شابا مجتهدا هو إبراهيم كامل كان يعمل مع المكتب الأمريكي عز عليه أن تذهب الدراسة سدى، فتعامل معها علميا وطورها لتنقل المياه من بحيرة ناصر خلال أنابيب عملاقة بدلا من الترع والقنوات المفتوحة تجنبا للفقد بالتبخير. وتقدم بالدراسة لإحدى الجامعات السويسرية فحصل بها على درجة الدكتوراه، ونشر ملخصها في مجلة الهلال في عام ١٩٩١. وتحول الدكتور إبراهيم كامل بعد عودته إلى مصر للعمل في قطاع استشارات الأعمال والتجارة، وحاول مرارا أن يقنع الحكومة المصرية والمسئولين بوزارة الأشغال والموارد المائية بجدوى دراسته ولكنه لم ينجح، غير أنه نجح بعد فترة وجيزة في أن يكون واحدا من أغنى رجال الأعمال في مصر.

ونسي الجميع موضوع توشكى والوادي الجديد حتى كان فيضان النيل الكبير في عام ١٩٩٦ الذي امتلأت به جنبات بحيرة ناصر أقصى ما يكون الامتلاء، وهنا تجدد الحديث مرة أخرى في الدوائر الحكومية عن توشكى ضمن مشروع كبير بالغ الضخامة mega project، تمثل الزراعة فيه نحو ٥% فقط من جملة استثمارات نسخته الأصلية. ويستهدف الجانب الزراعي منه استصلاح مليون ونصف مليون فدان موزعة بالتساوي بين توشكى تروى بمياه النيل، والواحات ودرب الأربعين تروى بالمياه الجوفية، ووديان البحر الأحمر تروى بمياه السيول والأمطار والمياه الجوفية.

وقيل وقتها أن المشروع الكبير الذي أطلق علية مشروع تنمية جنوب الوادي يستهدف مع مشروعات أخرى توسيع الحيز المعمور في مصر من ٥% حينئذ إلى ٢٥% بحلول عام ٢٠١٧. ويستهدف المشروع إقامة مناطق عمرانية جديدة تمتد من خط عرض أسيوط شمالا حتى الحدود الدولية مع السودان جنوبا متضمنة وديان البحر الأحمر شرقا وواحتي الداخلة والخارجة ودرب الأربعين

ومنطقة توشكى غربا. والمقومات الرئيسية للمشروع هـي مـستقرات بـشرية يمارس الناس فيها أنشطة تتفاوت بين الصناعة والتعـدين يقـع معظمهـا فـي الصحراء الشرقية على مساحة ١٦ مليون فدان، والسياحة ومنها سياحة علاجية على ١١مليون فدان منها ٥ مليون فدان على البحر الأحمر والبـاقي ٦ مليـون فدان سياحة سفاري في الواحات، إضافة إلى ١٦ مليون فدان محميات طبيعيـة، ومدن جديدة على ٢,٥ مليون فدان.

تقزيم مشروع تنمية جنوب الوادي

تم لسبب من الأسباب غير المعلنة تم تقزيم مشروع تنمية جنوب الـوادي بمشروعاته التعدينية والصناعية والسياحية والصحية إلـى مـشروع توشـكى الزراعي دون الجوانب الأخرى التي دخلت غياهب النسيان. وكان ذلـك إيـذانا باستدعاء رياح الفشل لتهب عليه حيث بات يتحمل بمفردة كامل نفقـات إقامـة البنية التحتية في المنطقة. وتتمثل البنية التحتية في محطة طلمبات عملاقة تضخ نحو خمسة بلايين متر مكعب من المياه من بحيرة ناصر لمجموعة من التـرع الرئيسية، لري نحو نصف مليون فدان قسمت بين مستثمرين رئيسيين بمساحات تتراوح بين مائة ومائة وخمسين ألف فدان، على أن يتكفل كل مستثمر بتكاليف إقامة البنية الداخلة للري في مزرعته الكبرى.

وقد حذر بعض الخبراء من مغبة مشروع توشكى الزراعي لعـدة أسـباب منها ما هو خارج المنطقة off site ومنها ما هو بداخلها on site. تتعلق الأسباب الخارجية بعاملين: الأول هو ضرورة إعادة ترتيب التركيب المحـصولي فـي الوادي والدلتا لتوفير المياه التي تتطلبها أراضي توشكى، والثاني يشكك في قدرة الخزانة المصرية على ضمان تدفق الموارد المالية اللازمة لتنفيـذ مـشروعين عملاقين بحجم المشروع القومي لتنمية سيناء ومشروع توشكى بشكل متـزامن،

وكان تخوف البعض أن البدء في مشروع توشكى سيؤدي بالضرورة لتوقف أو تباطؤ العمل في مشروع سيناء، وهو مشروع له أهمية وحساسيات خاصة.

وتدور الأسباب الداخلية حول عدة حيثيات منها أن مشروع توشكى لا يقع ضمن المخطط العام للأراضي الذي تم إعداده عام ١٩٨٦ كوثيقة استراتيجية لمشروعات استصلاح الأراضي في مصر، وكذلك انخفاض القدرة الكامنة لخصوبة أراضي المنطقة، وقسوة الظروف الجوية بما يحتم زيادة مقننات ري المحاصيل زيادة كبيرة. وحذر خبراء آخرون أنه على إدارة مشروع توشكى الزراعي أن تقر بما أجمع عليه اقتصاديو اليوم بأن الزراعة التقليدية لإنتاج المواد الخام بحساب أسعار المزرعة ليست مجدية اقتصاديا في كافة أنحاء العالم. ومن هنا يتوجب التساؤل عن جدوى زراعة أراض في منطقة توشكى بلغت تكلفة استصلاح الفدان الواحد فيها نحو خمسين ألف جنيه، وتتجاوز تكلفة توصيل مياه الري إلى رأس الفدان فيها ثلاثمائة جنيه.

الظهير الصحراوي ضد توشكى

اقترح معارضو توشكى استعمال الفوائض المائية المتاحة لاستصلاح وزراعة ما يعرف بأراضي الظهير الصحراوي، وهي أراضي صحراوية متاخمة لجانبي الوادي والدلتا موازية للنيل. ومن الجدير بالذكر أن معظم هذه الأراضي تتجاوز أيضا مخطط ١٩٨٦. غير أن الاقتراح يستند على عدة مبررات منها انخفاض تكاليف البنية التحتية اللازمة للتنفيذ التي تنحصر في مد مسار ترع ومصارف وطرق وخطوط كهرباء متواجدة بالفعل، كما تتوافر الأيدي العاملة وإمكانيات النقل ومراكز التجهيز والتسويق. وتتضاعف تنافسية هذه المزايا عدة مرات مقارنة بمتطلبات البنية التحتية لمشروع توشكى إضافة إلى بعده عن مصادر العمالة ومراكز التسويق.

ويرد مؤيدو توشكى الزراعي باستحالة تنفيذ مشروع الظهير الصحراوي بناء على حجة هندسية وجيهة ، تؤكد أن سعة شبكة الري الراهنة لا تستطيع استيعاب مياه أكثر مما يضخ فيها حاليا من بحيرة ناصر وهو ٢٧٠ مليون متر مكعب يوميا كحد أقصى. ويضيفون أن ضخ كميات أكبر استجابة لاحتياجات أراضي الظهير الصحراوي الجديدة عند نهايات الترع، في ظل غياب إمكانية تخزين المياه الفائضة بالشبكة سوف يقلل من طول خلوص بعض الترع (المسافة الرأسية بين سطح المياه في الترعة ومستوى مسطاحها المجاور للطريق) عن الحد الحرج، فتحدث مضاعفات سلبية قد تنتهي بكوارث عند بداياتها. وبذلك يستلزم حسن تنفيذ مشروع الظهير الصحراوي إعادة تكريك معظم الرياحات والترع الحالية لزيادة سعتها، وربما إعادة تصميم وبناء عدد من القناطر والأهوسة. وحينئذ سوف يتبين للجميع أن تكلفة إقامة البنية التحتية لمشروع توشكى التي تجاوزت ٨ بليون جنيه كانت شديدة التواضع مقارنة بمستلزمات مشروع الظهير الصحراوي.

خلاصة دروس مستفادة

تشترك مشروعات سيناء والساحل الشمالي الغربي وتوشكى بدرجات متفاوتة في عدة مزايا وجوانب إيجابية. أول المزايا هي وقوعها خارج حدود الوادي والدلتا لتساهم في تعمير أجزاء من الوطن طال هجرانها دون أسباب قهرية مانعة، واستهدافها توزيع السكان في نسق أفضل على رقعة أكبر من مساحة الوطن. وعلى ذلك فهي تتحدى ربما دون أن تدري مفهوم حيز مصر النيلية الذي ابتدعه الفراعنة وطبقته نظم وإدارات الحكم المتتابعة في مصر عبر آلاف السنين. وثاني المزايا هي انتشار المشروعات جغرافيا بين أقصى شمال البلاد شرقا وغربا وأقصى جنوب البلاد لتغطي مناطق وأقاليم ظلت مهمشة في

فكر التنمية المصرية بغير حق وعدل زمنا طال أيضا أكثر مما ينبغي خاصة في ظل تكدس سكان الوادي والدلتا لحد لا يحتمل. وثالث المزايا هي تنوع واختلاف حزم المعطيات الايكولوجية في أقاليم كل مشروع من نطاق البحر المتوسط باعتدال مناخه اللطيف في الشمال إلى النطاق المدارى شديد القارية في أقصى الجنوب، بما يضفي على المشروعات شيئا من التكامل الوطني المستحب.

وعلى الجوانب السلبية تشترك المشروعات في عدة ملامح. أول الملامح هو غياب ما اصطلح على تسميته في أدبيات الإدارة الحديثة بالإرادة السياسة political will فيتباطأ أو يتعثر تنفيذ المشروع مع ظهور عقبات كان يفترض أن تكون متوقعة طبقا لأدوات الإدارة الحديثة فيما لو أجريت دراسات تقييم الآثار البيئية environmental impact assessment بالجدية اللازمة، ورحم الله الخديوي إسماعيل الذي باشر حفر ترعة الإبراهيمية من أسيوط حتى الجيزة بطول ٣٧٠ كيلومترا منذ نحو قرن ونصف من الزمان بالفئوس في خمس سنوات.

والملمح الثاني هو اعتماد الزراعة التقليدية التي تستهدف إنتاج المواد الخام ركنا أساسيا فيها بالرغم من تدني عائدها الاقتصادي لوحدة المياه، والمثال الشهير هنا هو القطن حيث تتضاعف ربحية زراعته سبعا وعشرين مرة لو تم تسويقه كملابس بدلا من شعر. وشئ من هذا القبيل ينطبق على زراعة بعض أصناف الخضر والفاكهة، كالطماطم والبرتقال. أما إذا اتجهت الزراعة نحو الزراعة التكنولوجية المتقدمة لإنتاج البذور والشتلات الموثقة certified seeds and seedlings فالمرجح أن تتضاعف الربحية مئات المرات. وثالث الملامح هو نظرتها إلى أقاليم التنمية نظرة منقطعة الصلة مع مصر الديموغرافية فيتم غالبا تنمية المكان دون تنمية الوطن، تكرارا لما حدث بطول طريق القاهرة

الإسكندرية الصحراوي حيث تم استصلاح ما يزيد على ١٦٠ ألف فدان أي ما يناهز مساحة بعض المحافظات ولكن إجمالي عدد السكان لا يتجاوز عدة ألوف.

ورابع الملامح وربما أخطرها أن بعض من يتحدثون عن ضخ مئات ملايين الأمتار المكعبة من مياه النيل إلى مناطق مشروعات استصلاح الأراضي الكبرى يصرون بكل النوايا الطيبة على عدم رؤية الواقع، وهو أن الفوائض المائية المتاحة من النيل في الظروف الراهنة وفي ظل التركيبات المحصولية المتبعة لا تسمح بتزامن تنفيذ مشروعات كبيرة. وشئ من ذلك الإحساس بالوهم يمكن تفسيره نفسيا بما استقر في وجدان بعض المصريين وتحت جلودهم عبر العصور من استحضار عظمة النيل وقدرته الفائقة علي فعل المعجزات بمياهه الكريمة، حتى أنهم أطلقوا على بعض فروعه في بر مصر لقب "البحر". فهناك بحر يوسف في الفيوم، وبحر شبين في المنوفية، وبحر مويس في الشرقية، والبحر الصغير في الدقهلية. وما أدراك ما البحر؟

والخلاصة المنطقية الجامعة لتتابعات تنفيذ مشروعات استعمال الأراضي والمياه الكبرى في الفترة الأخيرة في مصر توضح في أحد جوانبها توافر القدر المطلوب من النوايا الطيبة والاجتهاد والرغبة المخلصة في الإنجاز. غير أن جوانب أخرى تشير إلى تردد وارتباك عمليات اتخاذ القرار، وميل غريزي لاستنباط مشروعات المستقبل من نماذج الماضي دون اعتبار لمستجدات زمنية وتغيرات كمية ونوعية جسيمة. واستتبع ذلك استطالة أمد تنفيذ مشروعات بالرغم من توافر الإمكانيات الفنية والمادية والبشرية، وتنفيذ تنمية قطاعية أحيانا وتنمية مكانية أحيانا أخرى دون نظرة شمولية تدرك أن التنمية المتكاملة للوطن أكبر وأعظم كثيرا من مجموع تنمية مفردات وحداته كل على حدة. وكما يستجد الزمان تستجد متغيرات تستحق فكرا جديدا لا ينضب في مصر.

محمية رشدي سعيد

مبررات الحماية

يمثل الدكتور رشدي سعيد شخصية مصرية فذة علمـا ومعرفـة ومنهجـا وتحضرا. فهو من الناحية المهنية أحد رواد علم الجيولوجيا في مصر كما يشهد له تاريخه العلمي، بأبحاثه المبتكرة وكتابه عن جيولوجية مصر باللغة الإنجليزية المنشور في أوائل الستينات ثم أعيد تحريره بشكل أكثر اتساعا ونشر في أواخر الثمانينات. وهو أيضا من أوثق عارفي نهر النيل من كافة الجوانب كما تشهد له كتبه الثلاثة خلال العقدين الأخيرين عن النهر أحدهما باللغة العربية والآخـران باللغة الإنجليزية، ثُم هو أحد كبار عشاق مصر كما تشهد له محاضراته وكتاباته العامة التي بلورها في كتاب "مصر المستقبل: المياه والطاقة والصحراء".

ويستعرض الدكتور رشدي سعيد في هذا الكتاب مشكلات الأراضي والمياه الراهنة فيذكر أنه "في غضون السنوات الثلاثين الأخيرة زاد عدد السكان الـذين يعيشون على وادي النيل بحوالي مرتين والنصف في الوقت الذي لم تـزد فيـه مساحة الأرض التي يعيشون عليها بأكثر من الربع. وقل نـصيب الفـرد مـن المنزرع وأرض المدن بما فيها الجديدة إلى حوالي النصف، وهو الآن في حدود ٦٥٠ متراً مربعاً، أي قطعة من الأرض لا تزيد على ٢٦ × ٢٦ متراً هي كـل المساحة التي على الفرد أن يدبر منها معاشه بالكامل. وفي فترة الثلاثين سـنة الأخيرة ازدحمت المدن ازدحاما كبيراً بانتقال الكثيرين من سكان الريف إليهـا، وأصبحت مستقرا لحوالي نصف سكان الجمهورية الذين تكدس الكثير منهم فـي مناطق عشوائية بنيت على أطراف المدن دون تخطيط أو مرافق صحية. كمـا زاد النشاط الصناعي زيادة هائلة، وقد أدى كل ذلك إلى تدهور نوعيـة حيـاة الإنسان بدرجة لا تخطئها العين."

ولعلاج هذه المشاكل يقترح الدكتور رشدي سعيد "آن لنا أن ننظر إلى أرض وادي النيل والدلتا نظرة جديدة، وأن نعاملها معاملة المحميات الطبيعية، وأن نحافظ عليهما كروضة غناء تستخدم للزراعة المتقدمة، ويعيش عدد محدود من السكان ممن سيعملون عليها ويحفظونها لنا. وعلينا أن نبدأ، وعلى الفور، مشروعاً قومياً للخروج من وادي النيل نرشد فيه استخداماتنا للأرض الطبيعية فنحفظ أرض الدلتا ووادي النيل للزراعة وأرض الصحراء للتنمية الحضرية والصناعية، وأن نبدأ في نقل كل ما لا يلزم النشاط الزراعي في دلتا ووادي النيل إلى الصحراء الواسعة التى علينا أن نبدأ بالتخطيط لاستخدامها لاستقبال هذه الأنشطة. ماذا لو بدأنا على سبيل المثال بنقل كل المصانع الموجودة في دلتا النيل بقضها وقضيضها ومن يعملون فيها أو يتعيشون منها إلى عدد من المدن الجديدة التى ننشئها في الصحراء والتى أصبح أمر إعدادها سهلاً بعد أن اكتشفنا مكامن كثيرة للغاز الطبيعي الذي ينبغي أن نفكر في استخدامه كمصدر للطاقة لهذه المدن الجديدة."

ويضيف الدكتور رشدي سعيد "هذا مشروع قومي نجند فيه باحثينا لدراسة إمكانات تنفيذه وما يتبعه من آثار اجتماعية ونفسية واقتصادية، كما نجند فيه علماءنا للبحث في موضوع تخطيط المدن لتفادي المشاكل التي تعاني منها مدننا القديمة." ويؤكد الدكتور رشدي سعيد أن مشروعه "مشروع يرشد استغلال الموارد الطبيعية ويجعل النشاط الزراعي حيث ينبغي أن يكون في داخل وادي النيل ودلتاه، فمن غير المنطقي أن يبني المصريون مصانعهم ومنازلهم على أرض الدلتا ووادي النيل ثم يذهبون إلى الصحراء لزراعتها ......، وفى هذا المشروع سيتم استغلال الغاز في مكانه بدلاً من نقله من موقعه في الصحراء إلى مئات الكيلو مترات لاستعماله في وادي النيل........، وينطبق هذا الترشيد على جميع المصانع المستغلة للخامات كالأسمنت والخزف والصيني والسيراميك والطوب الحراري والزجاج بمختلف أنواعه، إذ سيكون من الأوفر تشغيلها لو

أنها نقلت بجوار الخامات المستخدمة فيها، وهي بالمصادفة بجوار مصادر الطاقة أيضا"

وليس لدي الدكتور رشدي سعيد أوهام فيما يخص صعوبة تنفيذ مقترحه ولذلك يبادر بالتوصية بإعداد قواعد بيانات تقوم بها "فرق بحثية يكون عملها مكتبياً في الأساس، فمعظم هذه المعلومات موجودة ومتناثرة بين مختلف الجهات الحكومية والأهلية على أن الأمر قد يحتاج إلى تحقيق عينات منها بدراسة حقلية."

وعلى سبيل المثال يحتاج المشروع إلى تجميع بيانات زراعية توضح "مساحات الزراعة القائمة وتركيبها المحصولي وتوزيع ملكيات الأراضي وعدد المشتغلين عليها والمتعيشين منها، ودخولهم منها والعائد الزراعي الإجمالي من هذا النشاط. وفي ميدان الصناعة يحتاج الأمر إلى معرفة الصناعات القائمة في الدلتا ووادي النيل وعدد منشآتها ومساحة الأرض التي تشغلها ورأسمالها وعدد العاملين فيها والمتعيشين منها ودخلهم وسكنهم وبعدهم عن مقر عملهم..الخ.". ومن الدراسات المطلوبة أيضا الجوانب البيئية التي تتعامل مع " الأرصاد البيئية على اختلافها وتقلباتها ونزوعاتها ومساحة الأراضي الزراعية التي زحف عليها العمران والطريقة التي خرجت بها من دائرة الاستخدام الزراعي، كما يحتاج المشروع إلى معرفة التركيب السكاني في الوادي وأحوال هؤلاء السكان الاجتماعية والاقتصادية ودخولهم وحركتهم بالهجرة إلى المدن والبلاد الجاذبة للعمالة."

التقييم الموضوعي للمحمية

الأفكار النيرة التي يعبر عنها مشروع الدكتور رشدي سعيد تستحق التقدير والإعجاب، ويتراضى عليها الجميع كخطوط استراتيجية عامة. ويتبقى بعد ذلك

اختلاف السياسات والبرامج والإطار الزمني للتنفيذ وغيرها من التفاصيل التي قد يسكنها شياطين.

وهنا تتضح صعوبة تنفيذ مقترح المحمية عمليا، الذي يتطلب نقل نصف سكان مصر المعاصرة، أي أكثر من خمس وثلاثين مليون مواطن من الوادي والدلتا إلى الصحاري. وقليل من الحساب سوف يوضح أن تنفيذ النقل وإنشاء وتجهيز سبل الحياة الجديدة للمهجرين في مواطنهم الجديدة لابد وأن يستهلك كافة استثمارات مصر بامتداد فترة زمنية قد تتجاوز ثلاثة وربما أربعة عقود من الزمان. ومن المنطقي أن يتشكك البعض فيما إذا كانت مصر تتحمل تركيز استثماراتها السنوية في نفس الاتجاه بنفس الوتيرة وعلى امتداد هذا الوقت الطويل.

ممر الباز للتنمية

البحث عن الجذور

الدكتور فاروق الباز هو أحد الرموز العلمية المصرية ذات الإحساس الوطني العميق، الذي يسر له التواصل مع وطنه الأم رغم ارتباطه مهنيا وعلى مدى الأربعين عاما الماضية ببعض أرقى المعاهد والمؤسسات العلمية في الولايات المتحدة. وكان بهذه الصفة المهنية أحد مسئولي برنامج أبوللو في وكالة الفضاء الأمريكية لإنزال أول إنسان علي سطح القمر وعودته سالما في أواخر ستينات القرن العشرين. ويقال أن الدكتور الباز يعشق الصحراء الغربية في مصر، وهي فعلا تستحق العشق لأسباب عديدة تختلف باختلاف الأشخاص إن كان للعشق أسباب يمكن توصيفها. ويحتمل أن يكون عشق الدكتور الباز للصحراء الغربية راجعا لكونه خبيرا جيولوجيا وخبيرا في أبحاث الفضاء

وخبيرا في تكنولوجيا الاستشعار من بعد remote sensing، فتمكن بتلك التخصصية الثلاثية من رؤية وتفهم مدلولات التشابه الكبير بين مورفولجية بعض التكوينات الصخرية لسطح المريخ مع بعض تكوينات الصحراء الغربية من واقع التشابه في ظروف النشأة والتكوين.

ويجوز أن يقال أن الأصول الفكرية لممر التنمية في الصحراء الغربية الذي اقترحة الدكتور الباز في عام ٢٠٠٥ كاستراتيجية جديدة للتنمية في مصر، تنتسب إلى أفكار سبق وأن عبر عنها بتبسيط شديد يتقبله عوام القراء في كتيب بحجم "الميكروكتاب" من اصدارات دار المعارف في عام ١٩٧٩ بعنوان مصر الخضراء.

مكونات مصر الخضراء

يتناول كتيب مصر الخضراء مشاكل التنمية والسكان في مصر في أواخر السبعينات، ويخلص منها إلى حتمية التوسع الزراعي في كافة أرجاء الصحاري المصرية. وتأخذ الصحراء الغربية جزءا كبيرا من الكتيب لعدة اسباب منها أنها تحتل ثلثي مساحة مصر باجمالي ٦٨١ ألف كيلو متر مربع تتعدد فيها البيئات الجيولوجية والمناخية والمائية من منطقة إلى أخرى. وتتميز الصحراء الغربية أيضا بوجود طبقات من الصخور الرسوبية المستوية تمثلها في الشمال صخور الحجر الجيري وفي الجنوب توجد صخور الحجر الرملي. وتغطى الرمال نحو نصف الصحراء الغربية على شكل طبقات ممتدة أفقيا أو على شكل كثبان رملية تمثل خطرا كامنا على مشروعات التعمير المستقبلية.

وتعتبر المنطقة الشمالية للصحراء الغربية بحذاء البحر المتوسط من أولويات مناطق التعمير والتنمية لمصر الخضراء، وربما كان أفضل سبل تنميتها هو اعتبارها منطقة سياحية من الدرجة الأولى. وتوجد بالمنطقة أراضي

قابلة للزراعة في محليات صغيرة منفصلة يجب التعامل معها على هذا الأساس بعد تحديد مصادر ريها وزراعتها باساليب تناسب الموقع والمناخ.

ويؤكد الدكتور الباز أن الإنسان يشعر بالأسف عندما يرى بقايا آثار منشآت أقامها الرومان لاستغلال مياه الأمطار وتشمل السدود والخزانات لزوم إدارة زراعة كانت مزدهرة. ويأسف الإنسان أيضا عندما يرى مراوح هواء أقيمت في ستينيات القرن العشرين في عهد هيئة تعمير الصحارى لتوليد الطاقة اللازمة لضخ المياه من الآبار وهى اليوم معطلة بسبب عدم صيانتها. ولا تتم مخططات تنمية الساحل الشمالي دون الحديث عن التعدين. وهناك دلائل على وجود رواسب خام الفوسفات شمالي منخفض القطارة، غير أن استغلالها لن يتحقق قبل تطهير حقول الألغام التي زرعها المتحاربون السابقون في المنطقة أثناء الحرب العالمية الثانية، وهو أمر يجب أن يساهموا بالجزء الكبير فيه كما تقضي به قوانين وأعراف القانون الدولي.

وتتواجد في دواخل الصحراء الغربية عدة منخفضات تكونت بتجريف الصخور السطحية بمياه الأمطار والرياح في عصور قديمة إلي أعماق تجاوزت أحيانا مائة متر. وتشغل هذه المنخفضات مساحات شاسعة، أكبرها منخفض القطارة بمساحة تعادل ١٩,٥ ألف كيلو متر مربع، وأصغرها منخفض واحة سيوة ومساحته ١٠٠ كيلو متر مربع. وتشمل المنخفضات أيضا واحات الخارجة والداخلة والفرافرة حيث توجد المياه الجوفية تحت ضغوط تزداد كلما اتجهنا غربا، أي أن أقل الضغوط موجود في الواحات الخارجة، وأكثرها في واحة الفرافرة حيث يصل ضغط المياه في الخزان الجوفي إلى عشرة أضعاف الضغط الجوى.

وقد تمت دراسات متعددة للمياه الجوفية في الصحراء الغربية واختلفت الآراء حولها، فمنها من قال أن عمرها يتراوح بين عشرين وثلاثين ألف سنة ومنها من قال أن عمرها يتجاوز ملايين السنين. وهناك رأيان متضاربان حول تجدد المياه، الأول يقول أنها تتجدد بمياه جارية تحت سطح الأرض تأتى من السودان وتشاد جنوبا، أما الثاني وهو الرأي الغالب حاليا فيقول إنها ليست متجددة لأن الصخور التي تفصل مصر عن ليبيا والسودان غير مسامية لا تسمح بنفاذ المياه الجوفية.

وتعتبر المنطقة الجنوبية من الصحراء الغربية غرب أسوان من مناطق التوسع الزراعي الواعدة لتواجد عدة أودية جافة تنتشر فيها أراضي منبسطة صالحة للزراعة، وقربها من بحيرة ناصر فيمكن نقل المياه إليها، وقربها من وادي النيل فيمكن الاستعانة بالعمالة المتركزة في الوادي، وسهولة تطبيق أساليب الزراعة الحديثة دون صعوبات نظرا لأنها لم تقسم لحيازات زراعية صغيرة.

ويرى الدكتور الباز أن فكرة رفع مياه بحيرة ناصر من أمام السد العالي ونقلها إلى الأراضي القابلة للاستصلاح الزراعي في أنابيب التي يقترحها الدكتور ابراهيم كامل هي فكرة تستحق الدراسة لعدة أسباب، منها أن مياه البحيرة سوف ترتفع إلى مناسيب أعلي مما يجب ولذا يجب الاستفادة من فائض المياه، ولأنه ربما كان من الممكن نقل المياه محملة بالطمي فلا يفقد الطمي كما يحدث الآن نتيجة لترسيبه، وأن نقل المياه عبر خطوط أنابيب أفضل من نقلها عبر قنوات مفتوحة لتقليل فواقد البخر والترشح خلال مسام الصخور والشقوق الموجودة بها خصوصا وأن الخامات اللازمة لتصنيع الأنابيب الأسمنتية لنقل المياه متوفرة في المنطقة.

وينتهي كتيب مصر الخضراء في صفحته الأخيرة بخريطة كاشفة منقولة عن أعمال اللواء محمد عبد الفتاح محسن مدير المساحة العسكرية في ذلك الوقت، تظهر فيها بشكل تخطيطي معالم مشروعات التعمير الكبرى المقترحة في مصر. ومن صدف الأقدار أن تضم الخريطة مشروعات الصحراء الغربية في شكل "ممر" متعرج يبدأ من جنوب الصعيد ويتجه غربا ليضم الواحات الخارجة والداخلة، ثم يتجه شمالا ليضم الفرافرة، ثم ينفرج في أقصى شمال الصحراء الغربية على شكل دلتاوي ليضم منخفض القطارة ومنطقة العلمين في الشرق وواحة سيوة في الغرب.

مكونات ممر الباز

أتى اقتراح ممر الباز في أواخر عام ٢٠٠٥ بعد رحلات متعددة عبر دروب الصحراء الغربية وتأملات في صورها الفضائية، نموذجا للتنمية بمشروعات كبرى فائقة الضخامة super mega projects. وتم تقديم نموذج الممر في إطار محاضرات عامة وكتابات صحفية ولقاءات تليفزيونية يبدو أنها كانت شديدة التأثير على صناع القرار في مصر حيث سارع مجلس الوزراء بتشكيل لجنة عليا لتبحث في تنفيذيات الممر. وفي أوائل ٢٠٠٧ أصدر الدكتور الباز كتابا عن مكونات المشروع بعنوان ممر التنمية والتعمير زوده بصور فضائية ملونة تسر الناظرين.

ويقضي الاقتراح بإنشاء محور طولي بمواصفات دولية قياسية يخترق الصحراء الغربية رأسيا من منطقة العلمين على شاطئ البحر المتوسط باتجاه الجنوب مع تعرجات اضطرارية في بعض الأماكن حتى الحدود الدولية مع السودان، مكونا مع وادي النيل مستطيلا أرضيا يبلغ طوله نحو ١٢٠٠ كيلومترا ويتراوح عرضه بين ٥٠ إلى ٢٠٠ كيلومتر. ويمتد مع الطريق أنبوب ضخم

يتحمل نقل بليوني متر مكعب سنويا من مياه بحيرة ناصر في أقصى الجنوب إلى الشمال، كما يصاحبه خط للسكك الحديدية وخطوط لنقل الكهرباء بسعة مناسبة. والزمن المقدر لتنفيذ المشروع يبلغ نحو عشر سنوات، وقد يتم تنفيذه بمفهوم نظام BOT.

ويقسم المستطيل إلى محاور بعدد اثنى عشر طريقا تمثل قطاعات عرضية تمتد أفقيا من الوادي القديم غربا عبر الصحراء الغربية في منظومات متكاملة للتنمية والتعمير، ويتضمن كل من القطاعات العرضية مدينة رئيسية مصدرا للخبرة المؤسسية والسكان. وفيما يلي وصف موجز لإمكانيات كل من هذه القطاعات كما جاء في أوراق عمل بقلم الدكتور الباز. (راجع أيضا ما جاء عن هذا الموضوع في تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٠٥ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية.)

١. محور الإسكندرية

يبدأ ممر التنمية والتعمير بالقطاع الأول على ساحل البحر المتوسط بالقرب من العلمين، ويمتد أول محاوره شرقاً إلى الإسكندرية ليمثل شريانا يربط الممر بشمال الدلتا. وتؤهل معطيات القطاع التنمية في قطاعي السياحة والثروة السمكية، إضافة إلى إنتاج الفواكه التى تجود في مناخ البحر المتوسط. ويمكن للنشاط السياحي أن يرتقي لمستويات عالمية بقدرة تنافسية تجذب السياحة العالمية بصورة غير مسبوقة على غرار مبادرات في دبي وغيرها. وتأتي مقومات المنطقة السياحية من أهمية المكان التاريخية للسياحة الأوروبية، وتميز رمال الشواطئ واعتدال الطقس، وهدوء بحر تحميه طبيعته الجغرافية معظم أيام السنة.

٢. محــور طنطا

يمتد المحور من قلب الدلتا الزراعية غرباً عبر القطاع الجنــوبي لمديريــة التحرير إلى أراضي صحراوية مستوية حتى يلتقي مع الطريــق الرأســي. والهدف الكبير للقطاع هو تخطيط وإقامة مدن وقرى جديدة تقلل الضغط على الأراضي الزراعية في محافظتي الغربية والمنوفية وهما من أكثر محافظات الدلتا اختناقاً بالسكان. وقد أثبتت التنمية الزراعية على طريــق القــاهرة – الإسكندرية الصحراوي وجود ما يكفي من ميــاه جوفيــة تــسمح بالتوســع السكاني، كما يمكن مدها بمياه النيل من ترعة النوبارية. وإضــافة للتوســع العمراني يجب اعتبار المنطقة مصدراً للإنتاج الحيواني مثل تربيــة الأبقــار والأغنام والجمال للاستهلاك المحلي والتصدير.

٣. محــور القاهــرة

يؤهل المحور ربط المحور الطولي بطريق مصر – إسكندرية الصحراوي ثم بالقاهرة وهي أكبر تجمع سكاني في إفريقيا. وليس هناك حدود لمــا يمكــن إنجازه على مسار هذا المحور بإنشاء مدن جديدة ومستــشفيات وجامعــات ومدن عسكرية وكذلك مصانع وزراعات صحراوية. ومن الجدير بالذكر أن التوسع في اتجاه الشرق يلزمه تمهيد طرق خلال تلال وأودية، أما التوســع غربا فهو أسهل لأن الأرض مستوية لا تقطعها أودية ولا تهددها سيول عاتية كما توضحها الخرائط الطبوغرافية التي جمعتها رحلات مكوك الفضاء.

ويمكن اختيار مواقع لإقامة عشرات المدن والقرى في الجزء الــشرقي مــن محور القاهرة تستخدم ما توفره البيئة المحلية من صخور البنــاء وطبقــات الزلط والطاقة الشمسية وطاقة الرياح، لتكون صمام أمن للزيادة السكانية في المستقبل، كما يمكن التخطيط لإنــشاء مدينــة طبيــة لاحتــواء عــدد مــن

المستشفيات الحكومية والخاصة والمصحات السياحية والمعامل ومراكز الأبحاث الطبية وكذلك مصانع الأدوية والمستلزمات الطبية.

٤. محــور الفيوم

يمتد المحور جنوبي القاهرة إلى منخفض الفيوم بحذاء حافة المنخفض ثم للجنوب الشرقي بمحاذاة وادي النيل بالقرب من المنيا. ويصلح السهل المستوى شمال غرب منخفض الفيوم لإقامة عديد من الصناعات الثقيلة بعيداً عن العمران، منها مصانع أسمنت تستخدم خامات الحجر الجيري بالمنطقة. ويمكن أيضا نقل بعض الصناعات الثقيلة من وادي النيل والدلتا إلى هذا الموقع باعتبار الممر سبيلا لنقل الخامات والمنتجات إلى داخل وخارج مصر.

٥. محــور البحرية

يؤهل محور البحرية ربط ممر التنمية بواحات الصحراء الغربية كلها بداية من الواحات البحرية وصولا للفرافرة ومنها إلى سيوة ثم إلى الداخلة والخارجة. وتمثل أراضي واحات الصحراء الغربية ثروات طبيعية كبيرة إذا حسن استخدامها لتمثل مصدراً أساسياً للتمور واللحوم في مصر بأكملها. وربما يعزى فشل محاولات جذب السكان إليها لأن التخطيط تجاهل بيئتها المحلية، خاصة اتجاه الريح ومصدر الأتربة والرمال المصاحبة للزوابع الهوائية.

٦. محــور المنيا

محور المنيا هو أقصر الطرق الموصلة لممر التنمية بوادي النيل لقرب هضبة الصحراء الغربية من الوادي. ويقطع مسار الممر خطوط كثبان رملية تبدأ جنوب منخفض الفيوم وتمتد جنوباً حتى تقترب من أراضي المنيا

الزراعية. وتوضح صور فضائية أن الجزء الشمالي لشريحة الأراضي المحصورة بين خطي الكثبان الرملية قد استخدم في الزراعة بشكل جيد، أما الجزء الجنوبي فيتضمن أراض تصلح لإنشاء مدينة جديدة تفوق مساحتها مساحة مدينة المنيا، تتيح انتقال بعض المؤسسات ومنها الجامعة ومركز لبحوث الصحراء إليها.

٧. **محور أسيوط**

يمتد المحور من غرب مدينة أسيوط إلى المطار ثم إلى الهضبة حتى الطريق الطولي. ويمثل الثلث الشرقي للقطاع موقعاً مناسباً للتوسع الزراعي والعمراني في سهل واسع تحده حافة الهضبة، وأراضيه طينية في عدة أودية تبدأ من الهضبة التي يحدها فالق يمتد من الشرق إلى الغرب. ومعظم الأراضي مستوية لا تكتنفها كثبان رملية وصالحة للزراعة بمياه جوفية في الغالب متجددة لهطول أمطار متفرقة بالمنطقة ولقربها من النيلً.

ويمكن للطاقة الشمسية أن تلعب دوراً كبيراً في التنمية بإقامة مجمعات لإنتاج الكهرباء. ويربط منتصف المحور طريق مطار أسيوط وطريق الواحات الخارجة، الذي يمتد إلى الداخلة والفرافرة، وهذا يعني أن ممر التنمية المقترح يربط واحات الصحراء الغربية في الشمال عبر الواحات البحرية ومنها إلى واحة سيوة وفي الجنوب إلى محافظة الوادي الجديد في شبه دائرة كاملة تربط جميع الواحات.

٨. **محور قنا**

يمتد المحور من غرب نهر النيل عبر أراضي مستوية بموازاة ثنية النهر ويستمر في الوادي ليصل إلى هضبة الصحراء الغربية غرب أبوطشت، حيث يعلو مع الهضبة غرباً ليصل إلى الطريق الطولي. ويمثل السهل

الموازي للأرض الزراعية موقعاً متميزاً لتوسع زراعي وعمراني وصناعي. وتتصف أراضي ما بين مدينتي قنا ونجع حمادي بالإستواء والخصوبة لأنها نتجت من ترسيب طمي أودية عديدة في الجنوب على مدار ملايين السنين نتيجة للأمطار الغزيرة على الهضبة. ومن المحتمل تواجد مياه جوفية من أمطار في أزمنة ماضية مضافا إليها أمطار تهطل حالياً بين آونة وأخرى.

ويلزم دراسة أودية هضبة الصحراء الغربية لتحديد مخاطر السيول، ودراسة بناء سدود وقائية للحد من مخاطر محتملة وتغذية آبار المياه الجوفية. أما عن سطح الهضبة فيمكن أن يخطط مستقبلاً لصناعات تتطلبها المنطقة.

٩. محور الأقصر

يمتد المحور من الطريق الأساسي في اتجاه الشمال الشرقي بموازاة حافة الصحراء الغربية. ولا يقترح مد المحور إلى وادي النيل، كذلك فإن المحور لا يمر في أراضي صالحة للزراعة ولا يجب التخطيط لأنشطة صناعية. والغرض الأساسي لهذا المحور هو فتح آفاق واسعة لإقامة مدن سياحية راقية وفنادق فاخرة وإنشاء مطار دولي بالقرب من حافة الهضبة.

١٠. محور كوم أمبو – أسوان

ينقسم المحور إلى فرع كوم أمبو شمالا وفرع أسوان جنوبا يفصلهما جبل البرقة. ويتميز فرع كوم أمبو بوجوده في مصب وادي واسع تتبع روافده من جبال الصحراء الشرقية. وأراضي الوادي خصبة كأرض النيل مما يسمح بامتدادات زراعية. وتتميز أراضي غرب أسوان بالإستواء في سهل واسع يفصل مسار نهر النيل عن هضبة الصحراء الغربية. ويمر فى منتصف السهل وادي الكبانية (الذى كان متصلاً بوادي أبو صبيرة الذي يقع مسار النيل الحالي).

وهناك دلالات عديدة على أن المنطقة غنية بالمياه الجوفية فتستخدم في استصلاح الأراضي. ويضاف لذلك أن المنطقة تتخللها فوالق، يمكن أن تنقل المياه حالياً من مسار النيل إضافة إلى مياه أمطار تهطل بين حين وآخر. أما عن باقي الممر بعد نقطة تلاقي فرع كوم أمبو وفرع أسوان غرب جبل البرقة وحتى مسار الطريق الطولي فيمكن تركه دون إنشاءات في الوقت الحالي.

١١. محور توشكى

أحدى الفوائد الهامة لممر التنمية هي تأهيل وتعظيم الانتفاع الكامل من مشروع توشكى.

١٢. محور أبو سمبل – بحيرة ناصر

يخصص المحور لإقامة بنية تحتية سياحية تستوعب زوار المنطقة للإقامة في فنادق ومستعمرات سياحية بالقرب من معبدي أبو سنبل والساحل الغربي لبحيرة ناصر.

التقييم الموضوعي لممر الباز

يقوم نموذج ممر الباز دون أن يذكر ذلك بشكل منهجي على ثلاثة افتراضات تقليدية يتفق عليها آخرون دون جدل كبير. يؤكد أول الافتراضات أن تجاوز عدد سكان مصر رقم السبعين مليون نسمة في بداية القرن الحادي والعشرين، ينتظر وصولهم إلى مائة مليون بنهاية ربعه الأول يحتم الخروج من الوادي القديم إلى فضاء مصر الواسع تجنبا لعواقب اقتصادية وبيئية وخيمة. وينص الافتراض الثاني على أن الصحاري المصرية غنية بإمكانياتها السياحية والتعدينية غير أن تكاليف النقل والتوصيل والتسويق تقلل من الجدوى

الاقتصادية لاستغلال إمكانياتها. ويركز الثالث على ضرورة تكامل مشروعات الأنشطة الزراعية والتعدينية والسياحية في مناطق التعمير الجديدة سعيا لخفض التكاليف الحدية للمشروعات وضمانا لنجاحها بدرجة أكبر.

ويقوم نموذج ممر الباز أيضا على فكر طازج دون أن يذكر ذلك بشكل منهجي، يتسق مع ما يقرره ويوصي به خبراء التنمية الإقليمية للصحاري بتنظيم التعمير الاختراقي لقلب الصحاري على طول محاور عرضية تربط مصادر التغذية بالسكان والسلع والخدمات في الوادي والدلتا بالمناطق الصحراوية المقررة للتعمير.

غير أن المشروع ينشع بعدة جوانب سلبية تقلل من جدواه الاستراتيجية. أول الجوانب السلبية هو التركيز بشكل ظاهر على التوسع في الزراعة التقليدية بالرغم من محدودية موارد المياه الجوفية في معظم مناطق الممر الصحراوية، وصعوبة العثور حاليا على فوائض مائية نيلية ذات شأن تسمح بنقلها من بحيرة ناصر لمقابلة بعض احتياجات المشروع. والجانب السلبي الثاني هو تدني العائد الاقتصادي لوحدة المياه في الزراعة مقارنة بالقطاعات الأخرى، بما يقلل في النهاية من قدرة المشروع على الاستدامة. والجانب السلبي الثالث للممر أنه لا يرتبط بشكل واضح مع المشروعات الكبرى التي جرى أو يجري تنفيذها حاليا في سيناء والبحر الأحمر.

وفي هذا السياق قد يكون الممر أكثر قبولا فيما لو تم عكس موقعه ليقوم على الصحراء الشرقية شرقا ويمتد إلى سيناء شمالا، مراعاة لجوانب اقتصادية واجتماعية بالنظر للنهضة السياحية المتدفقة على شواطئ البحر الأحمر من جهة واعتبارات الأمن القومي التي لا تخفى على أحد فيما يخص سيناء من جهة أخرى.

ويقلل من قبولية ممر الباز للتنمية أيضا جوانب اقتصادية ثنائية الأوجه. الوجه الأول يجزم بارتفاع تكاليف إقامة البنية التحتية من طرق وسكك حديدية من الحدود السودانية في الجنوب إلى البحر المتوسط في الشمال بامتداد نحو ١٢٠٠ كيلومتر، إضافة إلى أنبوب مائي من بحيرة ناصر موازيا للمر الرئيسي حتى أقصى الشمال، نظرا للطبيعة الجيومورفولوجية المعقدة لموقع المشروع ارتفاعا وانخفاضا على مستوى الميكرو. والحال هكذا فمن غير المحتمل أن يجازف مستثمر من القطاع الخاص محليا وخارجيا بتحمل تكاليف باهظة لن يكون لها عائد في الأجل القصير وربما المتوسط. وإذا تحملت الدولة عبء هذه التكاليف فمن المرجح أن يكون وقعها شديدا على ميزانيتها في ظروف صعبة خاصة بعدما حدث في توشكى من تباطؤ في تنفيذ المشروع بعد الانتهاء من إقامة البنية التحتية الرئيسة على نفقة الدولة.

والجانب الثاني الذي يقلل من قبولية الممر هو أن الصحراء الغربية مليئة بطرق سريعة تشتكي حاليا من بطالة مقنعة لتدني استعمالها بطاقة مرورية تقل كثيرا عن قدرتها الاستيعابية. ومن هذه الطرق طريق الإسكندرية السلوم، وطريق وادي النطرون العلمين، وطريق مطروح سيوة، وطريق سيوة الواحات البحرية، وطريق الواحات البحرية الفرافرة ثم إلى الداخلة والخارجة. والمنطق الاقتصادي السليم يدفع في اتجاه استعمال الطرق والممرات الحالية قبل إنشاء طرق جديدة. والمبدأ الحاكم في شق طرق التعمير هو أن تخطط لتمر عبر مناطق بها موارد طبيعية تستعمل كمدخلات إنتاجية لتساهم معنويا في التعمير بعوائد تغطي تكاليف إنشائها وصيانتها.

الباب الحادي عشر
مصر الجديدة

التغلب على مخاوف الماضي

مصر الجديدة التي نراها هي مصر التي يتسع حيزها المعمور جغرافيا بامتداد كامل مساحة الوطن. وقد ظهرت البذور الأولى لتلك الرؤية في مقال للمؤلف نشر في أهرام ٢٤ فبراير عام ١٩٩٤ تحت عنوان "إعادة اكتشاف مصر جغرافيا"، وجرى تحميلها ببعض التفصيلات في مقال آخر للمؤلف نشر في أهرام أول مارس ٢٠٠٤ تحت عنوان "التنمية الزراعية بين الماضي والمستقبل". ويتناول هذا الباب من الكتاب تفصيل رؤية مصر الجديدة لتتبدى وقائعها الفيزيقية والبشرية في شكل أطروحة منهجية منظومية مرنة مفتاحها إصحاح الحدود الحالية للمحافظات بضوابط اقتصادية وتشريعية، وهدفها تحويل ثقل الضغط الديموجرافي الراهن على الموارد من عبء إلى مصدر إبداع، ووسيلتها توظيف مورد مصر الحاضر الغائب وهو اتساعها المكاني الكبير في التنمية المستدامة، ومنتجها النهائي مصر جديدة تتطابق خريطتها الديموغرافية مع خريطتها الجغرافية.

وقد يتردد البعض في قبول هذه الرؤية بقليل أو كثير من المخاوف بعد أن عجزت مدن ومشروعات صحراوية تم تنفيذها باستثمارات غاية في الضخامة في التعبير عن أهدافها بواقعية توازي ما ضخ فيها من استثمارات. ولكن المعرفة تهزم الخوف. وفي هذا السياق يفسر بعض الخبراء حالة المدن الجديدة

بأن السياسة العامة للدولة لم تقف موقفا حاسما وراء تحقيق أهـدافها، فتركتهـا تتعثر تحت ضغوط اجتماعية قصيرة النظر. ويؤخذ دليلا على ذلك مـا أقامتـه وزارة التعمير بمدينة السادات من مبانى ضخمة أطلق عليها مجمع الـوزارات منذ أكثر من خمس وعشرين سنة لتنتقـل إليهـا وزارات التعميـر والإسـكان والتخطيط واستصلاح الأراضي. ولكن إجراءات الإنتقال سرعان مـا توقفـت لغياب الإرادة السياسية. وربما يأتي يوم يستفاد فية من تلك المباني الخاوية كمقر لبعض فروع الجامعات والمراكز البحثية، وبعض المراكز الإداريـة لـوزارات وهيئات، ومراكز تجارية ومخازن للجملة، ومراكز صحية وعلاجية، ومنـشآت ثقافية وترفيهية.

وطبقا للدكتور فتحي مصيلحي يقاس نجاح مجتمعات التعمير بمدى تـراكم السكان فيها ومدى استفادتها من المعطيات البيئيـة ومرونـة تعـديل نظمهـا التصميمية لتناسب متغيرات طارئة. ويستطرد الدكتور مصيلحي أن هناك مسافة حرجة لتوقيع مجتمعات التعمير فى تباعدها عن مجتمعات التغذية السكانية التى تسودها ظروف الطرد النسبى. والمسافة الحرجة هى المسافة التي تستهلك مـن المسافر تكلفة وزمنا يرجح فيه الإقامة فى مجتمع التعمير بديلا عـن قيامـه برحلات العمل اليومية. وتطبيقا لتلك المواصفات يتبـين أن الفاصـل المكـانى والزمنى لمدن القناة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كانـت كافية لتحويل اتجاه السفر من شرق الدلتا إلى مجتمعات متناميـة حـول قنـاة السويس، بينما أدى انخفاض مدة السفر وتكلفته من القاهرة إلى مدينتي السادات والعاشر من رمضان ومن الإسكندرية إلى العامرية إلى ترسيخ رحلات العمل اليومية إلى ومن المدن الوليدة، وبالتالى لم تستطع تلك المدن بدرجات متفاوتـة تحقيق هدفها السكاني للتعمير كمستقرات بشرية مقابل النجاح الكبير لمدن القناة.

ويرى الدكتور بهاء بكري في أحد تقاريره غير المنشورة لوزارة التعمير أن الإخفاق الجزئى للتجرية المصرية في تعمير الصحاري يرجع لعدم تفهم طبيعة البيئة الصحراوية بمفهومها الشامل، وتداخل علاقات هذه البيئة المتميزة مع المنظومات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والتكنولوجية والمكانية وأنظمة سريان الطاقة. والنموذج المثالي للمستوطنة الصحراوية يقوم على تخطيط وتصميم الهيكل الفيزيقي للمستوطنة ليأتى نمطها العمراني مستجيبا للبيئة ومتوازنا مع طبيعتها الخاصة وليس إنعكاساً لفكر نبت وتطور فى ظل مركب إيكولوجي مختلف. وتتدرج عناصر النموذج فى ثلاث أوجه يمثل الهيكل الفيزيقى الموروفولوجي الوجه الأول، ويمثل عنصري الأنظمة المكانية وأنظمة سريان الطاقة الوجه الثاني، وتمثل البيئة الصحراوية بأبعادها المختلفة الوجه الثالث.

وقياسا على ذلك يمكن تفسير فشل مشروعي الوادي الجديد ومديرية التحرير كمستطونات بشرية بأنهما كانا أحاديا الركائز قامت جهود التعمير في كل منهما على التنمية الزراعية. ويؤكد الدكتور بكري أن البيئة الصحراوية ذات طبيعة تكتسب فيها الخصائص المحلية لكل موقع أهمية كبرى تطغى على أهمية التصنيفات العامة، حيث الخصائص المحلية كالموقع والإرتفاع عن سطح البحر ووجود مصادر مائية صالحة ونوعية الأرض تنتج فى النهاية مركبا بيئيا يصعب توصيفه وتنميطه واختصاره في عموميات مطلقة. وعلى سبيل المثال لابد من التمييز بين النوعيات المتعددة التي تضمها الصحراء الغربية فيما بين الصحراء الساحلية المتاخمة للبحر المتوسط وصحراء شرق العوينات شديدة الجفاف والصحراء البيضاء بالقرب من الفرافرة وصحراء الكثبان الرملية في بحر الرمال الأعظم.

تقوم منهجية الرؤية على تفهمها وتماشيها مع خمس حقائق مصرية متراكبة تتعلق بسعة وكثافة استعمالات موارد الأراضي والمياه في مصر، والقيمة المادية والافتراضية للموارد في نظم انتاج قائمة ومفترضة. وسنناقش كل من هذه الحقائق بشئ من التفصيل في الفقرات التالية.

محدودية الموارد المائية النيلية

يبدو للعيان بوضوح ساطع أن الجزء الأعظم من الموارد المائية النيلية قد جرى استيعابه في نظم الإنتاج والخدمات الحالية بكفاءة مقبولة تتحمل التجويد بزيادة معامل تدوير المياه واستنباط أسس أكثر جدارة لتحصيصها على مختلف قطاعات الطلب sectoral water allocation. وليس من المحتمل أن يزيد نصيب مصر من مياه النيل زيادة معنوية في المستقبل المنظور في ظل معطيات تحاول فيها أطراف دولية خبيثة تأليب دول حوض النيل على بعضها بدلا من مساعدتها لإنقاذ جزء من فاقد بلايين الأمتار المكعبة من المياه في أعالي النيل (كمية الأمطار السنوية على حوض النيل تبلغ ١٥٠٠ بليون متر مكعب وإجمالي أمطار دول حوض النيل العشرة تبلغ ٧٠٠٠ بليون متر مكعب)، وأن الإدعاء بإمكانية استصلاح ملايين الأفدنة بمياه تنقل من النيل عبر الصحاري هو إدعاء تشوبه درجة كبيرة من عدم اليقين أو عدم الفطنة، وأنه ليس هناك بد من البحث عن مصادر غير تقليدية لمياه عذبة.

غموض الموارد غير النيلية

يكتنف موارد المياه غير النيلية ممثلة بالمياه الجوفية في مصر شئ من عدم اليقين فيما يخص استعمالها لري مساحات كبيرة في زراعة تقليدية، من حيث

كميتها المتاحة ونوعيتها وتكلفة ضخها بما يؤثر على اقتصادياتها على المدى الطويل. والموارد المائية المطرية قليلة ومتغيرة المكان والزمان، فلا تسمح بأكثر من استخدامات زراعية خفيفة قد تكون مجدية اقتصاديا واجتماعيا في بعض المحليات بإجراءات خاصة تتكامل فيها نظم الانتاج. أما الموارد المائية غير التقليدية الممثلة في تحلية المياه العادمة ومياه البحر (وكذلك مياه الاستمطار) فلا زالت تنتظر تطوير بحوث تطبيقية لتكون مجدية اقتصاديا، ليحق عليها المثل الأمريكي الشهير بأن الفطيرة لا زالت في السماء pie in the sky. والمؤكد أن تطويع مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، خاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، لتصبح في إطار جدوى اقتصادية معقولة سيكون كلمة السر في هذا المجال.

ويؤكد الدكتور بهاء بكري في هذا السياق أن اقتصاديات الماء في مصر هي اقتصاديات تعمير الصحاري، وأن غياب هذا المفهوم يضع التجربة المصرية فى خطر الأزمة لندرة الموارد المائية. وقد بات من الضروري بناء هيكلة اقتصادية جديدة تقنن القيمة الحقيقية للماء متزاوجة مع بنية ثقافية تعيد ضبط أنماط استهلاك وتوزيع وتدوير هذا المورد الحيوى وتستحدث آفاقا رحبة للتنمية. والتراث الذي بنيت عليه التجربة الاسرائيلية فى النقب والتجربة الأمريكية في ولايات جنوب الغرب الأمريكى يعطى دروسا قيمةً لمن يريد الاستفادة.

تحديث مفهوم كفاءة استعمال المياه

تحتم الأوضاع المائية الراهنة فحص وتقييم وتحديث مفهوم كفاءة استعمال المياه على المستوى القومي لاتخاذ إجراءات هيكلية تصحيحية. ومن الناحية التاريخية تركز الاهتمام في مصر الزراعية على إنتاجية الأرض فقيست كفاءتها

بكمية المحصول الناتج من وحدة المساحة، ثم بقيمته النقدية في السوق المحلية، ثم بقيمته التصديرية. ومع العولمة وسهولة النقل والاتصال بين أرجاء القرية الكونية، والتنافسية والمزايا النسبية لمراكز الإنتاج، استجدت مفاهيم جديدة في أدبيات اقتصاديات المياه. ومن هذه المفاهيم ما يعرف بالمياه الافتراضية virtual water، وهي كمية المياه اللازمة لإنتاج وحدة السلع كطن من القمح أو الأرز أو اللحوم.

وعلى سبيل المثال للتوضيح إذا صدرت إحدى الدول طنا واحدا من الأرز مياهه الافتراضية ١٥٠٠ متر مكعب مقابل استيرادها لطن واحد من القمح مياهه الافتراضية ١١٠٠ متر مكعب، فالواجب أن يؤخذ في حساب التبادل بين السلعتين سعر فرق المياه المتبادلة وهو ٤٠٠ متر مكعب للطن. ومن المفاهيم الجديدة لكفاءة استعمال المياه أيضا قياسها إما اقتصاديا بقيمة الناتج الزراعي منسوبا لإجمالي المياه المستخدمة وهو ما يعبر عنه البعض باللغة الإنجليزية بشيء من الطرافة بمقولة crop per drop، أو اجتماعيا بحساب عدد فرص العمل منسوبا لإجمالي المياه المستخدمة بمقولة job per drop. ويتطرف بعض خبراء البنك الدولي في هذا المجال إلى الحدود القصوى بحساب كفاءة استعمال المياه بقسمة الناتج القومي الإجمالي على كميتها المستعملة. وتشير الإحصائيات الدولية إلى أن مصر تتصدر المراتب الأولى لقوائم الجدارة العالمية لإنتاجية وحدة الأراضي لعدد من المحاصيل الحقلية، ولكنها لا تحظى بنفس المرتبة فيما يخص استعمال المياه اقتصاديا أو اجتماعيا.

الموارد الافتراضية

من المسلم به أنه مع شدة خصوبة الأراضي النيلية وهي الركيزة الأساسية للإنتاج الزراعي الحالي في مصر، فإنها تعتبر متناهية الصغر بمقاييس المساحة

المطلقة مقارنة بما تزرعه دول أخرى تشابه مصر اقتصاديا بدرجة معقولة. فالأراضي النيلية في الحيز المصري المعمور تقل قليلا عن ستة ملايين فدان مقابل نحو ١٢ مليون فدان تزرعها تونس، ٢٧ مليون فدان في سوريا، ٧٠ مليون في تركيا. فإذا أضيف للمقارنة عدد السكان وحجم المخاطر الطبيعية والبيئية التي تتعرض لها أراضي كل دولة، لتبين أن حسن التدبر لضمان الحد الأدنى من الأمن القومي يحتاج ذهنية جديدة تستدعي فكرا جديدا ومقاربات جديدة وإجراءات جديدة من خارج نطاق الإجراءات التقليدية لحماية الأراضي النيلية في مصر، قبل أن يختفي نصفها تحت المباني ويتلوث نصفها الآخر بملوثات يتعذر التخلص منها، فيتعرض وجود الوطن ومقوماته الطبيعية والبشرية لأخطار هائلة.

خصوبة الأراضي وانتاجيتها

لا ترقى أراضي الحيز المهجور في مصر مع اتساعها في الصحاري والهضاب والجبال والوديان من حيث خصوبتها الزراعية إلى مستوى الأراضي النيلية، غير أن أجزاء منها تتفوق إنتاجيا إلى أبعد الحدود باعتبار ما تحتويه من مياه جوفية إضافة إلى موارد مادية أخرى منها بترول وغاز وخامات معدنية وصخرية تتطلبها عمليات التنمية كمدخلات إنتاج ومصادر مباشرة للدخل، وموارد افتراضية كمواقع تصلح بامتياز لإقامة مدن سكنية أو صناعية أو سياحية أو منشآت عسكرية أو تعليمية أو صحية. ومن صالح المشروعات القطاعية التي تقام في الفضاء المهجور ومن صالح الوطن أن يتم تخصيص المواقع land allocation طبقا لسياسات استعمال أراضي تربط بين المشروعات القائمة وما يقام عليها فيما بعد لدعم استدامتها من جهة وتحسين قدرتها على مجابهة الظروف غير المواتية من جهة أخرى.

ربما كان من الضروري تنفيذ حملات إعلامية تستهدف توعية العامة ومتخذي القرار على حد سواء بالثراء الكامن للصحاري المصرية بعيدا عن الحيز المعمور، نظير ما يتخفى فيها من موارد طبيعية مادية، تتضمن الرصيد الأكبر للمياه الجوفية في تكوينات الحجر الرملي النوبي، ومناجم الثروة المعدنية والتعدينية، وحقول البترول والغاز في الجروف القارية. وتقوم هذه الموارد بدور غاية في الأهمية بما تقدمه كعنصر إنتاج، ومورد للنقد، والطاقة، والخدمات، وتوفير فرص عمل، ومساهمات في الاقتصاد القومي بتداخلها مع الزراعة والإسكان والتعمير والري والدفاع والتجارة الداخلية والتجارة الخارجية والبحث العلمي وحماية البيئة.

ولترسيخ قيمة هذه الموارد في الوجدان المصري تقترح رؤية مصر الجديدة للتنمية المتكاملة إدماج المهجور الصحراوي مع المعمور النيلي في منظومة إنتاجية واحدة، تمثل وطنا تضم أجزاؤه المختلفة أراضي مختلفة السمات والخصائص، لكل منها مزايا وقيمة اقتصادية في التأويل الصحيح لتكاملية الموارد الطبيعية في عمليات التنمية. والترجمة العملية للاقتراح تدعو لإعادة ترسيم الحدود بين المحافظات القزمية الحالية لتوليد محافظات تمتد فوق تخوم أرضية متباينة ولكنها متكاملة طبيعيا وبشريا وإنتاجيا قدر المستطاع.

ويذكر الأمير عمر طوسون في كتابه "جغرافية مصر" أن التقسيم الإداري للوجه البحري قد تبدل بين عدة أوجه منذ الفتح العربي لمصر عام ٦٤١ ميلادية حتى الحملة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر. ففي البداية تكون الوجه البحري من إقليمين هما إقليم أوجيستامينيك في شرق الدلتا يضم عدة ولايات منها تل الفرما، وتنيس، ودمياط، وفاقوس، وتل بسطا، وهليوبوليس. والإقليم

الثاني هو إقليم مصر يمتد باتساع وسط وغرب الدلتا ويضم عدة ولايات منها الاسكندرية، ورشيد، ودمنهور، وصالحجر، ومحلة منوف، وبوصير. وفي منتصف القرن الميلادي العاشر ضم الوجه البحري اثنى وعشرين ولاية منها خمس على الساحل الشمالى، الولاية الشرقية فيها هي الإيوانية امتدت شرقا حتى تخوم بحيرة البردويل في سيناء. وانخفض عدد ولايات الوجه البحري أبان الحملة الفرنسية إلى ثماني فقط. وجدير بالملاحظه أن ولاية الشرقية حينئذ كانت عاصمتها بلبيس، امتدت من فرع دمياط غربا حتى تخوم الكثبان الرملية في سيناء شرقا، شاملة كامل الحيز الجغرافي الحالي لمحافظة الاسماعيلية وبعضا من حيز محافظة السويس.

وليس لفرد أن يدعي القدرة على إنتاج خريطة مثالية لحدود محافظات مصر الجديدة في طبعتها الأخيرة، فذلك عمل كبير تضطلع به هيئات ومؤسسات، ولكنه من اليسير أن يتفق الجميع على مبادئ حاكمة في هذا المجال. أول المبادئ هو توسيع رقعة كل محافظة جديدة لتضم خليطا متنوعا من موارد طبيعية وموارد افتراضية تصلح كمدخلات لعمليات إنتاجية وخدمية متكاملة بمستويات تنافسية راقية. وثاني المبادئ هو وجود قطاع نيلي وظهير صحراوي فسيح لكل محافظة. والمبدأ الثالث هو امتداد حدود محافظات الوجه القبلي من البحر الأحمر شرقا حتى الحدود الليبية غربا. والمبدأ الرابع هو أنه ليس من المنتظر ولا من المطلوب أن تكون الزراعة هي النشاط الاقتصادي القائد في أي من المحافظات الجديدة، بل قد تكون تالية أو حتى مساعدة في منظومات إنتاجية متكاملة لقطاعات الصناعة أو التعدين أو السياحة أو المناطق الحرة طبقا لما تشير به محصلة العوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية واعتبارات الأمن القومي. ويمكن في مقاربة أولية تصور حدود "بروتوتايب" ابتدائي للمحافظات في الخريطة الإدارية الجديدة لمصر على النحو التالي:

محافظة شرق الدلتا

يمتد الحد الغربي للمحافظة من منتصف القناطر الخيرية إلى البحر المتوسط شمالا عبر الدلتا وبحيرة البرلس. ومن هذا الخط تمتد تخوم المحافظة شرقا حتى الحدود الدولية مع فلسطين وإسرائيل، لتضم نصف الزمام الشرقي لمحافظات المنوفية والغربية وكفر الشيخ والأجزاء الغربية لمحافظتي دمياط والدقهلية، وتعبر فرع دمياط لتضم الأجزاء الشرقية لمحافظتي دمياط والدقهلية وكامل زمام الشرقية والقليوبية (ناقصا ما أخذته القاهرة) وبور سعيد والإسماعيلية والسويس، ثم تعبر قناة السويس لتضم سيناء الشمالية حتى الحدود الدولية مع فلسطين وإسرائيل. والحد الجنوبي للمحافظة يجري من الركن الشمالي الشرقي لمحافظة القاهرة الجديدة ثم ينحرف للجنوب نحو طريق القاهرة السويس الصحراوي ثم يمتد شرقا ليضم كامل زمام محافظة السويس الحالي ثم يعبر خليج السويس ليضم كامل زمام جنوب سيناء ويطل في أقصى تخومه الجنوبية الشرقية على خليج العقبة والبحر الأحمر.

محافظة غرب الدلتا

يضم الجانب الشرقي للمحافظة الأجزاء الغربية لزمام محافظات المنوفية والغربية وكفر الشيخ. وتمتد تخوم المحافظة عبر فرع رشيد لتضم كامل زمام محافظات البحيرة والإسكندرية ومطروح. والحد الجنوبي للمحافظة يمتد من الركن الشمالي الغربي لمحافظة القاهرة ثم ينحرف للجنوب قليلا نحو جبل قطراني في الفيوم ثم يسعى غربا ليشمل منخفض القطارة وواحة سيوة حتى الحدود الدولية مع ليبيا، التي تمثل في امتدادها شمالا إلى البحر المتوسط الحد الغربي للمحافظة.

محافظة القاهرة

تبدو محافظة القاهرة في شكلها الجديد فيزيقيا على هيئة شبه مربـــع يمتـــد حده الشمالي نحو مائة كيلومتر في اتجاه شرقي وغربي القناطر الخيرية. والحد الجنوبي للمحافظة يمتد عبر مدينة الكريمات في محافظة الجيزة الحاليـــة نحـــو مائة كيلومتر شرق وغرب النيل نصفها في الصحراء الـــشرقية ونـــصفها فـــي الصحراء الغربية.

محافظة شمال الصعيد

يضم الجزء النيلي للمحافظة جنوب محافظة الجيزة وكامل زمام محافظات بني سويف والمنيا والفيوم. ويمتد الجزء الشرقي فيما وراء محافظـــة القـــاهرة الجديدة جنوبي محافظة شرق الدلتا ليعبر الجزء العلوي مـــن محافظـــة البحـــر الأحمر الحالية ويطل على خليج السويس من خلال العين الـــسخنة والزعفرانـــة ورأس غارب، وتمتد التخوم الغربية للمحافظة فيما وراء حدود محافظة القاهرة الجديدة جنوبي حدود محافظة غرب الدلتا إلى الصحراء الغربية، لتضم الواحات البحرية ثم تمتد عبر الطرف الشمالي لبحر الرمال الأعظم في الصحراء الغربية حتى الحدود الدولية مع ليبيا.

محافظة وسط الصعيد

يضم الجزء النيلي للمحافظة كامل زمام محافظتي أسيوط وسوهاج. وتمتـــد تخوم المحافظة شرقا عبر الجزء الأوسط لمحافظة البحر الأحمر لتـــضم وادي الأسيوطي، وتطل على البحر الأحمر من خلال الجونة والغردقة، وتمتد غربـــا عبر الصحراء الغربية وواحة الفرافرة والصحراء البيضاء ثم الجـــزء الأوســـط لبحر الرمال الأعظم حتى الحدود الليبية.

محافظة جنوب الصعيد

تتكون المحافظة نيليا من زمام محافظتي قنا وأسوان إضافة إلى الأقصر. وتمتد المحافظة شرقا عبر الجزء الجنوبي لمحافظة البحر الأحمر لتضم وادي العلاقي – جيجة ووادي قنا وغيرها من الوديان حتى تطل على البحر من خلال سفاجة والقصير ومرسى علم وبرنيس والشلاتين، وتمتد غربا نحو الصحراء الغربية متضمنة واحتي الداخلة والخارجة والجزء الجنوبي لبحر الرمال الأعظم ثم الجلف الكبير حتى الحدود الليبية.

بروتوكولات تنفيذ مصر الجديدة

من المنتظر أن تأتي قرارات تنفيذ الخريطة الجديدة بناء على مخرجات نظم معلومات تقوم على قواعد بيانات موثقة لجوانب طبيعية واجتماعية وتنظيمية وتشريعية، وتستفيد من نماذج رياضية ديناميكية، وبروتوكولات تناظر الرؤية بمصداقية مقبولة على أرض الواقع. والخطوة الأولى في البروتوكولات هي فك ارتباط مجموعات من الناس بمجتمعهم الأصلي في الوادي والدلتا طبقا لأولويات وأنساق مهنية وعمرية وثقافية محددة. ويتزامن ذلك مع تأهيلهم ذهنيا ليستوعبوا هشاشية البيئة الصحراوية وما تحتاجه أساليب المعيشة والتعايش فيها من عقلية تتسم بالمثابرة والتحدي نموذجا لقدوة حسنة مهنيا وأخلاقيا. وتتمثل مقومات الجذب السكاني للمستقرات الجديدة فى إنشاء بؤر متكاملة لإنتاج سلع وخدمات تتوافق مع معطيات الموارد الطبيعية في المنطقة، وتحفيز نقل بعض مراكز الأنشطة البشرية من الوادي والدلتا إلى المناطق الجديدة، كما سيأتي تفصيله بعد قليل.

ويتم إنشاء المستقرات الجديدة بمحددات تراعي السعة البيئية للإقليم، وأنساق عمرانية تتوافق مع خصائص الموضع، ونظم انتشار لامركزية تتناسب مع اللاندسكيب والجوار، ومرونة تنفيذية تستوعب تغيرات مفاجئة في وجود شبكة للرصد والمتابعة والإنذار المبكر وإجراءات الطوارئ ومراجعة الأهداف القومية للتعمير. وتسعى البروتوكولات نحو تثبيت نوع من التوازن الاجتماعي والبيئي في المستقرات الجديدة، يتحول بمقتضاه المهجرون الجدد من مستعمرين طارئين إلى معمرين (من الإعمار) يربطهم بمقرهم الجديد إحساس بالاعتزاز وقدر من المحبة.

ويتطلب توليد النمو الذاتى للتنمية الصحراوية وما يكتنفها من مخاطر يصعب التنبؤ بها على وجه اليقين اتخاذ مجموعتين من الإجراءات على مستوى الميكرو. تتضمن المجموعة الأولى استعمال الحد الأدنى من المدخلات لضمان الحد الأدنى من المخاطرة في إطار مبدأ التجربة والخطأ. وتتضمن المجموعة الثانية تبني وحدات التنمية المنتشرة ذات الحجم الصغير التي تتنوع أنشطتها الاقتصادية مع المرونة فى تغييرها استجابة متوائمة لمتغيرات فجائية، ليصبح الاعتماد الجماعي على الذات هدفاً استراتيجياً بديلاً مجديا لنموذج التصدير خارج الإقليم.

دروس الماضي المستفادة

من أوجب واجبات بروتوكولات الخريطة الجديدة أن يتم استلهام دروس مستفادة من إنشاء قناة السويس كعلامة فارقة للتنمية الإقليمية في مصر. ومن سوء الحظ أن ترتبط القناة في الخلفية التاريخية للمصريين بديون الخديوي إسماعيل وما تبعها من تدخلات أجنبية بلغت أقصاها بالاحتلال البريطاني. إلا

أن الإنصاف يقتضي التسليم بأن عوائد القناة تستعصي على الحصر عالميا ووطنيا وإقليميا (بالمفهوم المحلي). فعلى المنظور العالمي تمثل قناة السويس، باللغة الإبتكارية الجميلة للدكتور جمال حمدان، عملية جراحية جغرافية اختزلت قارة برمتها هي أفريقيا وأسرت رأس الرجاء الصالح في إنجاز غير الطبيعة في حدود قدرات بشرية يصعب تكرارها وأعادت القناة وضع مصر في قلب الدنيا وبؤرة خريطة العالم.

ويضاف إلى ذلك أن القناة قد حولت منطقة صحراوية قاحلة على المنظور الإقليمي في مصر تمتد في أعماق الصحراء الشرقية بطول مائة وسبعين كيلومترا، إلى حيز معمور يأوي نحو ثلاثة ملايين مصري وتتواجد فيه ثلاث مدن كبرى يتمتع قاطني إحداها وهي بورسعيد بأعلى معدلات التنمية البشرية في مصر دخلا ماديا وصحة بدنية ونفسية وتعليما ووعيا عاما. وعلى المنظور النفسي تغلب رواد المصريين في منطقة قناة السويس على هواجس الخوف من الغربة والابتعاد عن الأهل والأحباب بمقاييس أواخر القرن التاسع عشر، وعاشوا سعداء راضين محبين لمقرهم الجديد في أماكن واسعة وهادئة ونظيفة في الريف والحضر بالمقاييس المصرية. وعلى المنظور التاريخي يتحدى الإقليم مفهوم مصر النيلية الذي ابتدعه الفراعنة وطبقته نظم وإدارات الحكم المتتابعة في مصر، حيث يمثل إقليم القناة ممرا إنتاجيا مزدهرا لا يعتمد بشكل كلي على النيل.

ومن المرجح أن تثار عدة اعتراضات على الخريطة الإدارية المقترحة، ربما كان محركها الرئيسي نوع من الإحساس بالشك في حيوية viability الخريطة على أرض الواقع بعد ترسخ موروثات تنتمي للعصر الفرعوني في عقول كثير من الناس. ويتزايد الشك بالنتائج المحبطة لتبعية أجزاء صحراوية

كبيرة لبعض المحافظات الحالية تحت اسم خارج الزمام، كما هو الحال في محافظات القاهرة والشرقية والإسماعيلية والفيوم والمنيا وأسوان. ويصل الأمر أقصاه في محافظة الجيزة التي امتدت طوال العقود الثلاثة الأخيرة عبر شرخة كبيرة من الصحراء الغربية لتضم الواحات البحرية إداريا. فالثابت من الشواهد والإحصائيات أن الجيزة التقليدية فقدت خلال تلك الفترة نحو ١٢٠ ألف فدان، أي ما يجاوز نصف مساحتها الزراعية بفعل التوسع العمراني الطاغي، على حين لم تشهد الواحات البحرية ازدهارا مخصوصا يميزها عن بقية واحات مصر، أي أن أمور استعمالات الأراضي سارت في جميع الحالات بما يطلق عليه إنجليزيا business as usual، حيث الأجزاء الحضرية والريفية من المحافظات تزداد ازدحاما وتلوثا وإهدارا للموارد، والأجزاء الصحراوية الملحقة بها تعاني من التجاهل والتهميش.

الجوانب التشريعية

سوف تتضمن بروتوكولات تنفيذ خريطة مصر الجديدة حزمة تشريعية تتكامل مع جوانب الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة في مختلف أقاليم المحافظات الجديدة. ومن هذه التشريعات ما يتبنى فرض حوافز سلبية مقابل حوافز إيجابية: الحوافز السلبية ممثلة في رسوم وضرائب تفرض على نشاط معين في الوادي والدلتا تستعمل حصيلتها كحوافز إيجابية لدعم نفس النشاط الوليد في مناطق التعمير الجديدة. ومن هذه التشريعات أيضا تحديد نوع من الشروط المرجعية التي يتم على أساسها تعيين حكام المحافظات وإنهاء خدمتهم، ليكون من بينها مدى إنجاز الحاكم في تحفيز تحرك الناس نحو أقاليم التعمير الجديدة. وهكذا يمكن بشيء من الإجراءات التشريعية الناعمة تنفيذ رؤية الدكتور رشدي سعيد بتحويل الوادي والدلتا إلى محمية طبيعية في مدي عقدين أو ثلاثة عقود دون إحداث هزات اقتصادية واجتماعية جسيمة.

وقد يتم في هذا السياق التفكير في إجراء تعديل دستوري يتم بمقتضاه تخويل مجلس الشورى سلطة تشريعية كاملة ويتم انتخاب أعضائه بطريقة مقتبسة من مجلس الشيوخ الأمريكي، بحيث يكون لكل محافظة في المجلس عدد متساو من الأعضاء. والمنتظر بعد التعديل أن يتوافق أعضاء مجلس الشورى فيما بينهم على موضوعات قومية كبرى كتوزيع مخصصات الاستثمار على المحافظات، ثم يتوافق المجلس على نفس الموضوعات بآلية دستورية معينة مع الرؤية التي انتهى إليها مجلس الشعب، الذي يتم انتخاب أعضائه في دوائر انتخابية قومية يتساوى فيها عدد الناخبين قدر الإمكان. وعندئذ سوف تتوزع الاستثمارات السنوية بقدر أكثر إنصافا على جميع المحافظات، وتتوقف القاهرة عن العمل كثقب كوني أسود يلتهم معظم مخصصات الاستثمار تاركة الفتات للآخرين.

سنيرجيات محتملة

أصبح مصطلح "سنيرجي" synergy من المصطلحات المستعملة بكثرة في السنوات الأخيرة في أدبيات علوم البيئة وإدارة الموارد للتنمية المستدامة ومقابلة الالتزامات الوطنية قبل الاتفاقيات الدولية. ويقصد بالمصطلح على سبيل التوضيح أن مشروعا أقيم لتنمية قطاع معين فتتجاوز فوائده بشكل تلقائي ذلك القطاع دون جهد أو تكلفة إضافية لتفيد قطاعات أخرى. ومن الأمثلة الكلاسيكية للسنيرجي إقامة غابة أشجار خشبية على أرض شديدة التدهور لا تصلح للزراعة، أو لحماية منطقة مأهولة متاخمة للصحراء من أخطار كثبان رملية، أو للتخلص الآمن من مياه منخفضة الصلاحية. فإذا بالغابة بعد أن حققت غرضها الرئيسي المحدد لها تعمل على تثبيت بعض ثاني أكسيد الكربون الجوي فتساهم في تقليل حدة التغيرات المناخية، وتعمل على تهيئة ظروف حياتية ملائمة

لعشرات الآلاف من أنواع وأصناف نباتية وحيوانية فتساهم في تحسين التنـــوع الحيوي، وتتيح مصدرا لدخل عرضي لبعض السكان فتساهم في تحسين البيئـــة الاقتصادية للسكان في المنطقة. ويأتي ذلك مشابها لمـــا عـــرف عـــن العـــرب الأقدمين بقول ضرب أكثر من عصفور بحجر واحد. ويمكن تقديم عـــدة أمثلـــة تتضمن سنيرجيات متعددة الأطراف قوميا ودوليا في إدارة موارد أقاليم الخريطة الجديدة، نكتفي منها بمثالين لواقع محافظة غرب الدلتا الجديدة.

سنيرجيات الأسمنت

تأتي عناصر هذا المثال مما يشير إلية الدكتور القصاص من توافر الطفلـــة والحجر الجيري، وهما الخامتين الرئيسيتين لصناعة الأسمنت، باحتياطيات غاية في الضخامة في عدة مواقع بالجزء الصحراوي للمحافظة. ومن غرائب الأقدار أن تتواجد بعض الخامات في تراكمات سطحية بالقرب من آبار بترول وغـــاز حقول العلمين مصدرا للطاقة، وترقد جميعها فوق خزان الحجر الرملي النـــوبي مصدرا للمياه. والطريقة المثالية لاستغلال هذه الموارد الطبيعية الأربعة لا تقـــر باستخدام أي منها لا للتصدير أو لإنتاج سلعة منفردة على حدة، بل تـــستخدمها تكامليا في سنيرجية إنتاجية كبرى بإقامة مـــصانع لإنتـــاج الأســـمنت بامتـــداد المنطقة.

والمرجح أن ترحب دول أوروبية صغيرة المساحة بتمويل المصانع ضمن اتفاقيات خاصة، حيث تريد بإلحاح التخلص من مصانعها باعتبارها ملوثة للبيئة. وقبل أن يقال ولماذا ننشئ صناعات ملوثة للبيئة في المحافظة الجديدة نؤكد بأن حدة التلوث خاصية طبيعية تتعلق بالتركيز الفعال للملوثات، وهي من الخـــواص المعروفة في علم الثيرموديناميكيا باسم intensive properties التي يقل مفعولهـــا باتساع البراح وكبر الحجم لوسط الانتشار. وبكلمات أخـــرى يمكـــن بتوســـيع

المسافة بين المصانع وبعضها في أرجاء المحافظة تقليل حدة التلوث بغبار الأسمنت إلى حدوده المقبولة بيئيا.

وبعد أن تستقر الأمور بهذه المصانع يمكن للحكومة الرشيدة استعمال قوة تشريعية ناعمة تفرض نوعا من الحوافز السلبية على مصانع الأسمنت في القاهرة، لتقرر من تلقاء نفسها بعد فترة أنه من الأجدى لها أن تتحرك صوب رحاب الصحاري الفسيحة في أحد مناطق المحافظات الجديدة. وهنا يتحقق حلم الدكتور رشدي سعيد بتحويل الوادي والدلتا إلى محمية طبيعية دون معاناة.

وإضافة للسنيرجيات متعددة المستويات في تصنيع الأسمنت في محافظة غرب الدلتا، شاء حظها السعيد أن يقوم الاتحاد السوفيتي (السابق) في بداية سبعينات القرن العشرين، أبان الحرب الباردة ومعاهدة الصداقة المصرية السوفيتية، بإنشاء ميناء بحري ضخم بجوار مدينة مرسى مطروح لإيواء أسطوله المرابط في البحر المتوسط في ذلك الوقت. والآن وقد دارت الأيام وتفكك الاتحاد السوفيتي وانتهت الحرب الباردة، أحيل الميناء وما يحتويه من معدات ضخمة إلى التقاعد قبل أن يتجاوز ربما ربع عمره الافتراضي. والمرجح أن الميناء يحتاج أقل القليل من الاستثمارات ليصبح مؤهلا لتصدير عشرات الملايين من أطنان الأسمنت إلي كافة بلاد العالم، حصيلة إنتاج عشرات المصانع التي لا تبعد كثيرا عن فنائه الخلفي، تنقل إليه على طرق قائمة في الصحراء الغربية تشتكي حاليا من بطالة مقنعة.

سنيرجيات منخفض القطارة

المثال الثاني لسنيرجيات استعمال الموارد الطبيعية لمحافظة غرب الدلتا هو مشروع منخفض القطارة. ويذكر الدكتور عبده البسيوني في كتاب" مشروع منخفض القطارة" أن التفكير فى المنخفض بدأ فى عام ١٩١٦، عندما طرح

أحد أساتذة جامعة برلين فكرة توصيل البحر المتوسط بالمنخفض لتوليد طاقة كهربائية من مسقط مائي لفارق منسوب يصل إلى ٦٠ مترا، علما بأن أدنى منسوب لقاع المنخفض يصل إلى ١٤٥ مترا تحت سطح البحر. وأخذت عدة جهات مصرية الفكرة بجدية كاملة، فقامت مصلحة المساحة الجيولوجية في السنه التالية تحت قيادة رئيسها الموسوعي جون بول بأعمال مساحية في المنخفض، وقدم حسين سري وكيل وزارة الأشغال (رئيس الوزراء فيما بعد) تقريراً فى عام ١٩٣١ إلى المجمع العلمى المصري عن استخدام الطاقة المولدة من المنخفض للإنارة ولإنتاج أسمنت تتوافر خاماته في المنطقة. غير أن توليد الكهرباء من خزان أسوان ترجحت في ذلك الوقت، فأغلق ملف القطارة للمرة الأولى فى عام ١٩٤٩.

وفى عام ١٩٥٨عاود مهندسون سويسريون وسويديون الاهتمام بالمشروع وأنجزوا بضعة أعمال تمهيدية، غير أن ظهور ملامح السد العالي وطاقته الكهربائية الكبيرة أدى إلى إغلاق ملف القطارة للمرة الثانية. وفى عام ١٩٦١ أدرج المشروع فى اتفاقية للتعاون الفني بين مصر وألمانيا تمت بمقتضاها أعمال خاصة بالمشروع، غير أن قطع العلاقات السياسية بين البلدين في أعقاب أزمة دبلوماسية أغلق ملف المشروع للمرة الثالثة. وفي أواخر الستينات قام خبير ألماني بتكليف من حكومته بعمل دراسات ميدانية، وأصدر مجلس الوزراء المصري قراراً في عام ١٩٧٣ باعتبار المشروع مشروعاً قومياً بأولوية واجبة. وتقدم الخبير الألماني بتقرير أوصى فيه بشق قناة توصيل مياه البحر إلى المنخفض بتفجيرات نووية نظيفة تخفيضا للتكاليف واختصارا للوقت. غير أن تخوف متخذي القرار من استخدام الطاقة النووية في شق القناة أغلق ملف المشروع للمرة الرابعة.

ثم أعيد المشروع للأضواء مرة أخرى فى عام ١٩٧٥ في دراسة قام بها فريق مصري ألماني ضمن دراسة لتنمية وتعمير الصحراء الغربية. وتتضمن الملامح الرئيسية للمشروع مدخلا من البحر المتوسط شرق مدينة العلمين يؤدى لقناة توصيل مكشوفة عبر الهضبة بطول ٤٥ كيلومترا، ثم ثلاثة أنفاق طول كل منها ٩ كيلومترات، ثم قناة توصيل بطول ٤٠ كيلومترا، ثم محطة التربينات. وأثبتت الدراسات جدوى المشروع فنيا من حيث اختبارات التربة والصخور بطول مسار القنوات والأنفاق، وتأكدت إمكانيات الحفر بالوسائل التقليدية. وانتهى التقرير بإمكانية تنفيذ المشروع في سبع سنوات. غير أن التقرير لم يتعرض بطريقة مقنعة لبعض التخوفات من تأثير تنفيذ المشروع، منها احتمال تحفيز بحيرة القطارة بعد امتلائها لنشاط زلزالي كامن في المنطقة، وكذلك إمكانية تسرب مياه البحيرة المالحة إلى أراضي الدلتا بما يؤدي لعواقب بيئية وخيمة، إضافة لتأثيرات محتملة على خزان الحجر الرملي النوبي. وقد أدت هذه التخوفات لإغلاق ملف المشروع للمرة الخامسة.

وكل هذه التخوفات منطقية ومشروعة، غير أنها تستحق التعامل معها بشيء من الجدية العلمية على ضوء مستجدات أصبحت متاحة في السنوات الأخيرة. ومن هذه المستجدات أجهزة قياس ورصد ونمذجة رياضية وإمكانيات معايرة تنبؤاتها المستقبلية بأرض الواقع، لتقييم المخاطر تقييما يتصف بالموضوعية مقابل تدرجات محددة من امتلاء البحيرة بمياه البحر. والمنهج الصحيح لاستعمال المستجدات يبدأ بتجميع البيانات والمعلومات ثم توثيقها بقياسات ميدانية ثم تقييم النتائج لفرز احتمالات يتم تقرير واقعيه كل منها باستخدام نماذج رياضية توضع موضع الاختبار في مشروعات تطوير ثم مشروعات تجريبية على النطاق الميكرو قبيل التوصية بأفضليتها على النطاق الماكرو.

ومع الإقرار بأهمية كل هذه الدراسات والمشروعات التجريبية، فلا ينبغي أن يفوت على أحد أن منطقة القطارة تعاني من مشكلة بيئية مستعصية، وهي الألغام المطمورة اعتباطيا في أراضي المنطقة كمخلفات لمعارك شمال أفريقيا في الحرب العالمية الثانية، التي تعوق تنفيذ عمليات تنمية حقيقية في المنطقة. ويقدر البعض عدد الألغام بنحو عشرين مليون لغم تتكلف عمليات إزالة كل واحد منها مائة وخمسين دولارا، بتكلفة إجمالية تقضي تماما على الجدوى الاقتصادية لأي مشروع تنموي في المنطقة.

ويشهد التاريخ أن هذه الألغام تخص دولا صناعية كبرى تتمتع كل منها حاليا باقتصاد متخم بالترف. وتقر تلك الدول داخل الغرف المغلقة وبلا سجلات كتابية بملكيتها للألغام، فتقدم لمصر فتات من دعم لدراسات محدودة تجريها بعض الهيئات حول حواشي الموضوع. ولكنها تتهرب من تحمل كامل مسئوليتها الأخلاقية لتطهير المنطقة، بحجة أنها لا تريد ارتكاب سابقة قانونية تأخذها عليها دول نامية أخرى فتطالبها بتعويضات مستحقة! غير أن هذه الدول تتهرب بهذه المقولة من استحقاقات واجبة تفرضها عليها نصوص وأعراف القوانين الدولية تحت بند "المسئول عن التلوث يتحمل نفقات إزالته" المعروف انجليزيا بمبدأ polluters pay principle.

ويجوز أن يأتي حل هذا الوضع المستحيل بين مصر والدول صاحبة الألغام من خلال المادة الثانية عشر من بروتوكول كيوتو المكمل للاتفاقية الإطارية لتغير المناخ. وتختص المادة المذكورة بما يطلق علية آلية التنمية النظيفة clean development mechanism، التي تسمح لدولة صناعية كبرى بالتوسع في صناعة تضخ كمية محددة من ثاني أكسيد الكربون إلى الهواء الجوي، بشرط أن تتفق مع دولة نامية لتقيم على أراضيها غابة تعمل أشجارها

على تثبيت كمية مكافئة من ثاني أكسيد الكربون، في سنيرجية دولية مطبقة فعلا منذ عدة سنوات.

والحال هكذا فليس صعبا تصور وضع مخطط لتعمير منطقة القطارة في إطار تنمية متكاملة للمنطقة، بالتعاون في عمليات سنيرجية مع الدول الصناعية ذات الصلة. وتتضمن عناصر المخطط تنفيذ إجراءات بعضها متزامن وبعضها متداخل وبعضها متوالي. ويتم بمقتضى هذه الإجراءات إزالة الألغام، وتوليد الكهرباء بتربينات هيدروليكية واستغلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وتحلية مياه البحر، وإنشاء غابة أشجار خشبية بمساحة نحو مليون فدان تقوم عليها صناعات خشبية وصناعة الورق والمشاتل لإنتاج البذور والشتلات الموثقة، وإقامة منشآت للسياحة الشاطئية وأخرى للسياحة الصحراوية، ومستقرات بشرية بمواصفات بيئية تسع مئات الألوف من المواطنين.

خاتمة الختام

ليس من الوارد بل لا يجوز اعتبار إعادة ترسيم حدود محافظات مصر وتعمير صحاريها ضربا من مستحيلات الهندسة والاقتصاد والبيئة، بعد أن فكر مهندسون على درجة عالية من الحرفية المهنية في مشروعات عظمى تقع خارج نطاق المألوف، كما جاء في كتاب "أحلام مهندس" Engineer's Dreams. ويتناول الكتاب مشروعات ضخمة تغطي أجزاء كبيرة لبعض القارات، منها مشروع نهر الكونجو جنوب خط الاستواء في أفريقيا، حيث يرى مؤلف الكتاب إقامة مجموعة من السدود الكبرى على النهر يتم بمقتضاها تحويل إيراده المائي فائق الضخامة الذي يبلغ نحو ١٢٠٠ بليون متر مكعب من الجنوب إلى الشمال نحو الصحراء الكبرى ليصب في بحيرة تشاد كمرحلة أولى. وبعد أن تمتلئ

البحيرة بالماء كعهدها الجيولوجي القديم، يوجه النهر هندسيا عبر الصحراء الكبرى في الجزائر وفيها ما فيها من هضاب وكثبان رملية وفوالق، ليصب في البحر المتوسط بدلا من المحيط الأطلنطي الجنوبي. ويستهدف المشروع تغيير ايكولوجية الصحراء الكبرى إلى الأفضل، واختصار مسافة النقل من أوروبا إلى قلب أفريقيا.

وحينما تنهض مصر بإعادة ترسيم حدود محافظاتها لتنشئ في صحاريها واقعا بشريا جديدا بكل تجلياته وتوابعة تستخدم فيه الموارد المائية والأرضية بأقصى درجات الكفاءة والرشاد، فإنها تدرك تمام الإدراك أنها بصدد مشروعات عظمى تحتاج ما يتجاوز قدرتها الذاتية على التمويل، ولذلك فإنها تتفتح على مصادر التمويل الدولية بعقلية براجماتية سينرجية تسمح لكل طرف أن يفيد ويستفيد، مثلما فعلت كوريا الجنوبية وماليزيا وأندونيسيا والصين وغيرها من الدول الصاعدة في استقطابها بلايين الفوائض النقدية، لتنطلق علي طريق النمور.

كما تدرك مصر تمام الإدراك أن تنفيذ تلك المشروعات سوف يستنفد جهد وعرق وأحلام جيل كامل من أبنائها بامتداد ثلاثين وربما أربعين عاما يستغرقهم عمل وكفاح وتضحية. والمؤكد أنه ليست هناك أوهام يمكن أن تخفي عن المصريين مشقة توسيع الحيز المعمور طريقا عريضا لنهضة يستحقونها بعد طول غياب، وليست هناك أيضا أوهام يمكن أن تخفي عنهم سوءات العبور نحو المستقبل بعقلية الماضي والحاضر.

مفاتيح الكتاب

الباب الأول: التصحر بين القديم والحديث

الدور الوظيفي للأراضي	٢٥
الثورة الخضراء الأولى	٢٥
مؤشرات جودة الأراضي الزراعية	٢٧
مفاهيم تدهور الأراضي والتصحر	٢٨
تصحر الأراضي المروية	٢٩
تصحر الأراضي المطرية	٣١
تصحر أراضي المراعي	٣٣
كوارث التصحر	٣٥
إطلالة تاريخية	٣٥
كوارث العراق القديم	٣٧
سلطانية التراب في الولايات المتحدة	٣٧
كوارث الساحل الأفريقي	٣٨
تشابكات التصحر	٣٩
العواقب الاجتماعية والاقتصادية للتصحر	٣٩
العواقب البيئية للتصحر	٤٠
مفهوم التصحر بين المجاز والواقع	٤٢
توليد الصحاري؟	٤٢
ضبط المصطلحات	٤٣
عالمية التصحر	٤٦

الباب الثاني إشكاليات بيئية

مقدمات الصحوة ٤٩
استنزاف الموارد ٥٠
تكامل النظم البيئية ٥٢
مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية ٥٣
مؤتمر الأمم المتحدة للتصحر ٥٥
مداولات المؤتمر ٥٥
توجهات وتوصيات المؤتمر ٥٦
ما بعد التوصيات ٥٨
مؤتمر البيئة والتنمية والأجندة ٢١ ٦١

الباب الثالث: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

لجنة التفاوض الحكومية ٦٣
اجتماعات الدورة الأولى ٦٤
اجتماعات الدورة الثانية ٦٥
اجتماعات الدورة الثالثة ٦٦
اجتماعات الدورة الرابعة ٦٧
اجتماعات الدورة الخامسة ٦٨
آليات التفاوض ٦٨
موضوعات التفاوض ٧٠
الوصول إلى بر الأمان ٧٢

الباب الرابع: قراءات في اتفاقية التصحر

مكونات الاتفاقية ٧٥

مبادئ الاتفاقية ٧٦

الالتزامات والفرص المتاحة ٨٠

الجوانب المنهجية ٨٠

الجوانب التنفيذية ٨٢

الجوانب الإجرائية ٨٦

الجوانب المالية ٨٩

الباب الخامس: الإعداد لمؤتمرات الأطراف

مسئوليات وسلطات مؤتمر الأطراف ٩١

الدورة السادسة ٩٣

الدورة السابعة ٩٦

الدورة الثامنة ١٠١

الدورة التاسعة ١٠٦

الدورة العاشرة ١١٧

الدورة العاشرة الممتدة ١٢٣

الباب السادس: وقائع مؤتمرات الأطراف

مؤتمر الأطراف الأول ١٢٩

مؤتمر الأطراف الثاني ١٤٠

مؤتمر الأطراف الثالث ١٤٨

مؤتمر الأطراف الرابع ١٦١

الباب السابع: اتفاقية التصحر في وزارة البيئة

المؤسسة البيئية الحكومية في مصر ١٧٩

التعريف والتوعية بالاتفاقية ١٨١

مقاربات التنسيق الوطني ٢٠٢

اللجنة القومية للتصحر ٢٠٢

اللجنة التنسيقية لمكافحة التصحر ٢٠٦

السياق العام لمكافحة التصحر في مصر ٢١٢

- الموارد الطبيعية ونظم استعمالات الأراضي ٢١٢
- عوامل تدهور الأراضي ٢١٤
- الإنجازات القطاعية في الزراعة المصرية ٢١٧
- المكونات الافتراضية لبرنامج العمل الوطني ٢١٨
- التقرير الوطني الأول عن مكافحة التصحر ٢٢٢
- التقرير الوطني الثاني عن مكافحة التصحر ٢٢٦

اللغة العربية على هامش الاتفاقية ٢٢٨

الباب الثامن: اتفاقية التصحر في وزارة الزراعة

مركز بحوث الصحراء جهة مرجعية ٢٣٣
مؤتمرات الأطراف اللاحقة ٢٣٤
مؤتمر الأطراف الخامس ٢٣٦
مؤتمر الأطراف السادس ٢٣٧
مؤتمر الأطراف السابع ٢٣٩
تقارير مركز بحوث الصحراء ٢٤١
التقرير الوطني الثالث ٢٤١
التقرير الوطني الرابع ٢٤٤
برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر ٢٤٧

الباب التاسع: دروس مصرية في استعمالات الأراضي

الاستفادة من اتفاقية التصحر ٢٥٣
فضائل برامج مكافحة التصحر ٢٥٤
الزراعة الفرعونية ٢٥٨
الهجرة لوادي النيل ٢٥٨
بناء الحضارة ٢٦٠
الهبة المتبادلة بين النيل والمصريين ٢٦٢
زراعة العصر الحديث ٢٦٣
إنجازات القرن التاسع عشر ٢٦٣

إنجازات القرن العشرين ٢٦٦
المخطط العام للأراضي ومخطط المياه ٢٦٨
اختلالات هيكلية في استعمالات الأراضي والمياه ٢٧٠
الأمن الغذائي ٢٧٠
الكثافة السكانية ٢٧١
تشوهات سعرية ٢٧٣
فرص ومحددات إنتاجية الحيز المعمور ٢٧٥
تكنولوجيا متاحة ٢٧٥
معالم أيكولوجية مستجدة ٢٧٦

الباب العاشر: توسيعات الحيز المعمور

مقاربات التعمير الحديث ٢٧٩
المشروع القومي لتعمير سيناء ٢٨١
معالم جغرافية ٢٨١
قطاعات التنمية ٢٨٣
ترعة السلام ٢٨٥
مشروعات الساحل الشمالي الغربي ٢٨٧
حصاد المياه ٢٨٧
زراعة مطرية ٢٩٠
مشروع توشكى ٢٩١
توشكى وتنمية جنوب الوادي ٢٩١

تقديم مشروع تنمية جنوب الوادي ٢٩٤
الظهير الصحراوي ضد توشكى ٢٩٥
خلاصة دروس مستفادة ٢٩٦
محمية رشدي سعيد ٢٩٩
مبررات الحماية ٢٩٩
التقييم الموضوعي للمحمية ٣٠١
ممر الباز للتنمية ٣٠٢
البحث عن الجذور ٣٠٢
مكونات مصر الخضراء ٣٠٣
مكونات ممر الباز ٣٠٦
التقييم الموضوعي لممر الباز ٣١٢

الباب الحادي عشر: مصر الجديدة

التغلب على مخاوف الماضي ٣١٥
منهجية رؤية مصر الجديدة ٣١٨
محدودية الموارد المائية النيلية ٣١٨
غموض الموارد غير النيلية ٣١٨
تحديث مفهوم كفاءة استعمال المياه ٣١٩
الموارد الافتراضية ٣٢٠
خصوبة الأراضي وإنتاجيتها ٣٢١
مقومات مصر الجديدة ٣٢٢

محافظة شرق الدلتا	٣٢٤
محافظة غرب الدلتا	٣٢٤
محافظة القاهرة	٣٢٥
محافظة شمال الصعيد	٣٢٥
محافظة وسط الصعيد	٣٢٥
محافظة جنوب الصعيد	٣٢٦
بروتوكولات تنفيذ مصر الجديدة	٣٢٦
محددات مراكز التعمير	٣٢٧
دروس الماضي المستفادة	٣٢٧
الجوانب التشريعية	٣٢٩
سنيرجيات محتملة	٣٣٠
سنيرجيات الأسمنت	٣٣١
سنيرجيات منخفض القطارة	٣٣٢
خاتمة الختام	٣٣٦

التعريف بالمؤلف

الدكتور صلاح طاحون أستاذ غير متفرغ لعلوم الأراضي بكلية الزراعة جامعة الزقازيق، حيث عمل هناك منذ حصوله على درجة الدكتوراه من جامعة ولاية متشجان بالولايات المتحدة عام ١٩٦٥. وقد أمضى السنوات منذئذ محاضرا وباحثا وخبيرا ومستشارا. ويقع إنتاجه العلمي في ثلاث كتب علمية تأليفا باللغة العربية، وخمس مجلدات علمية تحريرا باللغة الإنجليزية عن مؤتمرات دولية، وأكثر من ١٢٥ بحث علمي منها ما هو منشور في مجلات علمية دولية من الفرز الأول، والعديد من التقارير العلمية والمقالات المنشورة في المجلات والصحف السيارة. وقد شارك في الإشراف على نحو ٤٠ رسالة ماجستير ودكتوراه، تتناول جوانب استعمالات الأراضي والمياه والحد من تلوث البيئة. ويشرف الدكتور صلاح طاحون حاليا على مركز نظم المعلومات الجغرافية بجامعة الزقازيق، وهو أحد مراكز التميز العلمي التطبيقي في الجامعات المصرية، كما يعمل مديرا لمشروع التنمية الساحلية المتكاملة لبورسعيد الممول من الاتحاد الأوروبي.

وعلى المستوى الوطني خارج الجامعة، شارك الدكتور صلاح طاحون في السنوات الماضية كعضو ورئيس في العديد من اللجان العلمية والنوعية، منها لجنة ترقية أعضاء هيئة التدريس (تخصص أراضي)، والشعبة الزراعية بالمجالس القومية المتخصصة، وكثير من الجمعيات العلمية والجمعيات الشرقية داخل وخارج مصر.

وقد شارك الدكتور صلاح طاحون كمستشار لجهاز شئون البيئة في مفاوضات إعداد وتجهيز وتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر منذ عام ١٩٩٤ حتى عام ٢٠٠٢، وكان مقررا للجنة العلم والتكنولوجيا في الاتفاقية على مدى عامي ١٩٩٧، ١٩٩٨. كما قدم خدمات استشارية في مجالات استعمالات الأراضي والمياه لبعض الهيئات الدولية منها سكرتارية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ومنظمة الأغذية والزراعة، وهيئة اليونسكو.

وإضافة إلى ذلك فالدكتور صلاح طاحون له نشاط دولي ملحوظ في هيئات وتجمعات علمية، منها الاتحاد الدولي لعلوم الأراضي، وهو المنظمة الأم لجميع علماء الأرض في كافة دول العالم، وقد ترأس في هذا السياق بعض المؤتمرات واللجان والجلسات العلمية التي تعقد تحت مظلة الاتحاد، كان آخرها المؤتمر الدولي الثالث لأراضي المدن الذي عقد في القاهرة في نوفمبر ٢٠٠٥. وشارك أيضا في تنظيم أعمال الكونجرس الثامن عشر للاتحاد الذي عقد في فيلادلفيا بالولايات المتحدة في يوليو ٢٠٠٦، بعقد حلقة نقاشية عن الهيئات العلمية الدولية التي لها اهتمامات بحثية وتطبيقية بموارد الأراضي والمياه.

رقم الإيداع

٢٠٠٩ / ٩٢٠٢